





جامعة الأزهر

مركز صالح كامل
للدراسات والبحوث
في الاقتصاد الإسلامي

مجلة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

مجلة علمية دورية محكمة

السنة السابعة - العدد الرابع والعشرون ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

مجلة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر
مجلة علمية دورية محكمة

السنة السابعة - العدد الرابع والعشرون ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

العدد الرابع والعشرون

ذو القعدة ١٤٢٥هـ - ديسمبر ٢٠٠٤م

مجلة
مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر
مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة
فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الطيب رئيس جامعة الأزهر
رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعديـسـر

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس التحرير

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله وصحبه ومن والاه .
وبعد .

فهذا هو العدد الرابع والعشرون من مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، بجامعة الأزهر الشريف، وبه تكتمل أبحاث عام ٢٠٠٤م. وهذا العدد كسابقيه، يسهم في حمل رسالة المركز التي تقوم على نشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي، وقد جاءت أبحاثه متنوعة، وموضوعاتها متعددة، بعضها لشباب الباحثين وبعضها الآخر لأساتذة أكاديميين.

أما تنوع الموضوعات فقد تمثّل في اشتغال العدد على بحث يتناول تقويماً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، وضع فيه الباحث عدداً من النقاط التي ينبغي تداركها حتى يقترب القانون المذكور من التوافق مع الشريعة الإسلامية، وتناول البحث الثاني من أبحاث العدد دراسة عن التأمين التعاوني والتكافلي مقارناً الباحث فيه بين هذا النوع من التأمين وبين التأمين التجاري القائم على عدد من المخالفات الشرعية، ثم جاء البحث الثالث ليناقد قضية حيوية تتعلق بكيفية اختيار المديرين وكيف يؤدون مهامهم في ظل الشريعة الإسلامية، ثم حمل العدد موضوعين يتعلقان بحماية المستهلك، تلك الحماية التي يفتقدها في مجتمعنا، وكيف يؤثر عليها الائتمان الاستهلاكي. وهذا هو البحث الأول في الموضوع، وما هو دور الدولة في حماية هذا المستهلك، وهذا هو البحث الثاني في هذا الموضوع الحيوي، الذي تقدم فيه الشريعة حماية كاملة للمستهلك من كل ما يتعرض له من أنواع الظلم والاستغلال.

ثم حملت المجلة مقالاً هاماً يقدم تفسيراً إسلامياً للتخلف الاقتصادي الذي نرزع تحتها البلاد الإسلامية، فما الذي جعلها تتخلف عن الركب؟ هل الإسلام - كما يدعى المفزون - سبب لتخلفها، أم أن غيبة الإسلام هي السبب؟ نقاش جيد خرج منه الباحث بتفسير منطقي للتخلف الاقتصادي القائم في العالم الإسلامي، مقدماً ما يمكن اعتباره طريقاً للخروج من إصار هذا التخلف الاقتصادي، وأخيراً حملت الرسالة عرضاً لرسالة علمية حصلت على تقدير امتياز من اللجنة العلمية التي اجازتها، وهي تحت عنوان: الربح والخسارة في الشريعة والقانون - دراسة تطبيقية على ضوء معاملات المصارف الإسلامية. وهي للباحث بالمركز السيد/ عادل عبد الفضيل والعرض لباحث زميل بالمركز هو السيد/ علي أحمد شيخون.

أما تنوع الباحثين، فإن منهم الأستاذ الجامعي في مصر والأستاذ الجامعي في السعودية والباحثون في المصارف الإسلامية والباحثون في عدد من مراكز البحث في مصر.

يسر المركز أن يقدم لتابعي أنشطته هذا العدد للتواصل به معهم. وفي هذا المقام لا يفوتنا أن نشني على الباحثين الذين يسعدنا أن نتلقى إنتاجهم مجدداً، وأن نحمله نيابة عنهم إلى من هم في حاجة إليه، كي نضي شمعاً، وننبه من غفلة، ويهتدي من يشاء إلى صراط مستقيم، صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض.

والله الموفق والمهادي إلى سواء السبيل

مدير المركز رئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

أولاً: البحوث

قراءة في قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد

محمد عبد العزيز حسن (*)

المقدمة :

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن تبع هداه، وبعد.
ففي الأونة الأخيرة ظهر إلى النور عدد من التشريعات الهامة وعلى رأسها قانون
رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ المسمى بقانون «البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد».
وترجع أهمية هذا القانون إلى أن الجهاز المصرفى يعد أحد الدعائم الأساسية
للاقتصاد المصرى، وقد حرص المشرع أن يأتى هذا القانون بعد دراسات متعمقة فى
إطار دوائر التفكير المتعددة، وقد استغرق هذا القانون فى إعداده ما يقرب من ست
سنوات، ولذا فقد جاء هذا القانون إرساء لواحدة من أعظم اللبنات الأساسية فى البنية
التشريعية المواكبة لسياسات الإصلاح المالى والاقتصادى فى مصر لتهيئة مناخ أفضل
لجذب الاستثمارات ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية نسبياً.
ولأول مرة فى تاريخ التشريع المصرى يحتوى قانون واحد على كل ما يختص
بالشئون المصرفية الخاصة بالاقتصاد المصرى بعد أن كانت تنظمها من قبل خمسة قوانين
وهى:

١. قانون البنوك والائتمان الصادر بالقرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧.
٢. قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى.
٣. قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات بالبنوك.
٤. قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل الأجنبى.

(*) المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية مركز الاقتصاد الإسلامى.
والمصرف غير مسئول عن التفسيرات أو الآراء الواردة بهذه السلسلة.

٥. قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ بتنظيم مساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموال بنوك القطاع العام .

ويعد توجه الحكومة إلى تجميع نصوص القوانين الاقتصادية الهامة المتناثرة في صعيد واحد وجعلها ضمايم متساندة توجهاً محموداً ينادى به دائماً المشتغلون بالقانون فهو من جانب يضع لبنة أساسية لقانون اقتصادي موحد طالما تأقت إليه الأنظار ويسر من جانب آخر استيعاب أحكامه وضبط تطبيقاته.

كما يعد هذا القانون الموحد النواة لإصدار قانون يجمع الخدمات المالية (البنوك ، والبورصة ، سوق المال ، التأمين) في تشريع واحد مما يحد من التعديلات الكثيرة في القوانين الخاصة بكل جهة على حده والقضاء على التشابه في المواد القانونية .

ولما كان من صميم عمل مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي تناول الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد، فإننا نتقدم إليه بهذا البحث.

«قراءة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد»

وسيم إن شاء الله عرض هذا البحث من خلال المحاور الآتية :

المحور الأول : نبذة حول التطور التاريخي لقانون البنك المركزي .

المحور الثاني : نظرة عامة على قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد .

المحور الثالث : الأشياء المستحدثة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد .

المحور الرابع : التعليق على بعض مواد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد .

نسأل الله العلي القدير أن يبارك هذا الجهد المتواضع ، وأن يتفعا بما علمنا ، ويعلمنا ما ينفعنا ، والله من وراء القصد ، وهو سبحانه الهادي إلى سواء السبيل .

المحور الأول: نبذه حول التطور التاريخى لقانون البنك المركزى

- ١/١ البنك الأهلى المصرى - البنك المركزى المصرى .
- ٢/١ أهم ما يميز القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .
- ٣/١ تأميم البنك الأهلى المصرى فى عام ١٩٦٠ .
- ٤/١ البنك المركزى المصرى ودوره فى سياسة الانفتاح الاقتصادى .
- ٥/١ البنك المركزى ودوره فى برنامج الإصلاح الاقتصادى .

١- نبذه حول التطور التاريخى لقانون البنك المركزى

مرت التشريعات المصرفية بعدة تطورات استهدفت مسايرة التطورات الاقتصادية خلال المراحل المختلفة التى شهدتها الاقتصاد القومى وقد تم تعديل قانون البنوك عدة مرات لمواكبة مراحل التأميم والانفتاح ثم التحرير الاقتصادى لتمكين الجهاز المصرفى من القيام بدوره فى تلبية احتياجات كل مرحلة ، وأدى فى نهاية المطاف إلى إحدث تعديل له بموجب القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ تحت مسمى «قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد».

نشأة البنك المركزى :

تم إنشاء البنك الأهلى المصرى كبنك تجارى يزاوِل العمليات المصرفية العادية برأسمال قدره ٥٠٠,٠٠٠ ألف جنيه أسرلنى وقد أضفت الحكومة صفة بنك مركزى محدود على البنك الأهلى عندما منحتة امتياز إصدار النقد فى البلاد لمدة خمسين عاماً ، وقد بدأ البنك الأهلى إصدار النقد لأول مرة فى تاريخ مصر فى ٣ أبريل سنة ١٨٩٩ ، كما عمل كبنك للحكومة حيث احتفظت الحكومة والهيئات العامة بحساباتها لديه.

١/١ البنك الأهلي المصري = البنك المركزي المصري (١٩٥١ : ١٩٦٠)

ظهرت أول محاولة فعلية لتنظيم أعمال الجهاز المصرفي بصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بشأن إنشاء بنك مركزي للدولة .

ويعد أول تشريع ينص صراحة على قيام مثل هذه المؤسسة في مصر ، وإن كان في واقع الأمر لم ينشئ مؤسسة جديدة بهذه الصفة ، بل أضفى على مؤسسة قائمة بالفعل وهي «البنك الأهلي المصري» وكان أهم ما يميز هذا القانون منح البنك الأهلي المصري سلطة البنك المركزي وتم وضع الأسس القانونية لأداء البنك الأهلي لهذا الدور . ونظمت العلاقة بينه وبين الحكومة بما يكفل حسن قيامه بدوره في إطار السياسة العامة كما تم تخصيص إدارته بتعيين أول محافظ مصري للبنك في ١٢ مايو ١٩٥١ .

وبدأ البنك الأهلي في مزاولة أعماله كبنك مركزي في الحدود التي رسمها ذلك القانون ، ثم صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الذي اشترط أن تتخذ جميع البنوك شكل الشركات المساهمة المصرية وأن تكون ملكية أسهمها وعصوية مجالس إدارتها مقصورة على المصريين .

وحدثت تطورات اقتصادية واجتماعية شهدتها فترة الخمسينات أوجبت تعديل قانون البنك المركزي بما يكفل العمل على منحة المزيد من السلطات لتنظيم أعمال البنوك بصفة عامة وتنظيم عمليات منح الائتمان بصفة خاصة ، لذا صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ لمعالجة الثغرات القائمة في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

٢/١ أهم ما يميز القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الآتي:

- مادة ١: يكون البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة ، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطط العامة للدولة ، وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري .
- مادة ٣: يكون تعيين المحافظ ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

قراءة فى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد

الأستاذ/ محمد عبد العزيز حسن

مادة ١٣ : يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها .

مادة ١٥ : يجوز للبنك أن يقدم قروضاً للحكومة لتغطية ما قد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠ ٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة فى خلال السنوات الثلاث السابقة وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى وهكذا على أن تودى خلال اثنى عشر شهراً على الأكثر من تاريخ تقديمها .

مادة ٢١ : (ب) أن يكون رأس المال المدفوع (لإنشاء أى بنك) لا يقل عن خمسمائة ألف جنيه مصرى .

مادة ٢٤ : (مكرر) : يجب إخطار محافظ البنك المركزى المصرى بقرارات الجمعيات التأسيسية أو العامة للبنوك أو مجالس إدارتها التى تصدر بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدورها ، ولا يكون تعيين هؤلاء الأعضاء نهائياً إلا بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ استلام هذا الإخطار دون إبلاغ البنك باعتراض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على هذا التعيين بناء على توصية محافظ البنك المركزى المصرى ، وفى حالة الاعتراض يعتبر قرار تعيين العضو المعترض عليه كأن لم يكن .

مادة ٣٧ : (مكرر) : يحظر على أى بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تتجاوز فى مجموعها ٢٥ ٪ (خمسة وعشرون فى المائة) من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته، ويستثنى من هذا الحظر التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام .

٣/١ تأميم البنك الأهلي المصري فى عام ١٩٦٠م:

فى فبراير من عام ١٩٦٠ ، تهيأت الظروف لتأميم البنك الأهلي ، حيث صدر القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٠ ، والذى أصبح بموجبه البنك الأهلي المصرى مؤسسة عامة تملكها الدولة ، على أن يظل بمثابة البنك المركزى للدولة .

وقد روى بعد تأميم هذا البنك فصل اختصاصات البنك المركزى عن الأعمال المصرفية العادية ، فصدر القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلي المصرى ، والذى نصت المادة الأولى منه على إنشاء مؤسسة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تسمى «البنك المركزى المصرى» تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، وإباح القانون المذكور فى نفس الوقت للبنك الأهلي المصرى مزاوله جميع العمليات المصرفية العادية كبنك تجارى مسجل لدى البنك المركزى ، ونصت المادة الثانية على أن تؤول إلى البنك المركزى أصول وخصوم البنك الأهلي المصرى المتعلقة بإدارة وظائف البنك المركزى ، وبدأ البنك المركزى المصرى فى مزاوله نشاطه الفعلى من أول يناير عام ١٩٦١ .

٤/١ البنك المركزى المصرى ودوره فى سياسة الانفتاح الاقتصادى:

بعد تبنى مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وصدر القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ والذى أجاز إنشاء بنوك للاستثمار والأعمال ، صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والذى أرسى القواعد الجديدة لإنشاء وتنظيم البنوك فى ظل سياسة الانفتاح ، واستهدف إعطاء السلطة كاملة للبنك المركزى فى مجال تنظيم السياسة النقدية والائتمانية وفقاً للخطة المقررة ، ووسع من مجال رقابتها لتشمل بالإضافة إلى البنوك المملوكة للدولة ، البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية .

أهم ما يميز القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الآتى:

مادة ١: البنك المركزى المصرى شخصية اعتبارية عامة مستقلة تقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة .

مادة ٤: تعتبر أموال البنك أموالاً خاصة .

مادة ٦: تعين محافظ ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ويكون تعيينهما لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

ولا يجوز عزل محافظ خلال مدة تعيينه الأصلية أو المجددة .

مادة ٧: مجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بتصريف شؤنه والمهيمنة على تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية .

مادة ٢٢: يخول مجلس إدارة البنك المركزى برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اختصاصات الجمعية العامة بالنسبة لبنوك القطاع العام .

وفى عام ١٩٨٤ صدر القانون رقم (٥٠) بتعديل قانون البنوك والائتمان لسنة ١٩٥٧ ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، وقد انصب التعديل على استبدال نصوص بنصوص أخرى أو إضافة فقرات جديدة أو حذف بعض الفقرات الأخرى وذلك لإحكام الرقابة على الجهاز المصرفى ..

وكانت أهم التعديلات التى تضمنها ذلك القانون النص على أنه يجوز شطب تسجيل البنك فى حالة إذا ما ثبت أنه يخالف قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى تنفيذاً لأحكام ذلك القانون أو إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بمصالح المودعين أو المساهمين .

٥/١ البنك المركزي ودوره في برنامج الإصلاح الاقتصادي

وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عام ١٩٩١ تحت إشراف صندوق النقد الدولي ، شهد القطاع المصرفي تغييرات واسعة النطاق فيما يخص القوانين واللوائح المنظمة للبنوك المصرية بهدف خلق قدرة تنافسية لها .

وقد لعب البنك المركزي المصري دوراً أساسياً لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ولهذا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تعديل قانون البنوك والالتزام لمواجهة تلك المتغيرات ولتدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي المصري بما يعث الثقة والأمان في هذا الجهاز الحيوي ولهذا كان صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ .

• أهم ما يميز القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ الآتي :

مادة ١٩ : محافظ البنك المركزي المصري التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها في جمهورية مصر العربية بشروط معينة .

مادة ٢١ : ألا يقل رأس المال المرخص به عن مائة مليون جنيه مصري ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصري وذلك لتقوية مراكزها المالية من جهة ولتناسب مع معدلات الملاءة المطلوبة من جهة أخرى .

مادة ٢١ : (مكرر) يجوز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى مجلس إدارة البنك المركزي المصري ، أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي يقتصر تعاملها على العملات الحرة أن تتعامل بالعملة المحلية ، على أن تتخذ تلك الفروع شكل شركة مساهمة مصرية .

مادة ٢٤ : (مكرر) يجب إخطار محافظ البنك المركزي المصري بالقرارات التي تصدر بعيين أعضاء مجالس الإدارة والمديرين العاملين بالبنوك والمديرين المستولين عن الائتمان أو الاستثمار أو العمليات الخارجية بما فيها

المبادلات وجمع البيانات المتعلقة بهم ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرارات المشار إليها .

ولوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح محافظ البنك إذا رأى أنه من المناسب للحفاظ على سلامة أموال المودعين وأصول البنك ، أن يصدر قراراً مسبقاً باستبعاد أى من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرى عموم البنك أو المديرين المسئولين عن الأعمال المشار إليها فى الفقرة السابقة .

وتسرى أحكام هذه المادة على فروع البنوك الأجنبية .

مادة ٣١: (مكرر ١) ينشأ صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى ، ويكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ويخضع لإشراف البنك المركزى المصرى ، ويكون مقره مدينة القاهرة .

ويصدر النظام الأساسى للصندوق بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى البنك المركزى المصرى دون التقيد بالقوانين والنظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ، ويجب أن يتضمن النظام الأساسى على الأخص ما يأتى :

١- أغراض الصندوق ووسائل تحقيقها وتنظيم العلاقة بينه وبين البنك المركزى المصرى.

٢- رسم العضوية وشروطها وقيمة الاشتراكات السنوية للبنوك الأعضاء .

٣- نظام العمل فى الصندوق وتشكيل مجلس الإدارة .

٤- نظام ضمان الودائع وتحديد الحد الأقصى للضمان .

٥- الموارد المالية للصندوق وقواعد وأوجه الصرف منها .

٦- مراجعة حسابات الصندوق .

مادة ٣١: (مكرر ٢) : ينشأ مركز لإعداد وتدريب العاملين بالجهاز المصرفى ،

يكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ، ويتبع البنك المركزى المصرى ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويختص المركز بالعمل على تنمية المهارات فى الأعمال المصرفية والمالية والنقدية للعاملين بالجهاز المصرفى والجهات العاملة فى هذه المجالات بهدف مساهمة التطور العالمى .

وتتكون موارد المركز من الآتى :

- ١ . الاعتمادات التى يخصصها البنك المركزى المصرى للمركز .
 - ٢ . الإعانات التى ترد إلى المركز من الجهات المختلفة، ويقرر مجلس إدارة البنك المركزى قبولها .
 - ٣ . الاشتراكات التى تؤديها البنوك والأجهزة المختلفة لتدريب العاملين بها فى المركز .
 - ٤ . أية موارد أخرى مقابل خدمات يؤديها المركز للغير .
- مادة ٣٧: (مكرر) يحظر على أى بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تجاوز فى مجموعها ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته .

وبعد صدور هذا القانون ، كان من المفيد والأصلح تجميع النصوص الجديدة والنصوص التى استبدلت من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٧٥ والقانون رقم ٥٠ لعام ١٩٨٤ فى قانون موحد يشتمل على النصوص الأصلية والتعديلات التى أدخلت حتى يسهل الرجوع إلى قانون واحد ينظم العمل المصرفى ويضمن الاستقلال للبنك المركزى .

وعليه فقد صدر القانون الموحد للبنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ليحل محل خمسة قوانين كان معمولاً بها قبل ذلك وهى :

- ١- قانون البنوك والائتمان الصادر بالقرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .
- ٢- قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى .

قراءة في قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد

الأستاذ/ محمد عبد العزيز حسن

- ٣- القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات بالبنوك .
- ٤- القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى .
- ٥- القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ بتنظيم مساهمة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام .

المحور الثاني: نظرة عامة على قانون البنك المركزي

والجهاز المصرفي والنقد

بعد أن تناولنا التطور التاريخي لقانون البنك المركزي وجد المشرع أنه من الأفضل أن يكون هناك قانون واحد ينظم العمل المصرفي بهدف تطوير الأداء المصرفي بما يواكب الاتجاهات العالمية ، وقد أخذ حقه من الدراسة على مدى سنوات طوال ، وقامت الحكومة خلالها بمتابعة المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، ومناقشة أهل التخصص المصرفي والقانوني على جميع المستويات . وفي نهاية المطاف خرجت بقانون يهدف إلى تنظيم تدفق الأموال واستخداماتها من خلال مرجع واحد بدلاً من الخمسة المراجع الحالية التي تحكم الجهاز المصرفي .

ولذا سنقوم بالتعرض للقانون بصورة إجمالية ، فهذا القانون الموحد تم صياغته في سبعة أبواب و ١٣٥ مادة كالتالي :

الباب الأول : البنك المركزي :

أفرد لهذا الباب خمسة فصول وتسعة وعشرون مادة كالتالي :

الفصل الأول : أحكام عامة

تم تناول هذا الفصل من خلال أربعة مواد من (١) إلى (٤) :

تعية البنك المركزي لرئيس الجمهورية، رأس مال البنك وأن أموال البنك تعد أموالاً خاصة .

الفصل الثاني : أهمية البنك المركزي واختصاصاته

تم تناول هذا الفصل من خلال خمسة مواد من (٥) إلى (٩) :

أهداف البنك المركزي والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف ، واختصاصات البنك وتعرض للمجلس التنسيقي الذي سيشرك مع البنك المركزي في وضع السياسة النقدية .

الفصل الثالث : إدارة البنك المركزى :

تم تناول هذا الفصل من خلال سبعة مواد من (١٠) إلى (١٦) :

طريقة تعيين المحافظ ونائبيه والوكلاء ، وتشكيل مجلس إدارة البنك ثم تناول الشروط المنطبقة عليهم وتعرض بعد ذلك لصلاحيات مجلس إدارة البنك المركزى ، وذكر بعد ذلك تمثيل محافظ البنك المركزى أمام القضاء والغير .

الفصل الرابع : النظام المالى للبنك المركزى

هذا الفصل عبارة عن سبعة مواد من (١٧) إلى (٢٣) تناولت الآتى :

بداية ونهاية السنة المالية للبنك ، مراجعة حسابات البنك من خلال الجهاز المركزى للمحاسبات ، البيانات التى يعدها البنك (أسبوعى ، وخلال ٣ أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية) .

اعتماد الموازنة التقديرية للبنك من خلال مجلس إدارته ، طريقة توزيع أرباح البنوك ، وذكر أن أموال البنك تعتبر أموالاً عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات .

الفصل الخامس : علاقة البنك المركزى بالحكومة وقواعد الإفصاح

تم تناول هذا الفصل من خلال ستة مواد من (٢٤) إلى (٢٩) تناولت الآتى :

البنك المركزى بالنسبة للحكومة وكيلاً ومستشاراً لها كما إنه بنك الحكومة حيث يعهد إليه بإصدار الأذون والسندات الحكومية .

وتعرض هذا الفصل للتمويل المقدم من قبل البنك المركزى للحكومة بناء على طلبها ، والتقارير الدورية المقدمة إلى رئيس الجمهورية (ثلاثة أشهر ، سنوى) كما تعرض لمبدأ الإفصاح بالنسبة للإجراءات المتخذة بتطبيق السياسة النقدية .

الباب الثاني : تنظيم الجهاز المصرفي

أفرد المشرع لهذا الباب أربعة فصول وتسعاً وخسين مادة كالتالي :

الفصل الأول : إنشاء وتسجيل البنوك :

تم تناول هذا الفصل من خلال ستة مواد من (٣٠) إلى (٣٥) كما يلي :

جميع البنوك في مصر خاضعة لهذا القانون ، ويحظر لاي فرد أو منشأة غير مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون مباشرة أى عمل مصرفي .

مجلس إدارة البنك المركزي هو المنوط بالموافقة على تسجيل أية منشأة ترغب في مزاوله أعمال البنوك شريطة أن تكون شركة مساهمة مصرية ، أن يكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لا يقل عن ٥٠٠ مليون جم وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية لا يقل عن ٥٠ مليون دولار ، وللمجلس أن يرفض التسجيل بقرار مسبب في حالات معينة .

الفصل الثاني : الإشراف على إدارة البنوك

قد أفرد المشرع لهذا الفصل ثلاثة عشر مادة من (٣٦) إلى (٤٨) تضمنت تنظيمًا لنشاط البنوك تحت رقابة وإشراف البنك المركزي وقد أحكمت المواد تنظيم ما يلي :

يصرح للبنوك والفروع الأجنبية أن تتعامل بالجنه المصري ، كما يجب أن يحصل البنك المركزي على ضمان لجميع الودائع ، ويجب أن تكون للبنك أموال في مصر تعادل مقدار التزاماته مستحقة الأداء فيها ، علاوة على مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع كما نص المشرع أن لكل بنك سلطة تحديد معدلات العائد وتحديد أسعار الخدمات المصرفية دون التقييد بمحدود ، تناول موضوع الاندماج بين البنوك ، وأخذ موافقة المركزي في تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين في إدارات معينة.

وتناول اتحاد البنوك ومن خلال أربعة مواد تم تناول المعهد المصرفى التابع للبنك المركزى وأهميته فى إعداد وتدريب العاملين بالجهاز المصرفى .

الفصل الثالث : قواعد التملك لحصص فى رؤوس أموال البنوك

أفرد المشرع لهذا الفصل سبع مواد من (٤٩) إلى (٥٥) تناولت الآتى:

قواعد تملك المصريين وغيرهم فى رؤوس أموال البنك .

الفصل الرابع : الرقابة على البنوك وتأمين الودائع .

أفرد المشرع لهذا الفصل ثلاثة وثلاثين مادة من (٥٦) إلى (٨٨) تضمنت تنظيمًا

للقابة على البنوك وقد أحكمت المواد ما يلى :

حدد البنك المركزى قواعد الرقابة والإشراف على البنوك مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية، حدد البنك شروط مقدم الائتمان، كما ذكر المعايير التى تستخدم فى تصنيف المخاطر الائتمانية التى تتحها البنوك، وتنظيم معدلات السيولة فى البنوك كما قام البنك المركزى بحظر التعامل فى بعض العمليات، كما ذكر فى هذا الفصل أن للبنك المركزى انشئ صندوق للتأمين على الودائع ونظام لتسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية ونظام لتسجيل أرصدة التمويل المقدمة من شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل العقارى.

الباب الثالث : إدارة بنوك القطاع العام

أفرد لهذا الباب ثمانية مواد من (٨٩) إلى (٩٦) تناولت الآتى :

تشكيل مجالس إدارات بنوك القطاع العام ، ولكل بنك جمعية عامة يصدر تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويرأس هذه الجمعية ممثل غالبية رأس المال ويصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية .

كما أنشأ القانون صندوقاً لتحديث أنظمة العمل فى بنوك القطاع العام لتتمية مهارات وقدرة العاملين، كما سمح القانون بتخصصة هذه البنوك من خلال أسهم الملكية للقطاع الخاص .

الباب الرابع : الحفاظ على سرية الحسابات

هذا الباب يتكون من خمس مواد من (٩٧) إلى (١٠١) تناولت الآتي:

تكون جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائهم في البنوك سرية ولا يجوز الإطلاع عليها الا بناء على حكم قضائي، كما وضع القانون القواعد المنظمة لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية عملاء البنوك .

الباب الخامس : رهن الممتلكات والأصول للبنوك

أفرد المشرع لهذا الباب أربع مواد من (١٠٢) إلى (١٠٥) عالجتها الآتي:

أحكام الرهن الرسمي والرهن التجاري للمحال التجارية وقد ذكر القانون أن الرهن التجاري للمحال التجارية التي تقدم ضماناً للتمويل والتسهيلات الائتمانية بعد توثيقه سنداً تنفيذياً، كذلك في حالة وجود اتفاق يعطي للبنك بصفته دائناً مرتهناً الحق في بيع الأوراق المالية إذا لم يتم المدين بالوفاء بمستحقات البنك وذلك بعد إخطار العميل بفترة محددة .

الباب السادس : تنظيم إصدار أوراق النقد وعمليات النقد الأجنبي

تناول المشرع هذا الباب من خلال فصلين والثاني عشر مادة كالتالي:

الفصل الأول : تنظيم أوراق النقد

تناول المشرع هذا الفصل عبر خمس مواد من (١٠٦) إلى (١١٠) تناولت الآتي:

يكون للبنك المركزي حق إصدار أوراق النقد وهذه الأوراق تكون لها قوة إبراء غير محدودة .

الفصل الثاني : تنظيم عمليات النقد الأجنبي

هذا الفصل يتكون من سبع مواد من (١١١) إلى (١١٧) تناولت الموضوعات

الآتية:

التأكيد على حرية الاحتفاظ والتعامل فى النقد الأجنبى لكافة الجهات والأفراد شريطة أن يتم ذلك من خلال البنوك وعلى أن تقتصر مهام شركات الصرافة على بيع وشراء النقد الأجنبى والشيكات السياحية ، ونص القانون بالنسبة لشركات الصرافة أن تتخذ شكل شركة مساهمة. كما ذكر القانون أن للجنيه المصرى قوة إبراء غير محدودة فى مجال التعامل فى السلع والخدمات ويتحدد سعر صرفه مقابل العملات الأجنبية وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، وينظم سوق الصرف الأجنبى وفقاً لقواعد يقرها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ويقرها السيد رئيس مجلس الوزراء .

الباب السابع : العقوبات

اختتم هذا القانون بهذا الباب المكون من ١٨ مادة من (١١٨) إلى (١٣٥) وتشتمل على الآتى:

يلتزم المشرع فيما سنه من سياسة عقابية ألا يكون هناك تجريم جنائى إلا للمخالفات التى ترتبط بأفعال جنائية كالتزوير والغش والتدليس مع توافر القصد والعمد. وفيما عدا ذلك فيكون العقاب إدارياً وتاديبياً داخل المؤسسة المصرفية ، على أن ذلك كله تجريمه إدارة متخصصة بالبنك المركزى تقوم بفحص ودراسة المخالفات المصرفية قبل التصرف فيها جنائياً أو تاديبياً . كما اشترط المشرع أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إلا بناء على طلب من محافظ البنك المركزى المصرى أو من رئيس مجلس الوزراء .

وقد استحدث المشرع إمكانية التصالح بين البنوك والعملاء - حتى ما قبل صدور حكم بات - بشرط إتمام الوفاء بكامل حقوق البنك وفقاً لشروط التصالح^(٥).

(٥) للمزيد يرجع إلى القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ (قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد)

المحور الثالث

الاشياء المستعده في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد

١. دمج القوانين المتأثرة ووضعها في قانون واحد ضم قواعد النشاط المصرفي.
٢. تبعية البنك المركزي لرئيس الجمهورية .
٣. استحدث القانون مجلس تنسيق يتولى التنسيق مع البنك المركزي في وضع السياسة النقدية ويشكل المجلس من قبل رئيس الجمهورية .
٤. خضوع جميع البنوك لقواعد رقابية موحدة ، حيث لم يعد هناك ما يسمى بالبنك المخصص فقد ساوى القانون بين البنوك جميعاً وإن كان منها ما يمكنه التمييز في تمويل نشاط معين ويتخصص فيه وهذا من قبيل التجويد .
٥. ان يتقاضى البنك المركزي مقابلاً عن الخدمات التي يؤديها للحكومة .
٦. تم إحلال كلمة تمويل أو تسهيلات اتمانية بدلاً من كلمة قرض .
٧. ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لأى بنك عن خمسمائة مليون جنيه مصري وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فرع من فروع البنوك الأجنبية عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة الحرة.
٨. يتم أخذ رأى محافظ البنك المركزي عند تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين المسؤولين عن الائتمان وإدارة المحافظ والمعاملات الخارجية بما فيها المبادلات والتفتيش الداخلي.
٩. ينشئ البنك المركزي نظاماً لتسجيل أرصدة التمويل المقدمة من شركات التاجير التمويلي وشركات التمويل العقاري لعملياتها.
١٠. يعد البنك المركزي سجلاً لبيوت الخبرة القادرة على المشاركة في تقييم الضمانات المقدمة للبنوك.

١١. مجلس إدارة البنك المركزى أن يمنح عائداً على الرصيد الدائن للبنوك الاحتفظ به لديه كاحتياطى وذلك بنسبة ما لديهم من ودائع.

١٢. ألا تتجاوز نسبة الائتمان التى يعطيها البنك للعميل الواحد والاطراف المرتبطة به عن ٣٠ ٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك.

١٣. يبلغ البنك كل عميل من عملائه بكشف برصيد حسابه كل ثلاثة شهور على الأكثر . وعلى العميل أن يرد بالموافقة أو الاعتراض على ما جاء بكشف الحساب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالرصيد وتعتبر هذه المادة بمثابة الغاء دعاوى الحساب.

١٤. تشكل فى كل بنك لجنة داخلية للمراجعة من أعضاء مجلس إدارة البنك تسمى «لجنة المراجعة» تقوم هذه اللجنة بمراجعة الإجراءات وأساليب المراجعة التى يتخذها البنك كنوع من أنواع الرقابة الداخلية للبنك من قبل رئاسته.

١٥. إنشاء صندوق لتحديث أنظمة العمل فى بنوك القطاع العام وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إلحاقهم بالبرامج التدريبية المحلية والعالمية.

١٦. دور البنك المركزى المصرى بالنسبة لبنوك القطاع العام أصبح رقيباً فقط وليس مالكاً.

١٧. دور البنك المركزى اتخذ شكلاً أكثر وضوحاً حيث تحولت قراراته وتعليماته بموجب هذا القانون من شكل الخطابات الدورية إلى مواد قانونية .

١٨. إنشاء جهاز جديد للتحقيقات (إدارة متخصصة) بالبنك المركزى تضم خبراء فى الشئون المصرفية والاقتصادية والقانونية تتولى فحص ودراسة ما يحمله إليها المحافظ.

١٩. أجاز القانون مبدأ التصالح مع العملاء المتعثرين فى أى حالة تكون عليها الدعوى . إلى ما قبل صدور حكم بات فيها وبشرط إتمام الوفاء بكامل حقوق البنك وفقاً لشروط التصالح.

المحور الرابع

التعليق على بعض مواد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد

بعد أن تناولنا القانون بصفة إجمالية سابقاً، يحتاج الأمر إلى تفصيل.. إلا أننا لا نستطيع أن نعرض لكل مواد القانون بصورة تفصيلية ولهذا سنقوم بانتقاء بعض مواد القانون والتعليق عليها والتي يرى الباحث من وجهة نظره أنها جديرة بالقاء الضوء عليها.

ليبدأ أولاً باسم القانون :

«البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد»

تعليق الباحث:

• لم يذكر القانون «المصرى» بدون أى مبرر مستساغ فصار اسم القانون البنك المركزي فقط دون المصرى وكأنها كلمة لا يجوز اقرانها فى القانون الجديد رغم انه فى كل القوانين السابقة مقترنة بالبنك المركزى، فهل هذا القانون الذى نتعرض له فى مصر أم فى بلد أخرى، كما أن هذا قد يربط آثاراً قانونية وخيمة، إذ يمكن أن يقال أن أوراق البنكنوت المتداولة قد صارت مخالفة للقانون الجديد لأنها تتضمن كلمة (المصرى) فى اسم البنك المركزى بالمخالفة لهذا القانون.

• كما سيرتب مشاكل قانونية على المستوى الدولى باعتبار أن الحفاظ يمثل البنك المركزى المصرى أمام القضاء فى علاقاته مع الغير .

• كما أن السندات الدولارية الخارجية (هذه السندات الدولارية ربويه إلا أن هذا ليس مجال بحثنا) المتداولة قد صارت مخالفة أيضاً لهذا القانون الجديد .

المادة الأولى:

ألفت خمسة قوانين (مذكورة - سابقاً)

تعليق الباحث :

هذا توجه محمود فى مجال التشريع - كما ذكرنا سابقاً - تشريع واحد بدلاً من خمسة تشريعات.

المادة الثالثة :

مجلس إدارة البنك المركزى مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز ثلاث سنوات^(١).

تعليق الباحث :

يتفق الباحث مع الدكتور / محيى الدين إسماعيل أن هذه العبارة فيها تكرار أربع مرات للمد وللمدة معاً مما يجعل عبارة النص ركيكة وهو أمر ننزه المشرع القانونى عنه .

الباب الأول : البنك المركزى

الفصل الأول : أحكام عامة

مادة ٩ :

البنك المركزى شخص اعتبارى عام يتبع رئيس الجمهورية .

تعليق الباحث :

ذكر فى هذه المادة أن البنك المركزى شخص اعتبارى عام أى تعنى أنه فصل عن الجهاز التنفيذى للدولة .

وتبعية البنك المركزى لرئيس الجمهورية سوف تسمح له ببعض الاستقلالية المطلوبة للرقابة على الأداء الحكومى فيما يخص السياسات النقدية والمصرفية ، والحيلولة دون محاولة التأثير على قرارات المركزى من أى جهة ، كما تسمح له باستصدار قرارات جمهورية تفتح له الأبواب المغلقة خاصة فى مسألة تسوية المديونيات السابقة

(١) د. محيى الدين إسماعيل علم الدين - شرح قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد.

وجلب المدنيين الهاربين في الخارج وذلك عن طريق المعاهدات الدولية اللازمة لذلك وتتيح هذه التبعية لإدارة البنك المركزي سلطات أوسع في إدارة السياسة النقدية ومراقبة الجهاز المصرفي وإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي والذهب .

ورغم كل هذه المزايا السابقة لتبعية البنك المركزي لرئيس الجمهورية إلا أن هذه التبعية لن تكفل قيامه بالدور المطلوب على الصعيدين المالي والنقدي للأسباب الآتية:

١ . قد تكون قيداً على البنك المركزي إلى جانب بعض القيود الأخرى - التي ستعرض لها فيما بعد - وبذلك تتحول الإستقلالية إلى إستقلالية منقوصة .

٢ . ليست صواباً دائماً فـرئيس الجمهورية بنص الدستور هو رئيس السلطة التنفيذية (الحكومة) وتبعية البنك المركزي ستكون تابعة للحكومة ، مما قد تسمح لها بالتدخل فيما لا يجب أن تتدخل فيه

٣ . قد تنفي الاستقلالية عن الحكومة .

ومن الجانب العملي يقع على عاتق رئيس الجمهورية العديد من المسئوليات الحساسة سواء السياسة الداخلية أو الخارجية وتركز في يده الكثير من السلطات لن يعطيه الوقت الكافي للبت في كل الأمور المتعلقة بسياسات وقرارات البنك المركزي - وكل هذا لن يؤدي إلى سير العمل بالطريقة المأمولة .

ومن جانب آخر فـرئيس الجمهورية لا يخضع للمساءلة السياسية من قبل مجلس الشعب وبالتالي فإن البنك المركزي لن يخضع للرقابة البرلمانية .

مادة ٣ :

رأس مال البنك المركزي المدفوع مليار جنيه مصري ومجلس إدارته بالاتفاق مع وزير المالية تجنّب نسبة من الأرباح السنوية لزيادة رأس مال البنك .

تعليق الباحث :

هذه المادة تلزم مجلس إدارة البنك المركزى أن يجنب نسبة من أرباحه بالاتفاق مع وزير المالية إلا أن هذه العبارة لم ترد عندما تناول المشرع بنوك القطاع العام حيث ذكر فى المادة (٩٥) من هذا القانون .

«يؤول صافى أرباح هذه البنوك للخزانة العامة للدولة بنسبة حصتها وذلك بعد اقتطاع ما يقرر تكوينه من احتياطات أو احتجازه من أرباح» .
فهذا اتجاه لخصصة بنوك القطاع العام فى المستقبل .

مادة ٤ :

تعتبر أموال البنك المركزى أموالاً خاصة .

تعليق الباحث :

النص على اعتبار أموال البنك المركزى أموالاً خاصة ترد يد لما نص عليه فى القانون الحالى والقوانين السابقة عليه بهدف عدم اختلاط أموال البنك التى ينبغى التصرف فيها وفق معايير المال الخاص عن الأموال العامة للدولة التى تكون الحكومة مسئولة عنها أو يدخل فى دينها العام ، وعدم تحمل أموال البنك لاية التزامات أو مخاطر نتيجة تصرفات أو تعاقدات الحكومة مع الجهات الأخرى خاصة الأجنبية منها ، ومن جانب آخر جعلها أموال خاصة لتجنبها خطر الحجز عليها .

وعلى الرغم من ذلك نص القانون فى مادته (٢٣) :

«تعتبر أموال البنك المركزى أموالاً عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات» .

الفصل الثانى : أهمية البنك المركزى واختصاصاته

مادة ٥ :

يعمل البنك المركزى على تحقيق الاستقرار فى الأسعار وسلامة النظام المصرفى فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة . ويضع البنك المركزى أهداف السياسة النقدية

بالاتفاق مع الحكومة وذلك من خلال مجلس تنسيقى يشكل من قبل رئيس الجمهورية وتحدد اللاحقة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس ويختص البنك المركزى بوضع تنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية .

تعليق الباحث :

هذه المادة من أهم المواد فى القانون وقد اثير حولها جدل كثير لانها تتعلق باستقلالية البنك المركزى (هـ) وبالمجلس التنسيقى .

بالنسبة لاستقلالية البنك المركزى فى وضع السياسة النقدية هناك مدرستان فى هذا الصدد وهما:

١- المدرسة الأولى: تعطى الاستقلال التام للبنك المركزى وهى موجودة فى الدول المتقدمة. فهى تترك البنك لمواجهة التضخم وتحقيق السياسة النقدية ويستخرج منها سعر الفائدة .

٢- المدرسة الثانية : يتم فيها الاتفاق مع الحكومة فى تحديد أهداف السياسة النقدية وترك حرية اختيار الأدوات للبنك المركزى وهذه موجودة فى الدول النامية. فمثلاً قد ترى الحكومة أن معدلات البطالة مرتفعة وهذا يستلزم وجود سياسة مالية قد تختلف قليلاً مع السياسة النقدية .

والقانون يقول أن الهدف هو تحقيق الاستقرار فى الأسعار فيتفقوا فى الهدف ثم يقوم البنك المركزى بتحقيق الهدف بالتنسيق مع السياسة المالية .

• والبنك المركزى المصرى ينلج تحت المدرسة الثانية حيث لا تعطى له الاستقلالية بالصورة الكاملة مثل الدول المتقدمة كأمريكا وألمانيا حيث لا يوجد لدينا التقدم الذى لديهم ولا حجم المدخرات الموجودة لديهم .

❖ ليس مجال بحثنا التعرض لاستقلالية البنك المركزى فوائى تعرضنا له من خلال التعرض لهذه المادة ، والباحث سيقوم إن شاء الله بإعداد بحث مستقل فى هذا الموضوع.

وهذا ليس محل اعتراض من الباحث حالياً ، فعلى الرغم من أهمية استقلالية البنك المركزى إلا أنها فى النهاية مهما كان نظامها ومهما بلغ مداها وسيلة وليست غاية والوسائل تقاس بمقياس الملاءمة والمنفعة بينما الأهداف تقاس بمقياس المفاهيم والاستراتيجيات ، فالوسيلة الأكثر ملاءمة وفاعلية فى تحقيق الأهداف تكون هى الأفضل ، والأهداف تقاس على خصائص الاقتصاد والاعتبارات الحاكمة فيه ، وعلى هذا النحو نجد أن أهداف السياسة النقدية أمر يرتبط بكل جوانب النشاط الاقتصادى - ذلك أن تلك الأهداف يجب أن تأتى متسقة ومنسجمة مع السياسات المالية والسياسات التجارية وأن تكون متفقة مع نصوص الدستور المصرى - الذى يأخذ ببعض ملامح النظام البرلماني.

✽ حيث تنص المادة ١٢٦ من الدستور المصرى على الآتى:

«يقوم مجلس الوزراء بالاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها ، ويكون الوزراء مسئولين أمام مجلس الشعب ، وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته».

وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة فإنها تتضمن عدة عناصر تتكامل فيما بينها وتتكاتف على نحو يحقق الأهداف المرجوة فتشمل هذه السياسة ، السياسة المالية بما تتضمنه من سياسة للإيرادات وللإنفاق ، والسياسة التجارية بما تتضمنه من أهداف للتجارة الخارجية ، والسياسة النقدية فيما يتعلق بأسعار الفائدة وأسعار الصرف وكمية النقود المتداولة ، فالسياسة النقدية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

ولا تستطيع أية حكومة أن تتخلى عن أحد عناصر هذه السياسة ، بأن تترك السياسة النقدية على سبيل المثال للبنك المركزى بعيداً عن أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، فالسياسة النقدية ليست أمراً فنية متفصلاً عليها ، وإنما تتضمن فى الواقع خيارات متعددة وبالتالي تنطوى على تقدير سياسى للأولويات والأهداف ، فوضع السياسة الاقتصادية بشكل عام - ومن ضمنها السياسة النقدية - أمر سياسى يخضع

للمساءلة البرلمانية أمام مجلس الشعب وفقاً لنص المادة ١٢٦ من الدستور التي سبق الإشارة إليها .

ولذلك هذا القانون لا يستطيع أن يعطى البنك المركزي سلطة مطلقة لأن هذا يتعارض مع الدستور حيث مسئولية وضع السياسة النقدية منوطة بالحكومة .

إلا أنه يجب التفرقة بين وضع السياسة النقدية وآليات تنفيذها .

فمما لا شك فيه أن البنك المركزي له الاستقلالية التامة والكاملة في استخدام آلياته وإجراءاته في ضبط السياسة النقدية ، أما بالنسبة لوضع السياسة النقدية فليس للبنك المركزي أن يكون مستقلاً فيها ولكنه شريك للحكومة في وضعها من خلال مجلس تنسيقي يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية يتفق على الأهداف العامة للسياسة النقدية ، ويدرك للمركزي تحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها .

• أما بالنسبة للمجلس التنسيقي .

فهو مجلس مستحدث لم تنص عليه القوانين السابقة بينما نص عليه القانون الجديد بهدف التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي في وضع أهداف السياسة النقدية وترك للأمانة التنفيذية تحديد الهيكل الإداري والمالي لهذا المجلس وإطار عمله والآليات المتاحة له ، وهذا المجلس موضع اعتراضات كثيرة منها :

١- الشكوى كانت من قبل قائمة إزاء تدخل الوزير المشرف على شئون القطاع المصرفي ، فكيف إذا تجمع على الجهاز المصرفي ثلاثة أو أربعة وزراء ، لا شك في أن حجم التدخل يثير القلق ، ثم أن كل وزير من وزراء المجموعة الاقتصادية يعين ممثلاً له في مجلس إدارة البنك المركزي فلماذا يتدخل هو من خلال المجلس التنسيقي ألا يكفي أن يعطى تعليماته لممثله .

ثم أن المسائل التي تعرض على مجلس إدارة البنك المركزي يجب البت فيها بالسرعة التي تتناسب مع الصناعة المصرفية ، ولا يجوز تأخيرها إلى أن تعرض على المجلس

التسقيى ويتفق الباحث مع الدكتور / محى الدين إسماعيل على إلغاء تشكيل هذا المجلس^(١).

٢- المجلس التسقيى قد يفرغ استقلالية وضع السياسة النقدية من مضمونها ، فالبنك المركزى يشارك فى وضع السياسة النقدية من خلال محافظ البنك مع المجلس وليس له سوى المشاركة فقط من خلال المجلس وعليه تنفيذ هذه السياسة حتى لو كان غير موافق عليها .

٣- الخوف من أن يكون المجلس التسقيى نسخة كربون من مجلس إدارة البنك المركزى أو ما هو مبرر تكوين هذا المجلس فى ظل وجود مجلس إدارة البنك المركزى فهو صاحب الاختصاص الأصلى فى وضع أهداف السياسة النقدية كما أن هذا المجلس الأخير يضم ممثلين للحكومة.

* رغم هذه الاعراضات فإننى أرى أنه لا مانع من تشكيل المجلس التسقيى حيث أن هذا تقنين لوضع استمر على مدى ١٥ عاماً أو أكثر فيما عرف باسم المجموعة الاقتصادية الوزارية التى كانت تضم المجموعة الاقتصادية ومحافظ البنك المركزى ويجب مراعاة بعض الضوابط الآتية :

١- يجب أن يتضمن المجلس عدداً من الخبراء الاقتصاديين مساوياً لعدد الأعضاء الحكوميين بالمجلس ليكون هناك توازن مطلوب ودور فعال وإيجابى للخبراء الاقتصاديين .

٢- ضرورة المساواة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وعدم جعل هذا المجلس أداة لأملاء الشروط والضغط على البنك المركزى لتغليب سياسة على أخرى. فيجب أن يكون هناك تناغم وتنسيق بينهما وصولاً إلى حالة التماذج والاندماج باعتبار

(١) د. محى الدين إسماعيل علم الدين - شرح فقون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد.

ان السياستين تمثلان فى النهاية منظومة واحدة . والأمر فى النهاية مبروك إلى ما بعد ظهور اللاحقة التنفيذية وتفعيل دور هذا المجلس.

مادة ٦ :

يتخذ البنك المركزى الوسائل التى تكفل تحقيق أهدافه منها (ب) الدخول فى عمليات السوق المفتوح.

تعليق الباحث :

تمثل عمليات السوق المفتوح إحدى وظائف البنك المركزى والتى تتمثل فى بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية ودفع الفوائد التى تستحق لحملة تلك الأوراق بفرض التحكم فى كمية النقود المتداولة، وفى حالة الرغبة فى زيادة عرض النقود يقوم البنك بشراء الأوراق المالية وفى المقابل يقوم بالبيع عند الرغبة فى تخفيض المعروض من النقود ويرى الباحث ألا يعتمد البنك المركزى على هذه الوسيلة خاصة فى ظل ضيق حجم سوق الأوراق المالية فى مصر عن استيعاب وممارسة هذا النوع من العمليات.

مادة ٩ :

للبنك المركزى أن يضمن التمويل والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون من البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الأجنبية والدولية.

تعليق الباحث :

هذه المادة تحمى الاقتصاد المصرى من شائعات مفرضة تفت فى عصب الاقتصاد ، فعلى سبيل المثال فى فترة الاقتصاد الاشتراكي عندما تأزمت الأمور ولم يكن لدى وحدات الجهاز المصرفى ما يكفى لتغطية التزاماتها قبل العالم الخارجى من النقد الأجنبى اضطر البنك المركزى أن يرفض ضمان القروض وما استخدم من التسهيلات الأجنبية . فهذا النص يشيع الثقة فى الاقتصاد المصرى بصفة عامة ، وهذا الأمر يعد ضرورياً ولازماً فى الظروف التى تمر بها البلاد .

إلا أنه من المفروض أن هذا الضمان لا بد أن يكون لمنفعة عامة أو لمصلحة اقتصادية ولا يكون مجرد ضمان للالتزامات على اشخاص اعتبارية عامة .

الفصل الثالث

إدارة البنك المركزى

مادة ١٠ :

يكون للبنك المركزى محافظ يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

تعليق الباحث :

خلا نص المادة من حكم يقتضى بعدم قابلية المحافظ للعزل بالمغايرة لحكم المادة (٦) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، والمادة (٦) من قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ (لا يجوز عزل المحافظ خلال مدة تعيينه الأصلية أو المجددة) .

وهذا معمول به فى كل البنوك المركزية العريقة فى العالم .

فاغفال المشرع لما كان منصوصاً عليه فى القوانين السابقة بشأن عدم قابلية المحافظ للعزل فهذه مغايرة فى الصياغة وهى تعد مغايرة فى الحكم مما يعنى أنه يجوز عزل المحافظ وبذلك أصبح المحافظ قابلاً للعزل خاصة إذا عارض طلبات السلطة التنفيذية فكان يجب تحصينه من تعسف الحكومة ومحاولتها فرض سياسات نقدية خاطئة .

مادة ١٢ :

يكون للبنك المركزى مجلس إدارة برئاسة المحافظ وعضوية كل من :

- نائبى المحافظ .

- رئيس الهيئة العامة لسوق المال .

ثلاثة أعضاء يمثلون وزارات المالية والتخطيط والتجارة الخارجية يختارهم رئيس مجلس الوزراء .

- ثمانية من ذوى الخبرة المتخصصين فى المسائل النقدية والمالية والمصرفية والقانونية والاقتصادية يختارهم رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

- وفى حالة غياب المحافظ أو وجود مانع لديه يحل محله أقدم النائبين فإذا غاب حل محله النائب الآخر .

تعليق الباحث :

يكون مجلس إدارة البنك المركزى من بين أعضائه رئيس الهيئة العامة لسوق المال وهى الجهة المشرفة على البورصات المصرية ومن ثم نجد أن هناك مشاركة فى إصدار القرارات وهو ما يضمن فعالية السياسة النقدية فى تنشيط سوق المال سواء من حيث سوق الإصدار أو سوق التداول إلا أن تشكيل مجلس إدارة البنك المركزى بصفة عامة تشكيل يحل بالأوضاع الجوهرية الداخلية فى البنك فعدد الأعضاء من خارجه اثنا عشر عضواً ومن داخله ثلاثة فقط وتكفى هذه المادة بحضور اجتماعات المجلس واحد من الثلاثة فى مقابلة الاثنى عشر الخارجيين أو أغليتهم مما يؤدى إلى إمكان إحداث تغييرات تهز كيان البنك وأوضاعه الداخلية الجوهرية بالأغلبية الخارجية لذلك كان يجب زيادة التمثيل الداخلى للبنك المركزى بإضافة وكلاء المحافظ إلى عضوية المجلس.

كما أن هناك ملاحظة أخرى على المجلس أنه يتكون من سبعة أعضاء حسب مناصبهم وثمانية أعضاء من ذوى الخبرة وهم من غير المسؤولين، فإذا اجتمع هؤلاء الثمانية غلب الآخرون على أمرهم ، فهذه المادة جاءت خالية من النص المألوف الذى يقضى بأنه فى حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وليس من قبيل التكرار أن نؤكد أن تشكيل مجلس الإدارة يعطى وزناً كبيراً لممثلى للحكومة مما يؤكد أن الحكومة شريك أساسى فى وضع السياسة النقدية.

وكما ذكرنا من قبل أنه لا يوجد استقلالية كاملة للبنك المركزى ، وقد أكد ذلك رئيس الوزراء حيث ذكر فى مجلس الشعب .

«إن قانون البنوك الجديد لن يمنح الاستقلالية الكاملة للبنك المركزى وأنه سيكون مستقلاً فقط فى تحقيق الأدوات» (١).

الفصل الرابع

النظام المالى للبنك المركزى

مادة ١٨ :

يعد البنك المركزى بياناً فى نهاية كل أسبوع عن مركزه مقارنة بمركزه فى نهاية الأسبوع ويعرض على مجلس إدارته وينشر هذا البيان فى الوقائع المصرية .
تعليق الباحث :

١. يجب أن ينشر هذا البيان فى الصحف وأن يتم الإعلان عنه للجمهور .
٢. يجب ألا يكتفى البنك المركزى بهذا البيان ويجب أن تكون هناك شفافية فى عرض أى بيانات .
٣. من الضروري أن يتضمن البيان الأسبوعى سعر العائد الذى يتعامل به البنك المركزى ، حيث أن البنك المركزى لا ينشر حالياً سعر العائد فى أى نشره فيجب أن يعلم سعر العائد ، فقد ذكر فى قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩
١. فى المادة ٥٠ بند ٣- فيجب العائد وفقاً للسعر الذى يتعامل به البنك المركزى.
٢. وفى المادة (٣٦٦) بند ١ - لا تنتج المدفوعات فى الحساب الجارى عائداً إلا إذا اتفق على غير ذلك وبحسب العائد وفقاً للسعر الذى يتعامل به البنك المركزى وقت استحقاقه .

مادة ٢١ :

يعد البنك المركزى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ما يأتى:

أ - قوائم مالية للبنك عن السنة المالية .

بعد تقريراً عن المركز المالي للبنك .

تعليق الباحث :

من الواجب إتاحة الفرصة للنشر على الرأي العام وأن تكون هناك شفافية في عرض القوائم والتقارير المالية .

الفصل الخامس

علاقة البنك المركزي بالحكومة وقواعد الإفصاح

مادة ٢٥

يقوم البنك المركزي بأعمال مصرف الحكومة ويتقاضى مقابلًا عن الخدمات التي يؤديها لها وللأشخاص الاعتبارية العامة .

تعليق الباحث :

في المادة ٣١ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وفي المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٦ بالتنظيم الأساسي للبنك المركزي المصري ، يتولى البنك المركزي مزاولة العمليات المصرفية للحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التي يؤديها لها ففي القوانين السابقة لم يكن البنك المركزي يأخذ أجراً مقابل خدماته للحكومة، أما القانون الحالي فقد أباح أخذ أجر، هل هذا اتجاه عام، كل شيء بمقابل؟

مادة ٢٧

يقدم البنك المركزي تمويلاً للحكومة بناء على طلبها لتغطية العجز الموسمي في الموازنة العامة وعلى ألا تتجاوز قيمة هذا التمويل ١٠٪ من متوسط إيرادات الموازنة العامة في السنوات الثلاثة السابقة وتكون مدة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة ويجب أن يسدد بالكامل خلال اثني عشر شهراً على الأكثر من تاريخ

تقديمه ويحدد الشروط الخاصة بهذا التمويل بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك وفقاً لحالة النقد والائتمان السائدة.

تعليق الباحث:

وردت هذه المادة بنصها فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ حيث نصت المادة (١٥) على الآتى: «يجوز للبنك أن يقدم قروضاً للحكومة لتغطية ما قد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠ ٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة ..».

يلاحظ أنه فى القانون القديم كان يقول (يجوز) أى الأمر جوازى للبنك المركزى. أم فى القانون الجديد يقول (يقدم) فهل الأمر للبنك المركزى وجوبى أم جوازى ؟ القانون القديم كان يقول «يقدم قروضاً»، أم فى القانون الجديد يقول «يقدم تمويلاً»، حيث وافق مجلس الشعب أثناء مناقشته لمواد القانون على حذف كلمة قرض «لأنها توحى بشبهة المعاملة الربوية، وكما ذكر بعض علماء الأزهر الذين حضروا هذه المناقشة» أن لفظ القرض وما اشتق منه لم يستعمل فى الآيات القرآنية إلا بمعنى الصدقة والإحسان إلى الفقراء ولذا استعمال القرض فى قانون البنوك خاطئ ويجب استبداله بلفظ «تمويل» أو تسهيلات ائتمانية .

والمادة ذكرت أن هذا التمويل يتم بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك المركزى فهل إذا لم يتم الاتفاق - هل يكون البنك المركزى مجبراً على تقديم هذا التمويل .

لا يجيب الباحث أن تلجأ الحكومة للاقتراض من البنك المركزى ففرنسا على سبيل المثال منعت البنك المركزى أن يقرض الحكومة، فهذا التمويل يجب أن يتم فى حالة الضرورة القصوى لأن هذه الأموال فى النهاية أموال مودعين ومن ثم يجب أن تكون فى الأمان حتى لا تمثل عبئاً على كل من الحكومة والأجيال القادمة وحتى لا يؤدى ذلك إلى فقدان الثقة فى الجهاز المصرفى وكما نعلم تراكمت ديون الحكومة لدى البنك المركزى بسبب هذا الاقتراض حيث وصلت هذه الديون إلى ١١٣ مليار جنيه، إلا أن الظروف

المالية - في الوقت الراهن - غير مواتية لإلغاء هذه المادة ، وقد ذكر وزير المالية : «أن هذه القروض تهدف لمواجهة احتياجات الأجور والمعاشات حين تحصيل موارد الموازنة» .

والاقتصاد المصري يمر حالياً بحالة ركود اقتصادي وتباطؤ معدلات النمو وهذا الإلغاء قد يؤدي إلى افلاس الحكومة ، إلا أننا نطالب الحكومة أن تسدد ما عليها من ديون وأن تلتزم بتطبيق القانون .

مادة ٢٩ :

يفصح البنك المركزي عن الاجراءات المتخذة لتطبيق السياسة النقدية وقراراته ذات الطبيعة الرقابية وتنشر هذه الإجراءات والقرارات في الوقائع المصرية .

تعليق الباحث :

وجود سياسة نقدية واضحة يجب أن يتم الإعلان عنها للمجتمع وإن تتاح الفرصة لنشرها على الرأي العام .

الباب الثاني : تنظيم الجهاز المصرفي .

الفصل الأول : إنشاء وتسجيل البنوك

مادة ٣٢ : بند ٢ :

ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن خمسمائة مليون جنيه مصري وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فرع من فروع البنوك الأجنبية في جمهورية مصر العربية عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة الحرة .

تعليق الباحث :

في العرف المصرفي لا يعد رأس المال هو الأساس في قوة البنك إلا أنه يعتبر بمثابة خط الدفاع الأول ضد أى مخاطر يتعرض لها البنك ولذلك نجد المشرع من البداية يحاول أن يجعل رأس مال البنوك المصرية متفقاً مع المستويات الدولية والظروف الاقتصادية

فوجد فى قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ينص على: «ألا يقل رأس مال البنك عن ٥٠٠ ألف جنيه مصرى» وفى القرار رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٦ المتعلق بالنظام الأساس للبنك المركزى نص القانون على:

«ألا يقل رأس مال البنك عن ٥ مليون جنيه مصرى» بينما فى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢، نص القانون على: «ألا يقل رأس المال المرخص به للبنك عن ١٠٠ مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن ٥٠ مليون جنيه مصرى».

أما بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها فى مصر عن ١٥ مليون دولار أمريكى أو ما يعادله بالعملة الحرة».

فزيادة رأس مال البنوك فى هذا القانون تعتبر خطوة فى الاتجاه السليم لرفع مستوى أداء البنوك المحلية والأجنبية إلى المستوى الدولى لأن القواعد الجديدة للجنة بازل تتجه نحو مزيد من التقييد على البنوك التجارية فى منح الائتمان حيث قررت رفع نسبة الملاءة الائتمانية من ٨٪ إلى ١٤٪.

فلذا زيادة رأس مال البنوك يعد موضوعاً عالمياً لا يخص بنوكنا المصرية فقط فهناك سياق عالمى بين البنوك للوصول لمعايير كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل.

ومن هذا المنطلق كان قرار البنك المركزى بضرورة الوصول إلى النسبة المقرره تدريجياً ، فقد طلب من البنوك زيادة معدل كفاية رأس المال من ٨٪ إلى ١٠٪ كمرحلة أولى وكان الموعد المحدد فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٣ ثم منح البنوك مهلة جديدة تنتهى فى نهاية مارس ٢٠٠٤.

فمعيار كفاية رأس المال يعد ضرورة ملحة مع الاتجاهات العالمية والظروف الاقتصادية والمالية الراهنة ، خاصة فى ضوء زيادة نسبة الديون المتعثرة أما لو ظلت نسبة الملاءة الائتمانية الحالية كما هى دون زيادة ستحد من قدرة البنوك المصرية على تمويل المشروعات الكبيرة وعلى المنافسة ومن ثم فلا مفر من زيادة رؤوس الأموال طالما نريد أن يكون لنا وجود فى عصر الكيانات الضخمة والعولمة والمنافسة فى الخدمات وخاصة

في المجال المصرفي وكلما كانت البنوك قوية كلما كانت لديها القدرة - بفضل الله - على تحمل أية صدمات ، وقد اعرض البعض على زيادة رأس المال حيث ذكر أن :

«اشترط زيادة رأس المال خمس مرات يعتبر شرطاً صعباً في ظل ظروف الكساد ويجب تخفيض هذا المبلغ تشجيعاً للبنوك الصغيرة»^(١)، ولكن الباحث يرى أن هذا لا يعد شرطاً صعباً ويجب على البنوك أن تعمل على توفيق أوضاعها خلال الفترة المطروحة بالقانون (عام) ويجوز للبنك المركزي مدّها لفترة تصل إلى ثلاث سنوات أخرى كحد أقصى وهي تعد كافية ، وزيادة رأس المال يتم من خلال الاكتتاب العام لرأس المال في البورصة أو عن طريق الزيادة المباشرة من خلال المساهمين كما يمكن للبنوك ألا تقوم بتوزيع الأرباح وتضيفه إلى رأس المال .

وإذا لم تستطع البنوك أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها فيجب أن تتم عملية الدمج والاستحواذ والبنك المركزي والحكومة يشجعان على الدمج .

وقد ذكر وزير المالية :

«أن زيادة رأس المال تحمل في طياتها رسالة إلى البنوك الصغيرة لتحث جدياً موضوع الاندماج»^(٢) فبعد أن القانون سيؤدى إلى زيادة حركة اندماجات البنوك وخاصة البنوك الصغيرة ومن مصلحتها الاندماج بأقصى سرعة ومن الأفضل أن يكون لدى كل بنك استراتيجية واضحة يحدد فيها مصادر الأموال اللازمة من المساهمين الحاليين أو مساهمين جدد فإذا لم يستطع تدبير الأموال اللازمة لزيادة رأس ماله فعليه أن يبحث في موضوع الدمج ويجب ألا يفرض على البنك الدمج الإجبارى لأن هذا يعد نوعاً من العقوبة فيجب أن يتم الدمج بحرية كاملة ونتيجة دراسة شاملة .

(١) د. أحمد شرف الدين - الأهرام الاقتصادي ٢٠٠٣/٤/٢١

(٢) الأهرام الاقتصادي - لعدد ١٧٨٩ - ٢٠٠٣/٤/٢١

• أما بالنسبة لزيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية فقد ادعى البعض أن هذه الزيادة مبالغ فيها حيث تصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ السابق ومن الجائز أن يؤثر ذلك على بعض الفروع وتقرر الانسحاب .

ويرى الباحث أن زيادة رأس مال الفرع الأجنبى إلى ٥٠ مليون دولار أمريكى لا تمثل مشكلة فى عالم البنوك . ولن يعجز الفرع عن تدبير هذا المبلغ فقد يقوم بتحويل الاحتياطيات المجمعة لديه إلى رأس المال أو أن يلجأ إلى تجنيب جزء من أرباحه وإضافتها إلى رأس المال أو قيام المركز الرئيسى للفرع الأجنبى بزيادة رأس ماله مباشرة والقانون منح هذه الفروع للبنوك الأجنبية مهلة سنة أمتدت إلى ثلاثة سنوات أسوة ببنوك القطاع الخاص لزيادة رؤوس أموالها وتوفيق أوضاعها .

وإذا عجز الفرع بعد كل ذلك فعليه أن يقوم بالتصفية أو أن يحصل على موافقة البنك المركزى لتحويله إلى شركة مساهمة يشترك فيها مساهمون جدد وفى هذه الحالة يتحول الفرع الأجنبى إلى مجرد مساهم عادى ليس له أن ينفرد برسم سياسة الفرع .
مادة ٤٣ :

دون اخلال بسلطة الجمعية العامة للبنك يتم اخذ رأى محافظ البنك المركزى عند تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وكذلك المديرين التنفيذيين المسئولين عن الائتمان وإدارة المحافظ والمعاملات الخارجية بما فيها المبادلات والتفتيش الداخلى ويكون اخذ الرأى على قائمة بالمرشحين تقدمها الجهات صاحبة الشأن للعرض على مجلس إدارة البنك المركزى.

تعليق الباحث :

قد يرجع السبب الرئيسى فى صياغة هذه المادة بهذه الكيفية لقضايا الفساد التى تم الكشف عنها مؤخراً وكان السبب سوء الاختيار لبعض قيادات البنوك ، لذلك حاول القانون أن يقوم بالأصلاح من خلال حسن اختيار القيادات الجديدة فهذا يعتبر شيئاً محموداً لأن الوقاية خير من العلاج خاصة بالنسبة للأمانة والنزاهة .

إلا أن هذا النص يتعارض مع القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذى ينص على الآتى:

- يشكل مجلس الإدارة من المساهمين وفقاً لنسب مساهمتهم كما يختص مجلس الإدارة بتعيين رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب .

فهذا يعد اختلافاً بسلطة الجمعية العامة للبنك ، لأن الأصل فى اختيار القيادات يرجع إليها .

- وتعبير أخذ رأى على قائمة المرشحين الواردة فى هذه المادة يعد تدخلاً كبيراً فى شئون البنك الداخلية والأخرى أن تقوم إدارة البنك بالتعيين ويكون للبنك المركزى حق الاعتراض إذا تأكد لديه من خلال تحرياته أن هناك شخصاً معيناً غير ملتزم بالقانون أو عليه شبهات .

- وفى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ، كان يكتفى البنك بإخطار البنك المركزى بالتعيينات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التعيين .

إلا أن هذا القانون الحالى الزم البنك أن يقدم قائمة بالمرشحين إلى مجلس إدارة البنك المركزى

مادة ٤٤ :

ينشأ اتحاد بين البنوك الخاضعة لهذا القانون ... وعلى كل بنك أو فرع بنك أجنبى خاضع لهذا القانون الانضمام إلى الاتحاد .

تعليق الباحث :

الاتحاد منشأ ومسجل فعلاً بالبنك المركزى بقرار وزير الاقتصاد رقم ١٩٨ لسنة ١٩٩٨ م .

وفى القانون السابق كان الانضمام للاتحاد اختيارياً أما فى القانون الحالى جعل الانضمام اجبارياً فالانسحاب والفصل غير جائزين وهو وضع غير دستورى لأن الحرية للشخص الطبعى والاعتبارى ، تتطلب عدم فرض عضوية اتحاد عليه .

المواد ٤٥ - ٤٨ :

تناولت المواد من ٤٨-٤٥ العهد المصرفى .

تعليق الباحث :

المعهد المصرفى بلا شك يعد واجهة حضارية مطلوبة حيث سيقوم بتحديث الجهاز المصرفى وتدريب الكوادر البشرية . والتدريب هو القضية المتعلقة بالمستقبل .. وبصناعة العقول القادرة على نقل أحدث ما وصل إليه العالم فى مجال الصناعة المصرفية وتطبيق المعايير العالمية على الأداء المصرفى ومن خلال التدريب تكون البنوك قادرة على المنافسة مع العمل باتفاقية الخدمات المالية التى أقرت منظمة التجارة العالمية العمل بها فى يناير ٢٠٠٥ ووقعت عليها مصر وكذلك اتفاقية (بازل ٢) والتى سيبدأ العمل بها مع بداية عام ٢٠٠٦ والتى لن يكون للبنوك الضعيفة أى دور عند تطبيقها بحيث ستكون السوق المصرفية مفتوحة أمام بنوك عملاقة قادرة على المنافسة ، ومن خلال التدريب الفعال يتم خلق صف ثان لقيادات بنكية واعدة، تكون قادرة على تحمل المسئولية فى المرحلة المقبلة لأن غياب الصف الثانى سوف يولد مشاكل إدارية كبرى ، وعلى الرغم من الأهمية الحيوية لمجال التدريب فإنه لا يوجد مبرر لادراج نص مواد المعهد المصرفى فى القانون فقد أنشئ معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزى منذ بداية الخمسينات ولم يدرج فى أى من القوانين السابقة .

فالعبرة ليست بالقوانين ولكن بالآليات التى تحكم تطبيق القانون على أرض الواقع، فالعهد المصرفى صدر قرار بإنشائه فى ظل القانون السابق رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ولم تكن له الفاعلية المطلوبة ، فأمل للمعهد المصرفى أن يقوم بالدور المطلوب منه .

الفصل الثالث

قواعد التملك حصص فى رؤوس أموال البنوك

مادة ٤٩ :

للمصريين ولغيرهم تملك رؤوس أموال البنك دون التقييد بمحد أقصى.

تعليق الباحث:

قانون البنوك الجديد حمل مفاجأة غير متوقعة حيث نص على هذه المادة السابق ذكرها، فهذا النص يعنى أنه ترك الباب مفتوحاً لغير المصريين فى تملك رؤوس أموال جميع البنوك بما فيها البنوك العامة.

بينما فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ نص على: «حواز زيادة نسبة ما يملكه غير المصريين من رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة عن ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك» فالتحديد مفيد حيث إن هذا النص لا ينطبق على البنوك العامة ولأنه لم ينص على ذلك فى القانون الجديد فإنه يعنى إمكانية خصخصة البنوك فى أى وقت تراه الحكومة.

مادى ٥٠ - ٥١ :

على كل شخص طبيعى أو اعتبارى ..

تعليق الباحث :

فى هذين المادتين تناول القانون شروط تملك أسهم البنوك للمصريين ولغيرهم

كالتالى :

- ١- ما يقل عن ٥٪ من رأس مال البنك دون التزام حتى يخطر البنك المركزى .
- ٢- ما زاد عن هذه النسبة وحتى أقل من ١٠٪ فيلتزم بخطر البنك المركزى .
- ٣- أما إذا تجاوزت النسبة ١٠٪ فلا يجوز التملك إلا بموافقة مجلس إدارة البنك المركزى.
- ٤- وفى حالة الشخص الطبيعى تدرج حصة القريب حتى الدرجة الرابعة (أى حتى ابن ابن العم) فى نطاق التملك .

وهناك شروط أخرى ، والمهم أن كل هذه الشروط تستهدف الحد من احتمالات السيطرة الفعلية على البنك حتى لا يتمكن أى مالك أو مجموعة من تسيير أمور البنك بما يتواءم مع المصلحة الشخصية .

الفصل الرابع

الرقابة على البنوك وتأمين الودائع

مادة ٥٦ :

يضع مجلس إدارة البنك المركزى قواعد للرقابة والإشراف على البنوك والضوابط المرتبطة بأنشطتها طبقاً لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية على أن تتضمن بوجه خاص :

الحدود القصوى للقيمة التسليفية للضمانات المقدمة مقابل التمويل والتسهيلات الائتمانية وتحديد آجال الاستحقاق.

تعليق الباحث:

من الأخرى أن يقوم بوضع الحدود القصوى للقيمة التسليفية ... أما تقدير الضمانات البنكية فيعتمد على الجدارة الائتمانية لكل متعامل وبما يختلف من شخص لآخر ومن بنك لآخر ، أما النص بوضعه الحالى الذى يعهد بهذا الاختصاص للبنك المركزى فإنه يحرم البنوك من المرونة المطلوبة فى ضوء معلوماتها عن كل متعامل .

مادة ٥٧ :

يشترط لتقديم الائتمان للعميل أن يكون حسن السمعة ولديه موارد ذاتية كافية وأن تثبت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة لأنشطته للوفاء بالتزاماته .

وللبنك فى الأحوال التى يقدرها أن يطلب من العميل تقديم ضمانات إضافية سواء عينية أو من أى طبيعة أخرى يقبلها البنك .

تعليق الباحث:

نظراً لجوانب القصور التي أسفرت عنها عملية صنع القرار الائتماني المصرفي المصري والتي أسهمت في الفراز ظاهرة الديون المتعثرة لقانون البنوك الجديد يتحدث عن نظرية الائتمان والتي تتمثل في النظرة المستقبلية لقدرة التعامل على سداد الالتزامات والوفاء بها فنحن دائماً في البنوك كنا ننظر إلى التعامل وتاريخ نشاطه و ضماناته ثم نمنح الائتمان.

إلا أن الضمانات يجب ألا يتوسع فيها لأن الضمانات بطبيعتها عقيمة .. فكم بنك حصل على حقه من رهن عقارى أو تجارى ؟ وبعد كم سنة ؟ وكيف ؟ كما أن كثرة الضمانات تضعف من قدرة البنك على المتابعة .

ولذا أول شيء نص عليه القانون هو :

١- النظرة المستقبلية للمتعامل واشراط توافر الجدارة الائتمانية للمتعامل بحيث يكون حسن السمعة ولديه موارد ذاتية كافية ، وأن تبيت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة لأنشطته للوفاء بالتزاماته ، إذن لابد أن تضع البنوك فى اعتبارها الذمة المالية للمتعامل وتمثل هذه الشروط ضوابط عامة لسلامة القرار الائتماني ويعتبر الضمان الوحيد للمشروع هو المشروع نفسه وقدرته على الاستمرار بما يعنى أن الضمانات المختلفة التي يمكن أن يتضمنها عقد القرض يتعين ألا تكون بديلاً عن شروط الجدارة الائتمانية التي يتحقق توافرها من خلال الدراسة الائتمانية التفصيلية فالضمانات قد تتحول في ظروف الكساد إلى جثة هامدة .

٢- كما أن القانون نص على أنه يمكن للبنك أن يطلب من التعامل تقديم ضمانات إضافية ، فقد يتم اللجوء إليها لمواجهة المخاطر الناجمة عن امتداد القرض لفترة زمنية في المستقبل بما قد يكون من الصعوبة أو الاستحالة التنبؤ السليم بكل العوامل المؤثرة على الجدارة الائتمانية للمقرض .

مادة ٥٨ :

يضع مجلس إدارة البنك المركزى المعايير الواجب التزامها فى تصنيف ما تقدمه البنوك .

تعليق الباحث:

كان من المفروض فى القانون أن يحدد المعايير بدقة ولا يجوز التعبير عنها بكلام هلامى أو عام ولا تترك للأمانة التنفيذية ، فكان يجب تحديد ما هى الأشياء التى إذا ارتكبتها البنك يعتبر مخالفاً .

مادة ٦٠ بند ٥ :

يحظر على البنك ما يأتى :

التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع .

بالنسبة للبنك (٥) كان يجب استثناء البنوك الإسلامية من هذا ، حيث إن من أساليب استثمارها المراجعة والمشاركة ويتطلب هذا التعامل مع العقار والمنقول .

مادة ٦١ :

يحظر على البنك تقديم تمويل أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لرئيس أو أعضاء مجلس إدارته ومراقبى حساباته أو أزواجهم أو أولادهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية .

تعليق الباحث:

هذه المادة تحقق فوائد كثيرة للبنوك فهى تعمل على منع الاجاملات لأنها تحظر تقديم أى تمويل أو تسهيلات ائتمانية للمستولين فيها أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية ومراقبى الحسابات .

علماً بأن القانون لم يكن يحظر على مراقبى الحسابات الحصول على تسهيلات ائتمانية كما كان يمنع الأقارب حتى الدرجة الرابعة ، وهذه المادة ترفع الحرج عن صغار

الموظفين في عملية المتابعة والإستعلام عن القيادات في البنوك ومطالبتهم بالأموال التي حصلوا عليها ، كما أن القانون لم يمنع هؤلاء الأشخاص تماماً من الحصول على تمويل من كل البنوك إنما يستطيعون الحصول على تمويل من بنوك أخرى إذا كانت شركاتهم تنطبق عليها الشروط المطلوبة للحصول على هذه التسهيلات .

مادة ٦٤ :

على كل بنك التأكد من أن التمويل والتسهيلات الائتمانية تستخدم في الأغراض والمجالات التي حددت في الموافقة الائتمانية وأن يتابع ذلك .

تعليق الباحث :

البنوك الإسلامية لا تقدم مالا وإنما تتعامل بالبضاعة والسلع وهذه تستخدم في الأغراض المشراه من أجلها ، وهذا يعتبر من صميم عملها وهذا نوع من أنواع المتابعة الذاتية ، أما بالنسبة للبنوك التقليدية فهي تقدم أموالاً فلذا يلزم متابعة العملاء ويتحمل البنك مسئولية مراقبة أوجه صرف هذه القروض .

مادة ٦٦ :

ينشئ البنك المركزي نظاماً لتسجيل أرصدة التمويل المقدمة من شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل العقاري لعملياتها وتلتزم هذه الشركات بأن تقدم البيانات اللازمة في هذا الشأن للبنك المركزي كل ثلاثة أشهر على الأكثر .

تعليق الباحث :

هذه اضافة جديدة لم تكن موجودة من قبل وتهدف إلى توسيع دائرة الحصول على المعلومات حيث يمكن للمتعامل أن يحصل على عقار من شركة التمويل العقاري ثم يقرض من البنك ثم يقوم بتأجير بعض الأجهزة والآلات تأجيراً تمويلياً فكل هذا قد يؤدي إلى تعثر المتعامل ، ففي ظل القانون الجديد قبل أن يقوم البنك بمنح الائتمان يتم جمع المعلومات لحصر جميع أنواع الائتمان في صوره العديدة، فالبنك مانح الائتمان لابد أن يعرف ويلم بكل ما يرتبط بالمتعامل طالب الائتمان، ولديه صورة متكاملة عن هذا

المتعامل وعلى البنك أن يتحمل بعد ذلك مسئولية التقييم التى على أساسها يحدد منح التمويل أم لا .

وهذا هو المقصود من تجميع المعلومات من خلال جهة واحدة تيسيراً للدراسات الائتمانية.

مادة ٦٨ :

يعد البنك المركزى سجلاً لبيوت الخبرة القادرة على المشاركة فى تقييم الضمانات التى تقدم للبنوك .

تعليق الباحث :

بيوت الخبرة تساعد البنوك على التقييم الصحيح للمشروعات والأصول المرتبطة له مقابل منح الائتمان على أسس سليمة مما يجنب ضياع أموال البنوك ، وتفتت الفرصة على المتعاملين المتلاعبين الذين اعتادوا على شهادات الخبرة أو التثمين العشوائية (أو الشهادات المضروبة) بهدف الحصول على أعلى تمويل من البنك . واستعانة البنوك بأهل الخبرة والتثمين من خارج الإدارات المصرفية يكون لصالحها ويضمن عملية التثمين على أساس قيمة سوقية عادلة . ومكاتب الخبرة والتثمين تعتبر محايدة بين البنك والعميل ، أما إذا قام موظف البنك بتثمين أصول المتعامل فيعنى أن البنك يعمل كخصم وحكم فى وقت واحد وهذا غير سليم ، ووجود سجل معتمد هؤلاء الخبراء تلجأ البنوك إليه أمر ضرورى ومتبع فى جميع دول العالم المتقدم.

والبنوك أحياناً تستعين بأكثر من بيت خبرة لتقييم الضمانات حتى تصل إلى القيمة الحقيقية للأصول المرتبطة للبنك ، وبيوت الخبرة تحرص على سمعتها لبقيائها فى الأسواق لذا فإنها تكون محايدة فى تقييم وتثمين الأصول ، كما أن بيوت الخبرة هذه يتوافر لديها الكفاءات على أعلى مستوى ولها نشاط فى الأسواق المحلية والعالمية .

ولو حاولت البنوك إنشاء إدارة للتقييم وبيت خبرة فهذا يمثل عبئاً عليها لأن الخبراء فى هذه المكاتب تكاليفهم باهظة ، وحتى البنوك التى يتوافر لديها إدارات

متخصصة في الخبرة والتشمين من الأفضل لها الاستعانة بمكاتب الخبرة والتشمين الموجودة بالسجل المعتمد لدى البنك المركزي لمزيد من الدقة لصالح البنك والمتعامل.

مادة ٧١ :

تحدد نسبة الائتمان التي يقدمها البنك للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به وفي جميع الأحوال يتعين ألا تتجاوز هذه النسبة ٣٠ ٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك.

تعليق الباحث :

تعتبر نسبة الـ ٣٠ ٪ مرتفعة للغاية خاصة بالنسبة للقطاع الاقتصادي المصري، فهذه النسبة قد تؤدي إلى أن ٣ أو ٤ أفراد يستنفون هذه القاعدة الرأسمالية للبنك وقد يؤدي ذلك إلى تعرض البنك لمشكلات عديدة قد تؤدي إلى إفلاسه، وكلما قلت هذه النسبة كلما قلت درجة تعرضه للمخاطر حيث إن التركيز في نطاق المحفظة الائتمانية يعد أحد مصادر المشكلات المستمرة الخاصة بالائتمان في البنوك.

• ويجب خفض هذه النسبة لتراوح من ١٠ ٪ إلى ١٥ ٪ وذلك تمشياً مع قرارات لجنة بازل.

ونلاحظ أنه في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ كان يشترط ألا يقل رأس مال البنك المدفوع عن ٥٠٠٠٠٠٠,٠٠ (خمسمائة ألف جنيه مصري) وفي نفس هذا القانون كان يحظر في المادة (٢٧ مكرر) على أن يمنح البنك العميل الواحد تسهيلات ائتمانية تتجاوز في مجموعها ٢٥ ٪ من رأس مال البنك، فعندما يتفاعل قانون البنوك الجديد وتقوم البنوك بزيادة رؤوس أموالها إلى ٥٠٠ مليون جنيه عندئذ قد تكون نسبة الـ ٣٠ ٪ التي يمنحها البنك للعميل الواحد والأطراف المرتبطة عالية جداً.

وأضاف القانون عبارة «الأطراف المرتبطة به» إلى عبارة «العميل الواحد» وهذه العبارة وردت في المواد الآتية:

المادة ٥٦ ، المادة ٦٧ ، المادة ٧١ وبذلك قطع القانون الطريق على التلاعب الذي كان يتم سابقاً وأضر كثيراً بالجهاز المصرفي.

• كما ألغى القانون الامتناع الممنوح للجهات الحكومية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال من نسبة الـ ٣٠٪ وهو ما يعنى عدم التزام البنوك بتمويل الشركات الخاسرة بما يهدد بضياح أموالها الخاصة حيث إن معظم هذه الشركات تقوم بالسحب على المكشوف وتجاوزت بعضها تلك النسبة بأرقام فلكية مثل هيئة السلع التموينية.

مادة ٧٨:

يبلغ البنك كل عميل من عملائه بكشف برصيد حسابه كل ثلاثة شهور على الأكثر ، وعلى العميل أن يرد بالموافقة أو الاعتراض على ما جاء بكشف الحساب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغه بالرصيد ، وذلك بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول فإذا لم يرد العميل خلال هذه المدة بما يفيد اعراضه اعتبر موافقاً على صحة ما ورد بكشف الحساب ما لم يثبت العكس ولا يترتب على رفع الدعوى التى يقيمها العميل ضد البنك لتحديد مقدار المبالغ المدين بها وقف أية إجراءات قضائية أو غير قضائية يتخذها البنك لاقتضاء مستحقاته لدى العميل، تطبيقاً للاتفاقات المبرمة بينهما وفى حدود المبالغ التى سبقت موافقة العميل عليها وذلك ما لم تأمر المحكمة المختصة بوقف هذه الإجراءات.

تعليق الباحث:

حتى يستطيع البنك التنفيذ على عميل له أو الحجز عليه لابد أن يكون الدين المتنازع عليه ثابتاً ومعلوم المقدار وحل وقت الوفاء وكان هذا شرطاً لازماً لاتخاذ الإجراءات ضد العميل، وهذا فتح الباب أمام بعض العملاء المتلاعبين لعرقلة تلك الإجراءات بتشكيكهم فى قيمة الدين المتنازع بما يسمى «دعوى الحساب».

وهذه ثغرة قانونية ابتدعها أحد المحامين فى عام ١٩٧٨ وانتشرت فى القضاء بعد ذلك التاريخ فدعاوى الحساب وسيلة للمماطلة والتسويف يحاول العميل من خلالها كسب الوقت الذى يراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ عاماً حتى ينتهى البت فيها فإذا انتهت لصالح البنك يقوم

العميل بدفع المبالغ المستحقة عليه مع فائدة لا تتجاوز ٥٪ فقط ويقوم بدوره باستغلال أموال البنك واستثمارها في أعماله الخاصة وهذا يؤثر على قدرة البنك في استثمار أموال مودعيها بصورة حسنة لا تتواءم مع تحديات المنافسة الشرسة التي يواجهها الجهاز المصرفي بعد تطبيق اتفاقية تحرير الخصومات.

• كما أنه من المنطقي أن حالات التشر في البنوك تتناسب طردياً مع الظروف غير المواتية في السوق وحيث إن السوق يخيم عليه حالياً حالة من الركود الشديد ، ولذا ارتفعت نسبة تشر العملاء حيث وصلت إلى ٩٠٪ تقريباً من العملاء الذين تبدأ البنوك بمطالبتهم بمستحقاتهم قضائياً فيلجأ أغلبهم إلى رفع دعاوى الحساب للماطلة واستغلال الثغرات القانونية ، وعلى الرغم أن ٩٩٪ من قضايا الحساب شكلية^(١) فهذا الموضوع يمثل قلقاً للبنوك ويعرقل حركتها في تحصيل أموالها وإدارتها بالصورة المأمولة .

• وفي قضايا دعاوى الحساب قد يطلب المتعامل الزام البنك بتقديم كشوف الحساب منذ بدء التعامل ، وقد يكون هناك صعوبة بالغة في هذا الطلب .

فقد يكون التمويل الممنوح للمتعامل مدته طويلة أو من فترة طويلة وكشوف الحساب قد يتم إعدادها كل خمس سنوات وفقاً لقواعد القانون المعمول بها ، بل إن بعض البنوك تتخلص من الكشوف الموجودة لديها كل عامين أو ثلاثة أعوام ، ومثل هذا الإجراء كان يضعف مركز البنك أمام المحكمة ، وبالتالي قد تضيق مديونيات البنك لدى العميل ، فهذه المادة المستحدثة ستحدث ثورة في نظام المعاملات المصرفية وتضمن حق البنك والمتعامل معاً .

(١) م/ محمد عبد الوهاب رئيس مجلس إدارة البنك التجارى المصرى العالم اليوم -

• وعلى الرغم من هذه المادة مطلوبة لإيقاف العملاء المتلاعبين إلا أنها تتصادم مع نص فى قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩. هو نص المادة (٣٠٤) بند ٢ .

«لا يقبل أى طلب لتصحيح الحساب ولو كان مبنياً على غلط أو سهو أو تكرار وذلك فيما يتعلق بالقبود التى نص عليها أكثر من ثلاث سنوات ما لم يحظر المودع البنك خلال هذه المدة ، فقانون التجارة حدد مدة ثلاثة سنوات لمراجعة البنك بينما القانون الحالى حددها بـ ١٥ يوماً فقط ، كما أن هذه المادة تتضمن شبهة عدم الدستورية حيث أنها تمثل إذعانا للمتعاملين من جانب البنك ، وقد لا يتمكن أحد المتعاملين من مراجعة كشف حسابه والرد على البنك لتصحيح الخطأ نظراً لسفوه مثلاً ، وفى هذه الحالة يصبح كشف الحساب الذى وضعه البنك نهائياً وعلى المتعامل أن يذعن إليه مهما كانت به من أخطاء».

مادة ٧٩ :

لمجلس إدارة البنك المركزى فى حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالى أن يطلب من إدارة البنك المتعثر توفير الموارد المالية الإضافية اللازمة فى صورة زيادة رأس المال المدفوع أو إيداع أموال مساندة لدى البنك وذلك بالقواعد والشروط التى يضعها مجلس إدارة البنك المركزى وخلال المدة التى يحددها وإلا جاز لمجلس إدارة البنك المركزى إما تقرير الزيادة التى يراها فى رأس المال وطرحها للاكتتاب بالإجراءات والشروط التى يقررها، أو إصدار قرار بإدماج البنك فى بنك آخر بشرط موافقة البنك المدمج فيه أو شطب تسجيل البنك المتعثر وذلك كله وفقاً للقواعد المقررة فى هذا الشأن ، ويعتبر البنك متعرضاً لمشاكل مالية متى توافرت فى شأنه إحدى الحالات الآتية:

- ١- عجز أصول البنك عن تغطية التزاماته بما يضر بأموال المودعين .
- ٢- الانخفاض الملموس فى أصول البنك أو إيراداته بسبب مخالفة القوانين .

٣- اتباع أساليب غير سليمة في إدارة نشاط البنك يوجب عليها انخفاض حقوق المساهمين بشكل ملموس أو المساس بحقوق المودعين .

٤- توافر دلائل قوية على أن البنك لن يتمكن من مواجهة طلبات المودعين أو الوفاء بالتزاماته في الظروف العادية .

٥- نقص قيمة حقوق المساهمين في البنك عن المخصصات الواجب تكوينها .

تعليق الباحث :

هذه المادة تحتاج إلى تفصيل دقيق ومعايير ثابتة لأنها تركت لمجلس إدارة البنك المركزي تحديد شروط وآجال توفيق البنك المتعثر لأوضاعه وذكرت كلاماً عاماً وهامياً بالنسبة للحالات التي يتعرض فيها البنك للمشاكل المالية على سبيل المثال:

✱ ما هي الأساليب غير السليمة في إدارة نشاط البنك بالتحديد ؟

✱ ما هي الدلائل التي يقتضى توافرها لدى المركزى حول عجز البنك عن مواجهة طلبات المودعين والوفاء بالتزاماته في الظروف العادية ؟

مادة (٨٢) :

تشكل في كل بنك لجنة داخلية للمراجعة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس كما تنشأ لجنة تنفيذية يشكلها مجلس إدارة البنك من بين أعضائه التنفيذيين والعاملين بالبنك ، ويجب أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعاً كل ثلاثة أشهر على الأكثر يحضره مراقبا حسابات البنك .

تعليق الباحث :

تعد مراقبة ومتابعة أعمال الجهاز المصرفي أهم وأخطر من عملية منح الائتمان ذاتها، ولذا تطرق القانون بدوره إلى أحد القضايا الإجرائية التي تتعلق بنظام العمل الداخلي للبنك وينتظر ان تضبطها اللائحة التنفيذية .

مادة ٨٧ :

ينشئ البنك المركزى صندوقاً يسمى صندوق التأمين على الودائع بالبنوك تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويكون له مجلس أمناء برئاسة محافظ البنك المركزى ويكون مقره مدينة القاهرة ويضم الصندوق فى عضويته جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى.

ويصدر بالنظام الأساسى للصندوق قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح محافظ البنك المركزى .

تعليق الباحث :

لم تتضمن هذه المادة الهدف الأساسى من إنشاء هذا الصندوق ، وخاصة أن هناك صندوقاً أنشئ طبقاً للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ (المادة ٣١ مكرر) ولم يتم إلى الآن تفعيله أو العمل بأحكامه لعدم وضوح الرؤية لكيفية عمل الصندوق.

• وهل من المصلحة ان يكون هذا الصندوق جزءاً من نشاط البنك المركزى ، فيعد تكراراً للاحتياطى النقدى أو قد يكون من الأفضل الاكتفاء به أم يكون جهازاً مستقلاً عن البنك المركزى فهذا النشاط أقرب إلى نشاط التأمين ويختلف عن طبيعة البنك المركزى .

• وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون ظاهرياً يحقق نوعاً من الضمان لأموال المودعين حسب ما يتم فى كافة الدول المتقدمة إلا أن آلية التأمين على الودائع فى هذه الدول لا تكفل الحماية الكاملة للمودعين حيث تقتصر عادة على تعويض صغار المودعين أو تعويض كافة المودعين بحد أقصى معين يعكس الحال فى ظل نظام التأمين الضمنى على الودائع المعمول به حالياً والقائم على تدعيم البنك المركزى .

• وهناك جدل فى الأدب الاقتصادى حول حدود ضمان هذه الصناديق على الودائع وجدواها ، فنجد أن القانون الحالى قد رخص لمجلس أمناء هذا الصندوق فى تحديد نطاق الضمان وتحديد الحد الأقصى له مما يعنى أن ضمان البنك المركزى سوف لا

يكون مطلقاً كما في القانون السابق بل سوف يقتصر على ودائع معينة وبذاتها وبحد أقصى يضعه مجلس الأمناء.

فهذا الصندوق في حقيقة الأمر يعتبر انتقاصاً لحقوق المودعين ، فالالتجاء إلى الأخذ بنظام التأمين على الودائع يعكس الدعوة المتزايدة ، على صعيد الاديبيات المصرفية إلى تخلي البنوك المركزية عن دعم البنوك الضعيفة والسماح لها بالانهيار والخروج من المنظومة المصرفية ، بدلاً من الاستمرار في العمل في ظل نظام التأمين الضمني على الودائع الذي يتحمل تكلفته الخزنة العامة.

من الوسائل الإسلامية المقترحة لضمان الودائع الاستثمارية «أن يتم إنشاء صندوق مركزي يديره البنك المركزي ويغطي منه أى خسارة محتملة للودائع، على أساس تكافلي ، بحيث يتحمل المودعون والمضاربون (البنك) الاضرار المطلوب لتمثيل الصندوق وأن يكون العيب مناصفة فيغطي البنك حصته احتمالات الخسارة الناتجة عن احتمالات التعدي والتقصير ، ويغطي المودع حصته مصادر الخسارة الأخرى بحكم الوجوب الشرعي في ضوء عقد المضاربة ، ويتم استقطاع ذلك من الأرباح القابلة للتوزيع على كل طرف منهما»^(*).

الباب الثالث

إدارة بنوك القطاع العام

مادة ٨٩ :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤٣) من هذا القانون تخضع بنوك القطاع العام لذات الاحكام التي تخضع لها كافة البنوك الأخرى فيما عدا ما يرد من نص خاص في هذا الباب .

وفى جميع الأحوال لا تخضع هذه البنوك لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .
تعليق الباحث :

خصص المشرع الباب الثالث من القانون «إدارة بنوك القطاع العام» فهو لم يضع تعريفاً لبنوك القطاع العام ، والمفهوم ضمناً أنها البنوك العامة المملوكة بالكامل للدولة .
أما بالنسبة لعدم خضوع هذه البنوك لأحكام قانون هيئات القطاع العام . فهذه الجزئية تحتاج لإيضاح كاف إذ يجب تناول أحكام القانون المستبعد لنرى البدائل التى ستحل محلها . وهل هناك اتجاه لدى الحكومة لتأسيس بنوك قطاع عام جديدة ؟ وهل تخضع فى تأسيسها للقانون ٨١/١٥٩ ، أم أن سياسة الدولة تتجه إلى خصخصة تلك البنوك أو أجزاء منها ؟

ويبدو للباحث أن الاتجاه الثانى هو الأرجح ويؤيد هذا ما ذكر فى بعض الصحف أن الدولة ستشقى شركة قابضة ستولى إدارة المال العام فى بنوك : «الأهلى، مصر، القاهرة، الإسكندرية، التمية الصناعية، العقارى المصرى العربى»، وستقوم بالإشراف على إدارة البنوك العامة نيابة عن الدولة على أن تكون مهمتها متابعة تنفيذ برامج الإصلاح المالى والفنى لكل بنك لتلاقي كل الأخطاء السابقة ، وتأسيس هذه الشركة يعتبر خطوة فى اتجاه خصخصة البنوك ، وهذه الشركة يجب ألا تتداخل مع دور البنك المركزى كرقب على البنوك أو أى جهاز رقابى آخر مثل الجهاز المركزى للمحاسبات بل يكون دورها مكماً لأدوار الأجهزة الرقابية فى الحفاظ على المال العام وضمان سلامته وأن يكون لها قدرة عالية فى إدارة هذه البنوك لتراكم مع المستجدات المحلية والدولية .

مادة ٩٣ :

يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام جمعية عامة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء من بين ذوى الخبرة المصرفية والنقدية والمالية والاقتصادية والقانونية

ويرأس هذه الجمعية ممثل مالك غالبية رأس المال المصدر ويصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية .

تعليق الباحث:

الاقتراح بتشكيل الجمعية العامة غير واضح بمقتضى نص هذه المادة حيث تشكل هذه الجمعية العامة لبنوك القطاع العام من ذوى الخبرة وهم جميعاً معينون بقرار من السلطة التنفيذية المثلة للدولة بقرار من رئيس مجلس الوزراء . وبالتالي فإنهم على السواء يمثلون الملكية وهنا يثور التساؤل من بينهم من يمثل غالبية رأس المال كما يشير النص ، وقد كان فى القانون السابق يقوم مجلس إدارة البنك المركزى بدور الجمعية العامة لبنوك القطاع العام.

استند القانون لرئيس مجلس الوزراء تشكيل الجمعية العامة لبنوك القطاع العام، وهذا يعنى أن هذه البنوك ستكون خاضعة لسيطرة الحكومة رغم أنه سيكون بهذه البنوك مساهمات من القطاع الخاص حيث ورد فى المادة ٩٤ من هذا القانون «يجوز للقطاع الخاص أن يمتلك أسهماً فى رؤوس أموال البنوك المملوكة بالكامل للدولة» .

مادة ٩٤:

يجوز للقطاع الخاص أن يمتلك أسهماً فى رؤوس أموال البنوك المملوكة بالكامل للدولة وفى هذه الحالة تسرى على البنك أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادرة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

كما تسرى على البنك أحكام مواد الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا القانون .

تعليق الباحث :

هذه المادة من القانون تثير بعض الجوانب :

- ١- اجازة القطاع الخاص لتملك أى نسبة من أسهم هذه البنوك يجعلها غير خاضعة لأحكام الباب الثالث «إدارة بنوك القطاع العام» .

ففى هذه الحالة تثار صعوبة كيفية تشكيل الجمعية العامة إذا تم على سبيل المثال بيع أى نسبة من رأس مال بنك القطاع العام ولكن ١٠ ٪ للقطاع الخاص .

٢- هذه المادة ممكن أن تفتح الباب لتحول بنوك القطاع العام إلى بنوك خاصة فى ظل عدم وضع حد أقصى . لما يجوز للقطاع الخاص تملكه فى أسهم رؤوس أموال هذه البنوك ، مما قد يقضى على بنوك القطاع العام .

إلا أن القانون اشار فى ثانيا هذه المادة أن تسرى على البنك أحكام مواد الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا القانون وهذه تعتبر إيجابية فى القانون حيث وضع فى مادته (٥٠) ضوابط للملكية فى رأس المال وسوف تكون من خلال البورصة المصرية مما يفيد فى نجاح وفعالية البورصة .

وهذه الضوابط تتمثل فى أن تكون الملكية فى رأس المال لا تزيد عن ١٠ ٪ بالنسبة للمستثمر الواحد و ٥ ٪ بالنسبة للأجانب وذلك مع وجود رقابة من جانب البنك المركزى وهى سوق المال على هذه البنوك لضمان الإفصاح والشفافية والتوافق مع المعايير المحاسبية المصرية والدولية .

مادة ٩٦ :

ينشأ صندوق لتحديث أنظمة العمل فى بنوك القطاع العام وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إلحاقهم بالتدريبية المحلية والعالمية .

تعليق الباحث :

يجب أن يتم تفعيل هذه المادة بالصورة المأمولة حتى يتم تطوير الجهاز المصرفى حيث أن هذا الجهاز عصب اقتصاد المجتمعات ويتسم بأهمية بالغة تزداد يوماً بعد يوم بالتطورات التى يشهدها العالم . ويجب أن يكون العاملون على دراية بهذه الصناعة المصرفية وتشابكها وتداخلها بين دول العالم المختلفة .

الباب الرابع

الحفاظ على سرية الحسابات

مادة ٩٧:

تكون جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنها في البنوك وكذلك المعاملات المتعلقة بها سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو إعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بإذن كتابي من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزينة أو من أحد ورثته أو من أحد الموصى لهم بكل أو بعض هذه الأموال أو من النائب القانوني أو الوكيل المفوض في ذلك أو بناء على حكم قضائي أو حكم محكمين.

ويسرى الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة على جميع الأشخاص والجهات التي يخولها القانون سلطة الإطلاع أو الحصول على الأوراق أو البيانات الخطورة افشاء سريتها طبقاً لأحكام هذا القانون ويظل هذا الحظر قائماً حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأي سبب من الأسباب .

مادة ٩٨:

للنائب العام أو لمن يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أو أحد من ذوى الشأن أن يطلب من محكمة استئناف القاهرة الأمر بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادة السابقة أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جناية أو جنحة قامت الدلائل الجدية على وقوعها .

ولأي من ذوى الشأن في حالة التقرير بما في الذمة بمناسبة حجز موقع لدى أحد البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون أن يتقدم بالطلب المشار إليه في الفقرة السابقة إلى محكمة الاستئناف المختصة .

وتفصل المحكمة منعقدة في غرفة المشورة في الطلب خلال الأيام الثلاثة التالية لتقديمه بعد سماع أقوال النيابة العامة أو ذى الشأن .

وعلى النائب العام أو من يفوضه فى ذلك من المحامين العامين الأول على الأقل وعلى ذى الشأن بحسب الأحوال إخطار البنك وذوى الشأن بالأمر الذى تصدره المحكمة خلال الأيام الثلاثة التالية لصدوره .

ويبدأ سريان الميعاد المحدد للتقرير بما فى الذمة من تاريخ إخطار البنك بالأمر المذكور .

ويكون للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل أن يأمر مباشرة بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها فى المادة (٩٧) من هذا القانون أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وفى الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ .

مادة ٩٩ :

يضع مجلس إدارة البنك المركزى القواعد المنظمة لتبادل البنوك معه وفيما بينها المعلومات والبيانات المتعلقة بمديونية عملائها والتسهيلات الائتمانية المقررة لهم ، بما يكفل سريتها ويضمن توافر البيانات اللازمة لسلامة تقديم الائتمان المصرفى كما يضع القواعد التى يلزم اتباعها لاعداد تقارير الفحص الشامل عن البنوك تمهيداً لبيع أسهمها كلها أو بعضها أو لاندماجها .

مادة ١٠٠ :

يحظر على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك ومديريها أو العاملين بها إعطاء أو كشف أية معلومات أو بيانات عن عملاء البنوك أو حساباتهم أو ودائعهم فى شأنها أو تمكين الغير من الإطلاع عليها فى غير الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحظر على كل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على البيانات والمعلومات المشار إليها .

مادة ١٠١ :

لاتخل أحكام المادتين (٩٧ - ١٠٠) من هذا القانون بما يلي :

١- الواجبات المنوط أداؤها بمراقبي حسابات البنوك وبالاختصاصات المخولة قانوناً للبنك المركزي .

٢- التزام البنك بإصدار شهادة بأسباب رفض صرف الشيك بناء على طلب صاحب الحق .

٣- حق البنك في الكشف عن كل أو بعض البيانات الخاصة بمعاملات العميل اللازمة لالتبث حقه في نزاع قضائي نشأ بينه وبين عميله بشأن هذه المعاملات .

٤- ما تنص عليه القوانين والأحكام الخاصة بتنظيم مكافحة غسل الأموال .

تعليق الباحث :

تناول القانون الحالي في المواد من (٩٧) إلى (١٠١) الحفاظ على سرية الحسابات وهذه هي نفسها المواد الواردة في التشريع القائم بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك .

• وما يؤسف له أن القانون الجديد للحفاظ على سرية الحسابات هو نفسه القانون المطبق منذ ١٣ سنة ، والذي واجه منذ إصداره في ذلك الوقت بعض الانتقادات الحادة حول اللبس في تفسير بعض أحكامه .

• والقانون المنشئ عام ١٩٩٠ صدر بشئ من العجلة والسرعة دون استشارة ذوي الخبرة والجهات المعنية به وعلى رأسها اتحاد البنوك ، ولذا أحاطت بعض جوانبه النقص، ونظراً لأن القانون الحالي صدر بعد ١٣ سنة من القانون السابق فكان أحرى به أن يتفادى هذه العيوب وهي :

١- نص الفقرة الأولى من المادة (٩٧) جاءت غير كافية لتغطية منظومة السرية وذلك لأن السرية يجب ألا تقتصر فقط على حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وإنما للبنك ذاته له أسرارها الخاصة والتي يلتزم الموظفون بعدم افشائها (محفظة الأوراق المالية ، المعادن النفيسة ، خطط البنك المستقبلية ، بنود الميزانية قبل اعلانها ، حسابات البنك لدى المراسلين .. وخلافه) .

٢- عبارة «أو بناء على حكم قضائي» الواردة فى نفس المادة ، جاءت هذه العبارة مهمة وتحتاج إلى إيضاح فما هو المقصود بالحكم القضائي ؟

هل هى الأحكام التمهيدية التى تصدر فى الدعاوى ؟ أم الأحكام القضائية القاطعة؟ فكان يجب أن تعالج هذه الفقرة .

٣- نص الفقرة الثانية من هذه المادة أيضاً .

«يسرى الخطر المنصوص عليه فى الفقرة السابقة ... » جاءت هذه العبارة مطلقة فى شأن الخطر المنصوص عليه بما فى ذلك الجهات التى يخول لها القانون سلطة الإطلاع أو الحصول على البيانات، وكان من الأجدر بالقانون استثناء تلك الجهات من الخطر لأن القانون الذى يحكمها يفرض على موظفيها عدم افشاء الأسرار التى علموا بها بحكم عملهم.

٤- العبارة الواردة فى المادة ٩٨ :

«أن يطلب من محكمة استئناف القاهرة» الأمر الذى يكلف الجميع مشقة الانتقال إلى القاهرة حتى إذا كانوا من مناطق بعيدة ونائية للحصول على حكم استئناف القاهرة وهذا ما يتنافى مع القانون الذى يهدف إلى التسهيل والتيسير على المتقاضين .

لذا فإنه من المفروض أن يستند القانون طلب الحصول على أية بيانات أو معلومات لكل من النائب العام أو من يفوضه من المحامين العاديين كل فى نطاق اختصاصه

وأن يكون طلب إفشاء السرية غير مقتصر على محكمة استئناف القاهرة خاصة أنه أصبح بكل محافظة محكمة وإن لم تكن محكمة استئناف فمأمورية تابعة لها .

٥- في المادة ١٠١ بند (ب) :

«التزام البنك بإصدار شهادة بأسباب رفض صرف الشيك بناء على طلب صاحب الحق».

وحيث أن قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ في المادة (٥١٨) أطلق على هذا الشهادة (بيان) فيستحسن عدم الاختلاف في التسميات حيث تكون القوانين الاقتصادية متجانسة .

الباب السادس

تنظيم إصدار أوراق النقد وعمليات النقد الأجنبي.

الفصل الأول

تنظيم أوراق النقد

مادة ١٠٧ :

يكون للبنك المركزي دون غيره حق إصدار أوراق النقد .

تعليق الباحث :

يختص البنك المركزي دون غيره بحق إصدار أوراق النقد حيث إنه يجب أن يقابل أوراق النقد بصفة دائمة وبقدر قيمتها رصيد يمثل غطاء كاملاً له وحيث إن القانون اختص البنك المركزي بإصدار أوراق النقد فما هو سند وزير المالية في إصدار عملات أو الأوراق فئة الخمسة قروش أو العشرة قروش ؟

مادة ١١٠ :

يودع الذهب والنقد الأجنبي والأصول المكونة لغطاء الإصدار في القاهرة أو في الخارج.

تعليق الباحث :

بالنسبة لإيداع غطاء الإصدار في الخارج يجب أن يتوقف فالتجربة أثبتت عدم وجود أمان في بنوك الخارج خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر.

الفصل الثالى

تنظيم عمليات النقد الأجنبى

تناول قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد تنظيم عمليات النقد الاجنبى من خلال سبعة مواد فقط (من المادة ١١١ إلى المادة ١١٧) واننى أتساءل هل هذه المواد السبع ترقى إلى القوانين النقدية التى صدرت خلال الخمسين عاماً الماضية والتى بدأت بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وانتهت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ .

فأهل القانون لديهم رأى في هذا الموضوع، وهو أن هذه المواد غير كافية وقد ذكر أحدهم: أنه ليس من المصلحة اختفاء الرقابة على النقد من قانون البنك المركزى الجديد، بينما تفرض الرقابة على النقد في جميع دول العالم^(١) ونظراً لأن هذا ليس مجال بحثى فاكفى بالتعرض لبعض هذه المواد .

مادة ١١١ :

ويكون التعامل داخل مصر شراءً وبيعاً في مجال السلع والخدمات بالجنيه المصرى .

تعليق الباحث :

التعامل بالجنيه المصرى يعد انتصاراً للعملة الوطنية واحترامها ولا بد أن يحظر التعامل بالعملة الاجنبية داخل مصر فالتعامل بالعملة الوطنية مسألة لا تقبل المساومة من أجل تعزيز وضعها أمام العملات الأجنبية ، وبعض الخاكم فى مصر كانت لا تعرف بالأوراق التجارية التى تُمَرر بعملة أجنبية باعتبار أن ذلك يمثل امتحاناً للعملة الوطنية .

مادة ١١٢ :

يصدر بالقواعد والأسس المتعلقة بتنظيم سوق النقد الأجنبي عرضاً وطلباً قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزى ويتحدد سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية بتفاعل قوى العرض والطلب على سوق النقد الأجنبي فى ضوء القواعد والأسس المشار إليها .

تعليق الباحث :

هذه المادة تؤكد أنه لا تراجع عن سياسة تحرير الصرف التى تم إطلاقها فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ فقد ترك سعر الصرف لآليات العرض والطلب .

ودور البنك المركزى فى تنظيم سوق الصرف يقتصر على الاقتراح أو إبداء الرأى أما القرار يصدر من قبل الحكومة متمثلة فى رئيس الوزراء ، وقد انتقد البعض انفراد الحكومة بإصدار قرار تحرير سعر الصرف وخاصة أن هذا الأمر يتعلق بإدارة السياسة النقدية .

وهذا النقد جانبه الصواب فالبنك المركزى يدير وينفذ السياسة النقدية أما اختيار النظام الملائم لسعر الصرف فهو من حق الحكومة .

وهذه ليست بدعة مصرية فالقرارات المتعلقة بسعر الصرف فى أمريكا تصدر عن وزارة الخزانة الأمريكية وليس بنك الاحتياط الفيدرالى ، وعلى مستوى أوروبا فإن مجموعة وزراء المالية والاقتصاد هم الذين يقررون السياسة النقدية لدول الاتحاد الأوروبى ، وبما يدل على ذلك التجربة الحالية فى بريطانيا ، حيث تخطط الحكومة البريطانية برئاسة بليز لإجراء استفتاء حول الانضمام لعملة اليورو . وبالتالى فإن بنك لندن المركزى - أحد أعرق البنوك المركزية العالمية - لم ينفرد بالقرار الخاص بانضمام بريطانيا للعملة الأوروبية الموحدة واعتبر أن ذلك شأن يتعلق بالحكومة .

● وطالما تعرضنا لنظام سعر الصرف تجدد الإشارة إلى أن هذا النظام يجب أن يكون أكثر مواكبة للتغيرات السريعة وألا يكون الجنيه المصرى مرتبطاً بالدولار الأمريكى فقط بل ينبغى أن يرتبط بسلة عملات (الدولار واليورو والين اليابانى).

وتقويم نظام سعر الصرف الذى تم فى يناير الماضى يحتاج إلى بحث فى ذاته ليس هذا بحاله ، إلا أننا نستطيع أن نقول أن هذا النظام وضع نهاية لنظام تثبيت سعر الصرف الذى تم اتباعه منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مطلع التسعينات.

فعلى الرغم من أن توقيت القرار كان مفاجئاً إلا أن القرار فى ذاته لم يكن مفاجأة لأن محاولات الحكومة فى السنوات الماضية كانت تحاول اضافة مزيد من المرونة على نظام الصرف إلا أنه لم يكن كافياً فكانت هذه الخطوة الأخيرة .

ولكن من خلال التطبيق العملى أتضح أنه ليس تحريراً بالمعنى المتعارف عليه وأنه مزيج من التحرير والتقويم المدار والدليل على ذلك أن السوق الموازية مازالت موجودة حتى الآن.

مادة ١١٥ :

يلزم أن تتخذ شركة الصرافة شكل شركة مساهمة وأن تكون جميع اسهمها اسمية مملوكة لمصريين وأن يكون غرضها الوحيد مزاوله عمليات الصرافة ويكون رأس مال شركة الصرافة المدفوع بالكامل لا يقل عن عشرة ملايين جنيه .

تعليق الباحث :

شركات الصرافة حالياً جزء من سوق النقد ، والحكومة لا تستطيع الرجوع عن فكرة هذه الشركات لأنها عنوان التحرر الاقتصادى من ناحية ولأنها ملتزمة بوجودها طبقاً لتعليمات صندوق النقد الدولى ، وقد انشئت شركات الصرافة منذ عام ١٩٩١ وكان رأس مال الشركة حينئذ مليون جنيه ، وجاء القانون الجديد ليزيد رأس مال شركة الصرافة عشرة اضعاف ليصبح ١٠ مليون جنيه بعد أن كان رأس مال الشركة ٢٠ مليون جنيه فى مشروع القانون وتم التخفيض إلى ١٠ مليون جنيه ، وقد اختلفت

الآراء حول هذه الزيادة بين مؤيد ومعارض ولكل منهما أدلته ، ونستطيع أن نلاحظها في الآتي :

أدلة المعارضين :

١- زيادة رأس مال شركات الصرافة إلى ١٠ مليون جنيه اجراء غير مبرر على الإطلاق لأن من المعروف أن رأس مال شركات الصرافة يدور يومياً ويتم التعامل فيه بشكل يومي .

٢- زيادة رأس المال ستؤدي إلى ضرر لهذه الشركات (عدد ١٢٦ شركة) فقد تؤدي لتصفية البعض وما يستتبع ذلك من تسريح وتوريد البعض مما يؤدي إلى زيادة البطالة .

٣- لا توجد خطورة على هذه الشركات من حجم رأس مالها الحالي (مليون جنيه) حيث أنها نتيجة تحديد رصيد التشغيل لكل منها من قبل البنك المركزي متناسب مع رأس مالها لا تستطيع أن تضارب في العملات ولا أن تحتفظ بها لفترات طويلة حتى لا تعرض لانهيئات مفاجئة في أسعار العملات بل على العكس تماماً فإن زيادة رأس مال هذه الشركات سيتيح لها زيادة كبيرة في رصيد التشغيل مما يمكنها عندئذ من الاحتفاظ بقدر كبير من العملات والمضاربة عليها وقد تتعرض حينئذ لخسائر كبيرة .

٤- هذه الشركات عادة لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لمواجهة المعروض والمطلوب من العملات والدليل على ذلك أن أغلب هذه الشركات تودع ما يزيد على ٨٠٪ من رؤوس أموالها ودائع لدى البنوك لعدم الحاجة إليها في العمليات اليومية .

٥- معظم شركات الصرافة حجم نشاطها محدود وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية والتي زادت فيها معدلات الركود والكساد والتي انعكست على حجم نشاط الشركات وانخفاض معاملاتها .

أدلة المؤيدين :

١- زيادة رأس مال شركات الصرافة سيكون أمراً إيجابياً سيحقق التوازن والملاءة المالية ورفع مستوى الأداء .

٢- زيادة رأس المال سيؤدى إلى تقليل عدد هذه الشركات مما يؤدى فى النهاية إلى مزيد من الانضباط وسهولة المراقبة والمتابعة خاصة أن البعض منها كان يمارس أعمالاً تتعارض مع أهداف الاقتصاد المصرى .

وبعد عرض آراء المؤيدين والمعارضين

أرى أن تظل الشركات القائمة تعمل فى ضوء النظام القديم ، وتطبق زيادة رأس المال على شركات الصرافة الجديدة التى ستنشأ وبذلك تتفادى جميع النتائج والانعكاسات .. وقد تكون هناك انعكاسات سلبية على المناخ الاقتصادى فقد ترى المؤسسات الدولية أن ذلك سيؤثر على الاستثمار وبعد تراجعاً من جانب الحكومة فى التسهيلات والمزايا التى كانت منحها من قبل .

الباب السابع

العقوبات

مادة ١٣١ :

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بناء على طلب من محافظ البنك المركزى أو طلب من رئيس مجلس الوزراء .

تعليق الباحث :

هذه المادة كفلت الحماية الكاملة لموظفى البنوك حيث تنص على عدم جواز إحالة أى موظف إلى جهات التحقيق إلا بعد إذن من محافظ البنك المركزى أو من رئيس مجلس الوزراء وهذا سيؤدى إلى وقف الأيدى المرتعشة .

مادة ١٣٢ :

تشأ إدارة متخصصة بالبنك المركزي تضم خبراء في الشئون المصرفية والاقتصادية والقانونية تتولى فحص ودراسة ما يحيله إليها المحافظ مما يتلقاه .

تعليق الباحث :

قرار سليم انشاء هذا الجهاز المهم حتى نتجنب ما حدث فى الجهاز المصرفى مستقبلاً ، فقد كانت إدارة الرقابة على البنوك تتولى هذه المهمة ولكن ما حدث فى هذه الإدارة أن عجزت أن تراقب كل عمليات البنوك بالصورة السليمة نتيجة نقص عدد المفتشين أو نقص كفاءتهم أو مستوى تدريبهم .

ومن مهام هذه الإدارة المتخصصة أن تقوم بكشف الخطايا وتضمن التعرف على أى خطأ داخل البنك ، فجهة التحقيق المتخصصة - هى جهة فنية تتولى فحص ما يحيله إليها المحافظ ويقوم هذا الجهاز بالتأكد أنه إذا كانت شروط منح الائتمان مطابقة أم غير مطابقة وهل الدراسات الائتمانية التى منح البنك بمقتضاها للمتعامل كانت خطأ أم صواباً .

فوجود مثل هذا الجهاز يقنن الدور ويعهد به إلى هذا الجهاز المتخصص باعتباره لجنة خارجية فنية .. ووجود هذا الجهاز المشتمل على خبراء أكفاء فى الشئون المصرفية والقانونية سيجعل رفع القضايا وتحويل المخطئين إلى النيابة عمل لا تشوبه شائبة بقدر الإمكان على أساس أن هذا الجهاز هو الذى سيقوم بإعداد قرار الاتهام من خلال متخصصين لديهم المعلومات الصحيحة ولهم دراية تامة بالعمل المصرفى والقدرة على كشف الأخطاء ، وهذا من شأنه أن يعطى الثقة للعاملين بالبنوك وهو أيضاً فى صالح المتعاملين الملتزمين ، فمن صالح التعامل أن يكون البنك صارماً فى إجراءات الائتمان لأن خلاف ذلك سيؤدى إلى التعثر .

مادة ١٣٣ :

للبنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون التصالح فى الجرائم المشار إليها فى المادة

١٣١ منه ولو كان قد صدر بشأنها الطلب المنصوص عليها في هذه المادة وذلك في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى ما قبل صدور حكم بات فيها وبشرط إتمام الوفاء بكامل حقوق البنك وفقاً لشروط التصالح .

ويحرر عن التصالح محضر موثق يوقعه أطرافه وتكون له قوة السند التنفيذي .

تعليق الباحث :

هذه المادة من المواد التى أثارَت جدلاً ونقاشاً كبيرين وقد ظهر فيها رأيان :

الرأى الأول :المعرض على هذه المادة :

المتشر الغير جاد تقدم له طريقاً سهلاً وسريعاً وقانونياً لنهب أموال البنوك والاستيلاء على المال العام ، ففي هذه المادة يجيز التصالح بين البنك وصاحب الشأن على نحو واسع غير محدد لمعنى التصالح .. فقد أجازت تصالح البنك مع المتعامل رغم وجود بعض الجرائم المعاقب عليها قانوناً عند الحصول على الائتمان من البنك مثل التزوير أو النصب أو الاحتيال عند تقديم طلبات الائتمان أو تهريب الأموال المقرضة إلى الخارج أو عدم استخدامها فى الغرض المحدد من قبل المتعامل عند طلب الحصول على التمويل أو التسهيل الائتماني وفقاً للدراسات المقدمة .

فعلى سبيل المثال : يستطيع متعامل ما أن يقوم بتزوير كمبيالات أو يقدم ميزانيات غير سليمة (مضروبة) ويقدمها إلى أحد البنوك ويحصل بموجبها على تسهيل ائتماني أو تمويل من البنك ثم يتوقف عن السداد وعندما يتقرر حالته إلى النيابة ينتظر صدور الحكم ، فإن كان الحكم قاسياً يقوم بالسداد وتسقط عنه جريمة التزوير ، أما إذا كان الحكم مثلاً بسجنه سنة أو سنتين فقد يتحمل ذلك مقابل احتفاظه بالملايين التى نهبها .

الرأى الثانى الموافق على هذه المادة :

١- هذه المادة لا تسمح بالاعتداء على أموال البنوك ، ولا تفتح الباب مطلقاً من الإغفاء من جرائم ارتكبت إنما تشكل أساساً جيداً للتسوية .

٢- سوف يستفيد من نص هذه المادة أولئك المتهمون الذين مازالوا وهن التحقيق وسوف نشجع الهاربين من رجال الأعمال المتعثرين للعودة لتسوية أوضاعهم، فهذا النص سيحافظ على ثروة مصر وعلى قوة أداء الجهاز المصرفي واسترداد أموال المجتمع من ناحية ، ومن ناحية أخرى هذا التصالح وإقالة رجال الأعمال من عثرتهم لاستمرار عمل المصانع بدلاً من غلقها وتسريح العمال مما يؤدي إلى زيادة البطالة .

٣- هذه المادة ربطت انتهاء الدعوى الجنائية بدفع الديون المستحقة وهذا الحل متوازن ومنطقي وهو يحفظ حقوق البنك من ناحية ويراعى اعتبارات النظام العام التي تتطلب عدم التهاون في المال العام .

٤- هذا البديل أكثر واقعية من اتخاذ الإجراءات البوليسية للعودة من خلال الاندول (البوليس الدولى) وكما أن هذا النص يضع الأمور في نصابها السليم، لأن المتعثرين ليسوا كلهم نصابين ، فالتعثر وقعوا تحت خطأ سببه :
أ- إما المقرض نفسه لسوء إدارته .

ب- وإما لأن البنك نفسه لم يدرس المشروع دراسة سليمة ، حيث إن الدراسة الواقعية لجدوى المشروع هي الضمانة الأساسية لاسترداد البنك لأمواله .

ج- وإما مناخ الدولة حيث عدم استقرار النظم والإجراءات قد يؤدي إلى تعثر التعاملين، وليس أدل على ذلك من أن عدم استقرار سوق الصرف كان سبباً في خلل الأعمال وتحقيق رجال الأعمال لخسائر كبيرة .

وقد يكون الخطأ الذى تسبب في التعثر هو هذه الأسباب الثلاثة وهذا هو الأمر الغالب وبعد استعراض الآراء المختلفة ، أرى أن هذه المادة تعتبر نقطة إيجابية في القانون إذ أقرت نظام الصلح في المنازعات التي تقوم بين البنك ومعامليه ، وتجدر الإشارة أنه يجب عدم الخلط بين التصالح المنصوص عليه في هذه المادة من قانون البنك وبين الصلح الذى ينظمه القانون المدنى للتصالح :

فى قانون البنوك يقصد به وجود دعوى جنائية مرفوعة على مدين متهم بعدم سداد القروض التى حصل عليها نتيجة تواطؤ وتزوير واستغلال نفوذ يتيح له المشرع فرصة إنهاء الدعوى الجنائية واعفاءه من العقاب الجنائى بسداده جميع المبالغ المدين بها قبل صدور حكم بات ضده ، فالتصالح لا يقوم إلا بصدد جريمة قدم مقرفها إلى العدالة ومتى ثبت يحكم عليه بعقوبة جنائية مع الزامه برد ما عليه، هنا يتدخل قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد ويسعى إلى التصالح برفع الدعوى وإنهاء العقوبة الجنائية إذا تم سداد الدين جميعه من أصل وفائدة وتمويضات قبل أن يصبح الحكم باتا .

بينما الصلح:

يعالج وجود نزاع حقيقى حول بعض عناصر المديونية فالنزاع حول أصل الدين أو على سعر الفائدة ولحل هذا النزاع ودياً يتنازل كل طرف عن بعض ما يدعيه وغالباً ما يتم ذلك بعد تقييم كل طرف لما لديه من قوة حجته وقوة دليله إذا رفع الأمر إلى القضاء .

إذن التصالح المطلوب لن يؤدى لاعتداء المتعاملين على أموال البنك فلن يكون تنازلاً عن أصل المديونية إلا أننا نقترح أن يكون تطبيق هذا النص مقصوراً على ما تم منحه من ائتمان قبل صدور القانون الجديدحتى لا يستمر العبث بالمستندات المزورة أو الضمانات المضروبة أو الضمانات الصورية أو الميزانيات المضروبة من أجل الحصول على الائتمان بدون وجه حق ومن ثم عدم اسقاط هذه الجريمة حتى وإن حدث التصالح، ومن ثم يتم ردع الزورين أو المختالين على البنوك للحصول على أموالها بنية عدم السداد وتهريب الأموال للخارج .

فالقانون يفتح صفحة جديدة لتسوية جميع الأوضاع السابقة وفى نفس الوقت يمنع تكرار حدوث النصب والاحتيال والتزوير للحصول على الائتمان فى المستقبل .

بعد أن قمنا باستعراض بعض مواد القانون وقمنا بالتعليق عليها لا يسعنا إلا أن نذكر بعض الملاحظات العامة وهى :

١- البنوك الإسلامية الموجودة في مصر تعتبر جزءاً أصيلاً في الجهاز المصرفي ومنها ما هو منشأ منذ أكثر من عشرين عاماً وكذلك توجد فروع إسلامية كثيرة لبنوك ربوية وهذه البنوك الإسلامية والفروع لها طبيعة خاصة فهي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويوجد في كل بنك أو فرع إسلامي هيئة مستقلة للرقابة الشرعية ، فكان من المتوقع أن يوجد في قانون البنوك الجديد باب عن هذه البنوك والفروع الإسلامية يراعي طبيعة نشاطها فعلى سبيل المثال من أساليب الاستثمار في البنوك الإسلامية المشاركة والمراجعة وفيهما يملك البنك لفترة طويلة الأصل محل التعامل ، كما أن هناك بنوكاً مركزية على مستوى العالم الإسلامي لديها في قانونها قسم خاص عن البنوك الإسلامية مثل : بنك الكويت المركزي» (١).

٢- كان من المفروض أن يفرض القانون أن لا تنظر القضايا المصرفية أمام محاكم جنابات عادية وإنما أمام دوائر خاصة للفصل في القضايا المصرفية والاقتصادية سريعاً ، مع إعداد جيد للقضاة الذين سيتولون نظر القضايا المصرفية بالتحديد لأن استيعاب دور البنوك وكيفية العمل داخلها يحتاج إلى خبرات خاصة قد لا تتوفر لدى جميع القضاة الذين يتولون نظر تلك القضايا.

٣- إلى أن تنشأ هذه الدوائر الخاصة كان من الممكن أن تتضمن عقود الاستثمار (الاتمان) شرطاً ملزماً بإحالة النزاع إلى التحكيم والتزام كل طرف بقرارات المحكمين.

٤- كان يجب أن يتضمن القانون ما يكفل للبنوك حق الامتياز على الديون في حالة التضرر حرصاً على أموال وحقوق المودعين ولاستمرارية استثمار تلك الأموال.

٥- يجب أن يتزامن مع قانون البنوك الجديد وجود قاعدة معلومات دقيقة وشاملة على مستوى القطاع المصرفي.

٦- تطوير الخدمات المصرفية من حيث الكم والكيف وتطوير نظم التشغيل والنظم المالية والإدارية.

٧- ميكنة كل العمليات المصرفية ، وربط فروع كل بنك معاً فى مختلف الأماكن من خلال الانترنت وفى مرحلة متقدمة ربط كل البنوك بعضها ببعض .

٨- تنمية المهارات والقدرات والمعارف لمختلف الموارد البشرية على مستوى القطاع المصرفى وفق آليات وبرامج تدريبية فعالة ومؤثرة .

وفى النهاية نوضح أن العبرة ليست بجودة المواد القانونية ولكن بالآليات التى تحكم تطبيق القانون على أرض الواقع والتى قد تحيل أجود التشريعات إلى مجرد نصوص على الورق فقط .

الغائبة

يعد القطاع المصرفي من أهم الركائز الأساسية في تمويل الاقتصاد ، ولذا أولى المشرع هذا القطاع بالأهمية فقام بإصدار قانون موحد يختص بكافة الشئون المصرفية في الاقتصاد المصري ، وقد تناولنا هذا القانون من خلال أربعة محاور حيث تناولنا في المحور الأول نظرة سريعة على التطور التاريخي لقانون البنك المركزي وفي المحور الثاني تناولنا نظرة عامة على قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد ثم تعرضنا في المحور الثالث إلى الأشياء المستحدثة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد .

بينما تناولنا في المحور الرابع التعليق على بعض مواد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد وهذا المحور أخذ الحيز الأكبر في البحث لأهميته فهذا القانون الجديد تمت صياغته في سبعة أبواب وعدد مواده ١٣٥ مادة ولا نستطيع في بحث واحد أن نقوم بالتعليق على كافة المواد ، وإنما اختار الباحث بعض هذه المواد الذي رأى من وجهة نظره أنها تستوجب القاء بعض الضوء عليها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المراجع

- الغريب ناصر - أصول المصرفية الإسلامية دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٦م.
- محيى الدين إسماعيل علم الدين - شرح قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد بحث غير منشور.
- الأهرام الاقتصادى - العدد ١٧٨٩ - ٢١/٤/٢٠٠٣.
- اتحاد المصارف العربية - العدد يوليو ٢٠٠٣.
- جريدة العالم اليوم - إعداد مختلفة.
- قانون التجارة - رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩.
- قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣.
- قانون البنوك والائتمان الصادر بالقرار ١٦٣ لسنة ١٩٥٧.
- قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى.
- قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن سرية الحسابات بالبنوك.
- قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل الأجنبى.

التأمين التعاوني والتكافلي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي

دكتور/ محمد سعدو الجرف(*)

مقدمة الدراسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه وسلم .. أما بعد:

فللعلماء الشريعة الإسلامية اُخذئين اتجاهان في النظر إلى عقد التأمين التعاوني أو التكافلي أو الإسلامي فيما يتعلق بالعلاقة القائمة بين حامل وثيقة بعينه وبين باقي حملة الوثائق. أولهما: عقد التأمين التعاوني أو التكافلي أو الإسلامي يماثل عقدي التأمين التجاري والتعاوني أو التبادلي في الفكر الوضعي من حيث دخوله تحت عقود المعاوضات، ومن ثم فإن حكمه هو عدم الجواز. وثانيهما: أن عقد التأمين التعاوني أو التكافلي الإسلامي يختلف عن عقد التأمين التعاوني أو التبادلي في الفكر الوضعي حيث إنه يعد من عقود التبرعات ومن ثم فإن حكمه هو الجواز.

وبالتالي تهدف الدراسة إلى بيان وجوه الاتفاق ووجوه الاختلاف نظرياً وتطبيقياً بين التأمين التكافلي أو التأمين الإسلامي، وبين التأمين التعاوني في الفكر الوضعي.

وسيمتحقق هدف الدراسة من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام هي: التأمين التعاوني في الفكر الوضعي، والإطار النظري للتأمين التعاوني والتكافلي الإسلامي، والإطار التطبيقي للتأمين التعاوني والتكافلي الإسلامي.

وقد اعتمدت الدراسة على شروح القانون المدني، ووثائق التأمين التجارية والتعاونية الوضعية لتوضيح مفهوم التأمين التعاوني في الفكر الوضعي، وعلى بحوث العلماء المعاصرين في توضيح الإطار النظري للتأمين التعاوني أو التكافلي الإسلامي.

وبيان الفرق بينه وبين التأمين التعاوني في الفكر الوضعي، وعلى وثائق بعض هيئات التأمين الإسلامية لبيان الإطار النظري والإطار التطبيقي للتأمين التعاوني أو التكافلي الإسلامي، وهي: الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، والشركة الإسلامية العربية للتأمين، وشركة ميثاق للتأمين، وشركة التأمين الإسلامية العالمية، وشركة التكافل للتأمين الإسلامي، وبنك الجزيرة السعودي.

القسم الأول

التأمين التعاوني في الفكر الوضعي

١. البناء النظري للتأمين

يطلق مصطلح التأمين في مفهومه الفني على مجموعة إجراءات يتم بموجبها تحويل القسم الأكبر من عبء خطر معين من شخص طبيعي أو اعتباري هو المؤمن له إلى شخص اعتباري يسمى المؤمن كما في التأمين التجاري، أو إلى مجموعة أفراد حقيقيين أو اعتباريين الذين يكونون مؤمنين كما في التأمين التبادلي والتعاوني، أكثر مقدرة منه واستعداداً للتحمل، ويوجهم هذا التحويل عملياً بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه. ويتم هذا التحويل بهدف التعويض في التأمين على الأشياء حيث يتم بموجب هذا التحويل استبدال خسارة كبيرة احتمالية مستقبلية بخسارة أخرى بسيطة مؤكدة تتمثل في قسط التأمين، ويهدف الادخار وتكوين رؤوس الأموال كما في التأمين على الأشخاص. ولتتمثل التأمين بالتالي في مجموعة إجراءات يتم بموجبها المحافظة على مستوى اقتصادي معين للمؤمن له خلال فترة زمنية معينة.

١-١. نموذج التأمين

يمكن التعبير عن التأمين نظرياً أو في معناه الفني من خلال النموذج التالي:

الثروة قبل وقوع الخطر - قسط التأمين = المتبقي بعد وقوع الخطر (الثروة - الخسارة) + مبلغ التأمين - قسط التأمين.

حيث يمثل الجانب الأيمن من المعادلة أو النموذج الوضع الاقتصادي للفرد عند عدم وقوع الخطر بافراض وجود التأمين، ويمثل الجانب الأيسر من المعادلة أو النموذج الوضع الاقتصادي للفرد عند وقوع الخطر بافراض وجود التأمين أيضاً.

٢-١. مقومات النموذج

يقوم التأمين على ركبتن أساسين هما:

- المعاوضة: وتتضمن الإلزام والالتزام المتبادل بين طرفي العملية التأمينية، وذلك بهدف ضمان استمرار التدفقات النقدية للمشروع القائم بالتأمين بشكل منتظم وفقاً لما هو متوقع، مما يمكنه من الاستمرار بوصفه مشروعاً اقتصادياً ذا أهداف معينة، ويمكن المستهلك من تحقيق هدفه من طلب التأمين.
- الاحتمال.

وذلك بافتراض سيادة ظروف عدم التأكد، وسيادة ظروف المنافسة الاحتكارية.

٢. البناء العملي للتأمين

يتم تطبيق نموذج التأمين عملياً من خلال إطارين قانونيين أو نموذجين هما:

٢-١. التأمين التجاري:

ويقوم على وجود طرفين منفصلين عن بعضهما البعض وهما:

المؤمن له: وهو حامل الوثيقة، والذي يحافظ من من خلال عقد التأمين على مستوى ثروة معين بتكلفة ثابتة تتمثل في قسط التأمين.

المؤمن: وهو شركة التأمين أو منتج خدمة التأمين والذي يحقق من خلال عقد التأمين أقصى ربح ممكن.

وتتحقق المعاوضة والإلزام والالتزام المتبادل في هذا النموذج بين حامل الوثيقة من جهة، وبين المؤمن أو شركة التأمين من جهة أخرى. كما يتم بمقتضى المعاوضة تحويل كامل عبء الخطر تقريباً من المؤمن له إلى المؤمن.

٢.٢. التأمين التبادلي أو التعاوني:

يقوم النموذج على وجود طرفين يتدعجان في شخص واحد هو حامل الوثيقة وذلك على النحو التالي:

المؤمن له: وهو حامل الوثيقة، والذي يحافظ من خلال عقد التأمين على مستوى معين من الثروة بأدنى تكلفة ممكنة، نظراً لحصوله على الفائض الذي يقابل الربح في التأمين التجاري وذلك بوصفه مؤمناً، مما يجعل تكلفة التأمين متغيرة بالنسبة له.

المؤمن: وهو جميع حملة الوثائق، حيث إن الأقساط المدفوعة من قبل العضو المتضرر والذي قد يكون رقم ١ مثلاً ومن قبل باقي الأعضاء هي مصدر التعويضات المدفوعة له. وقد يكون مصدر التعويض المدفوع للعضو أقساط الأعضاء الآخرين فقط.

وتتحقق المعاوضة والإلزام والالتزام المتبادل في النموذج بين حامل الوثيقة رقم ١ مثلاً من جهة، وبين باقي حملة الوثائق من جهة أخرى. كما يتم الاشتراك بين جميع حملة الوثائق في تحمل عبء الخطر، حيث يتحمل حامل الوثيقة رقم ١ قسماً من العبء، ويحول باقي العبء إلى باقي حملة الوثائق.

ويحقق الإطاران القانونيان السابقان والقائمان على المعاوضة والإلزام والالتزام المتبادل بين جانبي العملية التأمينية الجانب النظري للتأمين عملياً، ويحققان الهدف من التأمين لكلا الطرفين.

٣. الهدف من التأمين

٣.١. هدف المؤمن من القيام بالتأمين

يهدف المؤمن من وراء قيامه بإنتاج وعرض خدمة التأمين إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، والمتمثل في الفرق بين الإيرادات (الأقساط المدفوعة والمستحقة، وعوائد استثمارها) من جهة، وبين النفقات من جهة أخرى (مبالغ التأمين المدفوعة والمستحقة، والمصروفات الإدارية، وأقساط إعادة التأمين). ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ. التأمين التجاري

تملك هيئة التأمين وهي المؤمن الأقساط وما يتولد عن استثمارها من ربح أو خسارة.

ب. التأمين التبادلي والتعاوني

يهدف كل من التأمين التبادلي والتأمين التعاوني إلى تقليل تكلفة التأمين بالنسبة لحامل الوثيقة إلى أقل قدر ممكن، وذلك من خلال توزيع الفائض المحقق على حملة الوثائق بدلاً من ذهابه في شكل ربح إلى الهيئة المنظمة كما هو الحال في التأمين التجاري.

وتحاول شركات التأمين التجارية عادة تحقيق أقصى ربح ممكن، وتحاول هيئات التأمين التبادلية والتعاونية أيضاً تحقيق أقصى فائض تأميني ممكن وذلك بزيادة الفرق بين الإيرادات والنفقات من خلال ما يلي:

■ المبادئ القانونية للتأمين: وهي التي تنظم حصول المستفيد على مبلغ التأمين من حيث ثبوت الاستحقاق وعدم ثبوته، ومن حيث حجم مبلغ التأمين المستحق. وذلك بهدف حماية المؤمن من الأخطار السلوكية Moral Hazard الناتجة عن تصرفات بعض المؤمن لهم، ومن خطر الاختيار المعاكس Adverse Selection الناتج عن افراض تماثل معامل احتمال وقوع الخطر بالنسبة لجميع المؤمن لهم.

■ تحديد المؤمن لطريقة دفع مبلغ التأمين المستحق وفقاً لما يحقق له أقل مدفوعات ممكنة.

■ جعل عقد التأمين من العقود الجائزة مما يمكن المؤمن من إنهاء العقد وفقاً لمصلحته.

٢-٢. هدف المستهلك من التأمين

يهدف الفرد من طلب التأمين التجاري إلى تحقيق أقصى منفعة اقتصادية ممكنة والمتضمنة في المحافظة على وضعه الاقتصادي عند مستوى معين من الثروة بتكلفة ثابتة تتمثل في قسط التأمين، وذلك على النحو التالي:

الثروة قبل وقوع الخطر - قسط التأمين = الثروة بعد وقوع الخطر - الخسارة + مبلغ التأمين - قسط التأمين.

ويهدف من طلب التأمين التبادلي والتعاوني إلى تحقيق أقصى منفعة اقتصادية ممكنة، والمتمثلة في المحافظة على وضعه الاقتصادي عند مستوى معين من الثروة بتكلفة مستغرة تتمثل أيضاً في قسط التأمين، وذلك على النحو التالي:

الثروة قبل وقوع الخطر - قسط التأمين + الفائض التأميني = الثروة - الخسارة + مبلغ التأمين - قسط التأمين + الفائض التأميني.

حيث يحصل المؤمن له على ناتج الطرف الأيمن من المعادلتين السابقتين عند عدم وقوع الخطر، ويحصل على ناتج الطرف الأيسر من المعادلتين السابقتين عند وقوع الخطر. وبالتالي ينتهي الفرد إلى نفس النتيجة في الحالتين وهي البقاء في مستوى اقتصادي معين، فيتساوى عنده وقوع الخطر وعدم وقوعه. وعلى افتراض أن معامل احتمال وقوع الخطر هو ١٪، فإن المؤمن له يواجه في هذه الحالة احتمالاً قدره ١٪ للحصول على ناتج الطرف الأيسر من المعادلتين السابقتين عند وقوع الخطر، واحتمالاً قدره ٩٩٪ للحصول على مبلغ قدره ناتج الطرف الأيمن من المعادلتين السابقتين عند عدم وقوع الخطر. ويواجه المؤمن في المقابل احتمالاً قدره ١٪ لدفع مبلغ التأمين المتضمن في الجانب الأيسر من المعادلتين السابقتين عند وقوع الخطر، واحتمالاً قدره ٩٩٪ للحصول على قسط التأمين التأمين المتضمن في الجانب الأيمن من المعادلتين السابقتين، وعدم دفع أي مبلغ تأمين عند عدم وقوع الخطر.

القسم الثاني

الإطار النظري للتأمين التعاوني والتكافلي الإسلامي

١- الإطار النظري للتأمين التعاوني

يعد مصطلح التأمين التعاوني من قبل العلماء المعاصرين حديثاً نسبياً. فقد تحدث العلماء منذ ابن عابدين وحتى أول الستينيات من القرن الماضي عن حكم التأمين بالنظر إلى الخطر المؤمن منه، دون النظر إلى الهيئات الممارسة. فلم ترد في الفتاوى وهي الأغلب أو البحوث وهي الأقل إشارة إلى أن الأحكام التي أصدروها تخص التأمين التجاري، أو التأمين التعاوني، أو هما معاً، بل كل ما ورد هو بيان حكم التأمين من الحريق مثلاً، أو حكم التأمين البحري، أو حكم التأمين من المسؤولية، أو حكم التأمين على الحياة. وقد ظهر التأمين التعاوني في عبارات العلماء لأول مرة على لسان الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله في بحثه المقدم إلى أسبوع الفقه الثاني بدمشق في عام ١٩٦١. ثم توالى الحديث عن هذا النوع من التأمين، وتم طرحه ليكون بديلاً شرعياً وعملياً للتأمين التجاري والذي ذهب كثير من الباحثين إلى تحريم كافة عقودهم. ولم يضع هؤلاء العلماء تصوراً واحداً متفقاً عليه للتأمين التعاوني، حيث يمكن استنباط أكثر من تصور أو أكثر من نموذج للتأمين التعاوني. وسيسير الباحث هنا إلى التصورات الموضوعة من قبل الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله، ومن قبل هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية، ومن قبل هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني، ومن قبل أ.د. حسين حامد حسان، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تصور الشيخ محمد أبو زهرة للتأمين التعاوني:

صور الشيخ رحمه الله التأمين التعاوني على أنه: «اتفاق جماعة من الناس على تكوين رأس مال يساهمون فيه، ويستغلونه استغلالاً غير مخالف لأوامر الشرع الإسلامي، على أن يتبرعوا لأسرة من يموت منهم بمال يعطونه، أو يسددون عمن بذمته مغارم مالية، أو يعالجون مرضاهم، أو ينشئون مساكن لسكانهم، أو يدفعون ثمن

البضائع التي تهلك لبعضهم نتيجة حوادث، أو نحو ذلك التبرع لمن يلحقه ضرر ما من الأعضاء»^(١).

ثانياً: تصور هيئة كبار العلماء بالملكة للتأمين التعاوني:

يمثل تصور الهيئة لهذا النوع من التأمين صورته في القانون المدني، ولعل هذا مفاد ما ورد في قرارها رقم ٥١ بتاريخ ١٣٩٧/٤/٤ هـ. وفيه: «التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر. فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم، وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم، والتعاون على تحمل الضرر. وتقرّر الهيئة قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي أنشئ هذا التعاون من أجله، سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين، والالتزام بالفكر التعاوني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع من حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسئولية إدارة المشروع، وأن يقوم بذلك شركة مختلطة أي بمشاركة الدولة».

ثالثاً: تصور كبار الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني للتأمين التعاوني:

يمثل تصور الهيئة لهذا النوع من التأمين صورته في القانون المدني. ولعل هذا مفاد ما ورد في تعريف هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني للتأمين وذلك في جوابها عن الاستفسار رقم (٣) الموجه إليها من قبل البنك، وفيها:

(١) محمد أبو زهرة. حكم التأمين في الشريعة الإسلامية. دمشق. مجلد أعمال أسبوع الفقه الثاني بدمشق. ١٩٦١ ص. ٥١٢ وما بعدها.

• التأمين التعاوني جائز شرعاً لأنه من قبيل التعاون على البر، على أن يكون المعنى التعاوني ظاهراً فيه ظهوراً واضحاً وذلك بالنص صراحة في عقد التأمين على أن المبلغ الذي يدفعه المشترك يكون تبرعاً منه للشركة، ليعان منه من يحتاج إلى المعونة من المشتركين حسب النظام المتفق عليه، بشرط ألا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. مع مراعاة أن تأخذ المؤسسة شكل هيئة تأمين تعاوني ذات قسط مقدم، ما دامت شروطه لا تتعارض مع ما تقدم، وإضافة بعض الشروط إلى عقد التأمين والتي تبرز الطبيعة المميزة للتأمين التعاوني والمتمثلة في المشاركة في الفائض الذي يجعل حملة الوثائق الحق في المشاركة في الأرباح، وحق المؤسسة في استثمار فائض الاشتراكات بالكيفية التي تراها مناسبة وفقاً للأوجه المشروعة في الاستثمار، وحق المؤسسة في مطالبة حاملي الوثائق بمقدار نصيبهم في الزائد من الحسارة على الأقساط لسداد التعويضات المطلوبة (التخصيص).

وإيضاً: تصور أ.د. حسين حامد حسان للتأمين التعاوني:

وقد صورته فضيلته بمثل صورته في القانون المدني، ولكنه اشترط النص في العقد على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع، ليستحق مبلغ التأمين تبرعاً على اعتبار أن من تبرع لجماعة وصفت بصفة معينة فإنه يدخل في تلك الجماعة ويستحق من ذلك التبرع إذا توافرت فيه تلك الصفة، كمن تبرع لطلاب العلم بمكان معين وطلب العلم في ذلك المكان^(١)، وليحكم على العقد بالجواز بالتالي، وإلا كان الحكم الشرعي لهذا النوع من التأمين هو عدم الجواز.

وبالتالي يمكن القول بوجود نموذجين أو صورتين للتأمين التعاوني في الفكر الإسلامي كما يفاد من العبارات السابقة، وفيما يلي بيان لهذه النماذج.

(١) انظر: حسين حامد حسان. حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين. مكة المكرمة: المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي. ١٣٩٦/٢/٢٦-٢١. ١٩٧٦/٢/٢٦-٢١. مجلد أعمال المؤتمر ط ١. ١٩٨٠، ١٤٠٠. ص. ٤٤٢، ٥١٤، ٥١٥.

النموذج الأول:

وهو مفاد من تصور الشيخ أبو زهرة رحمه الله. وتمثل الأسس التي يقوم عليها هذا النموذج فيما يلي:

- المقصد الأساس من العقد هو الاستثمار، أما التأمين فهو مقصد تابع أو ثانوي.
- العقد في الأصل عقد مضاربة، أو عقد عنان ومضاربة معاً، ومن ثم يكون الأعضاء أرباب مال في مضاربة مشتركة، وتكون الهيئة بمثابة مضارب مشترك.
- التزام كل عضو ينضم إلى ذلك الاتفاق القائم بدفع مبلغ معين وثابت من المال يدفع من كل منهم مسبقاً ليكون رأس مال في مضاربة مشتركة.
- التزام كل عضو بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع، لمن يلحقه ضرر ما من الأعضاء يقطع من رأس مال المضاربة وأرباحها.

النموذج الثاني:

وهو مفاد من تصورات كل من هيئة كبار العلماء بالملكة، وهيئة الرقابة الشرعية بينك فيصل الإسلامي السوداني، وفضيلة أ.د حسين حامد حسان. وتتكون الخطوط الرئيسة لهذه الصورة أو النموذج كما يرى الباحث مما يلي:

- يقوم النموذج على التبرع في جانب العلاقة الموجودة فيما بين مجموع المؤمن لهم، بعضهم ببعض، حيث يلتزم كل عضو ينضم إلى ذلك الاتفاق بدفع مبلغ معين وثابت من المال يدفع من كل منهم مسبقاً، ليتبرع منه لمن يلحقه ضرر من أعضاء ذلك الاتفاق.

- تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين هيئة التأمين وأعضاء الجماعة التأمينية على أنها وكالة بأجر أو بدون أجر فيما يتعلق بإدارة وتنظيم عمليات التأمين من جمع الاشتراكات ودفع التعويضات المستحقة، ومضاربة فيما يتعلق باستثمار تلك الاشتراكات.

■ المقصد الأساس من العقد هو التأمين، أما استثمار الأقساط اغصلحة فهو مقصد تابع يمكن من تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله الهيئة.

ويمكن القول بوجود وجوه تماثل بين النموذجين تتمثل في:

● قيام العلاقة الموجودة فيما بين مجموع المؤمن لهم على التبرع، نظراً لالتزام كل عضو ينضم إلى ذلك الاتفاق بدفع مبلغ معين وثابت من المال يدفع من كل منهم مسبقاً يتبرع منه لمن يصيبه ضرر ما من الأعضاء.

● الهدف من إنشاء تلك الهيئة وانضمام الفرد إليها والمتمثل في المحافظة على الوضع الاقتصادي للمعضو عند مستوى معين.

كما يمكن القول بوجود وجه خلاف بينهما يتمثل في تحديد العلاقة الموجودة بين الهيئة من جهة وبين الأعضاء من جهة أخرى. فهي مضاربة في النموذج الأول والذي يجعل المضاربة المقصد الأساس من العقد ويجعل التأمين مقصداً تابعاً أو مكملًا إذ الهيئة مضارب مشترك في عقد مضاربة، أو في عقد عنان ومضاربة. وهي وكالة بأجر أو بدون أجر ومضاربة في النموذج الثاني الذي يجعل التأمين هو المقصد الأساس من العقد، ويجعل الاستثمار مقصداً تابعاً أو مكملًا.

وتعد الصورة الثانية أو النموذج الثاني وفقاً لعدد من العلماء المعاصرين ترجمة عملية لنظرية التأمين إسلامياً والتي يفرض قيامها على التبرع، كما أنها تتماثل مع نظيرتها وضعياً من حيث الأسس التي تقوم عليها كل منهما والمتمثلة في:

■ الإلزام، والالتزام المتبادل بين الأفراد، والذي يوجد علاقة تأمين تبادلي فيما بينهم ليكون كل منهم مؤمناً لنفسه ولغيره، ومؤمناً له في نفس الوقت.

■ الوكالة في جانب العلاقة بين الهيئة من جهة وبين الأعضاء من جهة أخرى.

■ المقصد الأساس من إنشاء الهيئة هو التأمين، أما الاستثمار فهو مقصد مكمل.

■ الهدف من الانضمام إلى الهيئة وهو إعادة العضو إلى نفس الوضع الاقتصادي الذي كان عليه قبل وقوع الخطر، أو بعبارة أخرى: المحافظة على الوضع الاقتصادي للعضو عند مستوى معين.

ولكنهما يختلفان في قيام هذه الصورة إسلامياً على التبرع كما يفرض، وقيامها وضعياً على المعاوضة نظرياً وعملياً. ومن ثم يحقق التأمين التعاوني أو التبادلي عند أصحاب النموذج الثاني الصيغة العملية التي شرعها الإسلام للتعاون والتضامن وبذلك التضحيات، لأنه يقوم على قصد التعاون والتضامن والتبرع دون الرغبة في استثمار الأموال وطلب الربح فيعد تطبيقاً سليماً لنظرية التأمين في رأيهم، لأنه ليس إلا «تعاوناً منظماً تنظيمياً دقيقاً وثيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين لخطر واحد، حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتقون بها أضراراً كبيرة تحيق بمن نزل به الخطر منهم لولا هذا التعاون».

٢. الإطار النظري للتأمين التكافلي

يعد مصطلح التأمين التكافلي الأحدث نسبياً، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم وعقدت بالخرطوم في عام ١٩٩٥. ويتم فيما يلي بيان آراء العلماء المعاصرين في العلاقة بين التأمين التكافلي والتأمين التعاوني والتأمين الإسلامي:

■ يرى بعض العلماء المعاصرين وجود وجوه اتفاق، ووجوه اختلاف بين التأمين التكافلي وبين كل من التأمين التعاوني، والتأمين الإسلامي. وأن الأفضل هو استخدام مصطلح التأمين الإسلامي بدلاً من مصطلح التأمين التكافلي، وبدلاً من مصطلح التأمين التعاوني، وذلك كما يرى فضيلة أ.د حسين حامد حسان، حيث يقول: (التأمين التكافلي على الحياة نوع من أنواع التأمين التعاوني، الذي يشمل جميع أنواع التأمين التي تتوافر فيها أسس وشروط التأمين الإسلامي. وقد قسم الباحثون في موضوع التأمين الإسلامي هذا التأمين إلى تأمين على الأشياء وتأمين على الأشخاص.... وقد اعتاد

الكاتبون في التأمين الإسلامي على تسمية التأمين الإسلامي أي الذي تتفق أحكامه مع الشريعة الإسلامية بالتأمين التعاوني، أو التبادلي، أو التأمين التكافلي. وهذه التسمية تعني أن أهم أسس التأمين الإسلامي هو التعاون، أو التكافل، أو التبادل. وقد وجدت في الغرب صيغ للتأمين التعاوني أو التبادلي ولكنها ليست بالضرورة صيغاً إسلامية. فقد تتفق وقد تختلف مع صيغة التأمين الإسلامي، ذلك أن الشريعة الإسلامية تتطلب في هذا النوع من التعاون أو التكافل شروطاً قد لا تتواءم في أنواع وصيغ التأمين التعاوني أو التبادلي في الغرب. ولذا فإننا نفضل أن نسمي التأمين الذي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية التأمين الإسلامي، ثم نذكر أنواع هذا التأمين المختلفة. فالتعاون والتكافل من أهم أسس التأمين الإسلامي ولكنه ليس الأساس الوحيد. ثم إن لهذا التعاون في نظر الشريعة الإسلامية ضوابط وشروطاً لا يكون التأمين إسلامياً إلا بتوافرها. وعلى كل حال فإنه يمكن أن تضاف كلمة الإسلامي إلى عبارة التأمين التعاوني أو التكافلي للتعبير عن هذا المعنى. أي أن التعاون أو التكافل من أهم أسس التأمين، غير أنه يخضع للضوابط الشرعية. والتأمين على الأشياء يخضع لقاعدة التعويض عن الضرر الفعلي الذي يصيب المستامن في حدود مبلغ التأمين ويحدد القسط تبعاً لذلك. أما التأمين على الأشخاص فإنه لا يخضع لهذه القاعدة^(١).

ويقول فضيلته في بحث له آخر: «والواقع أن تسمية التأمين الإسلامي بالتعاوني أو التكافلي تسمية غير دقيقة. ذلك أن التعاون أو التكافل يشكل جانباً واحداً من خصائص هذا التأمين، وهناك شروط وخصائص أخرى غير التعاون. فقد يدعى أن هناك تأميناً يسمى تأميناً تكافلياً أو تعاونياً، ومن ثم فيحكم عليه بأنه إسلامي وهو ليس كذلك، لافتقاره لبعض أسس التأمين الإسلامي. ولذا فإن التسمية الدقيقة هي «التأمين الإسلامي». وعند عرض الباحثين لأسس هذا التعاون وشروطه وأحكامه قد يجدون خصائص مشتركة بين التأمين الإسلامي وبعض أنواع التأمين التعاوني أو التكافلي أو

(١) حسين حامد حسان. التأمين التكافلي على الحياة. دمشق. ندوة البركة الثامنة عشرة. ٧-٨/٧/١٤٢١هـ. ٤-٥/١٠/٢٠٠٠. ص ١٠.

التبادلي كما يعبر عنه. ثم إن اصطلاح التأمين التعاوني أو التكافلي اصطلاح وافد أريد أن تسبغ عليه الشرعية، وذلك مثل مصطلحات «اشتراكية الإسلام» و«ديموقراطية الإسلام». وهذا المنهج في البحث له مخاطر تتمثل في محاولة الباحث إبقاء النظام الوافد وقبول الأسس التي يقوم عليها دون مساس، ومحاولة تبريره والاستدلال عليه بأدلة شرعية. فصيغ التأمين التعاوني أو التكافلي ليست كلها مقبولة من الناحية الشرعية، بل يحكم عليها بقواعد الشريعة لبيان الموافق منها»^(١). ثم يقول بعد ذلك في تعريف التأمين الإسلامي: «التأمين الإسلامي باعتباره نظاماً هو تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون «هيئة المشتركين» يتعرضون لخطر أو أخطار معينة، على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع يسمى «القسط» أو «الاشتراك» تحدده وثيقة التأمين أو «عقد الاشتراك»، وتتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين في مقابل حصة معلومة باعتبارها مضارباً، أو مبلغاً معلوماً باعتبارها وكيلاً، أو هما معاً»^(٢).

■ يرى فريق آخر من العلماء المعاصرين أن التأمين التكافلي يماثل في معناه كلاً من التأمين التعاوني والتأمين الإسلامي مثل فضيلة أ.د عبد الستار أبو غدة الذي يقول: «يختلف حكم الحصول على وثيقة تأمين بين أن يكون التأمين إسلامياً (تعاونياً) قائماً على أساس التبرع المتبادل بين حملة الوثائق واندماج صفقي المؤمن والمستامن فيهم

(١) حسين حامد حسان. أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية. منتدوى

التكافل السعودي الأول. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزيرة. جدة. ٢١-

٢٢/٩/٢٠٠٤. ص ٢.

(٢) المصدر نفسه، في نفس الموضع.

فيكون التأمين إسلامياً^(١). ويقول في بحث له آخر: (إن التأمين الإسلامي أو التكافل أو التأمين التكافلي مختلف في أساسه وتكييفه عن التأمين التقليدي)^(٢). ثم يقول: (التأمين الإسلامي أو التكافلي تبرع يلزم به المستأمن نفسه)^(٣).

ومثل فضيلة أ.د محمد الزحيلي الذي يقول: (التأمين عقد سواء كان عقد معاوضة أو عقد تبرع، ونحصر كلامنا عن عقد التأمين التعاوني (الإسلامي) لتحديد خصائصه)^(٤).

ومثل أ.د عبد الحميد العلي الذي يقول: (يقوم نظام التأمين التعاوني التكافلي في جوهره على عقد التبرع....)^(٥). (لقد انتشرت فكرة التأمين التعاوني «التكافلي الإسلامي في العالم....»^(٦).

ومثل فضيلة أ.د علي القرعة داغي الذي عنوان أحد أبحاثه بـ«الجانب التطبيقي للتأمين الإسلامي (التكافل)»، والذي يقول فيه: (يقوم التأمين الإسلامي على مبدأ

(١) عبد الستار أبو غدة. التأمين الإسلامي عن الخدمات الطبية. جدة. البنك الإسلامي للتنمية. حلقة عمل حول عقود التأمين الإسلامي. ٢٨-٣٠/١٠/١٤٢٢. ١٢-١٤/١/٢٠٠٢. ص. ١٥.

(٢) عبد الستار أبو غدة. التبرع والهبة كبديل للتعويض في التكافل: المنطلق الشرعي للتبرع والهبة مع التعويضات.

منتدى التكافل السعودي الأول. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزيرة. جدة. ٢١-٢٢/٩/٢٠٠٤. ص. ٨.

(٣) المصدر نفسه. ص. ١٨.

(٤) محمد مصطفى الزحيلي. الالتزامات التعاقدية في عقود شركات التأمين الإسلامية. جدة. البنك الإسلامي للتنمية. حلقة عمل حول عقود التأمين الإسلامي. ٢٨-٣٠/١٠/١٤٢٢. ١٢-١٤/١/٢٠٠٢. ص. ٧.

(٥) عبد الحميد البطي. التبرع والهبة الشرعية بشرط العوض (هبة الثواب): أسس رئيسية للتأمين التعاوني والتكافلي. منتدى التكافل السعودي الأول. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزيرة. جدة. ٢١-٢٢/٩/٢٠٠٤. ص. ٥٨.

(٦) المصدر نفسه. ص. ٦١.

التعاون والتبرع بلا شك، وإن التأمين التعاوني الذي ذكرناه جزء منه، وإن التأمين التعاوني المركب أيضاً يمكن اعتباره تأميناً إسلامياً إذا خلا من الربا ومن أية مخالفات شرعية أخرى^(١).

٣. تعريف عقد التأمين الإسلامي

يعرف عقد التأمين الإسلامي بأنه: «اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة هيئة المشتركين، وشخص طبيعي أو قانوني على قبوله عضواً في هيئة المشتركين والتزامه بدفع مبلغ معلوم «قسط» على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره لأعضاء هذه الهيئة، على أن تدفع له الشركة نيابة عن هذه الهيئة من أموال التأمين التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين، التعويض عن الضرر الفعلي الذي أصابه من جراء وقوع خطر معين في التأمين على الأشياء، أو مبلغ التأمين في التأمين التكافلي على الأشخاص، على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين، ويبين أسسه النظام الأساسي للشركة»^(٢).

٣-١. أطراف عقد التأمين الإسلامي

يفاد من التعريف السابق لعقد التأمين الإسلامي وجود طرفين للعقد هما: المشترك ويسمى المستأمن أو المؤمن له من جهة، وشركة التأمين من جهة أخرى، باعتبارها ممثلة لجماعة المستأمنين أو هيئة المشتركين. وهي هيئة اعتبارية أو حكومية لازمة لترتيب أحكام عقد التأمين^(٣).

٣-٢. العلاقات التي ينشئها عقد التأمين التكافلي الإسلامي

ينشئ عقد التأمين التكافلي الإسلامي علاقتين هما:

- (١) علي القرعة داغي. الجانب التطبيقي للتأمين الإسلامي (التكافل). ١٤٢٤هـ ، بحث غير منشور. ص: ١١.
- (٢) حسين حامد حسان. أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية. ص ٥.
- (٣) انظر: المرجع السابق، في نفس الموضوع.

١.٢.٢. علاقة المؤمن له بهيئة التأمين:

يرى بعض العلماء المعاصرين أن المستأمن عضو في هيئة المشتركين، والتي تقوم بإبرام عقد إدارة ومضاربة مع شركة التأمين الإسلامية. ويترب على هذه العلاقة قيام شركة التأمين بإبرام عقود التأمين وجمع الأقساط ودفع التعويضات نيابة عن هيئة المشتركين. وهي تستثمر أموال التأمين لحسابهم وعلى مسؤوليتهم باعتبارها مملوكة لهم، في مقابل حصة من عوائد استثمارها، فالعقد إذن عقد إدارة ومضاربة بين شركة التأمين والهيئة الحكيمة أو المقدرة. ومن جهة أخرى فإن عقد التأمين الذي توفقه شركة التأمين مع مشترك معين عقد تبرع يقوم فيه المشترك بالتبرع بناءً على قبوله لنظام الشركة، ويعلم إرادته في أن يكون عضواً في هيئة المشتركين، وتقوم شركة التأمين عند توقيع عقد التأمين بقبول عضويته وتبرعه باعتبارها نائبة عن هيئة المشتركين التي تملك الأقساط لصالح أعضائها^(١). ويمكن لرأي آخر أن تأخذ شركة التأمين الإسلامي أن تأخذ عوضاً من هيئة المشتركين لأن علاقة الشركة بهذه الهيئة الاعتبارية أو الحكيمة علاقة معاوضة. فهي الأمانة على أموال التأمين، وتقوم بإدارة عمليات التأمين وتستثمر أمواله نيابة عن المشتركين، وهذا العوض يتمثل في شكل مبلغ محدد مقطوع، أو نسبة من الأقساط التي تجمعها أو التعويضات التي تدفعها باعتبارها وكيلًا، أو في نسبة معلومة من عائد استثمار أموال التأمين باعتبارها مضاربًا، أو هما معاً. والذي اختاره فضيلة أ.د. حسين حامد مع بعض الباحثين كما يقول هو أن يكون هذا العوض حصة من الربح باعتبارها مضاربًا، لا مبلغاً محدداً باعتبارها وكيلًا، ولا مانع شرعاً كما يرى فضيلته من تبرع الشركة بعملها وعدم الحصول على مقابل أعمال الوكالة أو حصة المضاربة^(٢).

(١) حسن حامد: أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية. ص: ٧.

(٢) قطر: حسين حامد. التأمين على حوادث السيارات في الشريعة الإسلامية. حلقة

عمل حول التأمين الإسلامي. جدة. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية. ٢٨-

١٤٢٢/١٠/٣٠، ١٤٢٢/١٠/١٤-٢٠٠٢. ص: ٤.

١.٢.٣. علاقة المستأمن أو المشترك بباقي المستأمنين أو المشتركين:

اختلف العلماء المعاصرون في تكييف هذه العلاقة وذلك على النحو التالي:

■ يرى عدد من العلماء المعاصرين الذين يقولون بالتأمين التكافلي أو الإسلامي قيامه على مبدأ هبة الثواب أو الهبة بعوض. حيث يجعل أ.د عبد الحميد البعلبي عنواناً للمبحث الثاني من الفصل الثاني من بحثه المعنون «التبرع والهبة الشرعية بشرط العوض (هبة الثواب): أسس رئيسية للتأمين التعاوني والتكافلي» هو: مشكلات يحلها عقد التبرع والهبة بشرط العوض (ويقال لها هبة الثواب). كما يضع عنواناً للمبحث الثالث من نفس الفصل من نفس البحث هو: الهبة بشرط العوض (هبة الثواب) كأساس للتأمين التعاوني التكافلي.

ويقول أ.د علي القرعة داغي: «وأعتقد أن عقد الهبة المشروطة بشروط لصالح المتبرع أو غيره، والهبة بثواب يصلح لأن يكون أساساً جيداً لعملية تنظيم عقود التأمين بصورة عامة، وعقد التأمين على الحياة بصورة خاصة»^(١).

■ يرى فريق آخر في المقابل مثل أ.د عبد الستار أبو غدة وجود فروق بين التأمين التكافلي والهبة للثواب وينتهي إلى أنه لا يصح تأسيس التأمين التكافلي على الهبة بشرط العوض، أو الهبة للثواب^(٢). وأن التأمين الإسلامي أو التكافلي يقوم على التبرع المتبادل بين المشتركين، حيث يقول: «يختلف حكم الحصول على وثيقة تأمين بين أن يكون التأمين إسلامياً (تعاونياً) قائماً على أساس التبرع المتبادل بين حملة الوثائق، واندماج صفتي المؤمن والمستأمن»^(٣).

(١) علي القرعة داغي. الجانب التطبيقي للتأمين الإسلامي (التكافل). ص: ٤٠.

(٢) عبد الستار أبو غدة. التبرع والهبة كبديل للتعويض في التكافل. ص: ١٣.

(٣) عبد الستار أبو غدة. التأمين الإسلامي عن الخدمات الطبية. جدة. البنك الإسلامي للتنمية. حلقة عمل حول عقود التأمين الإسلامي. ٢٨-٣٠/١٠/١٤٢٢. ١٢-١٥.

١٥. ٢٠٠٢/١/١٤

ويجمع الفريقان على قيام التأمين التكافلي أو الإسلامي على مبدأ التبرع، حيث يقول أ.د عبد الستار أبو غدة في ذلك: «التأمين الإسلامي أو التكافلي تبرع يلزم به المستامن نفسه، فهو الملزم، أما الملزم له فهم مجموعة المستامين المالكين لحققة التأمين، وهم معيتون بالوصف وهو كونهم مشتركين فيها فانضى عدم التعيين الذي يكون الوفاء معه مأموراً به، ولا يقضى به عند الامتناع. وهذا الالتزام هو القسط الذي يشترك به المستامن وهذا الالتزام غير معلق، فهو منجز يقع أثره بمجرد الإقدام على الاشتراك كما أن الصيغة فيه صريحة فهي الكتابة التي لها حكم اللفظ، وقد سبق اعتبار كل ما يدل على إلزام الشخص نفسه بالتبرع. أما ما يحصل عليه المستامن المتضرر فهو أيضاً التزام بالتبرع من محفظة التأمين التي هي شخصية اعتبارية، وهو التزام معلق على وقوع الضرر المؤمن منه وتحقق الشروط وانتهاء الاستثناءات، والملزم له هو المستامن المتضرر»^(١).

ويقول أ.د حسين حامد في أساس عقد التأمين الإسلامي: «إنه يقوم على مبدأ التعاون الإسلامي، وإن أساسه عقد التبرع الشرعي، وإن هذا التبرع ملزم بالقول على رأي مالك رحمه الله»^(٢).

ويقول أ.د عبد الحميد البعلبي في تعريف التأمين التعاوني: «هو عقد تبرع بين مجموعة من الأشخاص...»^(٣).

ويقول أ.د علي القرة داغي: «ثم إن التأمين الإسلامي لا بد أن يقوم إما على تعاون محض وعقود تبرعية محضة، ولكنها مشروطة بشروط لصالح المتبرع، أو تقوم في أساسها على الهبة والتبرع، ولكن أموالها تستثمر بأي طريقة استثمارية من مضاربة ونحوها»^(٤).

(١) للمصدر نفسه: ص: ١٨.

(٢) حسين حامد حسان. أسس التكافل التعاوني في ضوء الفريعة الإسلامية: ص ٤.

(٣) عبد الحميد البعلبي. التبرع والهبة الشرعية بشرط العوض (هبة الثواب): أسس رئيسية للتأمين التعاوني والتكافلي. ص: ٣٣.

(٤) علي القرة داغي. الجانب التطبيقي للتأمين الإسلامي (التكافل). ١٤٢٤هـ، بحث غير منشور. ص: ٣٩-٤٠.

ويرى الباحث أن التأمين التعاوني أو التكافلي أو الإسلامي كما صورته العلماء المعاصرون، وكما يفاد من بحوثهم قائم على المعاوضة استناداً إلى ما يلي:

■ تعريف عقد التأمين والذي ساقه بعض المحققين للتأمين التعاوني أو التبادلي أو التكافلي أو الإسلامي وهو نص صريح في المعاوضة، حيث عرف هذا العقد بأنه: «اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين، وشخص طبيعي أو قانوني على قبوله عضواً في هيئة المشتركين، والتزامه بدفع مبلغ معلوم «قسط» على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره لأعضاء هذه الهيئة، على أن تدفع له الشركة نيابة عن هذه الهيئة من أموال التأمين التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين، التعويض عن الضرر الفعلي الذي أصابه من جراء وقوع خطر معين في التأمين على الأشياء، أو مبلغ التأمين في التأمين التكافلي على الأشخاص، على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين، ويبين أسسه النظام الأساسي للشركة»^(١).

■ النص الصريح لعدد من العلماء المعاصرين في قيام هذا العقد على هبة الثواب أو الهبة بعوض، وقد ذكر الفقهاء رحيمهم الله أن هذا العقد هو تبرع لفظاً ومعاوضة حقيقة. فقد جاء في حاشية الدسوقي ١١٤/٤. (يثاب عن العرض طعام ودنانير ودرهم أو عرض من غير جنسه لا من جنسه لئلا يؤدي إلى سلم الشيء في نفسه ولا يثاب عن الذهب فضة ولا ذهباً، ولا عن الفضة كذلك لتأديته لصرف أو بدل مؤخر ولا عن اللحم حيوان من جنسه وعكسه يثاب عن الطعام عرض أو نقد لا طعام لئلا يؤدي إلى بيع الطعام بطعام لأجل مع الفضل. ولو شكاً فهبة الثواب كالبيع في غالب الأحوال وتخالفه في الأقل لأنها تجوز مع جهل عوضها وجهل أجله ولا تفتيتها حوالة الأسواق ولا يلزم عاقبتها بالإيجاب والقبول). وفيها أيضاً ١١٦/٤. (ولا يثاب عن الذهب فضة) محل هذا بعد التفرق وجاز قبله كما في المواق وفيه تعليل الشارح. وقوله: (فهبة الثواب.. أي بالنظر لعرضها وقوله كالبيع أي فيما يحل ويحرم. وقوله: (في الأقل) أي

(١) حسين حامد حسن. أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية. ص ٥.

في أقل الأحوال. وقوله: (لا يلزم عاقدهما الإيجاب والقبول) إن أراد أنه يكفي فيها القبض والمعاطة يقال إن ذلك يكفي أيضاً في البيع، فلا فرق بينهما، وإن أراد غير ذلك فانظر ماذا أراد ولعل الشارح أراد علم اشتراط الفورية بينهما في الهبة بخلاف البيع فلا بد فيه من الفورية). وفي الشرح الكبير للدردير. ج ٤ / ١١٤. (وجاز للواهب شرط الثواب أي العوض على هبته عين الثواب أم لا نحو وهبتك هذا بمائة أو على أن تيسني ولزم الثواب بتعيينه إن قبل الموهوب له فليزمه دفع ما عين، وأما عقد الهبة المشروط فيها الثواب فلازم للواهب بالقبض كما يأتي عين الثواب أم لا). وفيه أيضاً ١١٦/٤. (والحاصل أن الثواب إذا عينه أحدهما ورضي به الآخر كان العقد لازماً لكل منهما سواء قبضها الموهوب له أم لا وإن كان الثواب غير معين فلا يلزم العقد الواهب إلا بقبضها ولا يلزم الموهوب له إلا بفواتها بزيادة أو نقص).

وجاء في تكملة حاشية ابن عابدين ٤٢٠/٨. (أما الهبة بشرط العوض فهي هبة ابتداءً بيع انتهاءً). وفيه أيضاً ٥٠٦/٨. (والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بيعاً ابتداءً وانتهاءً كما في فتاوى قاضيهان).

وجاء في بدائع الصنائع ١١٨/٦ (وأما الشرائط فأنواع..... فهو أن لا يكون معلقاً بماله خطر الوجود والعدم من دخول زيد ونحو ذلك ولا مضافاً إلى وقت بأن يقول وهبتك ولا مضافاً إلى وقت بأن يقول وهبت هذا الشيء منك غداً أو رأس شهر كذا لأن الهبة تمليك العين للحال وأنه لا يحتمل التعليق بالخطر والإضافة إلى الوقت كالبيع). وفيه ١١٩/٦ (الهبة بشرط العوض تقع تيرعاً ابتداءً ثم تصير بيعاً في الانتهاء). وفيه أيضاً ١٣٢/٦ (وأما العوض المشروط في العقد فإن قال وهبتك هذا الشيء على أن تعوضني هذا الثوب فقد قال أصحابنا الثلاثة: إن عقده عقد هبة وجوازه جواز بيع وربما عبروا أنه هبة ابتداءً بيع انتهاءً... ولا يثبت الملك في كل واحد منهما قبل القبض، ولكل واحد منهما أن يرجع في سلحته ما لم يقبض، وكذا إن قبض أحدهما ولم يقبض الآخر. ولو تقابضا يرد كل واحد منهما بالعيب وعدم الرؤية. ويرجع في الاستحقاق وتجب الشفعة إن كان غير منقول فقد وجد في هذا البيع لفظ الهبة ومعنى البيع فيعطى شبه العقدين

فيعتبر فيه القبض والحيازة عملاً يشبه الهبة ويثبت فيه حق الرد بالعيب وعدم الرؤية في حق الشفعة عملاً يشبه البيع وعملاً بالدليلين بقدر الإمكان).

وجاء في منتهى الإرادات لابن النجار، ج ٢، ص ٢٢. (الهبة تملك جازئ التصرف مالا معلوماً أو مجهولاً تعذر علمه موجوداً مقدوراً على تسليمه غير واجب في الحياة بلا عوض بما يعد هبة عرفاً، وإن شرط فيها عوض معلوم صارت بيعاً، وإن شرط ثواب مجهول لم يصح).

وفي كشاف القناع ٤/ ٣٠٠: (وإن شرط الواهب فيها أي الهبة عوضاً معلوماً صارت الهبة بيعاً لأنه تملك بعوض معلوم، وإن شرط في الهبة ثواباً مجهولاً لم تصح الهبة لأنه عوض مجهول في معاوضة فلم تصح كالبيع وحكمها أي الهبة بثواب مجهول حكم البيع الفاسد).

وجاء في نهاية المحتاج للرملي: ج ٧/ ص ٤٢٣-٤٢٤. ومغني المحتاج للخطيب الشربيني، ج ٢، ص ٤٠٤-٤٠٥. (ولو وهب بشرط ثواب معلوم عليه كوهبتك هذا على أن تتيهي كذا فقبل فالأظهر صحة العقد نظراً للمعنى إذ هو معاوضة بمال معلوم فصح، والثاني بطلانه نظراً إلى اللفظ لتناقضه فإن لفظ الهبة يقتضي التبرع ومن ثم يكون بيعاً على الصحيح فيجري فيه عقب العقد أحكامه كالتحارين كما مر بما فيه والشفعة وعدم توقف الملك على القبض، والثاني يكون هبة نظراً للفظ فلا تلزم قبل القبض. أو بشرط ثواب مجهول فالملذهب بطلانه لتعذر صحته بيعاً لجهالة العوض وهبة للذكر الثواب بناءً على الأصح أنها لا تقتضيه وقيل تصح هبة بناءً على أنها تقتضيه).

ومن ثم تدل العبارات السابقة على بطلان عقد التأمين التعاوني أو التكافلي الإسلامي لأنه هبة بشرط ثواب مجهول، حيث إن العوض قد يأخذه وقد لا يأخذه، كما أن مقداره على الفراض أنه سيأخذه لا يعلم إلا بعد وقوع الخطر.

وأما ذكره فضيلة أ.د عبد الستار أبو غدة من الحراق التأمين التكافلي والهبة للثواب^(١)، فيجواب عنه بما يلي:

١. ذكر فضيلته أن التأمين التكافلي لا يوجد فيه شرط يرتب التعويض عن القسط بل مستند التعويض تبرع ملتزم به من طرف الشخص المعنوي وهو محفظة التأمين. أما الهبة للثواب فالعوض عنها يثبت قطعاً بالشروط بل حتى بالعرف.

ويجيب عن ذلك بأن مستند التعويض والذي هو تبرع ملتزم به من طرف الشخص المعنوي وهو محفظة التأمين سببه التزام المؤمن له بدفع الاشتراك أو القسط كمحفظة التأمين بالصيغة التي تشترطها الجهة القائمة على الحفظة، وهو التزام سببه عقد التأمين الذي أثبت التزامات متقابلة في حق طرفيه وهما المشترك وهينة التأمين بوصفها ممثلة كمحفظة التأمين أو جماعة المشتركين. وقد نص فضيلته على أن ما يحصل عليه المستامن المتضرر التزام بالتبرع من محفظة التأمين التي هي شخصية اعتبارية وهو التزام معلق على وقوع الضرر المؤمن منه وتحقق الشروط وانقضاء الاستثناءات والملتزم له هو المستامن المتضرر^(٢). ولا شك أن من ضمن الشروط الموجبة لاستحقاق التعويض هو التزام المؤمن له بدفع الاشتراك على سبيل التبرع، حيث يعرف فضيلته التأمين الإسلامي أو التكافلي بأنه «تبرع يلزم به المستامن نفسه فهو الملتزم أما الملتزم له غهم مجموعة المستامين المالكين كمحفظة التأمين.... وهذا الالتزام هو القسط الذي يشترك به المستامن وهو اشتراك متجز يقع أثره بمجرد الإقدام على الاشتراك»^(٣). أي التزام مقابل التزام، أي أنه قائم على المعاوضة.

٢. ذكر فضيلته أن التأمين التكافلي قد يقع فيه التعويض وقد لا يقع، فهو أمر احتمالي، أما الهبة للثواب فالعوض فيها واجب.

(١) عبد الستار أبو غدة، التبرع والهبة كبدل للتعويض في التكافل: المنطلق الشرعي للتبرع والهبة مع التعويضات. ص ١٤.

(٢) قطر: عبد الستار أبو غدة، المرجع السابق ص: ١٨.

(٣) المصدر نفسه، في نفس الموضع.

ويجاء عن ذلك بأن يوسع الفرر في الفقه الإسلامي لم تنتف عنها صفة المعاوضة وكذا في القانون المدني، مع علم المتعاقدين عند التعاقد بأن أحدهما قد لا يحصل على العوض كلياً أو جزئياً، إذ العبرة في إدخال العقد تحت باب المعاوضات هي قصد المتعاقدين من العقد عند التعاقد، وليس ما ينتهي إليه العقد. فعقد التأمين التجاري يدخله فضيلته وغيره من العلماء المعاصرين تحت باب المعاوضات، مع العلم بعدم تحقق حصول المستفيد على مبلغ التأمين. وكذا هبة الثواب تدخل في باب المعاوضات كما أثبت فضيلته من خلال ما نقله من عبارات للفقهاء المتقدمين.

٣. ذكر فضيلته أن التأمين التكافلي لا يثبت فيه العوض بمجرد أداء القسط، بل هو تعويض معلق على حدوث الضرر المستوجب للتعويض. أما الهبة للثواب فثبت فيها الحق للمهدي بالعوض بمجرد قبول الهدية.

ويجاء عن ذلك بأن الحق في الحصول على العوض يثبت في التأمين بمجرد توقيع العقد ودفع القسط أما الاستحقاق فهو الذي يتوقف على حصول الضرر حيث إن عقد التأمين هو أحد عقود الفرر. ويلاحظ أن مبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص وبخاصة التأمين المختلط يتم الحصول عليه فعلاً في تاريخ نهاية العقد. ثم إن النصوص التي نقلها فضيلته والتي تجعل هبة الثواب بيعاً من البيوع لم تشترط أن يتم التقابض فوراً، ومعلوم أنه يجوز تأخير أحد البدلين في عقد البيع. ومما نقله فضيلته ما جاء في المدونة: «الهبة للثواب ... أو الهبة على العوض يبيع من البيوع يصنع فيها وفي العوض ما يصنع بالبيع»^(١) لا يفيد ما ذكره فضيلته.

٤. ذكر فضيلته أنه لا تكافؤ بين القسط والتعويض، أما الهبة للثواب فهناك تعادل في البدلين، وإذا تعذر لسبب ما وجبت القيمة^(٢).

(١) المصدر نفسه، في نفس الموضع.

(٢) انظر: المصدر السابق، في نفس الموضع.

ويجاء عن ذلك بأن اشترط الثواب في الهبة يحدد باتفاق الطرفين ولم يقل أحد من الفقهاء الذين نقل عنهم فضيلته أن هبة الثواب هي نوع من المعاوضات بوجوب تساوي البدلين بل الذي يشترط لصحة العقد هو معلومية العوض أو الثواب، حيث يقول هؤلاء الفقهاء بفساد هبة الثواب إذا كانت بعوض مجهول، وبالتالي يكون عقد التأمين التكافلي من هذا القبيل.

■ تبرع العضو مشروط بحصوله على مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه مما يجعله من قبيل هبة الثواب والتي هي نوع من المعاوضة عند الفقهاء، وأما قياس التبرع المشروط هنا على تبرع عثمان رضي الله عنه بالبر والشرط السقاية لنفسه منه فقياس مع الفارق^(١). إذ لم يشترط رضي الله عنه الحصول على عوض مقابل تبرعه كما هو حاصل هنا في التأمين.

■ قياس التبرع في التأمين على من تبرع بمال لقوم موصوفين بصفة معينة مثل الفقر أو المرض واستحقاقه من هذا التبرع إذا وجدت فيه الصفة بأن صار فقيراً أو مريضاً قياس مع الفارق أيضاً^(٢)، فإن صفة الاستحقاق هنا هي العضوية وحقوق الضرر بالعضو، وشرط العضوية هو دفع الاشتراك بصفة معينة وهي التبرع، أي أن التبرع هنا مشروط بدفع ذلك العضو للاشتراك بالصفة المتفق عليها والذي يؤهله للعضوية أيضاً وليس تبرعاً محضاً فيدخل في باب المعاوضات، حيث يقول د. حسين حامد في ذلك: «محل عقد التأمين هو القسط أو الاشتراك من جهة، والتعويض أو مبلغ التأمين من جهة أخرى، فالمستأمن أو المؤمن له يتعهد بدفع الأقساط على سبيل التبرع منها ومن عوائد استثمارها، وتتعهد شركة التأمين باعتبارها ممثلة هيئة المشتركين بتعويضه كبقية أعضاء هيئة المشتركين عن الضرر الذي يصيبه من جراء وقوع الخطر المؤمن منه»^(٣). وهذا نص

(١) انظر في ذلك: حسين حامد. أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية. ص ٨.

(٢) انظر في هذا القياس: المصدر نفسه، في نفس الموضع.

(٣) حسين حامد. التأمين على حوادث السيارات في الشريعة الإسلامية. ص: ٢٦.

صريح في المعاوضة فما كان للشركة أن تتعهد بذلك لولا تعهد المؤمن له في المقابل بدفع القسط، وما كان له أيضاً أن يتعهد بدفع القسط لولا تعهد الهيئة في المقابل بتعويضه عند وقوع الخطر. ومن ثم فإن طرفي المعاوضة هنا هما حامل الوثيقة من جهة، وباقي حملة الوثائق ممثلين بالهيئة من جهة أخرى، أو هيئة التأمين بالوكالة عن باقي حملة الوثائق.

■ عقد التأمين التعاوني أو التبادلي أو التكافلي من قبيل العقود الملزمة للجانبين كما يرى بعض من أدخلوه في باب التبرعات، وذلك مثل أ.د. حسين حامد حيث يتضح ذلك من خلال تعريفه السابق لعقد التأمين: «اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لجماعة المشتركين وشخص طبيعي أو قانوني على قبوله عضواً في هيئة المشتركين، والتزامه بدفع مبلغ معلوم يسمى القسط على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره لأعضاء هذه الهيئة، على أن تدفع له الشركة نيابة عن هذه الهيئة من أموال التأمين التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين التعويض عن الضرر الفعلي الذي أصابه من جراء وقوع خطر معين على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين وبين أسسه نظام التأمين للشركة».

ومثل أ.د. محمد الزحيلي عند حديثه عن خصائص التأمين التعاوني أو الإسلامي حيث ذكر أنه عقد رضائي، وأنه عقد إلزامي حيث إنه ينشئ التزامات متقابلة على كل من المؤمن والمستأمن. ثم ذكر التزامات المؤمن وهي هيئة التأمين التعاوني فجعل أهمها التعويض أو مبلغ التأمين وهو الحق الأساس الذي يستحقه المستأمن ويطمع في الحصول عليه ويهدف إلى تحصيله تعويضاً له عن الضرر الذي لحقه، أو تعاوناً معه وتكافلاً ومشاركة مادية ومعنوية، وتتعهد شركة التأمين التعاوني بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الضرر في مقابل الأقساط التي تبرع بها المستأمن سابقاً. أما التزامات المستأمن فأهمها القسط وهو العوض المالي الذي يذله المستأمن لشركة التأمين بمقتضى عقد التأمين، أو

هو المبلغ الذي يتبرع به المشترك لشركة التأمين في مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين، وأن شركات التأمين التعاوني تحدد قيمة القسط على أساس مبلغ التأمين المنفق عليه^(١).

■ تعريف عقد التأمين الذي ذكره أ.د. علي القرعة داغي (ص ٥) تحت عنوان «التعريف بالتأمين بأنواعه الثلاثة» ويريد بها التأمين التجاري والتأمين التعاوني والتأمين الإسلامي كما ذكر في (ص ٤) وذكر أنه سيبدأ الحديث بالتعريف بها وهو تعريف المادة ٧٤٧ من القانون المدني المصري، والذي لم يذكر فضيلته أنه تعريف ينطبق على نوع من التأمين دون آخر فالإدراك ذلك العموم. ثم ذكر «أن التعريف يبرز عناصر التأمين وأركانه ويوضح العلاقة بين المؤمن والمؤمن له وأنها علاقة معاوضة، وأن مبالغ التأمين في مقابل أقساط التأمين»^(٢).

■ ما ذكره أ.د. علي القرعة داغي أيضاً تحت عنوان «مبادئ التأمين الإسلامي وعناصره الأساسية» تحت بند سابعاً (ص ١٩) أن من خصائص التأمين التعاوني «وجود تبادل في المنافع والتضحيات فيما بين أعضاء هيئة التأمين»، وهذا يعني المعاوضة^(٣).

■ ما ذكره أ.د. علي القرعة داغي أيضاً (ص ٤٠) من «أن عقد الهبة بثواب يصلح لأن يكون أساساً جيداً لعملية تنظيم عقود التأمين بصورة عامة». وأعاد (ص ٤٣) ذكر «أن الهبة بثواب تصلح أصلاً لقضية التأمين على الحياة». وهبة الثواب هي من عقود المعاوضات كما نصت عليه عبارات الفقهاء التي أوردها فضيلته^(٤).

(١) قطر: محمد مصطفى الزحيلي. الالتزامات التعاقدية في عقود شركات التأمين الإسلامية. ص. ٢٩، ١٢، ٨.

(٢) علي القرعة داغي. الجانب التطبيقي للتأمين الإسلامي (التكافل).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

القسم الثالث

الإطار التطبيقي للتأمين التعاوني والتكافلي الإسلامي

اختارت هيئات التأمين الإسلامية التأمين التعاوني أساساً لها، وذلك لاتفاق آراء وفتاوى كثير من العلماء المعاصرين على تحريم التأمين التجاري بكافة صوره وأشكاله، واتفاق آراء وفتاوى عدد من العلماء المعاصرين على جواز التأمين التعاوني في الجملة.

ويفاد من استعراض وثائق عدد من هيئات التأمين الإسلامية المعاصرة وجود نوعين من الوثائق يتم من خلالها تطبيق التأمين التعاوني أو التكافلي أو الإسلامي هما وثائق التأمين على الأشياء ووثائق التأمين على الأشخاص وذلك وفق ثلاثة نماذج رئيسة. ويتم فيما يأتي عرض هذه النماذج وبيان الخطوط الرئيسة لها.

النموذج الأول

يجعل هذا النموذج التأمين على الأشياء والأشخاص مقصداً أساساً للعقد، والاستثمار مقصداً تابعاً. ويمثل هذا الاتجاه كل من الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، والشركة الإسلامية العربية للتأمين، وشركة ميثاق للتأمين، وشركة التأمين الإسلامية العالمية، ومن هذا حذوهم من شركات التأمين الإسلامية الأخرى. وتمثل الخطوط الرئيسة لهذا النموذج فيما يأتي:

١. أهداف من إنشاء الهيئة، ومن انضمام الفرد إليها هو المحافظة على الوضع الاقتصادي للعضو عند مستوى اقتصادي معين أثناء مدة سريان الوثيقة. أو: تحقيق أقصى منفعة ممكنة للفرد من استخدام الثروة أثناء مدة سريان العقد (الحصول على مبلغ التأمين عند حصول الخطر + الفوائد عند وجوده)، وذلك في التأمين على الأشياء. والادخار وتكوين رؤوس الأموال في تاريخ معين وذلك في التأمين على الأشخاص.

٢. وجود علاقة وكالة بأجر، أو بدون أجر، بين الهيئة من جهة، وبين الأعضاء من جهة أخرى، فيما يتعلق بإدارة وتنظيم عمليات التأمين. وعلاقة مضاربة فيما يتعلق باستثمار أموال التأمين.

٣. أخذ بعض الهيئات الإسلامية برأي من اشترط النص صراحة على أن القسط مدفوع من العضو على سبيل التبرع، فذكر أن القسط يدفعه العضو تبرعاً ليعان منه من يحتاج إلى العون من أعضاء الهيئة، مثل: الشركة الإسلامية العربية للتأمين، والشركة الإسلامية العالمية للتأمين. وأخذ البعض الآخر من هذه الهيئات برأي من لم يشترط النص صراحة على أن القسط مدفوع من العضو على سبيل التبرع، فلم يذكر أن القسط يدفعه العضو تبرعاً ليعان منه من يحتاج إلى العون من أعضاء الهيئة، مثل: الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، وشركة ميثاق للتأمين التعاوني، وبالتالي يكون هذا العقد معاوضة وفقاً لمن اشترط النص على كون القسط تبرعاً ليعان منه من يحتاج إلى العون من أعضاء الهيئة. ويرجع سبب الخلاف بين هذين الرأيين كما يرى الباحث إلى أن القصد إنما يستدل عليه بنص صريح أو بقرينة واضحة، وربما لم يجد الفريق الأول ما يكفي من القرائن على إرادة التبرع فاشترط النص صراحة على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع، ورأى الفريق الثاني في عدم إرادة المتعاقدين للربح من العقد بدليل توزيع الفائض عليهم في نهاية العام قرينة واضحة على إرادة التبرع، فلم يشترط النص على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع.

٤. وجود علاقة معاوضة بين مجموع المؤمن لهم. حيث يقوم العقد على مبدأ هبة الثواب، أو الهبة بعوض، نظراً لالتزام كل عضو ينضم إلى ذلك الاتفاق بدفع مبلغ معين وثابت من المال يدفع من كل منهم مسبقاً يتبرع منه لمن يصيبه ضرر ما من الأعضاء، وذلك مقابل التزام الهيئة بالإجابة عن باقي الأعضاء بتعويضه عند وقوع الخطر المؤمن منه وتحقق الضرر. وهذه العلاقة أي المعاوضة موجودة بين أي مشترك أو حامل وثيقة من جهة، وبين شركة التأمين الإسلامية بالإجابة عن باقي حملة الوثائق من جهة أخرى. فهي

تنتحل صفة المؤمن بالإجابة عن مجموع حملة الوثائق وتبقي لكل منهم صفة المؤمن له فقط. أي أن العقد ملزم للجانبين. وتفاذ هذه العلاقة من عدة أمور هي:

❖ وجود عبارات تصدر واثق التأمين الصادرة عن هذه الهيئات تفيد قيامها على مبدأ هبة الثواب أي المعاوضة، وذلك على النحو الآتي:

■ تصدر العبارة التالية واثق الشركة الإسلامية العربية للتأمين ومنها وثيقة تأمين السيارات على سبيل المثال: «بما أن الشركة الإسلامية للتأمين تدير صندوقاً يساهم فيه الأعضاء على أساس التكافل الشرعي لتعويضهم عن الأشياء المؤمن عليها الموصوفة في الوثيقة أو في ملاحقها وفقاً للشروط الواردة في هذه الوثيقة، فإن الشخص المؤمن له المذكور اسمه في الجدول المرفق بهذه الوثيقة قد رغب من الشركة بموجب طلب خطي، أو إقرار شفوي، أن يكون مشتركاً في هذا الصندوق بأقساط يتبرع بها كلياً، أو جزئياً لوعاء التأمين، ويستفيد من التعويضات المقررة في نظام الصندوق. وأنه بمقتضى هذه الوثيقة تلتزم الشركة بصفتها مديرة للصندوق بما يلي أدناه وذلك بالنسبة للحوادث التي تقع في أثناء مدة التأمين وطبقاً لشروط الوثيقة: أولاً حدود التغطية: ١. أ: تعهد الشركة بتعويض المؤمن له عن الخسارة أو الضرر الذي يصيب المركبة المؤمن عليها... ٢. أ. للشركة الخيار في أن تدفع التعويض عن الضرر أو الخسارة نقداً.....».

■ تصدر العبارة التالية واثق شركة التأمين الإسلامية العالمية: «تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة بين المؤمن له، وشركة التأمين الإسلامية نيابة عن مجموع المؤمن لهم (حملة الوثائق)، بحيث يدفع المؤمن له للشركة قسط التأمين (الاشتراك) في الوثيقة تبرعاً منه لحملة الوثائق بالقسط كله، أو بعضه طبقاً لشروط هذه الوثيقة. وتلتزم الشركة للمؤمن له إذا أصاب الممتلكات المؤمن عليها هلاك أو ضرر بسبب الخطر الموضح بالعقد في أي وقت طوال مدة التأمين المبينة بالجدول، أو أي مدة لاحقة ينفق عليها بتعويض الضرر المادي إما بإصلاح

الضرر، أو الاستبدال، أو بالدفع نقداً، مبلغاً لا يتجاوز في كل الأحوال مجموع مبالغ التأمين المبيّنة بالجدول».

■ تصدر العبارة التالية وثائق الشركة الوطنية للتأمين التعاوني: «موجب نظامها الأساس، وكشركة تعمل بمبدأ التأمين التعاوني يجوز للشركة من وقت لآخر توزيع كل، أو جزء من أي فائض صاف سنوي ينتج عن عمليات التأمين..... وبما أن المؤمن له قد تقدم إلى الشركة بطلب يشكل أساساً لهذا العقد، وجزء لا يتجزأ منه، وقد سدد، أو وافق على تسديد الاشتراك، فإن الشركة توافق ومع الخضوع في ذلك لأحكام وشروط واستثناءات الوثيقة على تعويض المؤمن له بالكيفية، وإلى المدى المبين فيما بعد».

■ ورود العبارات التالية في وثيقة آفاق وهي إحدى وثائق برنامج الادخار المنظم الصادر عن الشركة الوطنية للتأمين التعاوني وهي وثيقة تأمين على الأشخاص:

التعريفات:

«قسط التأمين: المبلغ المحدد في الجدول والذي يترتب على حامل الوثيقة أدائه للشركة دورياً عن الخطر المؤمن ضده، ومقابل المنفعة الأساسية وأية منفعة تكميلية أخرى، كذلك أقساط التأمين الخاصة بحسابي الادخار والاستثمار إن وجد». ولا شك أن جعل القسط في مقابل المنفعة أي مبلغ التأمين المستحق يعني المعاوضة.

«سداد قسط التأمين ومدة الإمهال: يتوجب سداد جميع أقساط التأمين دورياً كما هو مبين في الجدول..... وفي حالة نشوء مطالبة خلال فترة الإمهال المنطبقة فإن أي قسط تأمين مستحق الأداء ولم يسدد سوف يتم اقتطاعه من مبلغ

المنفعة القابلة للسداد». ولا شك أن خصم القسط المستحق ولم يتم دفعه من مبلغ التأمين المستحق يعني المعاوضة، حيث إن كل مبلغ تأمين مدفوع يقابله جزء من القسط.

«أداء المنافع: تدفع المنافع المنصوص عنها بموجب هذا العقد عند حلول موعد استحقاقها..... وبمجرد استلام تلك المستندات سوف تدفع الشركة للمستفيد في حالة الوفاة المبلغ الأكبر للمنفعة الأساسية، أو مبلغ الادخار الأساسي، إضافة إلى مبلغ الادخار الإضافي إن وجد، محسوماً منه أية مديونيات، أو قروض مزاكمة، أو أقساط تأمين غير مدفوعة». ولا شك أن خصم القسط المستحق ولم يتم دفعه من مبلغ التأمين المستحق يعني المعاوضة، حيث إن كل مبلغ تأمين مدفوع يقابله جزء من القسط.

❖ جعل عقد تأمين الهيئات الإسلامية من العقود الزمنية، والعمل بما يترتب على هذا المبدأ عند انحلال العقد قبل انتهاء مدته الزمنية في الفكر الوضعي. حيث ترد هيئات التأمين الإسلامية للمؤمن له عند فسخ العقد من قبل أحد طرفي العقد جزءاً من القسط يتناسب مع المدة المتبقية من العقد، أو حسب التعريف التي تضعها الشركة، أو ما يسمى تعرف المدد القصيرة، والتي صدرت فتوى من هيئة الرقابة الشرعية بشركة التأمين الإسلامية الأردنية بجوازها استناداً إلى أن المسلمين عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، وهذا الشرط ليس فيه محذور شرعي كما ترى الهيئة، وبحق المصلحة العامة لأعمال التأمين واستقرار المعاملات. ويرى الباحث أن هذا يتناسب مع عقود المعاوضات، ولا يتناسب مع عقود التبرعات التي يدخل عقد التأمين التعاوني فيها. فالأولى إن كان العقد تبرعاً فعلاً هو أن تتم المخاسية، أو الإرجاع من عدمه، وكذلك قيمة الجزء المعاد بحسب النتائج الفعلية إن أمكن ذلك، أو بحسب النتائج الأولية للهيئة في تاريخ الفسخ، حيث يفترض أن القسط يتبرع منه بقدر الحاجة، وهذا يعني إمكان استغراق كامل القسط. فإذا ثبت مثلاً في تاريخ الفسخ أن التعويضات المدفوعة

والمستحقة قد استغرقت كامل الأقساط المدفوعة فإنه لا يحق للمؤمن له اسداد شيء من القسط بسبب استغراقه كله لأنه في هذه الحالة يكون متبرعاً بكامل القسط، ثم من أين تأتي له الشركة بذلك الجزء المسرد، أما إن كان ذلك متعذراً من الناحية العملية فيجعل العقد لازماً في حق طرفي العقد.

❖ خضوع عقود التأمين الإسلامية لنفس المبادئ القانونية التي يخضع لها عقد التأمين التجاري، والتبادلي أو التعاوني في الفكر الوضعي. وهي تلك القواعد التي تحكم أو تنظم حصول المستفيد على مبلغ التأمين، أو التبرع من باقي الأعضاء عند وقوع الخطر، من حيث ثبوت الاستحقاق، وعدم ثبوته. ومن حيث حجم المبلغ المستحق. وبالتالي يجب مراعاتها ليكون العضو مستحقاً للتبرع عند وقوع الخطر. حيث يترتب على عدم مراعاتها عدم استحقاق العضو المتضرر للتبرع عند وقوع الخطر. وبالتالي فهي تقلل في النهاية حجم مبالغ التأمين المدفوعة إلى المستفيدين إلى أقل قدر ممكن. وهي تهدف إلى حماية هيئات التأمين من الأخطار السلوكية Moral Hazard ومن خطر الاختيار المعاكس Adverse Selection الناتجة عن تصرفات بعض حملة الوثائق، وعن الفراض تمائل معامل احتمال وقوع الخطر لجميع حملة الوثائق، وهي أخطار غير قابلة للقياس أو التوقع مقدماً لأنها لا تعلم أو لا تكتشف إلا بعد توقيع العقد. ولم يطلع الباحث على رأي يجيز أو يمنع الأخذ بهذه القواعد كلياً أو جزئياً. وهذه المبادئ أو القواعد هي: منتهى حسن النية. والسبب القريب. والتعويض والتي تنطبق في عقود التأمين على الأشياء دون الأشخاص وهو الذي تطبقه الهيئات الإسلامية، وتعني أنه لا يجوز أن يثري العضو من وراء عقود التأمين على الأشياء، حيث إن الهدف من عقود التأمين على الأشياء هو إعادة العضو إلى نفس الحالة الاقتصادية التي كان عليها قبل وقوع الخطر، ومن ثم يكون مضمون هذه القاعدة أن يحصل المستفيد على تبرع عند وقوع الخطر هو ناتج المعادلة التالية:

قيمة التبرع = الخسارة الفعلية \times مبلغ التأمين/ القيمة السوقية لموضوع التأمين عند وقوع الخطر. حيث يحصل المستفيد على أقل المبلغين، مبلغ التأمين الموضح بالعقد أو ناتج المعادلة. والمشاركة والتي هي تطبيق لقاعدة التعويض السابقة. والحلول وهي تطبيق آخر لقاعدة التعويض.

❖ انتهاء عقد التأمين لنفس الأسباب التي تنهي عقود التأمين التجارية والتبادلية أو التعاونية في الفكر الوضعي، والمتمثلة في طلب الفسخ من قبل أحد طرفي العقد في أي وقت حيث إن العقد جائز لكلا الطرفين. وهلاك موضوع التأمين هلاكاً كلياً أو جزئياً مرة بعد أخرى بفعل الخطر المؤمن منه فيستحق المستفيد مبلغ التأمين، أو بفعل خطر آخر غير الموضح بالعقد، فلا يستحق المستفيد مبلغ التأمين. وإفلاس هيئة التأمين أو تصفية أموالها قضائياً حيث ينتهي العقد من تاريخ إعلان الإفلاس أو التصفية. وإفلاس المؤمن له أو تصفية أمواله قضائياً حيث ينتهي العقد من تاريخ إعلان الإفلاس أو التصفية. وانتقال ملكية موضوع التأمين حيث ينتهي العقد بالنسبة للمالك الأول من تاريخ انتقال الملكية. وإخلال المؤمن له بالتزامه بدفع الأقساط. والإخلال بمبدأ حسن النية. حيث يترتب على تحقق أحد هذه الأمور انقضاء العقد ولكن دون أثر رجعي. فينقضي التزام الهيئة بالتعويض، والتزام المؤمن له بدفع الأقساط المتبقية من وقت الفسخ، ويجب على الهيئة أن ترد للمؤمن له ما تقاضته مقدماً من أقساط عن مدة تكون تالية لوقت الفسخ إذ لا تتحمل الهيئة أية مسؤولية عن هذه المدة. ولا ترجع الهيئة على المؤمن له بطلب تعويض إلا إذا تسبب الأخير بزيادة الخطر فقامت الهيئة بطلب الفسخ. كما أنها تحتفظ بالأقساط المدفوعة قبل انتهاء العقد. وقد أخذت الهيئات الإسلامية بهذه الأمور فضمنتها وثائقها. ولم يجد الباحث رأياً لأحد الباحثين بمنع الأخذ بها أو جواز الأخذ بها. ويرى الباحث أن الأولى هو أن تتم الحاسبة وفقاً للنتائج الفعلية في تاريخ الفسخ لأن هذا هو الذي يتناسب مع التبرع. أما المطبق فعلاً فيتناسب كما يرى الباحث مع عقود المعاوضات وهو التمتع فعلاً في هيئات التأمين التجارية والتبادلية أو التعاونية الوضعية. وربما استندت الهيئات الإسلامية في كيفية الحاسبة عند إنهاء العقد إلى فتوى

هيئة الرقابة الشرعية بشركة التأمين الإسلامية الأردنية التي سبق الحديث عنها. وربما كان الأخذ بها من باب أن المؤمنين عند شروطهم، إلا شرطاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً، ولم نجد الهيئات الإسلامية في هذه الشروط ما يبيح المحرم أو يحرم الحلال. وربما كان الأخذ بها مما يساعد الهيئة على القيام بعملها، ويضمن جدية العضو عند الانضمام للهيئة. ويرر القانونيون عدم رد الأقساط عن المدة التي كان العقد ساري المفعول فيها بأن المؤمن كان متحماً لتبعية الخطر في تلك الفترة، أي أن الأقساط هي مقابل لتحمل التبعية كما يرى بعض القانونيين. والمراد كما يرى الباحث هو أن المؤمن إنما استحق الأقساط عن تلك الفترة لأنه كان مستعداً لدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر، ولكنه لم يقع. أي أن تلك الأقساط إنما أخذت مقابلاً لمبلغ التأمين الذي كان يحتمل أن يحصل عليه العضو. ولعل هذا مما يؤكد أن العقد في هذه الحالة هو من عقود المعاوضات. وهو أيضاً من عقود الاحتمال أو الغرر، لأن القسط إنما دفع في تلك الفترة مقابلاً لمبلغ التأمين الاحتمالي. ومن ثم فإن طريقة المحاسبة هنا ربما كانت لا تتناسب مع عقد التأمين الإسلامي المفروض قيامه على التبرع.

❖ خضوع وثائق التأمين الإسلامية لمبدأ نسبية القسط إلى الخطر المعمول به في وثائق التأمين التجاري والتعاوني الوضعية. فهناك شروط في هذه الوثائق تنص على أن القسط المدفوع إنما هو مقابل لتغطية أخطار معينة محددة بالوثيقة، وأن على المؤمن له أن يدفع قسطاً إضافياً إذا رغب في تغطية أخطار إضافية. بالإضافة إلى وجود شروط أخرى تنص على دفع قسط إضافي في حالة التعويض الجزئي عن الضرر وانخفاض مبلغ التأمين، ورغبة المؤمن له في إعادة مبلغ التأمين إلى الحد الذي كان عليه عند توقيع عقد التأمين.

النموذج الثاني:

يجعل هذا النموذج التأمين على الأشياء والأشخاص مقصداً ثانوياً للعقد، والاستثمار مقصداً أساساً. ويمثل هذا الاتجاه كل من شركة التكافل للتأمين الإسلامي، وشركة التأمين الإسلامية العالمية في وثائق برنامج المضاربة للتكافل الاجتماعي الصادرة

عنها، ومن هذا حذوها من شركات التأمين الإسلامية الأخرى. وتمثل الخطوط الرئيسة لهذا النموذج فيما يأتي:

١. الهدف من عقود مضاربات التكافل الصادرة عن شركة التكافل للتأمين الإسلامي هو التعويض، أو إعادة المؤمن له إلى نفس الحالة الاقتصادية التي كان عليها قبل وقوع الخطر، أو: المحافظة على مستوى اقتصادي معين للعضو خلال فترة نفاذ العقد، أو تحقيق أقصى منفعة اقتصادية ممكنة للعضو من استخدام موضوع التأمين خلال فترة سريان العقد. والهدف من عقود نظام التكافل الاجتماعي الصادرة عن شركة التأمين الإسلامية العالمية هو الادخار وتكوين رؤس الأموال في تاريخ معين، فهي عقود تأمين على الأشخاص. ليتماثل بذلك الهدف من هذين العقدين مع الهدف من العقود الصادرة وفق النموذج الأول، ومع الهدف من التأمين التجاري والتبادلي أو التعاوني في الفكر الوضعي.

٢. وجود علاقة مضاربة بين شركة التأمين الإسلامية وبين حملة الوثائق، حيث تكون الشركة بمثابة المضارب في مضاربة مشتركة، ويكون حملة الوثائق بمثابة أرباب المال، وذلك كما في الوثائق الصادرة عن شركة التكافل للتأمين الإسلامي، حيث تصدر العبارة التالية وثائقها: «المضاربة الإسلامية: هي شركة المضاربة المكونة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بين حملة صكوك المضاربة (أرباب المال) من جانب، وشركة التكافل للتأمين الإسلامي (المضارب) من جانب آخر». ووثائق نظام المضاربة للتكافل الاجتماعي الصادرة عن شركة التأمين الإسلامية العالمية، والتي تصدرها العبارة التالية: «المضاربة الإسلامية للتكافل هي شركة المضاربة المكونة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بين حملة شهادات المضاربة (أرباب المال) من جانب، وشركة التأمين الإسلامية العالمية بصفتها المضارب الذي ينفرد بإدارة شؤون المضاربة من جانب آخر».

٣. الأخذ برأي من اضطرر النص صراحة على أن قسط أو اشتراك التكافل مدفوع من العضو أو المؤمن له أو المشترك على سبيل التبرع.

٤. ووجد علاقة معاوضة بين مجموع حملة الوثائق أو المؤمن لهم أو المشتركين، وفقاً لمبدأ هبة الثواب، أو الهبة لعرض. وهذه العلاقة موجودة بين أي مشترك أو حامل وثيقة، وبين شركة التأمين الإسلامية بالإجابة عن باقي حملة الوثائق. إذ تنتحل الشركة صفة المؤمن بالإجابة عن مجموع حملة الوثائق، وتبقى لكل منهم صفة المؤمن له فقط، لتتأصل بذلك هذه العقود مع تلك الصادرة وفق النموذج الأول، ومع نظيرتها من عقود تجارية وتبادلية أو تعاونية في الفكر الوضعي. وتغاد علاقة المعاوضة مما يأتي:

❖ ما جاء في البند ٢٣- ب من عقد مضاربة التكافل بين ملاك السيارات الخاصة والتجارية الصادرة عن شركة التكافل للتأمين الإسلامي في الفصل الخامس الخاص بحدود التغطية: «أما بالنسبة لركاب السيارة وسائقها فإن هذا المبلغ لن يتم دفعه إلا إذا سدد المشترك قسط الاشتراك لتغطية الحوادث الشخصية للركاب و/ أو السائق».

❖ ما جاء في نفس العقد في البند ٢٥ - أ في الفصل السادس الخاص بالتكافل الخاص بالمسئولية المدنية قبل الغير: «ويمكن تغطية هذا البند إذا طلب المشترك أن تشمل التغطية المذكورين ودفع عنهم قسط الاشتراك الإضافي المستحق».

❖ ما جاء في نفس العقد في البند ٤٠ في الفصل السابع الخاص بالشروط العامة: «لا يستحق المشترك أي ميزة تكافل إذا خالف أي شرط من شروط هذا العقد، أو أي التزام به طبقاً لشروط العقد». ولا شك أن من أهم الشروط والالتزامات دفع الاشتراكات بالصفة المتفق عليها.

❖ ما جاء في المادة ٩/ج من عقود نظام التكافل الاجتماعي الصادرة عن شركة التأمين الإسلامية العالمية: «يستحق ورثة المتوفي ميزات التكافل إذا تحققت الشروط التالية.... أن يكون المورث قد سدد الاشتراكات المستحقة عليه قبل الوفاة عند استحقاقها».

❖ ما جاء في مقدمة ملحق المزايا الإضافية من عقود نظام التكافل الاجتماعي الصادرة عن شركة التأمين الإسلامية العالمية: «تعهد شركة التأمين الإسلامية العالمية بصفتها المضارب، أنه مقابل الاشتراك في هذا الملحق أن تدفع من حساب التكافل لدى تسلم الإثبات الكافي للإصابة، وبعد مراعاة القيود والاستثناءات الواردة في هذا الملحق المزايا الإضافية وفقاً لجدول الملحق، وشروط المضاربة». وما جاء في نفس الملحق: «إذا كانت وفاة المشترك ناتجة عن حادث يدفع المضارب من حساب التكافل مبلغاً إضافياً يعادل القيمة الإسمية للشهادة، وذلك بشرط أن يكون الملحق ساري المفعول وقت وقوع الحادث، وأن يكون المتوفى مشتركاً في المضاربة في ذلك التاريخ».

❖ خضوع وثائق التأمين الإسلامية لبدأ نسبة القسط إلى الخطر المعمول به في وثائق التأمين التجاري والتعاوني الوضعية. فهناك شروط في هذه الوثائق تنص على أن القسط المدفوع إنما هو مقابل لتغطية أخطار معينة محددة بالوثيقة، وأن المؤمن له يدفع قسطاً إضافياً إذا رغب في تغطية أخطار إضافية (بند ٢٥/أ . التكافل. ملحق المزايا الإضافية. العالمية) .

٦. خضوع عقود مضاربة التكافل الصادرة عن شركة التكافل للتأمين الإسلامي مثل عقد مضاربة التكافل بين ملاك السيارات الخاصة والتجارية، وعقود نظام التكافل الاجتماعي الصادرة عن شركة التأمين الإسلامية العالمية لنفس المبادئ القانونية التي تخضع لها عقود التأمين التجارية والتبادلية أو التعاونية في الفكر الوضعي، وذلك أسوة بسابقتها الصادرة وفق النموذج الأول. وهذه المبادئ هي: منتهى حسن النية (بند ٣٠، ٣٤ تحت الفصل السابع بعنوان الشروط العامة (التكافل)، المادة ٩/أ العالمية). والسبب القريب (بند ١٢، ٢٤ تحت الفصل الخامس بعنوان حدود التغطية (التكافل)، البند ٦ من شروط ملحق المزايا الإضافية. العالمية). والتعويض (بند ١٣-هـ، تحت الفصل الخامس بعنوان حدود التغطية، بند ٢٧، ٢٨ تحت الفصل السادس الخاص

بالتكافل الخاص بالمسؤولية المدنية قبل الغير. التكافل). والمشاركة (بند ٣٥ تحت الفصل السابع بعنوان الشروط العامة. التكافل). والحلول (بند ١٧ تحت الفصل الخامس بعنوان حدود التغطية. التكافل).

٧. انتهاء عقود مضاربة التكافل الصادرة عن شركة التكافل للتأمين الإسلامي مثل عقد مضاربة التكافل بين ملاك السيارات الخاصة والتجارية لنفس الأسباب التي تنهي عقود التأمين التجارية والتبادلية أو التعاونية في الفكر الوضعي، وذلك أسوة بسابقتها الصادرة وفق النموذج الأول. وهذه الأسباب هي: طلب الفسخ من قبل أحد طرفي العقد في أي وقت حيث إن العقد جائر لكلا الطرفين (البند ٣٦، ٣٧ تحت الفصل السابع بعنوان الشروط العامة). وهلاك موضوع التأمين هلاكاً كلياً أو جزئياً مرة بعد أخرى بفعل الخطر المؤمن منه فيستحق المستفيد مبلغ التأمين، أو بفعل خطر آخر غير الموضح بالعقد، فلا يستحق المستفيد مبلغ التأمين (البند ١٣ - ج تحت الفصل الخامس بعنوان حدود التغطية، والبند ٣٣ تحت الفصل السابع بعنوان الشروط العامة). وإفلاس هيئة التأمين، أو تصفية أموالها قضائياً، حيث ينتهي العقد من تاريخ إعلان الإفلاس أو التصفية. وإفلاس المؤمن له، أو تصفية أمواله قضائياً، حيث ينتهي العقد من تاريخ إعلان الإفلاس، أو التصفية. وانتقال ملكية موضوع التأمين حيث ينتهي العقد بالنسبة للمالك الأول من تاريخ انتقال الملكية (البند ٣٢ تحت الفصل السابع بعنوان الشروط العامة). وإخلال المؤمن له بالتزامه بدفع الأقساط. والإخلال بمبدأ حسن النية (البند ٣٤ تحت الفصل السابع بعنوان الشروط العامة).

النموذج الثالث

يجعل هذا النموذج التأمين على الأشياء والأشخاص مقصداً ثانوياً للعقد، والاستثمار مقصداً أساساً. ويمثل هذا الاتجاه بنك الجزيرة في عقود التكافل التعاونية الصادرة عنه. وتتمثل الخطوط الرئيسة لهذا النموذج فيما يأتي:

١. الهدف من عقود التكافل التعاوني الصادرة عن بنك الجزيرة هو الادخار وتكوين رؤوس الأموال في تاريخ معين، فهي عقود تأمين على الأشخاص.

٢. وجود علاقة وكالة بأجر بين بنك الجزيرة وبين حملة الوثائق، حيث يتم الاستثمار وفقاً لبداً الوكالة المعروفة في الفقه الإسلامي، إذ يكون البنك بمثابة الوكيل، ويكون حملة الوثائق بمثابة الموكل. حيث يفاد ذلك من اشتغال هذه العقود على العبارة التالية: «ولما كان المشترك مدير التكافل قد تلقى من المشترك طلب اشتراك تكافل تعاوني ولما كان المشترك يدرك أن الغرض من التكافل التعاوني هو تحقيق التكافل بين جميع المشتركين المؤهلين لتخفيف آثار الكوارث التي تحمل بهم من خلال أقساط التكافل التي يتبرعون بها لتغطية المخاطر التي قد يتعرضون لها، وبوجه فقد أقر المشترك بحق مدير التكافل في القيام برعاية مصالح المشتركين جميعاً واتخاذ ما يراه من التدابير المناسبة في كل الأحوال لرعاية هذه المصالح حتى ولو أدى ذلك إلى حرمان المشترك أو الأطراف الذين يحدددهم من المنافع المنصوص عليها في هذا العقد في حال تصرف المشترك على نحو ينطوي على الغش أو سوء النية. ولما كان المشترك قد قام بموجب هذا العقد (استناداً إلى مبادئ الوكالة حسب تعريفها الشرعي المطبق في المملكة العربية السعودية ويشار إليها فيما بعد بعبارة المملكة) بتعيين «مدير التكافل» وكيلاً للقيام نيابة عن «المشارك» بإدارة حساب الاحتياطي الفردي الاستثماري (ويشار إليه فيما بعد بعبارة حساب الاحتياطي) وحساب التكافل التعاوني (ويشار إليه فيما بعد بعبارة حساب التكافل). وحيث إن المشترك قد أقر وأكد بأن من مقتضيات هذه الوكالة قيام مدير التكافل بتنفيذ مهامه الإدارية لما فيه مصلحة المشتركين المؤهلين، لذا فقد وافق طرفا العقد على أن يقوم مدير التكافل عند وفاة المشمول بالتغطية بدفع المبالغ المنصوص عليها في هذا العقد.....» وفي كل الأحوال فإن الدفع مشروط بالالتزام التام بالأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا العقد، ومشروط أيضاً بتسليم مدير التكافل جميع الاشتراكات من المشترك حسب ما ينص عليه العقد.

٣. الأخذ برأي من اشترط النص صراحة على أن قسط أو اشتراك التكافل مدفوع من العضو أو المؤمن له أو المشترك على سبيل التبرع.

٤. وجود علاقة معاوضة بين مجموع حملة الوثائق أو المؤمن لهم أو المشتركين وفقاً لمبدأ هبة الثواب، أو الهبة لعوض. وهذه العلاقة موجودة بين أي مشترك أو حامل وثيقة، وبين بنك الجزيرة بالإمانة عن باقي حملة الوثائق. إذ ينتحل البنك صفة المؤمن بالإمانة عن مجموع حملة الوثائق ويبقى لكل منهم صفة المؤمن له فقط، لتماثل بذلك هذه العقود مع تلك الصادرة وفق التوزيع الأول، ومع نظيرتها من عقود تجارية وتبادلية أو تعاونية في الفكر الوضعي. حيث تفاد المعاوضة ما يأتي:

❖ وجود عبارات تفيد ذلك وذلك مثل العبارة الآتية والتي وردت في مقدمة وثيقة عقد التكافل التعاوني الجماعي للحماية تحت عنوان الحثيات: «وحيث إن المشترك قد أقر وأكد بأن من مقتضيات هذه الوكالة قيام مدير التكافل بتنفيذ مهامه الإدارية لما فيه مصلحة المشتركين المؤهلين، لذا فقد وافق طرفا العقد على أن يقوم مدير التكافل عند وفاة المشمول بالتغطية بدفع المبالغ المنصوص عليها في هذا العقد..... وفي كل الأحوال فإن الدفع مشروط بالالتزام التام بالأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا العقد، ومشروط أيضاً بتسليم مدير التكافل جميع الاشتراكات من المشترك حسب ما ينص عليه العقد».

❖ ما جاء في البند ٣-٤ من نفس العقد تحت عنوان شروط النفاذ: «يعد الالتزام والتنفيذ الواجبان لأحكام وشروط تظهيرات العقد وصدق ودقة الإقرارات والإجابات وكل التصريحات والإقرارات والبيانات الواردة في الطلب، والإقرار المقدم مع هذا العقد شرطاً مسبقاً ولازماً يتعين على المشترك تحقيقه، لكي يتحمل مدير التكافل أي التزام بدفع أي مبلغ بموجب هذا العقد». ولا شك أن من أهم الشروط والالتزامات دفع الاشتراكات بالصفة المتفق عليها كما ورد في العبارة السابقة.

❖ ارتباط الاشتراك بمبلغ التأمين المستحق: جاء في البند ١/٤ بعنوان المسئولية عن دفع مبلغ الاشتراك: «إذا ادت ظروف معينة إلى انخفاض قيمة صافي الأصول في حساب الاحتياطي المخصص بالمشارك إلى الحد الذي يكون فيه المبلغ المتبقي بالحساب غير كاف لتغطية المشار إليه أعلاه، فإن المشارك يتعهد بإيداع أية مبالغ إضافية إلى الحد الذي يجعل ذلك الحساب كافياً. وسوف يحرص مدير التكافل على التأكد من أن مبالغ أقساط التكافل المتجمعة كافية في جميع الوقت لمواجهة الالتزامات ذات العلاقة».

❖ العمل بمبدأ نسبة القسط إلى الخطر: جاء في بند ١/٣ بعنوان أحكام أساسية، وبند ٤/٤ بعنوان أقساط التكافل: «يقوم المختصون بالحسابات الاكتوارية بتحديد أقساط التكافل لأغراض دفع المنافع عند وقوع أية حالة مشمولة بالتغطية اعتماداً على العمر عند الاشتراك وهو العمر الذي بلغه المشمول بالتغطية، ومبلغ التغطية، والوضع الصحي والمهني للمشمول».

❖ انتهاء الاشتراك بالعقد بسبب عدم قيام المشارك بدفع أقساط التكافل عن ذلك المشمول بالتغطية وفق ما يقتضيه العقد وذلك وفق بند ٩/٣. أ بعنوان إنهاء الاشتراك.

٥. خضوع العقد لنفس المبادئ القانونية التي تخضع لها عقود التأمين التجارية والتعاونية والتبادلية الوضعية وهي: منتهى حسن النية (بند ٤/٣ بعنوان شروط النفاذ، وبند ٣/٨ بعنوان الغش). والسبب القريب (بند ٧ بعنوان الاستثناءات).

٦. انتهاء العقد لنفس الأسباب التي تنهي عقود التأمين التجارية والتبادلية أو التعاونية في الفكر الوضعي، وذلك أسوة بسابقتها الصادرة وفق النموذج الأول. وهذه الأسباب هي:

❖ التسديد الكامل للمنافع التي تعود إلى ذلك المشمول بالتغطية (بند ٩/٣ هـ، بعنوان إنهاء الاشتراك).

❖ انتهاء الاشتراك بالعقد بسبب عدم قيام المشترك بدفع أقساط التكافل عن ذلك المشمول بالتغطية وفق ما يقتضيه العقد (بند ٩/٣ ج بعنوان إنهاء الاشتراك).

❖ طلب الفسخ من قبل أحد طرفي العقد في أي وقت حيث إن العقد جائز لكلا الطرفين وذلك وفق ما جاء في بند ٦/٨ بعنوان التجديد والإلغاء: «يجوز لأحد طرفي العقد إلغاء العقد إما بكامله، أو بالنسبة لأي عضو مشمول بالتغطية في أي وقت، بتوجيه إشعار خطي مدته أربعة عشر يوماً إلى الطرف الآخر، شريطة ألا يس ذلك الإلغاء بحقوق طرفي العقد».

توزيع الفائض

يقابل الفائض في التأمين التعاوني أو التكافلي الربح في التأمين التجاري. وهو يعادل المتبقي من الأقساط وعوائد استثمارها بعد دفع التعويضات ومصارفات التأمين. ويحصل حامل الوثيقة على الفائض في التأمين التعاوني بوصفه مؤمناً، وذلك لأنه متحمل لمخاطر الخسارة، وذلك أموة بشركة التأمين التجارية التي تكون مؤمناً، حيث تحصل على الربح الذي يقابل الفائض مقابل تحملها لاحتمال الخسارة. وبالتالي فإن توزيع الفائض على حملة الوثائق في التأمين التعاوني ليس دليلاً على قصد التعاون وعدم قصد الربح، بل هو دليل على قصد تخفيض تكلفة التأمين بالنسبة للعضو. ويتم أولاً تحديد مقدار الفائض القابل للتوزيع حيث يتم قسمة الفائض المحقق على مجموع الاشتراكات فنحصل على الفائض القابل للتوزيع في صورة نسبة مئوية من الاشتراكات المحصلة، ومن ثم يحصل العضو على جزء من الفائض في شكل نسبة مئوية من اشتراكه تعادل تلك النسبة.

ويسوي بعض هيئات التأمين الإسلامية المعاصرة في التوزيع بين من استحق تبرعاً بسبب تضرره خلال مدة سريان العقد وهي سنة غالباً وبين من لم يحصل على تبرع.

ويقصر البعض الآخر توزيع الفائض على من لم يعلق تبرعاً خلال مدة سريان العقد. ويرر هذا التصديق بأن الهدف من العقد هو إرجاع العضو إلى نفس الحالة الاقتصادية التي كان عليها قبل وقوع الخطر وفي الجمع بين التعويض أو التبرع والفائض ما يجعل العضو في وضع أفضل مما كان عليه قبل وقوع الخطر مما يناقض قاعدة التعويض التي يقوم عليها العقد وينافي الهدف من العقد. وهو الذي رجحه هيئة المعايير الخامسة بالبحرين (معيار ١٣، ملحق ب، ص ٤٥١)، وصدرت به إحدى الفتاوى من شركة دلة البركة.

وهناك اتجاه ثالث يعطي حصة من الفائض لمن حصل على تعويض أقل مما دفع من أقساط، حيث يعطي حصة من الفائض تعادل الفرق بين ما دفعه من أقساط، وما حصل عليه من تعويض.

والذي يرجحه الباحث هو الرأي الأول القضائي بالتسوية في توزيع الفائض بين من استحق تعويضاً ومن لم يستحق، حيث تبرر التسوية في التوزيع باختلاف جهة الاستحقاق، لأن الفائض إنما استحقه العضو بوصفه مالاً مملوكاً له تبرع منه فكان له استرداد الباقي. أما استحقاق العضو للتعويض فهو إنما استحقه تبرعاً من باقي الأعضاء بموجب العقد حيث توافرت فيه صفة الاستحقاق، ومن ثم كان له الجمع بينهما، وحيث إن مقتضى قاعدة التعويض كما يرى الباحث هو أن لا يؤدي التعويض الذي يستحقه العضو إلى جعله في وضع أفضل مما كان عليه قبل وقوع الخطر، وهذا لا يناقض الجمع بين المبلغين نظراً لاختلاف مصدرهما واختلاف تبرير استحقاقهما. بل إن عدم الحصول على الفائض عند الحصول على التعويض يجعل المؤمن له في وضع اقتصادي أقل من العضو الذي حصل على فائض لأنه لم يحصل على التعويض لعدم حصول الخطر وذلك كما يأتي:

يتمثل وضع المؤمن له عند وقوع الخطر وعدم الحصول على الفائض من خلال المعادلة الآتية: الثروة قبل وقوع الخطر - قسط التأمين = المتبقي من الثروة بعد وقوع الخطر + مبلغ التأمين - قسط التأمين.....(١)

ويتمثل وضع المؤمن له عند وقوع الخطر والحصول على التعويض وعلى الفائض من خلال المعادلة الآتية: الثروة قبل وقوع الخطر - قسط التأمين = المتبقي من الثروة بعد وقوع الخطر + الفائض + مبلغ التأمين - قسط التأمين.....(٢)

ويتمثل وضع المؤمن له عند عدم الحصول على التعويض لعدم وقوع الخطر والحصول على الفائض فقط من خلال المعادلة الآتية: الثروة - قسط التأمين = الثروة + الفائض - قسط التأمين.....(٣)

حيث تظهر هذه المعادلة أن المؤمن له قد أصبح بعد انتهاء عقد التأمين في وضع اقتصادي أفضل مما كان عليه قبل بداية عقد التأمين وفي هذا ما يناقض قاعدة التعويض التي تطبقها الشركات الإسلامية وتقضي بأن الهدف من العقد هو إرجاع المؤمن له إلى نفس الوضع الاقتصادي الذي كان عليه قبل وقوع الخطر، فلا يجوز أن يكون العقد مصدر إثراء للمؤمن له. وأفضل من نظيره الذي حصل على تعويض ولم يحصل على فائض. وأن هذا الوضع يماثل وضع المؤمن له الموضح بالمعادلة رقم (٢)، والذي جمع بين التعويض والفائض.

والله سبحانه وتعالى أعلم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم أجمعين

خاتمة الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان مدى الاتفاق بين التأمين التعاوني والتكافلي، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، تحدث أولاً عن التأمين في الفكر الوضعي. وقد تبين قيام التأمين نظرياً على مبدأ استبدال خسارة احتمالية كبيرة نسبياً بخسارة مؤكدة بسيطة نسبياً (قسط التأمين)، ووجود إطار التنظيمين أو قانونين يتم من خلالها تحقيق هذا المبدأ عملياً وهما التأمين التجاري والتأمين التبادلي أو التعاوني. وقد اقتضت الحرفية التأمينية أن يكون عقد التأمين عقد معاوضة ملزمة للجانبين وذلك ضماناً لتحقيق الهدف من التأمين لطرفي العقد.

وتحدث القسم الثاني من الدراسة عن الإطار النظري للتأمين التعاوني أو التكافلي. وقد تبين دوران حديث العلماء المعاصرين حول شرعية الإطار العملي الذي يتم من خلاله تحقيق الجانب الفني للتأمين عملياً، دون الإشارة إلى أن ذلك التطبيق هو الوسيلة الوحيدة للتطبيق العملي لمبدأ التأمين. كما تبين اتفاق الإطار النظري للتأمين التعاوني أو التكافلي إسلامياً مع نظيره في الفكر الوضعي.

وتحدث القسم الثالث من الدراسة عن الإطار التطبيقي للتأمين التعاوني أو التكافلي الإسلامي. وقد تبين محافظة الشركات الإسلامية عند صياغة عقودها على الإلزام والالتزام المتقابل لطرفي العقد، وحرصها على تحقيق نفس الأهداف التي تهدف الشركات الوضعية لتحقيقها وذلك من خلال صياغة بنود وشروط عقودها وفق نفس القواعد والأسس المتبعة لتحقيق ذلك في الشركات الوضعية. وبالتالي اتفاق الإطار التطبيقي للتأمين التعاوني أو التكافلي إسلامياً مع نظيره في الفكر الوضعي.

ويمكن القول في النهاية: إن تغيير الإطار القانوني أو التنظيمي يستلزم تغيير المبدأ النظري أو الفني ووضوح إطار قانوني أو تنظيمي يكفل تحقيق ذلك المبدأ المطلوب، وإن عقود شركات التأمين الإسلامية القائمة حالياً هي تطبيق للجانب النظري وضعياً، ومن لم ينفذ محاولات استخدام جوانب تنظيمية أو قانونية موضوعة أصلاً لتطبيق نموذج

المفاوضة أو هي قائمة عليه أصلاً، لتكون تطبيقاً لنموذج مختلف، فلا بد من وضع مبدأ شرعي نظري أو فني أولاً، ثم تحديد الإطار التنظيمي أو القانوني الذي يكفل تحقيق ذلك المبدأ عملياً.

قائمة المراجع

١. أحمد الدردير. الشرح الكبير لمختصر خليل. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. بدون تاريخ.
٢. حسين حامد حسان. أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية. منتدى التكافل السعودي الأول. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزيرة. جدة. ٢٠٠٤/٩/٢٢-٢١.
٣. _____ التأمين التكافلي على الحياة. دمشق. ندوة البركة الثامنة عشرة. ٢٠٠٠/١٠/٥-٤. ١٤٢١/٧/٨-٧.
٤. _____ حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين. مكة المكرمة: المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي. ١٣٩٦/٢/٢٦-٢١. ١٩٧٦/٢/٢٦-٢١. مجلد أعمال المؤتمر ط١. ١٩٨٠، ١٤٠٠.
٥. شمس الدين بن شهاب الدين الرملي. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. القاهرة. مصطفى البابي الحلبي. ط الأخيرة. ١٩٦٧.
٦. عبد الحميد البعلي. التبرع والهبة الشرعية بشرط العوض (هبة الثواب): أسس رئيسية للتأمين التعاوني والتكافلي. منتدى التكافل السعودي الأول. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزيرة. جدة. ٢٠٠٤/٩/٢٢-٢١.
٧. عبد الستار أبو غدة. التأمين الإسلامي عن الخدمات الطبية. جدة. البنك الإسلامي للتنمية. حلقة عمل حول عقود التأمين الإسلامي. ٢٨-٣٠/١٠/١٤٢٢. ١٢-٢٠٠٢/١/١٤.

٨. عبد الستار أبو غدة. التأمين الإسلامي عن الخدمات الطبية. جدة. البنك الإسلامي للتنمية. حلقة عمل حول عقود التأمين الإسلامي. ٢٨-٣٠/١٠/١٤٢٢. ١٢-٢٠٠٢/١/١٤.
٩. _____ التبرع والهبة كبداية للتعويض في التكافل: المنطلق الشرعي للتبرع والهبة مع التعويضات. منتدى التكافل السعودي الأول. تنظيم البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزيرة. جدة. ٢١-٢٢/٩/٢٠٠٤.
١٠. علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت. دار الفكر. ط٢. ١٩٨٢.
١١. علي القرة داغي. الجانب التطبيقي للتأمين الإسلامي (التكافل). ١٤٢٤ هـ، بحث غير منشور.
١٢. محمد أبو زهرة. حكم التأمين في الشريعة الإسلامية. دمشق. مجلد أعمال أسبوع الفقه الثاني بدمشق. ١٩٦١.
١٣. محمد الخطيب الشربيني. مفتي المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. بيروت. دار الفكر. بدون تاريخ.
١٤. محمد أمين بن عابدين. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. بيروت. دار الفكر. ١٩٧٩. تصوير ط٢ ١٩٦٦.
١٥. محمد عرفة الدسوقي. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. بدون تاريخ.
١٦. محمد مصطفى الزحيلي. الالتزامات التعاقدية في عقود شركات التأمين الإسلامية. جدة. البنك الإسلامي للتنمية. حلقة عمل حول عقود التأمين الإسلامي. ٢٨-٣٠/١٠/١٤٢٢. ١٢-٢٠٠٢/١/١٤.

١٧. منصور بن يونس البهوتي. كشف القناع عن متن الإقناع. بيروت. دار الفكر.

١٩٨٢.

١٨. وثائق تأمين كل من: شركة التكافل للتأمين الإسلامي، وشركة التأمين الإسلامية العالمية العالمية، والشركة الوطنية للتأمين التعاوني، والشركة الإسلامية العربية للتأمين، وشركة ميثاق للتأمين، وشركة التأمين الإسلامية العالمية، وبنك الجزيرة.

اختيار المديرين وأداؤهم لمهامهم في الثقافة التنظيمية الإسلامية

الدكتورة/ سوسن سالم الشيخ

المقدمة

جعل الله البشر درجات يرأس بعضهم بعضا في الأعمال الجماعية، ويؤثر سلوك المدير في سلوك مرعوسيه، لذا وجب أن يختار من أفضل العناصر حتى يأمر بالعدل ويوزع المهام حسب القدرات والاستعدادات والمهارات المختلفة، وقد راعت الشريعة ذلك فحددت الشروط والواجبات التي يختار على أساسها المدبرون.

وقد تختلف الصفات والمهام من ثقافة تنظيمية لأخرى، طبقاً للعادات والتقاليد والقيم والمستوى الحضارى وطبقاً لصفات تلك الجماعات والشعوب والأمم، فقد اهتمت الثقافة التنظيمية الإسلامية بالعلم والمعرفة للمدير فإشارت إلى اختيار الأعلام والأعدل والأكثر عقلاً والأحسن خلقاً والأفضل أناة.

يقول رب العزة: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِظَمِ وَالْفَخْمِ وَالنَّهْ يُؤْتِي مَلَكُهُ مِنْ بَشَاءٍ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(١) فاختار الصفات العقلية قبل الصفات الجسدية مع أن الاختيار كان في الحرب وهي تحتاج إلى أجسام قوية خاصة في الحروب القديمة التي كانت تعتمد على القوة البدنية.

وكان صلى الله عليه وسلم يأمر من يؤم المصلين أن يكون أقرأهم: «يؤم القوم أقرأهم للقرآن»^(٢)، ومعنى أقرأهم أى أعلمهم بالقرآن وحافظهم ومجودهم، وذلك يتطلب العلم، فإذا كان الإسلام يأمر بإمامة الأضبط قراءة ووقت الصلاة قليل فما بال المدير الذى يوجه المرءوسين سنوات؟.

(١) البقرة ٢٤٦ م.

(٢) أحمد، عن أنس، حسن.

يقول أحد الباحثين^(١) تحرص المنظمة العاملة بالمعرفة على احتلال العاملين من ذوى المعرفة النسبة الغالبة من قيادات المنظمة الذين يتمتعون بمستويات عالية من العلم والخبرة والإحاطة بتطورات العلوم والتقنيات وتركز مهاراتهم وقدراتهم فى أساليب التفكير العلمى والابتكار والإبداع وتوظيف التقنيات لحل مشكلات العمل وتطويره وتحديثه.

يمثل البشر من ذوى المعرفة رأس المال الحقيقى فى المنظمة عالية الأداء حيث يبدعون أفكاراً ويتميزون فى الأداء والاستجابة السريعة لمطالبات العاملين والعملاء والاستيعاب الشام لمطالبات التكنولوجىما الحديثة والاتصال والمعلومات ويتميزون بالاستقلال ومستوى عال من الخبرات والمهارات ودرجة عالية من العلاقات التبادلية^(٢).

وقد حرص الإسلام على الاستمرارية فى طلب العلم واستدامة الدربة على تطبيقه لذا قال: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٣)، طلب العلم فریضة على كل مسلم^(٤) وقد كان الصحابة يتعلمون عشر آیات ثم يحفظونها فلا يتعلمون غيرها حتى يعملوا بها ويطبقوها، فالتدرج والاستمرارية يسران التعلم، والدربة تعمقه فى النفس حتى يصبح آلية فى النواحي العملية وملكة فى النواحي المعنوية.

ولا يقصد بالقيادة المستوى الإدارى الأعلى فقط بل يقصد القادة فى كل المستويات، فكل من یلى أمر جماعة من البشر یوجه ویؤثر فى مرءوسیه یعتبر قائداً لذا عنى البحث بدراسة القيادة فى المستويات الثلاثة.

(١) على السلمى، إدارة للتمیز (القاهرة: غریب، ٢٠٠٢)، ص/٢١١.

(٢) على السلمى، مرجع سابق، ص/٢٦٢.

(٣) الزمر ٩/ك.

(٤) البیهقى، عن أبى سعید، صحیح.

وإذا كانت الثقافة التنظيمية تهتم بالعلم والمعرفة، وعمليات المعرفة الجوهرية: التوليد والخزن والتوزيع والتطبيق^(١) وأهميتها في القيادة لأنها تعتنى في نفس الوقت بنفس الدرجة بالأخلاق فينبغى أن يتحلى القائد بالخلق الحسن حتى يمكنه من التعامل الصحيح الواضح مع الآخرين، يقول صلى الله عليه وسلم: «ما من شيء يوضع في الميزان أثقل من حسن الخلق وإن صاحب حسن الخلق ليبلغ به درجة صاحب الصوم والصلاة»^(٢)، وقد بدأ العالم يشعر بأهمية الأخلاق في القيادة وغيرهم مما عانوه من انعدامها فلبدوا يدرسون الإدارة الأخلاقية، وأصبحت موضوعاً من موضوعات علم الإدارة، والبعض يسميها الإدارة الأمينة.

والأمانة ركن هام من أركان الإدارة في الثقافة التنظيمية الإسلامية فقد جاء ذكرها في كل من يلي عملاً في كل المستويات الإدارية يستوى فيها العامل والمدير فصفت العامل القوى الأمين: ﴿... إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَلْجَزْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينَ﴾^(٣) وصفات المدير المكين الأمين: ﴿.. قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَنَبِيٌّ مَكِينٌ أَمِينٌ﴾^(٤)، والأمانة صفة من صفات جبريل عليه السلام: ﴿قَدْ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾^(٥)، ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾^(٦) وذلك لأنه موكل بتوصيل الرسالة إلى الرسول ﷺ، والرسول قبله، فبوصفها كما أنزلت، من ذلك نستبطن أن الأمانة ركن هام من أركان الوظيفة وينبغى أن تكون القاسم المشترك في كل الأعمال سواء اليدوية أو الذهنية أو القيادة وهي سمة من سمات الثقافة التنظيمية الإسلامية تتميز بها عن غيرها.

(١) صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة (القاهرة: المنظمة العربية، ٢٠٠٤)، ص/١٦٧.

(٢) قترمذى، عن أبي الدرداء، حسن.

(٣) القصص ٢٦/ك.

(٤) يوسف ٥٤/ك.

(٥) الشعراء ١٩٣/ك.

(٦) التكاوير ٢٠: ٢١/ك.

كما تتميز الثقافة التنظيمية الإسلامية بالقيم التي تبشها في نفوس المؤمنين بشريرتها كالعدل والشورى التي هي عماد الإدارة الإسلامية في كل المستويات الإدارية حتى ترشد القرارات ويتعاون الجميع في حل المشكلات، وكالمكنة التي تصاحب المدير وإلا لا يتمكن من إصدار الأوامر وتنفيذها، والوفاء بالعهد، والصدق، والإتقان، والبر، والأمانة، والطاعة، كما تتميز الثقافة بالرقابة الذاتية وهي أفضل أنواع الرقابة وأقلها تكلفة، وهي لا تلغى المتابعة والرقابة من المديرين، ولكنها ترغم الفرد على مراقبة نفسه فإن الله سبحانه يراه وسوف يحاسبه على كل فعل أو قول.

كما تتميز الثقافة التنظيمية الإسلامية بالحث على بلوغ درجة الإحسان وهي درجة عالية من الأداء «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»^(١) ويمكن الهروب من رقابة البشر ولكن رقابة الله التي ترانا من الداخل والباطن لا يمكن التهرب منها، لذلك فإن من يستحضر الله حين يعمل سوف يصل إلى درجة الإحسان التي قد يسمونها الفعالية أو Six Sigma أو أى مسميات في الثقافات التنظيمية الأخرى وهم يعنون بها الاقتراب من الكمال Near Perfection والتحسين المستمر عن طريق فهم العاملين لاحتياجات العمل وفهم وتحليل العمليات وعمل المقاييس المناسبة والسعي لتحسين العمليات ومراقبتها المستمرة^(٢) مما يتوصلون به إلى بلوغ أقصى درجات التوافق مع طلبات العملاء، وهي درجة أعلى من الجودة، ففي ثقافة الجودة تكون الأخطاء ١٪ فقط بينما في Six Sigma لا تكاد تذكر فإذا كان الهدف إنتاج ٥٠٠٠٠٠ وحدة فإن عدد الوحدات المعيبة تكون ٥٠٠٠ وحدة في ثقافة الجودة، بينما في الأخرى تكون واحدة أو لا توجد وحدات معيبة، والإسلام يحث على الإتقان والتجويد والتحسين المستمر، كما يجب المسلم في الإحسان في كل الأعمال.

(١) البخاري، عن عمر، صحيح.

(٢) أكرم جرجس غيور (٢٠٠٤) خطوات منهجية التطبيق المتبعة في مشروعات التحسين بلمستصل مفاهيم Six Sigma. مؤتمر تطبيق مفاهيم Six Sigma في التطور الإداري. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص/٢.

كما تتميز الثقافة التنظيمية الإسلامية بحسن ودوام الاتصال بين المستويات الإدارية من كل جهة من أعلى إلى الأسفل وبالعكس وأفقياً ووتربياً، وتركز الاتصالات بين الرئيس والمرءوس في الشورى التي ألزم بها الإسلام كل من يلي امر جماعة من الناس، فهي التي تسبب الاتصال الفعال بين أفراد التنظيم وتسبب تماسك الجماعة والاتفاف حول القيادة وترشد القرارات لاجتماع عدة عقول في صناعة القرار، وعقول الجماعة أفضل من عقل الفرد، وينبغي على المستشار أن يدلل برأيه ولا يكتفم بل يشير بما هو صالح، ومع عدم احتياج الرسول ﷺ للمشورة مع وجود الوحي فإنه أمره بها ولم يكن هناك أكثر مشورة لأصحابه منه في كل الأمور التنظيمية والحياتية.

كما تظهر أهمية الاتصال بين أفراد المنظمة في أمر الرسول ﷺ الإحسان إلى الجار وصلة الرحم وعيادة المريض والسؤال عن الغائب والتهادى وغيره من السلوكيات التي أمرنا بها الإسلام، يقول: «حسن من حق المسلم: «رد التحية وإجابة الدعوة وشهود الجنائز وعيادة المريض وتشميت العاطس إذا حمد الله»^(١).

ومن مميزات الثقافة التنظيمية الإسلامية الحرص على أفراد التنظيم والعمل على استمرارهم وعدم تركهم المنظمة لأنهم هم الثروة الحقيقية ورأس المال الحقيقي للمنظمات ولنا في رسول الله الأسوة الحسنة: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ»^(٢). فقد كان صلى الله عليه وسلم يأمرهم بالتخفيف على الناس في القراءة في الصلاة لأن فيهم المريض والضعيف والكبير، يقول: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف، فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض وإذا الحاجة، وإذا صلى لنفسه فليطول ما يشاء»^(٣)، لذلك ينبغي على المدير أن يخفف على المرءوسين فلا يرهقهم بما لا يطيقون: «إعوانكم حولكم جعلهم الله قتيه

(١) ابن ملجه، عن أبي هريرة، صحيح.

(٢) للتوبة ١٢٨/م.

(٣) متفق عليه، عن أبي هريرة، صحيح.

تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه ولا يكلفه ما يثقله فإن كلفه ما يثقله فليجعه»^(١).

كما تتميز الثقافة التنظيمية باهتمامها بإعطاء الأجر على قدر الكفاية للعاملين وتحديد الأجر للعاملين قبل قبولهم للعمل حتى يكونوا على بينة حتى يقل الخلاف: «من استاجر أجراً فليعلمه أجره»^(٢)، «اعط الأجر أجره قبل أن يجف عرقه»^(٣)، «من ولى لنا عملاً ولم يكن له امرأة فليزوج، ومن لم يكن له منزلاً فليتعط منزلاً، ومن لم يكن له مركباً فليتعط مركباً، ومن لم يكن له خادمًا فليتعط خادمًا»^(٤).

وللثقافة التنظيمية الإسلامية منهجها المتميز في التنظيم والإدارة خاصة في اختيار المديرين في المستويات الإدارية الثلاثة:

ففي مستوى الإدارة المباشرة يشترط الإسلام بعض الشروط في الاختيار:

- اختيار رئيس القسم القادر على العمل الكفء الصالح المدرب حتى يتمكن من الإشراف على العاملين من شغل الوظيفة وأداء العمل بإتقان فقد يكون العمل يدوياً أو ذهنياً أو كتابياً فلكل وظيفة مواصفاتها ومتطلباتها وتختلف عن الأخرى في شروطها.

- أما المستوى الأوسط فالعمل فيه عمل إداري كوضع بعض السياسات والتنسيق بين الوظائف ورقابة المستوى الأدنى، فالوظائف في ذلك المستوى وظائف إشرافية أكثر منها يدوية أو كتابية فينبغي أن تكون لديه القدرة على قيادة الآخرين ويجب أن يتصف بالخلق الحسن.

- أما المستوى الأعلى فالوظائف فيه قيادية لها شروط ومواصفات مختلفة فهم الذين يقومون بوضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات ومراقبة تنفيذها والتنسيق بين

(١) متفق عليه، عن أبي ذر، صحيح.

(٢) أحمد، عن سعيد، حسن.

(٣) ابن ماجه، عن أبي هريرة، حسن.

(٤) أحمد، عن المعنود.

الإدارات المختلفة والاتصال بالبيئة الخارجية فينبغي أن تكون شروطها غير شروط المستويين الآخرين كالعلم والخبرة والمعرفة والتفكير والتدبر والتمكن والنظرة المستقبلية والرغبة في تحقيق التميز والقدوة الحسنة والقيم والقدرة الاجتماعية وتأكيد دور المنظمة في خدمة المجتمع (المسؤولية الاجتماعية) وحسن الخلق وتنمية الموارد البشرية.

ولما كان الإنسان عاجزاً بذاته عن تحصيل كل هذه اللوازم من وجود أسبابها ويعسر عليه أن يباشر كل الأحوال من كل أبوابها صرف الله تعالى كل جماعة من أشخاص نوعه على سداد الحلقة من كل وجه وباب.

يقول ابن خلدون: والنوع الإنساني لا يتم وجوده إلا بالتعاون فالعمل من المطلوبات الإنسانية^(١) والعمل الجماعي هو الذي يستطيع البشر عن طريقه سد حاجاتهم المتعددة والمتزايدة وكل فرد ميسر لعمل معين حسب ميوله واتجاهاته ودوافعه وقدراته ومعلوماته.

بحث الإسلام على العمل ويقده ولا يميز بين عمل وآخر إلا بالاتقان، يقول صلى الله عليه وسلم: «لأن يأخذ أحدكم حمله ثم يهتدو إلى الجبل فيحتطب فيبيع فيأكل ويصدق خير له من أن يسأل الناس»^(٢) كما يقول: «إن الله يحب المؤمن الخوف»^(٣).

تحت الثقافة التنظيمية على التيسير على الناس، فقد قال رب العزة: ﴿...فَوَاجِبَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرْجٍ...﴾^(٤)، «ما يحير رسول الله بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً»^(٥)، «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا»^(٦).

(١) ابن خلدون. المقدمة (بيروت: الهلال، ١٩٧٨)، ص ٣٨٢.

(٢) متفق عليه، عن أبي هريرة، صحيح.

(٣) الطبراني، عن ابن عمر، ضعيف.

(٤) الحج ٧٨/م.

(٥) البخاري، عن عائشة، صحيح.

(٦) متفق عليه، عن أنس، صحيح.

فالتيسير وتبسيط الإجراءات وصلى به الدين وذلك أنه ييسر للناس التعامل وعدم إضاعة الوقت.

اهتمت الثقافة التنظيمية بالوقت، وحثت على عدم إضاعته والحرص عليه إذ لا يمكن تعويضه: ﴿مَا تَنْبِقُ مِنْ أَمَةٍ لَظَلَّهَا وَمَا يَسْتَلْفِرُونَ﴾^(١)، ﴿لَا تَشْمَنْ يَتَّبِعِي لَهَا لَنْ تَذَرَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَبَقُ لِنَهَارٍ...﴾^(٢) في تلك الآيات يلفتنا جل وعلا إلى أهمية الوقت لأنه لو أدركت الشمس القمر أو سبق الليل النهار لانهار نظام الكون ولم يستطع البشر الاستمرار ولذا فإن كل شيء لو لم يؤد في وقته انهار التنظيم ولم يحقق الهدف منه فعلى المديرين الاهتمام بالوقت.

حثت الثقافة التنظيمية على التدبير (التخطيط) فأمرت المديرين بعمل الخطط حتى ينساب العمل ولا يعرقل وقد خطط الرسول ﷺ لكل الأعمال وراقب تنفيذها مثل تخطيط الهجرة وبناء المسجد والتخطيط للمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وغيرهم. اهتمت الثقافة التنظيمية بالأمن الوظيفي فحثت أصحاب المنظمات بتحديد الأجر كما أوصت بالمعاملة الإنسانية وبالشورى والعدل والاتصال المستمر، كل ذلك يؤثر على الأمن الوظيفي.

يقول ابن خلدون عن الثقافة التنظيمية^(٣): إن الإنسان ابن عوائده ومالوفه لا ابن طبيعته ومزاجه فالذى ألفه في الأحوال حتى صار خلقا وملكه.

كما أدرك ابن خلدون اختلاف الثقافات خاصة بين أهل البداوة وأهل الريف وأهل الحضر خاصة في العوائد والتقاليد والقيم والعلوم وكثرة الصناعات والأسواق والمباني الضخمة والمساجد الكبيرة.

(١) المؤمنون ٤٣/ك.

(٢) يس ٤٠/ك.

(٣) ابن خلدون. المقدمة، مرجع سابق، ص ١٢٤.

وكلمة ثقافة Culture أصلها كلمة Cult مأخوذة من الجذر Cults وهي لا تعنى كلمة ثقافة بل معناها عبادة وتعلق بشعائر الدين^(١) وذلك يؤكد أن الثقافة التنظيمية الإسلامية معناها علم التنظيم والإدارة الإسلامى فلا بد من تطبيق أوامر الشريعة في هذا المجال.

ويرى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن صفات القادة هي:

- حصيف العقل
- والفر العلم
- لين في غير ضعف
- جواد في غير سرف
- بعيد الهمة
- لا يخاف في الله لومة لائم

إن المديرين في كل المستويات لو اختبروا حسب قيم الثقافة التنظيمية الإسلامية من العلم والخلق، وأدوا مهامهم المكلفين بها والتي أوجبتها عليهم الشريعة بإتقان العمل وأدائه في الوقت المناسب، واستمروا في التعلم والتدريب واستخدموا التقنيات الحديثة لتوصلوا معا إلى الأداء التنظيمي الجيد وحققوا الهدف بإحسان وحققوا الميزة التنافسية لمنظمتهم.

أهمية البحث:

- تحتاج المنظمات إلى ضوابط لاختيار المديرين بها وينبغي أن تستمد الصفات وشروط الاختيار من الثقافة التنظيمية الإسلامية التي تؤثر على الاتجاهات والسلوك والقرارات لذلك فإن هذا النوع من الأبحاث ينير الطريق للمنظمات المصرية والعربية والإسلامية بالتزام الثقافة التنظيمية الإسلامية التي تنظم شئون العمل والعاملين والسلوك التنظيمي والإداري خاصة في اختيار المديرين الذين يواجهون الموارد البشرية الذين هم الثروة الحقيقية وأهم أصول المنظمة فإن ذلك يسبب ارتفاع مستوى أداء المنظمة وزيادة مخرجاتها.

(١) أحمد المهدي عبد الحليم. الثقافة الإسلامية محور لمناهج التعليم (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٢)، ص ٧٣.

- التفقار المكتبة العربية لمثل هذه الأبحاث وهذا النوع من الدراسات التي تتكامل لفهم أبعاد الثقافة التنظيمية الإسلامية وسياسات الاختيار فيها.

هدف البحث:

- يهدف البحث إلى تحديد الشروط والمواصفات التي ينبغي أن يتصف بها المديرون في المستويات الإدارية الثلاثة والتي نادت بها الثقافة التنظيمية الإسلامية.

- يحاول البحث تحديد مهام وواجبات المديرين في المستويات الثلاثة في المنظمات.

الأسئلة التي يجيب عنها البحث:

- هل يوجد منهج إسلامي لاختيار المديرين في المستويات الإدارية الثلاثة أم أن الإسلام قد تركها لظروف كل منظمة ولاختلاف العصر؟

- هل راعى الإسلام الفروق بين الشروط والصفات في كل مستوى وظيفي أم أن شروط المستويات متساوية؟

- هل حدد الإسلام مهام وواجبات مديري كل مستوى من المستويات الثلاثة؟

منهجية البحث:

- دراسة متعمقة للتراث الإداري الإسلامي في كتب التراث وأمهات الكتب.

- دراسة متعمقة في كتب الإدارة الحديثة في المراجع والدوريات العربية والأجنبية.

ويتكون البحث من خمسة فصول ثم المراجع العربية والأجنبية:

١/١ اختيار رؤساء الأقسام في الإدارة المباشرة

٢/١ مهام وواجبات مديري الإدارة المباشرة

١/٢ اختيار المديرين في الإدارة الوسطى

٢/٢ مهام وواجبات المديرين في الإدارة الوسطى

١/٣ اختيار المديرين في الإدارة العليا

٢/٣ مهام وواجبات المديرين في الإدارة العليا

١/٤ النتائج

١/٥ التوصيات

المراجع والدوريات العربية

المراجع والدوريات الأجنبية

١- اختيار رؤساء الأقسام فى المستوى المباشر

تنظر منظمة القرن الواحد والعشرين إلى مواردها البشرية على أنها أصول وليست عناصر إنتاج تختارها بعناية وتعلمها وتدريبها باستمرار وتضع لها حوافز فعالة وتوفر لها مناخاً صالحاً للعمل وتضع نظم تقييم سليمة، كل ذلك اقتناعاً منها بأن الفرق الحاسم بين منظمة القرن الـ ٢٠ ومنظمة القرن الـ ٢١ هو الموارد البشرية الماهرة والخفزة تماماً^(١)، ومن مهام إدارة التميز بناء نظام إعداد وتنمية وتفعيل الموارد البشرية^(٢)، فالمنظمة الحديثة تهتم وتحافظ على الموارد البشرية.

يقول ابن قتيبة الدينورى^(٣): وأن حسن اختيار العمال أفضل السبل لتحقيق الإتقان وأن أحسن الرجال الأعوان الغنى والزاهد والأمين.

تهدف إدارة الموارد البشرية الإسلامية إلى:

- حل جزء من مشكلة البطالة.
- تعيين العدد المناسب من العاملين.
- إعطائهم الأجور المناسبة.
- رفع مستوى الأداء بالإتقان والتحسين المستمر والتدريب.
- زيادة الإنتاجية.
- زيادة رضا العاملين مادياً بالمال ومعنوياً بالمشاركة.
- وضع مقاييس عادلة لتقييم الأداء يخضع لها الجميع.

(١) سيد الهوارى، منظمة القرن ٢١ (القاهرة: عين شمس، ١٩٩٩)، ص ١٥٤.

(٢) على السلمى. إدارة التميز (القاهرة: غريب، ٢٠٠٢)، ص ٥٦.

(٣) ابن قتيبة الدينورى. عيون الأخبار (القاهرة: وزارة الثقافة، ١٩٦٠)، ص ١٥٥.

ولسياسة الاختيار أهمية كبيرة في توفير القوى العاملة الجيدة للمنظمة إذ هم الذين سيحققون الأهداف والغاية المشتركة لها.

الاختيار هو: تلك العمليات التي تقوم بها المنظمة لانتقاء أفضل المرشحين للوظيفة وهو الشخص الذي تتوافر فيه مقومات ومتطلبات شغل الوظيفة أكثر من غيره ويتم هذا الاختيار طبقاً لمعايير الاختيار التي تطبقها المنظمة^(١).

أهمية سياسة الاختيار^(٢):

- تعطى مؤشراً على قدرة الإدارة في تحديد سياستها من التعيين والتدريب.

- تعتبر امتداداً لسياسة تخطيط القوى العاملة.

- تؤثر على فرص الترقية في المستقبل.

- جودة السياسة تسبب زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنظمة.

١/١ الشروط الواجب توافرها في اختيار المديرين في المستوى المباشر:

وضع الإسلام عدة مواصفات وشروطاً لاختيار العامل في المستوى المباشر ويحتاج العاملون في هذا المستوى إلى عدة شروط: هي القوة والأمانة والكفاءة والمهارة.

١/١/١ القوة Power:

يقول سبحانه ﴿...إِنْ خِيزَ مِنْ أَسْلَاحَتِ الْقَوِيِّ الْأَمِينِ﴾^(٣) فالفرد يحتاج إلى القوة وهي مجموع المهارات والخبرات والمعارف كي يزاوِل الفرد عمله: القوة العقلية والذهنية والعضلية، وباجتماع تلك القوى في الفرد يمكنه أن يدرك أهمية العمل وأن

(١) أحمد ماهر. إدارة الموارد البشرية (القاهرة: بدون نشر، ١٩٩٦)، ص/١٥٥.

(٢) نفيسة محمد باشرى. إدارة الموارد البشرية (القاهرة: جامعة القاهرة، بدون

تاريخ)، ص/٨٢.

(٣) القصص ٢٦/ك.

يؤدي عمله بإتقان، ويحتاج العمل إلى جانبين: مادي وقيمي فالمادى هو القوة والقيمي هو الأمانة، وكان صلى الله عليه وسلم يولى ذوى القوة والأمانة وقد رفض تولية أبى ذر لعدم قوته وقال له: «يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزى ولدامة إلا من أخذ بحقها وأدى الذى عليه منها»^(١)، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنى لأتمرحج أن أستمحل الرجل وأنا أجد أقوى منه، وكان حين يعزل أحدهم يقول: إنى لم أعزله عن عجز ولا خيانة ولكنى إنما اردت رجلا أقوى من رجل»^(٢)، ويرى علي بن أبى طالب رضي الله عنه أن الاختيار هو أحد المقاييس لتقييم المتقدمين للوظائف فيقول للأشتر النخعي: ثم انظر فى حال كتابك فوالى عليهم غيرهم»^(٣).

٢/١/١ الأمانة Honest

اهتم الإسلام بالجانب القيمي فى العمل فالأمانة جماع للقيم التى حض عليها الإسلام كالإخلاص والإتقان والالتزام واستغلال الوقت لصالح العمل وهى مسئولية شخصية يحاسب عليها الفرد وإذا أداها حق أدائها استحق الأجر عليها، يقول صلى الله عليه وسلم: «العامل بالحق على الصدقة كالعازى فى سبيل الله حتى يرجع به»^(٤) وقد وصف الأنبياء بالأمانة لقدرها، كما ينبغى للموظف أن يحافظ على قيم وتقاليد العمل ونظمه، ويلتزم بالمواعيد، ويحترم رؤساءه، ويتعاون مع زملائه، ويكتم أسرار العمل، ويدلى بالمعلومات الصحيحة.

٣/١/١ الكفاءة Effectiveness

أهم شروط اختيار الموظف هو كفاءته ومدى اتقانه لعمله المتخصص، يقول صلى الله عليه وسلم: «من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هو أصح منه

(١) متفق عليه، عن أبى ذر، صحيح.

(٢) البخارى، باب مناقب عمر.

(٣) على بن أبى طالب. نهج البلاغة (بيروت: دار الكتب اللبنانى، ١٩٨٢)، ص ٤٣٧.

(٤) أحمد والترمذى، عن رافع بن خديج، صحيح.

فقد حان الله ورسوله»^(١) ومعنى الحديث أن صاحب العمل أو المدير الذي يختار العاملين في المنظمة ينبغي أن يختار العامل على أساس الكفاءة وليس للقرابة أو المحاباة لأن الأعمال إذا تولاهما غير المناسب لها انخفض مستوى أدائها وانعكس ذلك على مخرجات المنظمة ناهيك عن معاناة من وقع عليه الظلم وكان الأجدر بها.

يقول عمر رضي الله عنه: من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين^(٢).

يقول ابن تيمية: يجب على من ولي شيئاً من أمر المسلمين أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصح من يقدر عليه^(٣).

ويقول الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختاراً ولا تولهم محاباة وأثرة فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة وتوخ منهم أهل التجربة والحياء^(٤) فالإمام يرى أن تولية الموظف ينبغي أن تكون على أساس الاختيار فيعين الأصح والأجدر، ويقول الماوردي: احذر من تولية أحد بشفاعته شفيخ إذا لم يكن مضطرباً بفقر مائول ولا ناهضاً بعبء ما استكفى فيختل العمل لعجز عامله فيصير الخزم بهما مضاعفاً والهوى فيهما مطاعاً^(٥).

٤/١/١ المهارة Skill:

ينبغي اختيار الفضل المتقدمين للوظيفة الذي لديه المهارات الصالحة للقيام بها ويكون التفضيل على أساس قوى مثل:

- التخصص. - الاتقان.

(١) الحاكم، عن ابن عباس، صحيح.

(٢) ابن تيمية. السلسلة الشرعية (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨)، ص/١٤.

(٣) المرجع السابق، ص/١٤.

(٤) الإمام علي بن أبي طالب. نهج البلاغة، مرجع سابق، ص/٤٣٥.

(٥) تسهيل النظر، مرجع سابق، ص/٢٣٤.

- الخبرة. - الدرجة العلمية.

- تنوع المهارات التي تحتاجها الوظيفة (المهارات العقلية والعملية والاجتماعية)

- معرفة تشغيل الحاسب الآلي ونظم المعلومات.

- القدرة على تحمل المسئولية.

يقول أحد الباحثين: لا يمكن للمنظمة تحقيق أعلى معدلات الإنتاج ومقاييس الجودة من خلال التقنيات الحديثة بل من خلال الاستعانة بعمالة مدربة وماهرة تجتهد بذكاء كي تجعل عملها أفضل^(١).

يرى الفكر الإداري الحديث أن:

الأداء = القدرة × الاستعداد، القدرة = المهارة × المعارف، الاستعداد = الرغبة × الموقف

ويرى البخارى^(٢) أن الأداء = مهمة الرجل (الرغبة الشديدة) × مداومة النظر (القدرة والاستمرارية)، فالبخارى أضاف الاستمرار حتى لا ينسى الفرد ما تعلمه وما تدرب عليه، يقول صلى الله عليه وسلم: إن باب الرزق مقفوح من لدن العرش إلى قرار بطن الأرض يرزق الله كل عبد على قدر مهنته وهمته^(٣) أى أن دخل الفرد يكون على قدر تخصصه وقدراته وكفاءته ومهاراته.

ويرى أحد الباحثين أن العملية الإدارية تركز على أربعة متغيرات^(٤).

- توفير وإعداد الإمكانيات البشرية والمادية (القوة والكفاءة والمهارة).

- توفير الالتزام العقائدى (القيم وأهمها الأمانة).

(١) آلان كريف. دليل المدير لتجنب الأخطاء (القاهرة: مكتبة جرير، ٢٠٠٠)، ص/٦٦.

(٢) أحمد عمر هاشم. السنة النبوية وعلومها (القاهرة: غريب، بدون تاريخ)، ص/١٥٠.

(٣) أبو نعيم فى الحثية، عن الزبير، ضعيف.

(٤) أحمد إبراهيم أبو سن (١٩٩٤) تلصيل الفكر الإداري الإسلامى. الجامعة الإسلامية.

- توفير عناصر التنظيم الإدارى (التخطيط والمتابعة والرقابة).

- توفير المشاركة الفعالة (الشورى).

واجبات إدارة الموارد البشرية^(١):

- توفير الأفراد المناسبين كمّاً ونوعاً.

- تنمية العاملين وتحفيزهم وتحريك القدرات والرغبات بكل أنواع المحفزات المالية

والمعنوية والعمل على رضاهم.

- صيانة قدراتهم وتحسينها.

- تدريبهم باستمرار.

- التحديث المستمر.

٢/١ مهام وواجبات مديرى الإدارة المباشرة:

- احترام الرؤساء.

- الطاعة.

- أداء العمل بإتقان.

- الالتزام.

- التعاون.

١/٢/١ احترام الرؤساء Esteem :

أوجب الإسلام على المروسين احترام الرؤساء يقول صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعائلنا حقّه»^(٢) كما أوجب عليهم تنفيذ القرارات التى تصدر من الرؤساء .

لما ولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخلافة هاب الناس شدته وخافوا غلظته فقال لهم عن نفسه: إني كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت عيده وخادمه، فكانت بين يديه سيفاً مسلولاً

(١) على السلى. إدارة الموارد البشرية (القاهرة: مكتبة غريب، بدون تاريخ)، ص/٧٩.

(٢) أحمد، عن عباده، حسن.

حتى يغمدني أو يدعني فأمضي، فلم أزل معه كذلك حتى توفاه الله وهو عني راض والحمد لله وأنا به أسعد، ثم ولى المسلمين أبو بكر فكنيت خادمه وعونه اخلط شدني بليته فأكون سيفاً مسلولاً حتى يغمدني أو يدعني فأمضي فلم أزل معه حتى قبضه الله عز وجل وهو عني راض والحمد لله^(١) مما سبق نرى احزام الفاروق لرؤسائه مع مكانة العالية لاحزام الرؤساء أصل من أصول الثقافة التنظيمية الإسلامية.

٢/٢/٦: الطاعة Obedience:

ينبغي على المرءوس طاعة المدير «... ولوكي الأمر منكم...»^(٢) فطاعتهم مستمدة من طاعة الله ورسوله فإن أمره أمره أمراً يتنافى مع الشريعة فلا طاعة له عليه قال صلى الله عليه وسلم: «إنما الطاعة في المعروف»^(٣)، كما قال عن الطاعة: «المملوك الذي يحسن عبادة ربه ويؤدي إلى سيده الذي عليه من الحق والنصيحة والطاعة له أجران»^(٤)، وعلى المدير ألا يكلف العاملين بما لا يطيقون حتى يتمكنوا من العمل فإذا كلفهم بما لا يطيقون أعانهم بغيرهم أو بالآلات يقول صلى الله عليه وسلم: «... ولا يكلفه ما يهله فإن كلفه ما يهله فليعه»^(٥).

٣/٢/١ أداء العمل بإتقان Quality:

الإتقان: إحكام الشيء ومعرفة وإصلاحه وضبط جزئياته يقول الحق: «...صنّع الله الذي أنشأ كل شيء إته خبير بما تفعلون»^(٦)، أوجب الإسلام على العاملين الإتقان

(١) الطلمو، صر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة (القاهرة: دار الفكر

العربي، ١٩٧٦)، ص ٣٤.

(٢) النساء/٥٩/م.

(٣) متفق عليه، عن علي، حسن.

(٤) البخاري، عن أبي موسى الأشعري، صحيح.

(٥) متفق عليه، عن أبي ذر، صحيح.

(٦) النمل/٨٨/ك.

فقال صلى الله عليه وسلم: «أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»^(١)، «إن الله يحب من العامل أن يحسن»^(٢) كما ينبغي على الموظف الماهر أن يحسن في عمله باستمرار فدرجة الإحسان تفوق درجة الإتقان وهي نوع من الرقابة الذاتية، وهي بعد من أبعاد الثقافة التنظيمية الإسلامية^(٣) «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»^(٤) وترى بعض الأبحاث: إن الموظف الذي يطبق الجودة الشاملة يتجنب الأخطاء الأخلاقية، والإتقان أو الجودة تلازم الإدارة الأخلاقية^(٥) والإدارة الأخلاقية تزيد الرقابة الذاتية التي تقلل الأخطاء وتخفض التكاليف وتنمي الربح وتعتقها الإدارة اليابانية وسببت الوصول إلى (Zero defect) أى اللاتخطأ.

عمليات تطوير الجودة^(٦):

- تعريف الجميع بها.
- قياس الأداء.
- تحليل الأداء.
- التطوير المستمر.
- المتابعة والرقابة على الأداء.

٤/٢/١ الالتزام التنظيمي Organizational Commitment:

ويقصد به الالتزام بمواعيد العمل والتواجد فيه باستمرار وعدم الكسل أو التغيب بلا عذر أو إضاعة وقت العمل والالتزام بهدف المنظمة.
توصل (Mayer 1993) إلى أن الالتزام بالعمل له ثلاثة مداخل:

- (١) البيهقي، عن عائشة، حسن .
- (٢) البيهقي، عن كليب، صحيح.
- (٣) سوسن سالم الشيخ (١٩٩٥) أبعاد الثقافة التنظيمية في الفقه الإداري الإسلامي. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. العدد/١٢، ص/١: ١٥٢.
- (٤) متفق عليه، عن عمر، صحيح.
- (5) David M. Messick (1996) Ethical leadership & the psychology of decision making. Sloan Management Review/Winter, pp.20:21
- (6) Robert M. Fulmer & Marshall Goldsmith (2001) The leadership investment (1st. pri., U.S.A: Amacom), p. 73.

- شعور الفرد تجاه المنظمة.

- الرغبة في البقاء.

- نوع من الواجب على الفرد.

كما إن الالتزام يجعل الفرد:

- يشارك في الهدف.

- يلتزم بمواعيد العمل.

- يلتزم بقواعد ونظم العمل.

يقول صلى الله عليه وسلم: «إذا أدى العامل حق الله وَحَقَّ مَوَالِيهِ كَانَ لَهُ

أَجْرَان»^(١)

وقد وجد الباحثون أن هناك نوعين من الالتزام^(٢):

- الالتزام الوجداني.

- الالتزام المستمر.

الالتزام المستمر يتشكل بمرور الوقت ويعكس الحاجة إلى البقاء في المنظمة، أما الوجداني (Allen & Mayer 1990) أن يلتزم الفرد فيعطى ويبقى في المنظمة لأنه يرتبط بهذه المنظمة وبأهدافها ارتباطاً وجدانياً ويرى (Moideen kutty 1988) أن الالتزام الوجداني يعكس الرغبة في البقاء في خدمة المنظمة ويشير إلى الارتباط العاطفي بالمنظمات والرغبة في الانتماء إليها والتوحد مع هويتها.

ومن محددات الالتزام:

- الأداء الوظيفي وسلوك المواطنة.

- الخصائص الشخصية للمرءوس ممثلة في السن.

- مدة الخدمة والمؤهل التعليمي والنوع.

(١) مسلم، عن أبي هريرة، صحيح.

(٢) عادل ريلان (٢٠٠٠) محددات الإدراك الإداري للالتزام التنظيمي. المجلة العربية

للعلوم الإدارية. جـ/٧، العدد/٣، ص/٤٥٦.

ويرى (Shore 1995)^(١) أنه إذا توفر سلوك المواطنة التنظيمية مع قيام الموظف بمتطلبات وظيفته على أكمل وجه فإن التزام الفرد يعتبر التزاماً وجدانياً، أما الخصائص الشخصية فإنها ترتبط أكثر بالالتزام المستمر.

٥/٢/١ التعاون Co-Operation:

ينبغي على الموظف أن يتعاون مع زملائه في العمل بحيث يتحقق الهدف بإحسان (فعالية) وفي عمل الفريق يتعاون أعضاء الفريق في العمل وتكامل أعمالهم، وفي العمل الجماعي أيضاً يتعاون كل فرد لتحقيق الهدف المشترك.

بحث الإسلام على التعاون بين الأفراد في الأعمال الصالحة وليس العكس حتى لا يعمل الفرد على ضرر الغير أو يضر مصلحة العمل يقول تعالى: ﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...﴾^(٢)، ويقول صلى الله عليه وسلم: «... والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه»^(٣).

وقد حث الإسلام على العمل التطوعي وحب المسلمين فيه لما له من الأجر الكثير وفي أركان الإسلام نجد العمل التطوعي واضحاً، فالصلاة المفروضة خمس أوقات محددة الركعات ولكن حثنا الرسول ﷺ على صلاة السنن والنوافل لما لها من الثواب كصلاة سنة الفجر والشفع والوتر بعد العشاء وصلاة الضحى بين الصبح والظهر وغيرها من النوافل يقول صلى الله عليه وسلم: «صل الصبح والضحى لأنها صلاة الأوابين»^(٤)، «صلوا في بيوتكم ولا تركوا النوافل فيها»^(٥) وفي الصيام أيضاً يقول: «صيام حسن

(1) Shore, L. M. & Sandy J. Wayne (1993) Commitment & Employee Behavior. Journal of Applied Psychology. V.78. No.5, PP/774/780.

- Shore, L.M. (1995) Managerial perception of employee commitment to the organization. Academy of Management Journal V.38. N.6, PP. 1593:1615.

(٢) آل عمران/٢/م.

(٣) أبو داود، عن أبي هريرة، حسن.

(٤) زاهر بن طاهر، عن أنس، صحيح.

(٥) الدار قطنى، عن أنس، صحيح.

صيام ثلاثة أيام من الشهر^(١)، صيام يوم عرفة إلى احتساب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده^(٢) وفي الصدقة يقول: «الصدقة تمنع ميتة السوء»^(٣)، ويحج المسلم أكثر من الفريضة وفي العمرة أيضاً، مما سبق يمكننا أن نقول أن العمل التطوعي راسخ في ذهن المسلم فإذا عمل المسلم أعمالاً تطوعية في العمل أكثر من المطلوب منه فإن المسلم قد اعتاده ودرب عليه فلا غرابة أن يأتي به في العمل أو غيره ، فهو يدعم الناحية الاجتماعية كما يزيد التماسك بين الأفراد ويزيد تماسك التنظيم.

ولنا في المسلمين الأول الأسوة والقذوة الحسنة في تعاونهم الرسمي كبناء المسجد في المدينة وحفر الخندق، والتطوعي كالإنشاء بين المهاجرين والأنصار في المدينة، وكمساعدة المسلمين سلمان الفارسي في زرع النخيل كي يعتقه سيده اليهودي ويمكننا القول أن المواطن أو السلوك التطوعي عمل دعا إليه الإسلام في الكتاب والسنة وهو من مقاصد الآية الكريمة ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾.

يقول (كاتز Kats) إن المنظمة التي تعتمد على أنظمتها ولوائحها الرسمية والأدوار المطلوبة من الفرد يجعل منها نظاماً اجتماعياً هشاً يفتقر إلى التماسك، ولكن إطلاق إمكانيات قدرات الفرد المختلفة للخوض في النواحي الإبداعية لإظهار التعاون يعتبر من المسائل الهامة والجوهرية في تحقيق الاستمرار والفعالية التنظيمية.

وفي الممارسات الخيارية تسود المنظمة أنشطة تنسم بالإبداعية والابتكارية وبالمبادرات التعاونية القوية تتجاوز اللوائح والقوانين الوظيفية، والسلوك التطوعي غير المكلف والذي يحتوي على مجموعة من الأفعال والتصرفات يسلكها الفرد ولكن ليس ضمن أوامر العمل وهي تجلب مصالح ومنافع للمنظمة تسفو على المصلحة الفردية.

(١) أحمد، عن عثمان بن أبي العاصي، صحيح.

(٢) الترمذي، عن أبي قتادة، صحيح.

(٣) القضاعي، عن أبي هريرة، صحيح.

ويقول (Organ 1988) المواطنة سلوك فردي يتسم بالطوعية وحرية الخيار ولا يرتبط بأية علاقة مباشرة وعلمية بالنظام الرسمي ويساهم في مجمله في الارتقاء بفاعلية الأداء الوظيفي للمنظمة.

وفي بعض الأبحاث وجدوا أن المستوى العالي من الرضا الوظيفي هو الذي يدفع بالأفراد إلى العمل التطوعي^(١).

١/٥/٢/١ أبعاد سلوك المواطنة التنظيمي^(٢)

- الإيثار Altruism.

- الالتزام العام General Compliance.

- الروح الرياضية Sportsmanship.

- الكرم Courtesy.

- السلوك الحضاري Civic virtue.

١/٥/٢/١ الإيثار:

الإيثار هو: التفضيل^(٣)، ويعكس رغبة الفرد في الاندماج الجاد والبناء في كافة نشاطات المنظمة غير الرسمية، ونجد أعلى صور الإيثار هو إيثار الأنصار للمهاجرين في عصر الرسالة، فقد شاركهم الديار والأموال والعمل عدة سنوات يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي

(١) محمد خليفة (١٩٩٧) محددات السلوك التطوعي التنظيمي في المنظمات العامة.

المجلة العربية للعلوم الإدارية. مجلد ٥/، عدد ١/، ص ٣٠.

(٢) عادل محمد زايد (٢٠٠٠) تنمية سلوك المواطنة التنظيمي في شركات قطاع

الأعمال المصري. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين. جامعة القاهرة. العدد ٥٥،

ص ٥٧٩/٥٨٠.

(٣) الفيومي. المصباح المنير (لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٨٧)، ص ٢.

صَنُورِهِمْ حَلِجَةً مِمَّا أَوْتُوا وَيُؤْتَرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ...»^(١) وفي غزوة أحد كان الجرحى الذين أشرفوا على الاستشهاد إذا سقاهم أحد يقول كل منهم: أخى أحوج منى، حتى استشهدوا جميعاً دون شربة ماء لإيثارهم غيرهم على أنفسهم، وقد وجد في بعض الأبحاث أن الإيثار ليس له علاقة بالجنس (الأبيض أو الأسمر أو الأصفر) أو النوع أو السن^(٢).

٢/١/٥/٢/١ الالتزام العلم:

ويحث الإسلام على استغلال وقت العمل في العمل الجاد وعدم تضييعه لأن الوقت لا يمكن تعويضه إذا مر ويسئل الفرد يوم القيامة عن وقته فيما ضيعه، كما يسئل عن العمل إذا أخذ الأجر، ولا مانع بعد وقت العمل من مساعدة الآخرين في العمل أو في النواحي الاجتماعية على ألا يكون من وقت العمل.

٣/١/٥/٢/١ الروح الرياضية:

يحث الإسلام الأفراد على التسامح، يقول صلى الله عليه وسلم: «رحم الله عبداً صمحا إذا باع صمحا إذا اشترى صمحا إذا قضى صمحا إذا قضى»^(٣) وقد نهانا الله عن مجرد تمنى ما أعطى للغير لأن كل ما يعطى للإنسان في الدنيا هو اختبار ولتنته يقول: ﴿وَلَا تَمْنُنْ عَلَيْهِ عَيْنِيكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الدُّنْيَا لِنَفْسِهِمْ فِيهِ وَذِقْ رَبِّكَ خَيْرَٰ وَأَبْقَىٰ﴾^(٤) كما يحثنا الإسلام على الصبر وكظم الغيظ: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ

(١) الحشر ٩م.

(2) Prithviraj (1999) Beyond direct & symmetrical effects: The influence of demographic dissimilarity on organizational Citizenship behavior. Academy of Management Journal.V42, N.3, P281.

(٣) البخارى، عن ابن عمرو، صحيح.

(٤) طه ١٣١ك.

وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ^(١) ما تجرع عبد جرعة أفضل عبد الله من جرعة هيظ كظمها ابتغاء وجه الله^(٢).

١/٢/٥/١/٤ الكريم:

ويقصد به تقديم النصح للآخرين ومحاولة مساعدتهم فى حل مشكلاتهم، يقول صلى الله عليه وسلم: الدين النصيحة^(٣)، الدال على الخير كفاعله^(٤)، للمسلم على المسلم ست بالمعروف: يسلم عليه إذا لقيه، ويحييه إذا دعاه، ويشتمه إذا عطس، ويعوده إذا مرض، ويتبع جنازته إذا مات، ويجب له ما يجب لنفسه^(٥)، أن لله عبادة اختصهم بمواج الناس، يفرغ الناس إليهم فى حوائجهم أولئك الأمنون يوم القيامة^(٦)، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه^(٧).

١/٢/٥/٥ السلوك الحضارى:

يقصد بالسلوك الحضارى الأخلاق الحميدة مثل: الاحرام وتفاذى الإساءة إلى الغير والخلق الحسن والتعامل والتعاون، والسلوك الحضارى موقف وأسلوب عملى يحاول أن يوازن بين مطالب متضاربة ومصالح متضاربة^(٨).

السلوك الحضارى يعكس رغبة الفرد فى الاشتراك فى النشاطات غير الرسمية للمنظمة وذلك لزيادة الترابط والتماسك بين أفراد التنظيم، ويدعو الإسلام إلى الترابط

(١) آل عمران ١٣٤م.

(٢) أحمد، عن ابن عمر، حسن.

(٣) البخارى فى التاريخ، عن ثوبان، صحيح.

(٤) البزار، عن ابن مسعود، صحيح.

(٥) أحمد والترمذى، عن على، حسن.

(٦) الطبرانى، عن ابن عمر، حسن.

(٧) مسلم، عن جابر، صحيح.

(٨) إدوارد س. ماثيلد. السلوك الحضارى والمواطنة (القاهرة: دارالنسر للنشر

والتوزيع، ١٩٩٤)، ص/١٦.

والتماسك والتواد: مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد: إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى^(١)، ويحث الإسلام على الصداقة والبر بين المسلمين فأحد السبعة التي يظلمهم الله يوم لا ظل إلا ظله: رجلا ن تحابا في الله فاجتمعا عليه وتفرقا عليه^(٢) فالإسلام يدعو إلى السلوك الحضارى الرسمى وغير الرسمى كى يزداد التماسك والرباط والتواد والاعتصام بحبل الله .

ومن السلوك الحضارى حماية موارد المنظمة خاصة الموارد البشرية بألا يحملوا من الأعمال ما لا يطيقون وأن يكون العمل مناسباً لطاقة الفرد، وأن يشاركوا في القرارات أما الموارد المادية فهي أمانة فإن هلك ما تحت يد العامل بتعد ضمن وإذا لم يتعد لا يضمن . وقد دعا الإسلام إلى مخالفة الناس بخلق حسن يقول صلى الله عليه وسلم: الخلق وعاء الدين^(٣) غير ما أعطى الناس خلقي حسن^(٤)، سباب المسلم فسوق وقتاله كفر^(٥)، لا يدخل الجنة من لا يامن جاره بوالفه^(٦).

وصى الإسلام بمعاملة أهل الكتاب معاملة طيبة ومناقشتهم بالحنسنى يقول رب العزة: ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلها واحد ونحن له مسلمون^(٧).

وحتى فى الحروب أوصانا الإسلام بعدم التعدى على الآخرين دون سبب ولكن إذا اعتدوا علينا نقاومهم، كما أوصى الإسلام بعدم قتل النساء والأطفال وعدم قطع الأشجار فالحرب فى الإسلام دفاعية ومحافظة على البيئة وعلى الأموال يقول صلى الله

(١) مسلم، عن التيمان بن بشير، صحيح.

(٢) متفق عليه، عن أبى هريرة، صحيح.

(٣) الحكيم، عن أنس، صحيح.

(٤) أحمد والنسائى، عن أسامة بن شريك، صحيح.

(٥) متفق عليه، عن ابن مسعود، صحيح.

(٦) مسلم، عن أبى هريرة، صحيح.

(٧) العنكبوت ٤٦/ك.

عليه وسلم: **ولا تقتل هرمًا ولا امرأة ولا وليدًا**، وقال صلى الله عليه وسلم: **ليس منا من دعا إلى عصبية^(١)**، قال: **لا قطع في عمر ولا كثر^(٢)** وأمر الصديق عليه السلام أسامة بن زيد قبل مسيره إلى الشام: **لا تخونوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلًا ولا شيخًا ولا امرأة، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرًا إلا لمأكله وسوف تمرون بأقوام قد حبسوا أنفسهم في الصوامع للعبادة، فدعوه^(٣)**.

(١) أبو داود، عن جبير، حسن.

(٢) أحمد، عن رافع، صحيح.

(٣) أحمد عبد ربه مبارك بصيوص. فن القيادة في الإسلام (الأردن: مكتبة المنار،

١٩٨٧)، ص ١٥٣.

٢/ اختيار المديرين في الإدارة الوسطى

تشير بعض الأحاديث إلى المستويات الإدارية في التنظيم ففي حديث كلکم راع وكلکم مسئول عن رعيته يتعرض للإمام في الإدارة العليا في الدولة ثم للرجل في المستوى الأعلى في الأسرة والمرأة في المستوى الأوسط والخدام في المستوى المباشر يقول صلى الله عليه وسلم: «الإمام راع ومسئول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيتها، والخدام راع في مال سيده وهو مسئول عن رعيته والرجل راع في مال أبيه وهو مسئول عن رعيته فكلکم راع وكلکم مسئول عن رعيته»^(١).

كما قال عندما سأله قديم الإمارة: «أفلحت يا قديم إن مت ولم تكن أميراً ولا كاتباً ولا عريفاً»^(٢) فالأمر إشارة إلى المستوى الأعلى والكاتب إشارة إلى المستوى الأوسط والعريف إشارة إلى المستوى المباشر، والعريف هو الذي يرأس عشرة في الجيش، وهو هنا يحذر المسلمين من الإدارة عموماً إذ ليس كل فرد مؤهلاً لها فهي مسئولة ثقيلة وخطيرة وهناك قلة ممن يستطيعون إدارة الآخرين فكلما ارتفعنا في السلم الإداري قل العدد ويقول صلى الله عليه وسلم: «لا خير لمؤمن في الإمارة»^(٣)، ليودن رجل أنه غر من الغر^(٤) وأنه لم يل من أمر الناس شيئاً^(٥) وقد نهى الرسول ﷺ أباً ذر عن الإمارة قال: «يا أبا ذر إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذ بخفيها وأدى الذي عليه منها»^(٦).

(١) متفق عليه، عن ابن عمر، صحيح.

(٢) الترمذي، عن المقداد، حسن.

(٣) أحمد، عن حبان، حسن.

(٤) الثريا : نجم في السماء.

(٥) الحاكم، عن أبي هريرة، صحيح.

(٦) البخاري، عن أبي ذر، صحيح.

١/٢ شروط مديري الإدارة الوسطى:

- العدل.
- اللين.
- القدرة على القيادة.
- العلم والمعرفة.
- الأمانة.
- الصبر.

١/٢ العدل Justic:

العدل اسم من أسماء الله تعالى، وينبغي على من يرأس أكثر من فرد أن يتصف بالعدل فهي صفة ملازمة للمدير فينبغي أن يعدل بين مرءوسيه فيختار أصلحهم للعمل وللمهمة كما يعدل في توزيع الأعمال بينهم وفي الأجور والمكافآت والثواب والعقاب، يقول علي بن أبي طالب عليه السلام: ولا يكونن المحسن والمسيء بمنزلة سواء فإن في ذلك تزهيد لأهل الإحسان في الإحسان وتدريب لأهل الإساءة على الإساءة^(١) وفي بعض الأبحاث ثبت إحصائياً ارتباط العدل إيجابياً مع الإخلاص في العمل والولاء للمنظمة والإتقان وتحسين الأداء والطاعة والالتزام بالمواعيد والالتفاف حول القادة والتعاون مع الزملاء والاستغراق في العمل والشعور بالأمن الوظيفي^(٢).

يقول الماوردي: العدل يدعو إلى الألفة ويبعث على الطاعة وتعمر به البلاد وتنمو به الأموال ويأمن به السلطان وقد قال أحد السفراء لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: عدلت فأمنت فنمت^(٣).

(١) علي بن أبي طالب، مرجع سابق، ص ٤٣٠.

(٢) سوسن سالم الشيخ (١٩٩٧) قيم وسلوك المرعوسين كمتغير وسيط بين قيم وسلوك الرؤساء والفعالية التنظيمية بحث ميداني إسلامي. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات، العدد/١٤، ص/١٠: ٨٤.

(٣) الماوردي. أدب الدنيا والدين (بيروت: دار إقرأ، ١٩٨٦)، ص/١٥٥: ١٥٧.

٢/١/٢ اللين Tender:

يقول الحق: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لنت لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِظَ الْقَلْبُ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾^(١) فاللين من رحمة الله وهو يسبب التضاف المرعوسين حول المدير والفظاظة بالعكس تسبب تنافر المرعوسين وانفضاضهم من حول المدير مما يسبب عوائق في الاتصال بين المستويات الإدارية تعطل الوصول إلى الهدف بفعالية وفي دراسة أثبتت الباحثة^(٢) أن اللين يزيد الانجذابات الإيجابية نحو العمل كالإخلاص والولاء وإتقان العمل والطاعة والانضاف والالتزام والرقابة الذاتية والشعور بالأمن ويقلل الغياب والتفكير في الترك وضغط العمل وغيره، كما أثبت بحث آخر أن قهر وتسلط وانفراد الرئيس بالقرار يسبب اتساع طابع الأداء في المنظمات بالركود واللامبالاة^(٣) يقول علي: فاليس هم جلبابا من اللين^(٤) فاللين يؤتي ثماره بالتضاف المرعوسين حول الرئيس وتحسين الأداء، يقول الطرطوشي: خصال الحكم ثلاث: اللين وترك الفظاظة والمشاورة^(٥).

٣/١/٢ القدرة على القيادة Leading:

لا يصلح كل فرد لقيادة الآخرين ولذا نهيها الرسول ﷺ على اختيار الصالحين للقيادة وأنها تحتاج لقوة ومكنة لا تتوفر لكل فرد وإنما اختص الله لها البعض دون الكل، كما أنها إعداد وتأهيل للصف الثاني فالمكنة هي أحد الصفات التي نادى بها القرآن واختص بها القيادة يقول جل وعلا: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٦)، ﴿إِنَّكَ

(١) آل عمران ١٥٩ هـ.

(٢) سوسن الشيخ، مرجع سابق.

(٣) سعود محمد النمر (١٩٩٥) الإبداع الإداري. المدير العربي، العدد/١٧، ص/٦٨.

(٤) علي بن أبي طالب، مرجع سابق، ٣٦٧.

(٥) الطرطوشي جـ ١. مرجع سابق، ص/٢٠٨.

(٦) يوسف ٢١، ٥٦/ك.

الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ لَمِينٌ^(١) ويقول عن ذى القرنين: ﴿مَا مَكَّنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرَ مَا سَاعَيْنُونِي بِقُوَّةٍ^(٢)﴾.

ويتيح التمكين للممكن الآتي^(٣):

- معلومات ومعرفة أغزر.

- حرية أكثر لصنع القرارات ووسائل تنفيذ الأعمال.

- تحمل أكثر للمسئولية ولنتائج الأعمال.

- التعلم من الفشل لتجنب الأخطاء في المستقبل.

٢/١/٤ العلم والمعرفة Science & Knowledge

يقول عز من قائل عن أهمية العلم للقيادة: ﴿وَيَبِّهْ لَّنَا عِلْمَ لِمَا عَزَّمْنَا^(٤)﴾، ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ^(٥)﴾ ويذم الذين يعملون بغير علم: ﴿وَإِنْ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَفْوَاهِهِمْ بَغَيْرِ عِلْمٍ^(٦)﴾ إن دور الإدارة الوسطى حيوى فى خلق التفاعل بين المنتجين للمعرفة^(٧) وتهتم المنظمة بتعريف وصياغة المعرفة المتوافرة والتوصل إلى معرفة جديدة لتطبيقها بفعالية مؤثرة فى المنظمة كحل المشكلات وصناعة

(١) يوسف ٥٤/ك.

(٢) الكهف ٩٥/م.

(٣) أحمد سيد مصطفى (٢٠٠٤) تمكين العاملين. مؤتمر الإدارة بالقياس. الخبراء العرب. تيم، ص/٣.

(٤) يوسف ٦٨/ك.

(٥) البقرة ٢٤٧/م.

(٦) الأنعام ١١٩/ك.

(٧) ممدوح الرفاعى (٢٠٠٢) إدارة المعرفة. تجارة بنها، العدد/٢، ص/٢٠٣.

القرارات^(١)، يقول عليّ بن أبي طالب: العلم مقرون بالعمل فمن علم عمل والعلم يهتف^(٢) بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل^(٣).

١/٢ الكفافية Sufficiency:

يرى الماوردي أن كاتب الديوان وهو في مستوى الإدارة الوسطى أنه ينبغي أن يكون كفئاً في العمل لأنه مباشر لعمل ينبغي أن يكون في القيام مستقلاً بكفاية المباشرين فإذا صح تقليده أن يقوم بسنة أعمال^(٤):

- حفظ القوانين دون زيادة أو نقصان.
- استيفاء الحقوق.
- إثبات الرجوع.
- محاسبة العاملين.
- إخراج الأموال ولا يخرج إلا ما علم بصحته.
- تصفح الظلمات من الرعية أو العمال.

وإذا نظرنا في الإدارة الحديثة نجد أن معظم ما قاله الماوردي مكلف به مديري الإدارة الوسطى أو مديري الإدارات فالكفاية هي التخصص والخبرة خاصة إذا كان مدير الإدارة المالية من استيفاء الحقوق وإخراج الأموال ومحاسبة العاملين. ويرى الماوردي أن صفات الكاتب هي^(٥):

- والفر العقل.
- صائب الفكرة.
- معتدل الأخلاق.
- كثير التجربة.

(١) عماد الصباغ (٢٠٠٣) إدارة المعرفة ودورها في إرساء مجتمع المعلومات. مجلة عرين، جامعة قطر، ص/٩.

(٢) يهتف: يطلبه ويتأديه.

(٣) عليّ بن أبي طالب. مرجع سابق، ص/٥٣٩.

(٤) الماوردي. الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص/٢٦٨.

(٥) الماوردي. تسهيل النظر، مرجع سابق، ص/٢٣٩.

- عالى المهمة.
- حسن التدبير.
- سريع البديهة.
- شديد النزاهة.
- جزل الرأى.
- تام الفصاحة.

ويرى ابن خلدون^(١) أن الصفات تتلخص فى الحلم والعقل عند الحكم على الأمور أى أن العزوى فى الحكم وتقييم الأمور صفة هامة من صفات المدير حتى يصدر القرارات السليمة، ومجاوبة الأمور بدلاً من تأجيلها فالمواجهة أفضل من تأجيل الأمور حتى تستفحل فهو يحل المشكلات أولاً بأول، كما ينبغى أن يتصف بالعدل بين المرءوسين وإنصاف المظلوم، وهو كاتم لأسرار العمل، لديه القدرة على التخطيط والنظر المستقبلى ويمكنه التخطيط للأزمات ومجاوبتها عن طريق دراسة الظواهر، والقدرة على التنبؤ بالأزمة وعمل السيناريو خطوات حلها، ويضع الأمور فى مواضعها فلا يتوانى ولا يتعجل، لديه الخبرة المناسبة لتصريف الأمور وإصدار القرارات السديدة.

يقول المرادى: استكف الكفاة فيما لا تباشره بنفسك من صغير أمرك واعلم أن الذى تشغله من رايك فى غير المهم يزرى بك فى المهم، ويرى المرادى أن صفات الكاتب هى: الفصاحة وكتمان السر وصحة الأمانة ومعرفة الحساب والرفق وأن كاتب القاضى ينبغى أن يكون فى غاية العدل والنزاهة والمعرفة بالفقه والفصاحة^(٢).

وفى الإدارة الحديثة نجد أعمال مدير الإدارة هى:

- تقدير الأجور والمكافآت على وجه الكفاية.
- حفظ نظام العمل واللوائح والقوانين.
- توزيع العمل على العاملين والمرءوسين.
- المناعبة والرقابة على المرءوسين.

(١) ابن خلدون. المقدمة، مرجع سابق، ص/٢٤٨.

(٢) أبو بكر المرادى. الإشارة إلى أدب الإمارة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)،

ص/٨٣، ١٠٧.

- النظر في الشكاوى سواء من العامل أو المستهلك حتى لا تستفحل الأخطاء وتضرب.
فما قاله الماوردي وابن خلدون قريب جداً مما تقوله الإدارة الحديثة رغم اختلاف
البيئة والزمن والثقافة.

٦/١/٢ الصبر Patience:

الصبر تحمل المشاق وهو ضربان أحدهما بدني كتحمل المشاق بالبدن والصبر
الآخر هو الصبر النفساني عن مشتبهات الطبع ومقتضيات الهوى^(١) والمدير يصبر على
مشاق العمل وعلى معاملة المرءوسين فمنهم القظ ومنهم المهمل ومنهم المشاكس
ومهمته إقناعهم بالعمل الجاد والتعامل بالحسنى معه ومع الزملاء يقول صلى الله عليه
وسلم: «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالطهم ولا يصبر
على أذاهم»^(٢)، المؤمن يألف ويؤلف ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف وخير الناس
أنفعهم للناس»^(٣).

٧/١/٢ الأمانة Honest:

الأمانة في العمل اداؤه على أكمل وجه، يقول صلى الله عليه وسلم: «الأمانة
غنى»^(٤) كما يقول: «الأمانة تجلب الرزق والحياة تجلب الفقر»^(٥) ويقول عمر بن
الخطاب رضي الله عنه: إذا اخبرناكم فأحبكم إلينا أصدقكم حديثاً وأعظمكم أمانة^(٦) ويقول

(١) ابن الجوزي- مختصر منهاج القاصدين (المنصورة: دار والي، ١٩٩١)، ص/٢٧٦.

(٢) أحمد، عن ابن عمر.

(٣) الدارقطني، عن جابر، صحيح.

(٤) الفضاعي، عن أنس، حسن.

(٥) الفردوسي، عن جابر، حسن.

(٦) ابن الجوزي- مناقب عمر بن الخطاب (القاهرة: الفكر العربي، بدون تاريخ)،

عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «وأن عملك ليس بطعمة ولكنه في عنقك أمانة»^(١) يقول الطرطوشي^(٢): يجب أن يولى على الأعمال أهل الحزم والكفاية والصدق والأمانة وتكون التولية للفناء لا للهوى ولا يولى الأعمال طالب لها ولا راغب فيها، ويرى ابن تيمية^(٣) إذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة قدم أنفعهما لتلك الولاية وأقلهما ضرراً فيها فيقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع على الرجل الضعيف العاجز وإن كان أميناً، وإذا كانت الحاجة إلى الأمانة أشد قدم الأمين مثل حفظ الأموال ونحوها فاما استخراجها وحفظها فلا بد فيه من قوة وأمانة فيؤلى عليها شاد قوى يستخرجها بقوته، وكاتب أمين يحفظها بخبرته وأمانته ويجب إرساء قيم الإدارة الأمانة.

٢/٢ مهام وواجبات مديري الإدارة الوسطى:

- العدل والإنصاف.
- الشورى.
- التأنى في إصدار القرارات.
- وضع السياسات والإجراءات.
- المتابعة والرقابة.
- الاهتمام بالموارد البشرية.

١/٢/٢ العدل والإنصاف: Justice:

العدل قيمة هامة من قيم الإدارة يجب أن يتحلى بها المدير يقول صلى الله عليه وسلم: «العدل حسن ولكن في الأمراء أحسن»^(٤) والإمام العادل ضمن السبعة التي يظلمهم الله يوم لا ظل إلا ظله: «سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله إمام عادل...»^(٥) والإنصاف سلوك عملي فهو ينصف المظلوم ويأخذ له حقه من القوى يقول الصديق عليه السلام: القوى عندى ضعيف حتى آخذ الحق منه والضعيف عندى قوى

(١) عليّ بن أبي طالب، مرجع سابق، ص/٣٦٦.

(٢) الطرطوشي. سراج الملوك جـ٢ (القاهرة: المصرية للكتاب، ١٩٩٤)، ص/٥٦٠.

(٣) ابن تيمية. السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص/٢٢: ٢٦.

(٤) الفردوسي، عن عليّ.

(٥) متفق عليه، عن أبي هريرة، صحيح.

حتى آخذ الحق له، ويقول عمر بن عبد العزيز رحمه الله : الإمام نصفه كل مظلوم، ويقول الطروشى: إذا عدل السلطان انتشر العدل في رعيته فاقاموا الوزن بالقسط وتعاطوا الحق فيما بينهم ولزموا قوانين العدل فمات الباطل وانتعشت قوانين الحق فأرسلت السماء غيثها وأخرجت الأرض بركايتها ونمت تجارتهم ورخصت أسعارهم...^(١) ومعنى ذلك أن العدل والإنصاف قيمة وسلوك محمود يبحث عليه الإسلام وكل الشرائع السماوية السابقة، وهى فى المدير هامة لأنه يرأس مجموعة من الناس فينبغى أن يعدل بينهم وإلا فسد أمر تلك الإدارة وأثر ذلك على تحقيق الهدف.

٢/٢/٢ المشاركة Participation :

المشاورة هى استخراج رأى الصواب، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : الرأى الفرد كالحيط السحيل ●، والرأىان كالحيطين والثلاثة الآراء لا تكاد تنقطع. ويقال: من كثرت استشارته حمدت إمارته ويقول الطروشى^(٢): اعلّموا أن المستشار وأن كان أفضل رأياً من المشير فإنه يزداد برأيه وأياً كما تزداد النار بالسليط ●● ضوءاً فلا يقذفن فى روعك أنك إذا استشرت الرجال ظهر للناس منك الحاجة إلى رأى غيرك فيمنعك ذلك من المشاورة فإنك لا تريد الرأى للفخريه ولكن للارتفاع ويقال لا ينفرد برأيه دون ذوى الرأى من إخوانه، والشورى تمم المدير بمختلف المعارف وتسبب تحسين الأداء وترفع مستوى الدافعية وتزيد الشعور بالأمن والرقابة الذاتية وتزيد التزام المرعوس^(٣) وتؤثر على سلوك المواطنة^(٤).

(١) الطروشى. سراج الملوك جـ/١، مرجع سابق، ص/١٨٧.

(٢) الحبل السحيل: الحبل الذى يغفل على قوة واحدة.

(٣) المرجع السابق جـ/١، ص/٣١٩.

(٤) السليط: الزيت.

(3) Alicia Marshal (1993) Being in the know in participate management system. Communication Quarterly. V.6, pp/374/383.

(٤) فاطمة جاد الله (٢٠٠١) دراسة سلوك المواطنة التنظيمية الموجهة بالخدمة=

٣/٢/٢ التثني في إصدار القرارات: Slowness of Making Decision

ينبغي على المدير التأمي في إصدار القرارات، قال صلى الله عليه وسلم لأحددهم: «إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة»^(١) وقال على كرم الله وجهه عن الحلم والأناة: هما توأم ينتجهما علو الهمة وفي رواية لتيجتهما علو الهمة، فينبغي على من يلي أمراً أن يتمهل ويتأني في إصدار القرار ومن مقاصد الشورى الأناة لأن المستشار يستغرق وقتاً للنقاش والمشاورة ولتجميع الآراء، والعجلة سلوك غير محمود بقول الحق في ذم العجلة: «وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ»^(٢)، «قَالَ بَيْنَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَغْدِي أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَيْحَمٍ»^(٣)، «خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ»^(٤) وإذا ذكرت كلمة الإنسان في القرآن الكريم عني بها الإنسان العاقل من الدين والقيم، وقد حد صلى الله عليه وسلم التأمي وذم العجلة قال: التأمي من الله والعجلة من الشيطان^(٥).

كما قال صلى الله عليه وسلم: من عجل أخطأ أو كاد ومن تأني أصاب أو كاد^(٦)، كما قال: الأمر ثلاثة: أمر تبين لك رشده فاتبعه، وأمر تبين لك فيه فاجتنبه، وأمر اختلف فيه فرده إلى الله عز وجل، وفي رواية، فرده إلى عاله^(٧).

يقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: إياك والعجلة في الأمور قبل أوانها أو التسقط فيها عند إمكانها أو اللجاجة فيها إذا تنكرت أو الوهن عنها إذا استرضحت، فضع كل أمر موضعه وواقع كل أمر موقعه^(٨).

«بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات، العدد/١٩، ص/٢٧٦.

- (١) مسلم، عن ابن عباس، صحيح.
- (٢) الرعد ٦/م.
- (٣) الأعراف ١٥٠/ك.
- (٤) الأنبياء ٣٧/ك.
- (٥) ابن وهب، عن أنس، ضعيف.
- (٦) كشف الخفاء، عن عقبة بن عامر.
- (٧) الطبراني في الكبير، رجاله ثقات رقم ٢٨٢٦ في جمع الجوامع للسيوطي.
- (٨) علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، مرجع سابق، ص/٤٤٤.

قيل لعمر بن عبد العزيز عليه السلام: مالك لا تنفذ في الأمور؟ فقال عمر: يا بني لا تعجل فإن الله تعالى ذم الخمر في القرآن مرتين وحرمها في الثالثة، وإنما أخاف أن أحمل الناس على الحق جملة فيدعوه وتكون فتنة، وفي الثاني خير، قيل: آفة في عواقبها درك خير من معاملة في عواقبها فوت^(١)، وقيل: أقل الثاني أجدى من أكثر العجلة^(٢).

٤/٢/٢ وضع السياسات والإجراءات Policy & Procedures:

يضع المدير الخطة التفصيلية (السياسات) للمرءوسين حتى يعلموا ماذا يفعلون كما يضع الإجراءات التفصيلية لهم ولوائح الثواب والعقاب حتى يكون واضحا للعاملين فلا تجريم إلا بنص، فلم تقطع يد السارق إلا بنص القرآن: *هُوَ الْمُنَاقِبُ وَالْمُسْتَرْفَعُ فَسَقَطُوا أَيْدِيهِمَا جَزَاءَ بِمَا كَسَبَا نَقَالًا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ*^(٣) فينبغي لمديرى الإدارة الوسطى توضيح الثواب من مكافآت أو ترقية وتوضيح الجزاءات من خصم أو إنذار أو غيره للعاملين حتى تكون الأمور واضحة لهم فيثاب المحسن ويجازى المسيء، يقول سبحانه: *هُوَ لَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا الْمُئِنَّةُ*^(٤)، ويقول على كرم الله وجهه: ولا يكونن احسن والمسيء عندك بمنزلة سواء^(٥)، انصف الله وانصف الناس من نفسك فإنك إلا تفعل تظلم ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده^(٦).

كما يوزع العمل عليهم ليحدد المسئوليات وسلطة كل منهم وقد وزع الرسول ﷺ العمل على الصحابة كبناء المسجد النبوى فى المدينة وكحفر الخندق وجمع الزكاة وغيرها من الأعمال وذلك ليحدد مسئولية كل فرد وكل جماعة أو فريق ثم

(١) ابن قتيبة، مرجع سابق، ص/١٨.

(٢) الماوردى. تسهيل النظر، مرجع سابق، ص/٢٥٦.

(٣) المائدة ٣٨/م

(٤) فصلت ٣٤/ك.

(٥) على بن أبى طالب، مرجع سابق، ص/٤٣٠.

(٦) المرجع السابق، ص/٤٢٨.

يسألهم، ويعطيهم الأجور على قدر الكفاية حسب دقة الأداء، ويثيب المتقن واخسن، ويعاقب المسيء، أو يصلح الأداء حتى لا يعود إلى الخطأ ثانية فلم تكن هناك أخطاء تذكر فقد وصل الأداء في عصره صلى الله عليه وسلم إلى درجة الإحسان وهي أعلى درجات الأداء في الإسلام ووصلت الإدارة الإسلامية إلى درجة أداء بلا أخطاء فالله هو المشرع، والمؤمنون ينفذون العمل مع الرسول ﷺ برغبتهم، وتصلح الأخطاء فوراً حتى لا تتفاقم ويزال أسبابها لذلك كان الهدف يتحقق بأعلى فاعية ممكنة (ياحسان).

٢/٥ المتابعة والرقابة Control:

ينبغي على المدير المتابعة الدائمة للمرءوسين حتى تصلح الانحرافات عن الخطوة أولاً بأول، وقد تميز الإسلام بالرقابة الذاتية فقد غنى ضمير الفرد بالصوم ومراقبة الله عز وجل ولا يمنع ذلك من المتابعة والرقابة من الرؤساء، فقد راقب الرسول ﷺ الصحابة وراجعهم إذا ما هم انصرفوا عن المنهج والخطوة المرسومة فكان يتابعهم أثناء الأداء كما حدث عندما أخذ أحد جامعي الزكاة بعض الهدايا من دافعي الزكاة فأنبهه وأخذ الهدايا وقال: «ما بال الرجل نسعمله على العمل لما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلى فهل جلس في بيت أبيه أو أمه فينظر أهدي إليه أم لا؟»^(١) كما ولي رقيبين على سوق المدينة ومكة بعد فتحها حتى يراقبا التجار في السوق ويمنعان الغش والغرر والظلم.

يقول العامري: ينبغي أن تفقد أمورهم وأن تعرف ذلك بلطف وتشكر على الحسن وتوبخ على المسيء^(٢) ويقول ابن طباطبا: ينبغي على الرئيس أن يطلع على غوامض الأمور وتجب عليه البقظة والتصفح^(٣).

(١) البخاري، عن أبي حمود الساعدي، صحيح.

(٢) العامري. السعادة والإسعاد (لقاهرة: الثقافة، ٩١)، ص ٤٠٦.

(٣) ابن طباطبا. الفخرى في الآداب السلطانية (القاهرة: المعارف، ١٩٩٨)، ص ٢٠.

٢/٢/٦ الاهتمام بالموارد البشرية Human resources:

اتسعت مهام إدارة الموارد البشرية لتشمل بناء ميزة تنافسية وتوفير الخبراء لزيادة وتحسين كل من كفاءات وقدرات والتزام العاملين بالمنظمة، كما يطلب من العاملين المشاركة في وضع استراتيجيات المنظمة، واعتبارهم من أصول المنظمة الجديرين بالثقة والتقدير، كما قد يطلب منهم تطوير الاستراتيجيات وتصميم النظم والتي تمكن المنظمة من زيادة رأس مالها العقلي بأقصى ما يمكن^(١)، وتتفق الاتجاهات الحديثة في الموارد البشرية مع الإسلام فقد نادى بالاهتمام بالبشر فهم سواء في الإنسانية، كما كان أول من بالشورى ومشاركة العاملين في التخطيط والتنفيذ فهم الأقدر على معرفة احتياجات واستراتيجيات المنظمة وأسلوب تطويرها.

وأهم مهارات مديري الإدارة الوسطى هي مهارة التعامل مع الآخرين فينبغي أن تكون لديهم مهارات إنسانية عالية نظرا لتعاملاتهم المتشابكة بين المستويات، فهم همزة الوصل بين المستويين الآخرين.

أهم للمهارات الإنسانية للمدير:

- اختيار المساعدين.
- إرشاد المساعدين.
- تصويب سلوكهم.
- حفز وتشجيع المساعدين.
- التفويض.
- المساندة والدعم.
- تحسين الاتصال.
- تنمية وتطوير أداء المساعدين.

(١) بهاء محمد زكى (٢٠٠٢) الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية وتأثيرها على التعليم والتطوير الإداري. المؤتمر السنوى الخامس لكلية الإدارة والاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، العين. للمجلد الأول، ص/١٢٨: ١٣٠.

فالمدير في الإدارة الوسطى يتعامل مع الموارد البشرية أكثر من مديري المستويات الأخرى العليا والمباشرة، لذا نجد الإسلام يأمر من يلي أمراً أن يتعامل باللين وأن يجمعهم، كما أمره بالتعاون معهم والتواضع لهم، يقول صلى الله عليه وسلم: «أجما وال ولي من أمتي شيئاً فلم ينصح لهم ويجهد لهم كنهجته وجهده لنفسه كبه الله تعالى على وجهه يوم القيامة في النار»^(١)، على الوالي حسن اتصال: جمع الناس من حقه ووضعه في حقه، وأن يستعين على أمورهم بخير من يعلم، ولا يجرهم^(٢) فيهلكهم، ولا يؤخر أمر يوم لعد^(٣).

كما ينبغي أن يرفق بهم فلا يحملهم ما لا يطيقون: إن الله يحب الرفق في الأمر كله^(٤)، اخوانكم غولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه ولا يكلفه ما يغلبه فإن كلفه فليعنه^(٥)، كما أمر الإسلام بصدق النصيحة وعدم الغش يقول صلى الله عليه وسلم: أيما راع غش وعيته فهو في النار^(٦) ويعطى لهم الأجر الذي يناسبهم كل حسب عمله وتعبه يقول: الأجر على قدر النصب^(٧).

خلق الله البشر مختلفين ولا يوجد فردين هما نفس الشخصية أو الدوافع لذلك يجب على المدير أن يفهم ويعامل كل فرد حسب طبيعته، فيمكنه ذلك من تحفيزهم وقيادتهم^(٨).

(١) الطبراني، عن معقل بن يسار، حسن.

(٢) يجرهم: لا يشدد أو يحتد عليهم.

(٣) المعطلى، عن واثلة، ضعيف.

(٤) البخاري، عن عائشة، صحيح.

(٥) متفق عليه، عن أبي ذر، صحيح.

(٦) ابن عساکر في تاريخه، عن معقل بن يسار، حسن.

(٧) متفق عليه، عن عائشة، صحيح.

(٨) بريان اونيل. اختبار مهارتك القيادية (القاهرة: جرير، ٢٠٠١)، ص/٤٠.

٣- اختيار الإدارة العليا

تتكون الإدارة العليا من: رئيس مجلس الإدارة ورؤساء القطاعات ومديرى العموم، وينبغى توخى الدقة لاختيار أفراد الإدارة العليا ولا بد من توافر شروط معينة لاختيار أفرادها إذ هم العقل المدبر للمنظمة ولو احتل العقل اختلت الجوارح كلها وهم أصحاب القرارات التى تؤثر على مسار الأعمال وجودتها كما تؤثر على سلوك المرءوسين بها ولذلك اهتم الإسلام بوضع شروط للإدارة العليا فى الدولة وفى المنظمات.

٣/١ صفات قادة التميز فى الإدارة العليا^(١):

- الرغبة فى تحقيق التميز.
- كراهية البيروقراطية والروتين.
- الانفتاح على الأفكار الجديدة.
- الالتزام بأهداف المنظمة.
- الإيمان بالجودة.
- تخفيض التكاليف.
- زيادة سرعة الأداء.
- بناء الميزات التنافسية.
- الثقة بالنفس.
- التفكير بمنطق العولمة.

- تنوع فرق العمل من المساعدين لتتضمن جنسيات متعددة

ويرى باحث آخر أن الدور القيادى للموارد البشرية هو^(٢):

- شبكة قوية داخلياً وخارجياً.
- توفير المعلومات وبذل النصائح.
- المعرفة Knowledge والتعلم والأفكار الجديدة.
- القدرة على التفاوض.
- إدارة عدم التأكد والغموض والصراعات.
- حل اختلاف الثقافات.

(١) على السلى. إدارة التميز، مرجع سابق، ص/ ٢٨٠: ٢٨٢.

(2) Bob Morton (2004) People & Business performance. Conference of Management of Measurement, P/26.

- الالتزام والاهتمام بالتسهيلات. - الدبلوماسية.

ومديرى التميز هم الذين يحددون القيم وينمون الموارد البشرية ويهيئون المناخ والثقافة لتقبل المعرفة من مصادرها المختلفة ويؤكدون دور المنظمة لخدمة المجتمع.

قيم القادة في الثقافة غير الإسلامية^(١):

- الديمقراطية. - العدالة.
 - الاهتمام بحقوق العاملين. - المساواة.
 - الحرية. - المسؤولية.
 - المشاركة. - جودة حياة العمل.
 - التعليم. - السلام العالمى.
- نظام القيم

القادة ← المناخ التنظيمى للقيم ← الثقة ← نجاح طويل الأجل^(٢)

أى أن القادة إذا كان لديهم القيم أصبح المناخ التنظيمى أخلاقياً مما يؤدي إلى ثقة العاملين فى القيادة والعمل باتقان وزيادة الولاء والالتزام مما يسبب النجاح التنظيمى وتحقق الغاية ، فإذا كانت المدخلات هى القيم والأخلاق أصبحت المخرجات هى النجاح الطويل الأجل.

ويشجع القائد فى منظمته الإدارة الذاتية حتى يتحمل الفرد المسؤولية ويكون مستقلاً^(٣):

- تشجيع المرءوس على وضع الهدف بنفسه. - تشجيع المرءوس على التقييم الذاتى.
- تشجيع التوقع. - تنمية الاطلاع.

(1) William D. Hit (1990) Ethics & Leadership (1st. pri., U.S.A: Practice), p18.

(2) op. cit., p:1.

(3) Charles C. manz &Henrt b.sims ,JR (1993)Business without Bosses (1st. pri., U.S.A: Library of Congress,p:210.

- حل المشكلات وحل الصراعات بين الجماعات. - زيادة التدريب والتدريب المستمر.
- تشجيع التفكير المنطقي.

يقول أحد الباحثين ان الاختيار السليم للمديرين يسبب نجاح المنظمات ويقول أن صفات مديرى الإدارة العليا هي^(١):

- الرؤية المستقبلية. - مهارات الاتصال الفعال. - العدالة والرحمة.
- الطموح. - الصحة السليمة والطاقة. - القدرة على التعلم.
- القدرة على التغيير. - الحماس والدافعية للعمل.

يقول أحد الباحثين^(٢) يعتمد قرار الاختيار على القواعد والنظم والإجراءات السارية المفعول داخل منظمة العمل، ويعتمد شغل الوظائف الرئيسية على إجراء الاختبارات.

وتختلف إجراءات اختيار المناصب الإدارية العليا عن إجراءات اختيار المناصب الإدارية الدنيا، وتعتمد اختبارات الإدارة العليا على تقديرات شخصية فى ضوء معلومات يتم تجميعها من خلال مشاهدات وقنوات مباشرة.

٢/٣ معايير الاختيار فى الإدارة العليا فى الثقافة التنظيمية الإسلامية:

- القدرة القيادية (المكنة). - الأمانة.
- العلم والمعرفة. - الحلم والأناة.
- الإيمان والقيم الأخلاقية. - المحبوبة (رضا العاملين عنه).
- القدوة الحسنة.

(1) Ruth Tait (1996) The attributes of leadership. Leadership & Organization Development Journal.V.17, N.1, pp.27:29.

(٢) سعيد يس علمر. قضايا هامة لإدارة التغيير (القاهرة: مركز وايد مرفس للإستشارات والتطوير الإدارى، ١٩٩٢)، ص/٥٤: ٥٧.

١/٢/٣ القدرة القيادية (المكنة) Empowerment:

التمكين مضمن الآلة والمكان الذى يتمكن فيه ، مكنت له ما يتمكن به، ومكنته أقدريته على ذلك الشيء فى المكان، والتمكين إعطاء ما يصح به الفعل كأننا ما كان من الآلات والعدد والقوى، والتمكين ضد التعذر^(١) ومتمكن أى ذو قدر ومنزلة^(٢)، ومكنته من الشيء جعلت له عليه سلطانا وقدرة فتمكن منه وله مكنة أى قوة وشدة^(٣).

نجد القرآن الكريم قد استخدم لفظ القوة والأمانة فى العمل اليدوى والعقلي حين تكلم عن مؤهلات العامل كما حدث مع موسى عليه السلام حين اختاره شعب لرعى الأغنام وإدارة أمواله وهى مهنة شاقة بدنيا تحتاج إلى قوة للسير فى المراعى وحفظ الأغنام وحلبها وتمريضها وحمايتها من أعدائها من الذئاب وغيرها.

أما الوظائف الإدارية فقد استعمل القرآن الكريم لفظ مكين أمين بدلا من قوى أمين لأن العمل الإدارى يتطلب سلطة لإدارة الآخرين والعمل من خلاصهم ومعهم لذلك فهو يتطلب تمكن من المرؤسين ليوصلهم ويعمل من خلاصهم، ولا يتطلب قوة بدنية بل ذهنية وعقلية لإقناع الآخرين، كما يتطلب أمانة فالأمانة شرط فى الأعمال البدنية والأعمال الإدارية، بل هى شرط فى كل عمل، يقول سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾^(٥)، ﴿قَالَ إِنَّكَ النَّبِيُّ لَنُبْنِيَنَّكَ مَكِينَ أَمِينًا﴾^(٦).

(١) أبو هلال الصمكى. الفروق، القاهرة: دار زاهد النفسى، بدون تاريخ، ص/٩٠.

(٢) الراغب الأصفهاني. المفردات (القاهرة: الحلبي، ١٩٦١)، ص/٤٧١.

(٣) الفيومي. المصباح المنير (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧)، ص/٢٢١.

(٤) يوسف ٢١/ك.

(٥) يوسف ٥٦/ك.

(٦) يوسف ٥٤/ك.

كما يقول سبحانه عن ذى القرنين حين وجه المجموعات والفرق عند بناء السد:
﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾^(١)، ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَسِرَ
فَأَعْيُونِي بِقُوَّةٍ﴾^(٢).

فقد اختار ملك مصر يوسف عليه السلام ليكون وزيراً أو عزيزاً وجعله مديراً لمخازن
المحصولات الزراعية في مصر في السنوات الخمس لجمعها وتخزينها بطريقة صحيحة
وهي تركها في السنابل حتى لا يفسدها السوس والحشرات ثم توزيعها في السنوات
العجاف فكانت له مهمتان: الجمع والتوزيع بالعدل وهو الذى يوجه مساعديه
ومرءوسيه على ذلك فاحتاج إلى التمكين منهم بتعيين الملك له وأمرهم بطاعته أكثر من
حاجته إلى القوة البدنية التى لا يحتاجها فهو لن يعمل بيده، فالإدارة قدرة ذهنية يوجه
فيه الأعلى سلطة الأقل منه سلطة ويؤثر على سلوكه فهو يتطلب مكتة إدارية تمكنه من
أصدار القرارات التى تحقق الهدف وهونها حماية مصر من انجاعة عند أزمة الجفاف وقلة
منسوب المياه فى النيل^(٣).

كما نجد فى قصة ذى القرنين أن القوم طلبوا منه بناء السد مقابل المال لحمايتهم من
أعدائهم، ولكنه رد عليهم أن ما أعطاه الله له من المكتة الإدارية التى ستوجههم هم لبناء
السد هى التى ستبنى لهم السد بدلاً من الكسل والاعتماد على الآخرين فى معالجة
الآزمات وقال لهم أعينوني بقوة وهى قوة العمل البدوى والبدنى فالمكين لا يمكنه
التوصل للهدف دون قوة عمل الآخرين فالمدير ينبغى أن يكون مكيناً وليس قوياً حتى
يصدر القرارات السديدة، ويختار الأقوياء ليعمل معهم ومن خلاهم لتحقيق الهدف وهو
بناء السد لحمايتهم من أعدائهم.

(١) الكهف ٨٤/ك.

(٢) الكهف ٩٥/ك.

(٣) سوسن سالم الشيوخ (١٩٩٩) نماذج من إدارة الأزمات فى القرآن الكريم. المجلة
العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. العدد/١٧، ص/٥٠: ١٠٠.

الفرق بين التفويض والتمكين^(١): شكل رقم/١

التفويض	التمكين
نقل جزء من الصلاحيات للمرءوس	إتاحة الفرصة للمرءوس ليقدر فيقرر
تظل المسئولية، مسئولة من فوض	النجاح ينسب للممكن والفشل مسئوليته
التفويض مؤقت	التمكين دائم ويجسد فلسفة ثابتة
فى التفويض يقاد الموظف	فى التمكين تتاح للموظف قيادة ذاتية
المعلومات تتاح على قدر جزئية التفويض	المعلومات على المشاع
عند الخطأ يسحب التفويض	عند الخطأ يتحرى السبب ويعالج

ونجد فى الفكر الإدارى غير الإسلامى أنهم يستعملون الآن كلمة Empowerment ولا يستعملون كلمة power وهى تعنى المصطلح الإدارى الإسلامى (المكنة) التى تستخدم فى العمل الإدارى وهو نقل المسئولية والسلطة بشكل متكافئ من المسئول إلى الذى يليه .

لذا فإن أهم الصفات فى الإدارة العليا هى المكنة وليس القوة فالممكن يمكنه إدارة الآخرين ويستطيع تحمل المسئوليات والقدرة على إصدار القرارات وطريقة التنفيذ.

٢/٢/٣ الأمانة Honest:

الأمانة مطلوبة فى كل الأعمال وفى كل المستويات الإدارية، ولا تصلح الأعمال إلا بها فالعمل البدوى لا يصلح إلا بالقوة والأمانة والعمل الإدارى لا يصلح إلا بالمكنة والأمانة فالأمانة مطلوبة فى الأعمال الإدارية والتنفيذية معا، ولذلك هى أحد صفات المؤمنين لأن المؤمن يعمل إما فى التنفيذ أو فى العمل الإدارى، يقول سبحانه ﴿هَؤُلَاءِ السَّامِعُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فُلُوكَ فَهُمُ الْفَاقُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتَاتِهِمْ

(١) أحمد سيد مصطفى (٢٠٠٤) تمكين العاملين. مؤتمر الإدارة بالقولاس. الخبراء العرب فى الهندسة والإدارة، تيم، ص/٧.

وعهدهم راعون^(١) كما أنها أحد صفات الفرد الذى لا يهلع ولا يجزع يقول الحق سبحانه: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا • إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا • وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا • إِلَّا الْمُسْلِمِينَ • الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَقِمُونَ • وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْكُومٌ • لِّلسَّبِيلِ وَالْمَحْرُومِ • وَالَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بَيِّمَ الدِّينِ • وَالَّذِينَ هُمْ مِنْ عَذَابِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ • إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ • وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ • إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ • فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ هُمُ الْعَادُونَ • وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ^(٢) فرعاية الأمانة تجعل الإنسان لا يجزع ولا يهلع، وتجعله قوى النفس يمكنه مجابهة المصاعب ومعالجة الأزمات التى تطرأ على المنظمات، والجزع ضد الصبر وهو حزن يصرف الإنسان عما هو بصدده والهلج أشد الجزع^(٣) ولا ينبغي للمدير أن يتصف بتلك الصفات لأنه إذا اتصف بها وواجه أزمة فإنه لا يستطيع حلها ولا معالجتها ولا إصدار القرارات التى ينبغى اتخاذها لمعالجة الأزمة، وقد أمرنا الله تعالى بأداء الأمانة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٤) ومن أداء الأمانة إتقان العمل، كما نهى الله عن خيانة الأمانة ومنها الإهمال فى العمل وعدم إتقانه وتحسينه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٥)، وقد قال الرسول ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ أَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(٦) وحذر من خيانة الأمانة ووصف بها المنافق يقول: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ

(١) المؤمنون ١-٨/ك.

(٢) المعارج ١٩-٢٢/ك.

(٣) الأصنافهاتى. المفردات، مرجع سابق، ص/ ٩٢.

(٤) النساء ٥٨/م.

(٥) الأنفال ٢٧/م.

(٦) البخارى فى تاريخه، عن أبى هريرة، حسن.

وإذا أوتى من خان»^(١)، «لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له»^(٢)، فهي قيمة كبيرة يجب ترسيخها عند المديرين خاصة في المستوى الأعلى لأن مسئولياتهم أكبر فالإدارة الأمانة تقتضى التمسك بالسلوك القويم خاصة الأمانة.

ونجد الأمانة صفة لازمة لمن يؤدي مهمة إلى غيره، فجبريل عليه السلام وصف بالأمانة: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾^(٣) وذلك لأنه يحمل الرسالات الربانية إلى البشر فينبغي أن يتصف بالأمانة، كما نجد في سورة الشعراء ستة أنبياء قد وصفوا بتلك الصفة: ﴿بِئْسَ لَكُم رُسُولٌ أَمِينٌ﴾^(٤) كما أن الرسول ﷺ كان يسميه الناس بالأمين من قبل نزول الوحي ويقول القرضاوى: الأمانة والإخلاص خلقان أصيلان يتوقف عليهما جودة العمل وحسن الإنتاج فالصانع المؤمن أمين على صنعه يخلص فيها جهده ويرقب فيها ربه^(٥).

٣/٢/٣ العلم والمعرفة Science & Knowledge

العلم والمعرفة من أهم صفات المدير في الإدارة العليا وفي قصة النبي يوسف عليه السلام عندما اختاره الملك وخيره في أى الوظائف يعين قال: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٦) فالوظيفة تحتاج إلى الحفظ بالطريقة السليمة التى تحافظ على المحصولات من الفساد والحشرات وذلك يلزمه علم ومعرفة لذلك اختار يوسف التعيين في الوظيفة التى تلائم علمه ومهاراته ومعرفته وهى وظيفة إدارة المخازن كما يقول القرآن عن

(١) متفق عليه، عن أبى هريرة، صحيح.

(٢) أحمد، عن أنس، صحيح.

(٣) الشعراء ١٩٣/ك.

(٤) الشعراء ١٠٧: ١٧٨/ك.

(٥) القرضاوى. دور القيم والأخلاق فى الاقتصاد الإسلامى (بيروت: الرسالة، ١٩٩٦)،

ص/ ١٦٣.

(٦) يوسف ٥٥/ك.

سبب اختيار طالوت قائداً: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَنَّةً مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(١).

وقد حث الإسلام على العلم: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَخْمُونُ وَالَّذِينَ لَا يَخْمُونُ إِنَّمَا يَنْتَكِرُ الْكَافِرُ الْكَافِبُ﴾^(٢)، ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٣) ويقول صلى الله عليه وسلم: «تعلموا من العلم ما شئتم فوالله لا توجروا بجمع العلم حتى تعملوا»^(٤) وقد أمر الرسول ﷺ أسرى المشركين في بدر بتعليم المسلمين الكتابة بدلاً من دفع الفدية.

وتتطلب إدارة المعرفة تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تعاونية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المنظمة، ويتيح تخزين المعلومات حماية الموارد الذهنية والتجارب من الاندثار ويضيف إلى ذكاء المنظمة، ومد المديرين بالمعلومات في الوقت المناسب وتطوير الموارد والعمليات وخلق ثقافة معرفية وتقاسم المعرفة^(٥)، فتيسر المعرفة بشكل فعال يتيح للمديرين حسن استخدام المعلومات وعمل الخطط، وإصدار القرارات السديدة، والمعرفة هي محصلة امتزاج: المعلومات والخبرة والحكمة، ويحث الإسلام على توافر المعلومات الواقعية الصادقة ومد المديرين بها ليتمكنوا من إصدار القرارات السديدة، قال صلى الله عليه وسلم: «نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع»^(٦).

(١) البقرة ٢٤٧/٢.

(٢) الزمر ٩/ك.

(٣) المجادلة ١١/م.

(٤) المدينة، عن أنس، حسن.

(٥) عماد الصباغ، مرجع سابق، ص/ ٨: ٩.

(٦) أحمد، عن ابن مسعود، صحيح.

٤/٢/٣ الحلم والأناة Clement:

الحلم هو العقل فالإدارة العليا هي العقل المفكر للمنظمة وإذا توقف العقل توقفت أجهزة الجسم كلها إذ هو المهيمن على الأعمال والأنشطة وتلك الصفة من أهم الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها مديرو الإدارة العليا.

والأناة هي الثبات في إصدار الأحكام حتى تبين، والعجلة تفسدها، يقول الشيزرى: اعلم أن الأناة أحد الأوصاف وأكمل الأخلاق وعلامة التوفيق لأنه يتعلق بها صواب الرأي في التدبير واتضاح الأمور ولا يقترن بها زلل ولا يعقبها ندامة^(١) فإذا صدر القرار بعد الدراسة والتحليل والمشاورة فإنه يكون سليماً صالحاً للتنفيذ فبأخذ وقتاً أقل في التنفيذ بعد أن أخذ وقتاً أطول في الإعداد والدراسة والمشاورة فيكون سديداً يحقق الغاية منه.

والحليم هي أحد صفات الله جل وعلا، وقد أثنى الله سبحانه على الحلم في البشر يقول عن النبي إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾^(٢) ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾^(٣) كما يقول قوم شعيب عليه السلام عنه وقد عرفوا عنه العقل: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾^(٤) ولذا فقد استكروا عليه محاولة إصلاحه لأموالهم حينما كانوا يخسرون الميزان والمكيال فالحلم والرشد صفتان لازمتان لأفراد الإدارة العليا، وقد أثنى صلى الله عليه وسلم على تلك الصفتين: ﴿إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يَجْعَلُهُمَا اللَّهُ الْحِلْمَ وَالْأَنَاءَةَ﴾^(٥) فالحلم صفة يمجها الله سبحانه في البشر وجعلها في أنبيائه وفي بعض خلقه الذين يقودون غيرهم من البشر كأفراد الإدارة العليا في المنظمات، كما يجب أن الله سبحانه الأناة وهي

(١) الشيزرى. المنهج المملوك في سياسة الملوك (الأردن: المنار، ١٩٨٧)، ص/٣٣٣.

(٢) التوبة ١١٤ م.

(٣) هود ٧٥ ك.

(٤) هود ٨٧ م.

(٥) مسلم، عن ابن عباس، صحيح.

ضد التعجل والتسرع: «الأنانة من الله والعجلة من الشيطان»^(١) ومصدر القرارات يجب أن يتأني ويتثبت قبل إصدارها لتكون سديدة تحقق الهدف منها، فالحلم والأناسة يجب أن تكونا صفتين لمن يختارون للإدارة العليا حتى يستقيم الأمر وتحقق الغايات ونصل إلى القرارات الفعالة التي تسهم في جعل الأداء متميزاً.

٥/٢/٣ الإيمان والقيم الخلقية Ethical Values

الإيمان من أهم قيم الإداري في الثقافة التنظيمية الإسلامية خاصة في الإدارة العليا وذلك لأنها هي التي تصدر القرارات وتضع الخطط والسياسات وتؤثر على سلوك المرءوسين وتوجههم وتطبق أبعاد الثقافة، ولو لم يكن أفرادها يؤمنون بتلك الثقافة لما استطاعوا تطبيقها، إن القيم هي الجذور المغذية والموجهة للسلوك الإنساني فإن سلمت الجذور غي النبات ثم أثمر، قال صلى الله عليه وسلم: «وإن في الجسد مضغة إن صلحت صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله ألا وهي القلب»^(٢) والقلب موضع القيم ويقول: «الإيمان بضع وسبعون شعبة فالأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة^(٣) الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان»^(٤) فالإيمان مكون من عدد من الشعب كلما طبق الفرد شعباً أكثر زاد إيمانه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: «الإيمان يزيد وينقص»^(٥) يقصد أن العمل بعدد أكبر من تلك الشعب يزيد الإيمان وينقصها ينقص وقد عدد البيهقي تلك الشعب في كتاب له^(٦)، يقول ابن تيمية: والزيادة قد نطق بها القرآن في عدة آيات^(٧) كقوله تعالى: «وَبِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا زَادَتْهُمْ

(١) الترمذی، عن سعد، حسن.

(٢) متفق عليه، عن النعمان بن بشير، صحيح.

(٣) إماطة: رفع.

(٤) مسلم، عن أبي هريرة، صحيح.

(٥) البخاری وأحمد، عن أبي هريرة، صحيح.

(٦) البيهقي. شعب الإيمان (لمشق: دار ابن كثير، ١٩٨٩)، ص ٢١: ١٤٤.

(٧) ابن تيمية. كتاب الإيمان (القاهرة: المكتبة القيمة، بدون تاريخ)، ص/١٩٦.

إيماناً^(١) فالعمل بتلك الشعب ومنها قراءة القرآن أو ذكر الله يزيد الإيمان، وتلك الشعب أو القيم منها ما هو مختص بالله ومنها ما هو مختص بالعبد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية ومنها ما هو مختص بالبحث في الأرض والسماء عن آيات الله وغيرها وكل ذلك إذا ما عمل به المسلم ازداد إيماناً وتطبيقاً لأوامر الله والامتناع عن نواهيه، فالمدير إذا تحلى بتلك القيم صلح سلوكه وصلحت قيادته إذ سيفقد ويوجه المرءوسين إلى ما يوصل إلى الغاية بإحسان.

وعلى القادة ثلاثة مهام تثبيت القيم والرؤية المستقبلية وأداء المهمة^(٢):

القيم: هي تلك المعتقدات والمبادئ القوية التي تعد دليلاً يقود التخطيط والأداء وهي توفر إطار العمل الأخلاقي الذي يسمو عن كونه مجرد سياسة للعمل.

الرؤية: هي صورة المستقبل المرجو، وهي تسعى لتستلهم وتضي رحلة المنظمة كما تساعد على ترسيخ الانتماء والالتزام.

المهمة: المهمة تحدد ما عليه المنظمة في الوقت الحاضر من حيث خدماتها ونتاجها ودورها ووظيفتها، إن المهمة تؤدي الخدمات التعليمية والتنظيمية.

ويرى أحد الباحثين أنه ينبغي الاهتمام بالقيم والأخلاق خاصة في قادة المستقبل^(٣):
- تحديد سلوك وقيم المنظمة.

- تعريف القيم خاصة التي توجه السلوك التنظيمي وصناعة القرار

- تطوير طرق التغذية المرتدة لأداء الوظيفة في النواحي السلوكية والمالية

- التأكيد على العائد كالمكافآت. - الاهتمام بالثقافة المرغوبة والاعتراف بالحاجات

(١) الأنفال ٢/م.

(٢) دوجلاس ب. إيدي. ما وراء التخطيط الاستراتيجي (القاهرة: سلسلة المركز القومي،

١٩٩٨)، ص/١١: ١٤.

(3) Frances, Hesselbein (1996) The leader of the future (1st., ed., U.S.A: Jossey Bass publishers), p267.

ويقول أحد الباحثين: أن العمل على نشر القواعد الأخلاقية واحترامها من أهم مهام القائد في المستقبل^(١).

٦/٢/٣ المحبوبة (رضا العاملين عنه) Lovableness :

من توجهات الإسلام الحنيف رضا المؤمنين عن الإمام في صلاة الجماعة يقول صلى الله عليه وسلم: «من أم قوماً وهم له كارهون فإن صلاته لا تجاوز ترقوته»^(٢) ومعنى الحديث أن صلاة الإمام لا تقبل، وإذا كانت الصلاة وقتها محدوداً للإدارة أولى بتعيين الذي لديه قبول من الآخرين، فالوقت أطول والاتصالات أكثر والتعامل بين الرئيس والمرؤوس وقت أطول، والقائد المحبوب (الكارزمي) يمكنه حل المشكلات والأزمات وإدارته فعالة وقد يعين لإدارة الأزمة بالذات، أما القائد غير الكارزمي فإنه لا يستطيع معالجة الأزمات^(٣).

وقد كان الصحابة يحبون الرسول ﷺ فقد كان بعض الصحابة يلتفون حول بيته ليلاً لحمايته حتى أنزل الله: ﴿وَاللَّهُ يَضُمُّكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٤) كما كان الصحابة رضوان الله عليهم يلتفون حوله في الحروب حتى أن الصحابة الجليلة أم عماره نسيبة بنت كعب رضى الله عنها تصدت لابن قمينة وتلقط الطعنة حين حاول النيل من الرسول ﷺ في غزوة أحد ويقول آخر: لا عذر لكم عند الله إذا خلص إلى نبيكم وتراى آخر حتى استشهد^(٥)، واغبوية لا تنال كرهاً وإنما تنال بحسن الأثر وصواب الرأي والتدبير^(٦).

(١) زينب سكوتى (١٩٩٦) الصورة المثلى للقائد المستقبل. الإدارة. جـ/٢٨. العدد/٤، ص/٨٤.

(٢) الطبراقى، عن جنادة، صحيح.

(3) Rajnandini Pillai (1996) Crisis & the Emergence of charismatic leadership in group. Journal Of Applied Psychology. V.26. P. 556.

(٤) المائدة ٦٧/م.

(٥) عبد العزيز كامل. دروس من غزوة أحد (القاهرة: دار المعارف، بدون تاريخ)، ص/٨١: ٨٢.

(٦) ابن قتيبة، مرجع سابق، ص/١١.

٧/٢/٣ القدوة الحسنة Imitation:

ينبغي أن يكون الرئيس قدوة حسنة في إنجازاته للعمل وفي قيمه كالصدق والوفاء بالوعد والعدل والإخلاص للعمل واللين وإسداء النصيحة والشورى يقول الحق: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(١) وقد كان الرسول ﷺ الأسوة الحسنة للمؤمنين: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾^(٢) وفي عصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء المسلمون بحال كثير فتعجب عمر وقال إن قوما أدوا هذا لأمناء فرد عليه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: أنت أمين الله يؤدون إليك ما أديت إلى الله فإن رتعت رتعوا قال عمر: صدقت وقال عمر: إن الناس لن يزالوا مستقيمين ما استقام المتمدن وهداتهم^(٣)، إن القدوة الحسنة أحد أبعاد الإدارة الأمنية وتثير في نفس المقتدى قدراً كبيراً من الإعجاب والحب والتقدير ومحاولة تقليد ما استحسنه^(٤).

ويرى بعض الباحثين أن مديري الإدارة العليا ينبغي أن يتصفوا بـ^(٥):

- النضج النفسي Psychology maturity ومطورياته هي:

- الطموح للتعلم Curiosity to learn.

- احترام الآخرين Orientation to others.

- احترام الوقت Orientation to time.

- الأخلاق Personnel morality.

(١) آل عمران ٣١/م.

(٢) الأحزاب ٢١/م.

(٣) ابن الجوزي. مناقب عمر بن الخطاب (القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ)،

ص/٢٠٢.

(٤) عبد الرحمن هيجان. مرجع سابق، ص/ ٧ : ٨.

(5) Stefan Wills (1994) An international manager, European Management Journal. V.12. N.1. pp. 51:52.

بينما يرى آخرون أن الصفات هي^(١):

- القدرة على الإشراف.
- الذكاء.
- المبادرة.
- الثقة بالنفس وتحقيق الذات.
- الجسم.
- دافع الإنجاز.
- البضوج.
- الألفة مع الجماعة.

بينما يرى آخرون أن سبب نجاح القيادة يركز في^(٢):

- القيادة التي تعتمد على إدارة المعرفة وتعمل بحماس والتزام.
- مساعدة فريق العمل الذي يعمل في نظم المعلومات.
- الاستفادة من المعرفة في توجيه العمل وقياس الأداء بطرق جديدة.
- خلق الثقافة التي تساعد على التجديد والتعلم والمشاركة في المعرفة.
- الاستفادة من إدارة المعرفة في وضع الاستراتيجية وصناعة القرارات السديدة.
- الرؤية المستقبلية.

ويرى بعض الباحثين أن خصائص القيادة في الإسلام هي^(٣):

- عدم التهاون في اختيار القادة.
- القائد مقيد بشريعة الله (الثقافة التنظيمية الإسلامية).

- الشورى لازمة لسببين:

- الفرد لا يعرف كل شيء.

(١) نعمة عباس خضر (١٩٩٤) قياس السمات القيادية للمدراء دراسة اختبارية في منظمات صناعية. المجلة العربية للإدارة. المجلد ١٦. العدد الأول، ص/٧٢.

(2) David Skyrme (2003) Knowledge management.
<http://www.skyrme.com.insights/22km.htm,P/5>.

(٣) محمد الحمن. أزمة القيادة وعلاجها في واقعنا الإسلامي (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٩٠)، ص/٢٩: ٣٥.

- عمل المرء وسين يتناسب مع مسؤولياتهم.

- القيادة مسئولية مشتركة.

وهناك من يرى أن أساسيات القيادة هي^(١):

- القدرة على التصور والرؤية الشاملة Vision.

- الثقة بالنفس وبالأخرين Trust.

- المشاركة Participation.

- القدرة على التعلم Learning.

- التنوع Diversity.

- الابتكار Creativity.

- التكامل Integrity.

- التكيف مع المجتمع Community.

ويرى آخر أن التوجهات السلوكية لقادة التميز هي^(٢):

- التوجه الاستراتيجي. - التوجه التسويقي. - التوجه العلمي.

- التوجه التقني. - التوجه المستقبلي. - التوجه المنظومي.

- التوجه التطويري. - التوجه الإنساني. - التوجه التفاعلي.

- التوجه للإنجاز. - التوجه للتغيير. - التوجه للجودة.

- التوجه العقلاني. - التوجه المعلوماتي. - التوجه المجتمعي.

- التوجه العولمي.

ويعدد بعض الباحثين مهمة القيادة^(٣):

- التطلع للتميز. - الاهتمام بالأفكار الحديثة وتطبيقها في العمل.

- جودة حياة العمل وانتهاز فرص التميز التنافسي.

(١) نها المصري (٢٠٠٠) موجز كتاب المبادئ الثمانية لقيادة إدارة ناجحة. مجلة الإدارة. المجلد/٣٢، ص/٩٨.

(٢) على السلمي، مرجع سابق. ص/٢٨٩: ٢٩٩.

(3) Rubert M. Fulmer & Marshall Goldsmith (2001): The Leader Investment (1st. pri., U.S.A: Amacom), p.64.

- الثقة في النفس وفي الغير.
- خلق أسس واضحة وبسيطة وصادقة للرؤية والاتصال بكافة العملاء.
- شحذ طاقته وطاقات الآخرين.
- وضع سياسات الأجور والمكافآت.
- وضع سياسات التهجم في الأسواق.
- الاهتمام بالمساءلة والالتزام.
- عمل برامج للتغيير.
- فهم الثقافات وبناء فرق عالمية

٣/٣ مهام وواجبات مديري الإدارة العليا:

- العدل.
- الشورى.
- التدبير (التخطيط).
- التفقد (المتابعة والرقابة).
- الاهتمام بالوقت.
- التيسير.
- المحافظة على الموارد البشرية.

١/٣/٣ العدل Justic:

والعدل هو القسط، قسط يقسط قسطاً، أما قسط يقسط (بضم السين) قسوطاً فهو الظلم: ﴿وَأَمَّا الْفَالَسُطُونَ فَكَتَبُوا لِجَهَنَّمَ خَطْبًا﴾^(١).

يقول الحق: ﴿اغْلِبُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٢)، ﴿وَأَمَرْتُ لَأُغْلِبَ بَيْنَكُمْ﴾^(٣) ويقول صلى الله عليه وسلم: «العدل حسن ولكن في الأمراء أحسن»^(٤) فالقيادة بدون العدل استبداد، وينبغي أن يكون عادلاً كل من يتولى أمر الآخرين وإلا ففسد الأمر، وكان رسول الله ﷺ يعدل بين الرعية، ووصف أحد العرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمعاوية فقال: كان عالماً برعيته، عادلاً في قضيته عارياً من الكبر، قبولاً للعذر، سهل الحجاب، مصون

(١) الجن ١٥/م.

(٢) المائدة ٨/م.

(٣) الشورى ١٥/ك.

(٤) الفردوسي، عن علي .

الباب، متحرراً للصواب، رفيقاً بالضعيف، غير محاب للقوى، ولا بجاف للقريب^(١) ويقول الطرطوشي: والعدل يوجب اجتماع القلوب، والجور يوجب الفرقة، وحسن الخلق يوجب المودة، وسوء الخلق يوجب المباحدة^(٢) ويقول الشيزري: العدل أشرف وأقوم الأوصاف ويبعث على الطاعة ويدعو إلى الألفة وبه تصلح الأعمال وتنمو الأموال وتنشع الرعية وتكمل المزية^(٣).

وكلما ارتفعنا في السلم التنظيمي كان العدل أفضل وذلك أن القرارات الهامة ستؤثر على عدد أكبر خلال الهيكل التنظيمي في المستويين الثاني والأول، فمن أهم القيم التي ينبغي أن يتصف بها مديرو الإدارة العليا العدل، حتى يستقيم الأمر وتزداد الثقة في الإدارة ويزيد رضا العاملين في المنظمات.

٢/٣/٣ الشورى Participation:

الشورى من أهم واجبات المدير وهي منصوص عليها في القرآن ولها سورة باسمها وذلك دليل على أهميتها ولتلفت نظر المسلمين إلى فائدتها، وغايتها جعل عدة عقول يفكرون في أمر واحد يقول الماوردي: يجب أن يشاور ذوى الأحلام والنهى ويستطلع برأى ذوى الأمانة والنفى ومن حنكتهم التجارب فإن لكل عقل ذخيرة من الصواب وحظاً من التدبير^(٤) وقد بدأت الشورى تأخذ وضعها في الفكر الإداري الغربي لما وجدوه من نتائج باهرة، ويشترك الفكر الإداري الحديث مع الإسلام في ذلك فالإدارة اليابانية تقوم على المشاركة في المنظمات الآسيوية وكذلك ماليزيا^(٥)، وهناك ثلاثة

(١) الطرطوشي، مرجع سابق، ص/٢٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص/٢٤٠.

(٣) الشيزري. المنهج المملوك في سياسة الملوك، مرجع سابق، ص/٢٤٣.

(٤) الماوردي. تسهيل النظر، مرجع سابق، ص/١٦٦: ١٦٩.

(٥) سوسن سالم الشيخ (٢٠٠١) أبعاد الثقافة التنظيمية في ماليزيا في ضوء ثقافة التنظيمية الإسلامية إمكانية. مجلة كلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبحوث.

العدد/١٨، ص/٤٦: ١٤٤.

أنواع من المشاركة: تنظيمية (غزوة بدر) واجتماعية (الزكاة وعبادة المرضى) وفي الاقتراحات (غزوة الخندق) وتلك الأنواع الثلاثة تؤثر في رأس المال الاجتماعي الذي يؤثر بدوره على الأداء التنظيمي^(١) وهي تسبب تماسك الجماعة وتمدد المدير بتفاصيل الأنشطة والمهام لكل وظيفة ولها ارتباط قوى بالرقابة الذاتية وتحقق رضا العاملين، ويقول ابن طبا: الاتصال والتجاوز أساسه التوصل إلى الصحيح لما فيه من النفع والمصلحة^(٢) وهناك نوع جديد للمشاركة وهي المشاركة في المعلومات المالية وتسمى Open-Book management(OBM)، وتعريفها أنها الإدارة التي تطلع موظفيها على المعلومات المالية الخاصة بالمنظمة، وأبعادها:

- ١- التمكين
- ٢- المشاركة في المعلومات المالية
- ٣- التدريب
- ٤- المكافأة، وتسهم في رفع مستوى الأداء والرضا الوظيفي^(٣).

٣/٣/٣ التخطيط (Planing):

التدبير في الأمر: النظر إلى ماتنول إليه عاقبته^(٤) وقد دبر سبحانه خلق السماوات والأرض في ستة أيام وخلق الأقوات للبشر والدواب من قبل خلقهم بقول سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٥) ويقول صلى الله عليه وسلم: «خلق الله الربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من

(1) Mark C. Bolino (2002) Citizenship behavior & the creation of social capital in Organizations. Academy Of Management Review. V.27. N.4, pp/508:512.

(٢) ابن طباطبا، مرجع سابق، ص/٢١.

(3) Thomas L. Barton (1999) Open book management. CPA Journal. March, P/1:6.

(٤) مختار الصحاح، ص/١٩٨.

(٥) البقرة ٢٩م.

يوم الجمعة في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل»^(١) فكان خلق آدم بعد تهية الأرض له، فقد خلق له ما يسد حاجاته كلها، يقول سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٢) وقد حدد القرآن مهمة البشر: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٣) أى يطيعون، وفي القرآن غاذج للتدبير في العصور المختلفة كما في سورة يوسف، يقول: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَنِينَ سَنِينَ دَانًا فَمَا حَصَنْتُمْ فَذُرُوهُ فِي سُبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾^(٤) فالرحلة الأولى من الخطة كانت الزراعة المستمرة سبع سنين ثم خطة التخزين برك الجزء الأكبر من القمح في السنابل حتى لا يأكله السوس مع ترك جزء منه بدون تخزين لأكل البشر والدواب ثم توزيع هذا المخزون على الناس في السنوات المجافة.

وفي التخطيط لبناء السفينة في عصر نوح عليه السلام وفي التخطيط للفرار من فرعون في عصر موسى عليه السلام وكيف خرجوا ليلاً وكانوا عدة آلاف دون أن يصل إليهم فرعون باجيازههم البحر ثم غرق فرعون وجيشه كل ذلك عبرة لنا كي نتدبر الأمر ونعد له عدته قبل القيام به.

ولنا في رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة فقد خطط للهجرة ولبناء المسجد والدعوة بإرسال مصعب بن عمير للتعريف بالإسلام ونشره في المدينة قبل الهجرة وللتمهيد لها، وإرساله الرسل والرسائل إلى الملوك والقيصرة في الدول من حوله.

تحت الثقافة التنظيمية الإسلامية القيادة على تحديد المهمة والغاية والرسالة ثم التدبير أو التخطيط حتى يكون كل شئ محددًا، كما حثنا الإسلام على التوقع والتنبؤ والاحتياط للأمر قبل حدوثه مثلما حدث في الهجرة و حفر الخندق لما توقع المسلمون

(١) مسلم، عن أبي هريرة، صحيح.

(٢) البقرة ٣٠/م.

(٣) الذاريات ٥٦/ك.

(٤) يوسف ٤٧/ك.

هجوم جيش قريش عليهم في المدينة فحضرُوا الخندق اتقاء لذلك فنصرهم الله لأنهم أدوا ما عليهم ولم يقصروا.

وقد كتب علماء الإدارة الإسلامية في ذلك كتباً، كما حدث في عصر الرشيد حين كتب طاهر بن الحسين كتاباً إلى ابنه لما ولاه الرشيد الرقة ومصر: فانظر في عواقب ما أردت من ذلك فإن رأيت السلامة فيه والعافية ورجوت فيه حسن الدفاع والصنع فامضه وإلا توقف عنه وراجع أهل البصر والعلم به ثم خذ عدته فإنه ربما نظر الرجل في أمره وقدره على ما يهوى فاغواه ذلك وأعجبه فإن لم ينظر في عواقبه أهلكه ونقض عليه أمره فاستعمل الخزم^(١).

ويرى الشيزري أن التدبير ونظر العواقب ينقسم إلى أربعة أقسام^(٢):

- تدبير وإبرام بالنظر والقياس.

- تدبير وإبرام الأمور بعد الاحتيال فيها.

- تدبير معرفة الوقوف على الأمر.

- تدبير مالا حيلة فيه.

ويقول: الملك القوى حد قوته التدبير مع إقامة الرفق وإلا خرق، ويقصد أن التدبير لا بد له من الرفق دون الشدة حتى لا يفشل المدير فالرفق ينبغي أن يصاحب التدبير كأن يضع خطأً ويحدد أهدافاً أكبر من إمكانية الموارد البشرية فلا يستطيعون الوصول إليها أي ينبغي أن تكون الخطط واقعية، ويقول الشيخ يوسف القرضاوي عن ضرورة التخطيط: لا بد من التخطيط القائم على الإحصاء الدقيق، والأرقام الحقيقية، والمعرفة اللازمة بالحاجات المطلوبة ومراتبها ومدى أهميتها، والإمكانات المطلوبة ومدى القدرة على تميمتها، والوسائل الميسورة لتلبية الحاجات، والتطلع إلى الطموحات^(٣).

(١) ابن خلدون، مرجع سابق، ص/٣٠٩.

(٢) الشيزري، مرجع سابق، ص/٢٢٢:٢٢٣.

(٣) القرضاوي. دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص/١٩٣.

٤/٣/٣ التفتقد (المتابعة والرقابة) Control:

من لوازم الإحسان أن يراقب الفرد ربه باتقان العمل وبذل الجهد فيه قبل أن يخشى المدير أو المشرف فأفضل الرقابة هي الرقابة الذاتية التي يراقبها الفرد لذاته وهي أقل تكلفة بالنسبة للمنظمة، ومع تميز الثقافة التنظيمية الإسلامية بالرقابة الذاتية إلا أنها لا تمنع الرقابة القوية أو من المديرين.

وينبغي على المدير أن يتابع الإنتاج خطوة خطوة وألا يترك العمل إلى نهايته ثم يراقبه فالمتابعة تجعل المدير متواجد دائماً يصلح الانحرافات عن الخطوة أولاً بأول وفي ذلك توفير للوقت والمال، ولنا في الأنبياء الأسوة الحسنة بقول رب العزة: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَنْدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْكَافِبِينَ﴾^(١).

وترى الباحثة أن حرف الواو في أول الآية يدل على أنه قد تفقد جيشه من الجن والإنس ووجدهم على أحسن حال ثم تفقد الطير فلم يجد الهدد فالتفقد كان للجميع يقول الحق: ﴿وَنُوحِشَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودَهُ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾^(٢) فلما لم يجده توعده بالعذاب إن لم يكن لغيابه سبب فلما حضر وأدى بسبب غيابه لم يصدقه مباشرة بل قال له: ﴿قَالَ سَتَنُنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَافِبِينَ﴾^(٣) لذلك أرسله إليهم بالخطاب ليوقن بصدقه، فينبغي للمدير أن يتيقن من صدق المعلومات، كما نجد موسى عليه السلام يعاتب أخاه هارون على ما اعتبره تقصيراً منه عندما ولاه وذهب للعبادة قال:

(١) النمل ٢٠/ك.

(٢) الوزع: الوازع الموكل بالصوف يمنعها أن تنتشر وهو بمعنى المنظم لها الذي يوزعها ويراقبها وهذا دليل على اتخاذ الحكام والأمراء وزعة يكفون الناس إذ لا يمكن للحكام ذلك بأنفسهم.

(٣) النمل ١٧/ك.

(٣) النمل ٢٧/ك.

﴿قَالَ يَا هَلُوتُمْ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ۖ أَلا تَتَّبِعُنَ لِقَاصِيَتَ أَمْرِي ۖ قَالُوا يَا بَنِي آدَمَ لَا تَلْخُذْ بِلَهَيْتِنَا وَلَا بِرَأْسِنَا إِنَّا خَشِيتُ أَنْ نَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾^(١)
لقد عاقبه موسى عليه السلام مباشرة دون أن يسمع دفاعه والمفروض أن يسمع دفاعه أولاً ثم يرى هل يستحق العقاب أم لا؟.

ويعود الصيام المسلم على الرقابة الذاتية فلا أحد يراه إلا الله، وهو صائم تمتع عما حلل الله وهما شهوة البطن وشهوة الفرج فذلك يدفعه إلى الامتناع عما حرم فيقتن عمله ويحسنه ولا ينتظر رقابة الرؤساء.

وفي السنة نجد الرسول ﷺ يتابع الأعمال التي أمر المسلمين بها ويراقبهم ليصلح الانحرافات عن الأوامر فقد كان يتابع بناء المسجد وحفر الخندق ويراجع جماعي الزكاة حتى يرى هل طابق الفعل الأمر أم لا؟ وإذا وجد أكثر يرده وكان يشرف على توزيع النسيء والغنائم ويضع القواعد حتى لا يظلم أحد، أو يوضح لهم لم أثر بعضهم؟ إما لفقر أو لأمر يراه يصلحهم كما حدث في توزيع الغنائم بعد غزوة بني النضير فقد أعطاها لفقراء المهاجرين دون الأنصار حتى يمكنهم الاستقلال عن دور الأنصار والاعتماد على أنفسهم وأموالهم بعد أن كانوا عالة عليهم^(٢).

ويقول طاهر بن الحسين: واجعل في كل كورة من عملك أميناً يخبرك أخبار عمالك ويكتب عليك بسيرهم وأعمالهم حتى كأنك مع كل عامل في عمله معاًين لأمره كلها^(٣).

(١) طه ٩٢: ٩٤/ك.

(٢) سوسن الشيخ (٢٠٠٠) دروس مستفادة من إدارة الأزمات في عصرى الرسالة والخلافة. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للينسات. العدد/١٧، ص ٢١.

(٣) ابن خلدون، مرجع سابق، ص/ ٣٠٩

يقول أحد الباحثين: إن تحول المعرفة الضمنية لتصبح معرفة واضحة تسمى العملية التجسيدية Externalization Process ، وهذا يعني أن المعرفة قد تبلورت وغير مثال هو حلقة مراقبة الجودة حيث تسمح للعاملين بإنجاز التحسينات في عملية التصنيع من خلال توضيح المعرفة الضمنية المراكمة خلال سنواتهم الوظيفية^(١)، فالمعرفة أدت إلى التحسين.

٥/٣/٣ الاهتمام بالوقت Time Management:

بحث الإسلام المؤمنين على الاهتمام بالوقت وعدم إضاعته فالفرد مسئول عن كل يوم من أيام عمره، يقول صلى الله عليه وسلم: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما انناه وشبابه فيما أبلاه وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق وعن علمه فيما عمل فيه»^(٢) حتى لا يضيع عمره وخاصة شبابه فيما لا يفيد لأن القوة والعمل يكونان في مرحلة الشباب، أمر الإسلام المسلمين بعدم تأخير عمل اليوم إلى الغد لأن الغد غير مضمون كما أن الغد له أعماله فيستمر في تضييع الوقت والأعمال ومصالح الناس بالتأجيل قال صلى الله عليه وسلم: «لا تؤخروا الصلاة لطعام ولا لغيره»^(٣)، «لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الإفطار وأخروا السحور»^(٤)، كما يقول: «عجلوا الخروج إلى مكة فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له من مرض أو حاجة»^(٥) ويقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: وامض لكل يوم عمله فإن لكل يوم ما فيه^(٦) ويقول طاهر بن الحسين: والفرغ من عمل يومك ولا تؤخره لغد وأكثر مباشرة بنفسك

(١) ممدوح رفاعي (٢٠٠٢) إدارة المعرفة: تقييم دور العمليات الاجتماعية التجسيدية التوافقية الذاتية وأثرها على العملية الابتكارية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية. تجارة بنها، ص/٢١٩.

(٢) الترمذی، عن أبي بردة، حسن صحيح.

(٣) أبو داود، عن جابر.

(٤) أحمد، عن أبي ثر، صحيح.

(٥) البيهقي، عن ابن عباس، حسن.

(٦) علي بن أبي طالب، مرجع سابق، ص ٤٤٠.

فإن للغد أمورا وحوادث تلهيك عن عمل يومك الذي أخرت واعلم أن اليوم إذا مضى ذهب بما فيه وإذا أخرت عمله اجتمع عليك عمل يومين فيثقلك ذلك حتى تمرض منه وإذا أمضيت لكل يوم عمله أرحت بدئك ونفسك وجمعت أمر سلطانك^(١)، يقول المرادى: سئل بنو أمية بأى شى ذهب ملككم؟ قالوا بتضييع الحزم وترك شغل اليوم إلى غد^(٢)، ويدرس فى الإدارة الحديثة طرق توفير وقت المدير وينصح أحد الباحثين المديرين بـسبع نصائح^(٣):

- لا تقم بإهدار وقتك

- احرص على أن تكون الأشياء التى توفر الوقت توفره فعلا

- قم بالفصل بين الأعمال الهامة والأعمال العاجلة

- وضح أسباب عدم قيامك بعمل ما

- امنح مساعدتك وقتا كافيا لأداء العمل

- قلل وقت الاجتماعات

وينصح آخر المديرين :

ابتكارات المديرين للتعامل مع الوقت^(٤):

- خطط وقتك الشخصى

- التفويض

- التعامل مع الزوار

(١) ابن خلدون، مرجع سابق، ص/٣٠٩.

(٢) الماوردى، مرجع سابق، ص/٢٠٣.

(٣) مارشال كوك. إدارة الوقت (القاهرة: جرير، ٢٠٠١)، ص/١٢٠:١٢٣. مترجم عن

كتاب Marshal Cook. Time management

(٤) محمد عبد الفتى حسن هلال. مهارات إدارة الوقت (القاهرة: مركز تطوير الإدارة

والتنمية، ١٩٩٥)، ص/٩١:٩٢.

٢- الاتصال مع الآخرين

٦/٣/٣ التيسير Easement:

يقول الله سبحانه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ خَرِصٌ عَلَىٰ أَعْيُنِكُمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^(١) أمر الإسلام بالتيسير: «ما خير الرسول ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً»^(٢)، ويقول: «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا»^(٣)، فعلى القيادة تيسير الأمر وعدم وضع عراقيل لعدم انسياب العمل ومداومة الشرح والتوضيح لكل الأوامر وتحديد هدفها وتعريف العاملين ومدتهم بالمعلومات عن العمل حتى يقتنعوا به، يقول صلى الله عليه وسلم: «أخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه ولا يكلفه ما يهلكه، فإن كلفه ما يهلكه فليكنه»^(٤)، «اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشق عليه ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فرفق به»^(٥).

كما سبق تبين لنا أن الثقافة التنظيمية الإسلامية تأمر باليسر وليس العسر والتعقيد، فينبغي للمديرين أن يسروا الأمر بقدر استطاعتهم خاصة في الأعمال التي تخص الجمهور وألا يشقوا عليهم أو يؤجلوا طلباتهم، وأن يدرب الموظف على إرضاء المستهلكين ولا يعطل مصالحهم ويؤذي لهم الخدمات يسر كما ينبغي، فاليسر يرضى المدير والموظف والمستهلك.

(١) التوبة ١٢٨/١.

(٢) البخارى، عن عائشة، صحيح.

(٣) متفق عليه، عن أنس، صحيح.

(٤) متفق عليه، عن أبي ذر، صحيح.

(٥) مسلم، عن عائشة، صحيح.

٧/٣/٣ المحافظة على الموارد البشرية Employee Rentation:

تعتبر الموارد البشرية رأس المال الاجتماعي للمنظمات يقول (Mark C. Bolino 2002)^(١) رأس المال الاجتماعي مصدر مطور في الهيكل الاجتماعي وهو الذي يقرب من التوصل إلى الغايات، فرأس المال الاجتماعي أصل من أصول المنظمات. رأس المال المادي يتعكس على الأدوات والآلات، ورأس المال البشري يتعكس على التعليم والتدريب والتجارب، أما رأس المال الاجتماعي فينعكس على استمرار العلاقات بين الأفراد، وأبعاد رأس المال الاجتماعي هي:

الهيكلي - العلاقات - الإدراكي

وقد وجد أن السلوك التطوعي يسهم في رأس المال الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي يرفع مستوى الكفاءة والفعالية ويرفع مستوى الأداء^(٢) وهو ضروري للتنمية وانتشار المعارف وعمد التنظيم بميزة تنافسية^(٣)، والمحافظة على الموارد البشرية هو محافظة على رأس المال الاجتماعي وفي أحد الأبحاث وجد ارتباط قوى بين المحافظة على الموارد البشرية والإخلاص والولاء^(٤).

عندما اشتد أذى المشركين بالمسلمين في مكة أمر الرسول ﷺ بعض المسلمين بالهجرة إلى الحبشة لحفاظ على حياتهم ولحمايةهم حتى يقوى الإسلام فيمكنهم الرجوع والانضمام إلى جيش المسلمين فكان الغرض إبعادهم لمدة محددة ثم استعادتهم عندما تسمح الظروف وحتى لا يفقد الإسلام تلك الكوادر المميزة كجعفر بن أبي طالب وغيره، كما كان صلى الله عليه وسلم يحافظ على استمرار العلاقات الطيبة بين الصحابة كمواخاته بين الأوس والخزرج وبين المهاجرين والأنصار كي يحافظ على رأس

(1) Bolino (2002) citizen behavior & the creation of social capital in organization. Academy of Management Review. N.4, p. 506.

(2) Chun Hui (2001) Can good Citizens lead the way in providing quality service?. Academy Of Management Journal. v.44, N.5, p.988.

(3) Bolino. op., cit., p.507.

(4) John E. Sheridan (1992) Organizational culture on employee rentation. Academy of Management Journal. V.35. P. 1037:1038.

المال الاجتماعى فقد حرص على استمرار العلاقات الطيبة بين المسلمين ورسخ فى عقولهم الأخوة الإيمانية بجانب الأخوة بالنسب، كما أمر بالآلا يكلف العمال ما لا يطيقون، وتعليمهم، وتدريبهم، فالعلاقات الطيبة تجعل العاملين لا يفكرون فى الرك أو الغياب بغير عذر، ويتقنون أعمالهم ويحسنوها، ويذلون أقصى طاقاتهم وبذلك تحافظ المنظمات على راسمالها الاجتماعى لرفع مستوى الأداء، والأداء = نهمة الرجل (الرغبة) X مداومة النظر (القدرة والاستمرار) كما قال البخارى^(١).

مسئوليات الإدارة العليا للمحافظة على الموارد البشرية:

- تحديد رسالة المنظمة وإقناع المرءوسين بها.
- الاختيار الجيد للمديرين ووضعهم فى الأماكن المناسبة.
- دعم المديرين التنفيذيين ومراجعة أدائهم.
- التخطيط الفعال للموارد البشرية.
- توفير الموارد البشرية اللازمة.
- إدارة الموارد البشرية بفاعلية.

ويرى بعض الباحثين أن المشكلة تكمن فى غياب فريق من المديرين والقيادات التى تدير على أسس ورؤية عالمية ولذلك يجب أن توجه المنظمات إلى تنمية المهارات والقدرات التالية فتحول ثقافتهم من ثقافة جامدة إلى ثقافة ومعارف ومهارات إدارية أساسها الأداء المتميز وأهم المهارات هى^(٢):

- مهارات الرؤيا العالمية للمتغيرات الاقتصادية والفنية والإدارة التنافسية وطبيعة الأسواق.
- مهارات الحساسية والمرونة لحضارات وثقافات العملاء فى الدول المختلفة.

(١) أحمد عمر هاشم. السنة النبوية وعلومها، مرجع سابق، ص/ ١٥٠.

(٢) فؤاد القاضى (١٩٩٩) إعداد وتطوير الموارد البشرية لمجابهة القرن الواحد والعشرين. مجلة الإدارة المجلد/ ٣٢. العدد الأول، ص/ ٤٧: ٦١.

- اكتشاف معالم ومؤشرات التحول والحساسية لرؤية المشكلة ومن ثم اكتساب مهارات التغيير المستمر بهدف التأقلم مع المتغيرات
- الابتكار والتجديد في الخطط واكتساب مهارات إحداث التغيير المستمر والبرامج والسيناريوهات المستقبلية والقدرة على التفاوض.
- إدارة المواقف المركبة بالنماذج واقتناص الفرص الدولية
- الإدارة بفرق العمل وروح الفريق
- إدارة المخاطر وعدم التأكد والتعامل مع ضغوط العمل
- المتابعة المستمرة وإعادة التخطيط طبقاً لمتطلبات الموقف

أنواع اختبارات الموارد البشرية:

الاختبار هو: إجراء منظم هدفه متابعة سلوك أو اتجاهات أو أداء شخص معين أو مقارنة سلوك واتجاهات وأداء شخصين أو أكثر^(١).

- اختبارات الذكاء - اختبارات القدرة

- اختبارات الأداء - الاختبارات الشخصية

ونجد في الإسلام عدة أنواع للاختبارات فقد اختبر الرسول ﷺ المسلمين في عدة مواقف فحين أرسل معاذاً إلى اليمن اختبر ذكاءه قائلاً: **م تلعنى يا معاذ**^(٢) كي يعرف قدراته العقلية في الفتوى، وفي اختبارات القدرة والأداء، يقول الصديق حين عين أحد الصحابة في القيادة: **إني قد وليتك لأبلوك وأجربك وأخرجك، فإن أحسنت رددتك إلى عملك و زدتك وإن أسأت عزلتك، ويقول عليّ بن أبي طالب: استخدمهم اختباراً ولا تولهم محاباة وأثرة وفي الاختبارات الشخصية يقول صلى الله عليه وسلم: «نحن معاصر**

(١) إبراهيم شهاب (٢٠٠٠) **لمتعلقات التوظيف في الإسلام**. الإدارة العامة. المجلد ٤٠،

العدد/٢، ص ٣٤٩.

(٢) أحمد، عن معاذ، صحيح.

الأنبياء أمرنا أن نزل الناس منازلهم ولكلمهم على قدر عقولهم»^(١) وفي الحديث إشارة إلى اختلاف الذكاء والشخصية والقدرة في الأفراد وكان يقول عن الفروق بين الأفراد: «الناس معادن كمعادن الفضة والذهب، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»^(٢) مما سبق نرى اهتمام الإسلام بالاختبارات وذلك لانتقاء الأفضل للتعين في المنصب المناسب.

وقد أشارت سورة يوسف إلى أهمية المقابلة الشخصية والتكلم والتحاوور للحكم على المرءوس حين فسر يوسف عليه السلام رؤيا الملك فطلبه ليقابله ويراه: فلما كلمه قال ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾^(٣) وأيضاً حين أخبرت ابنة شيب أباه عن موسى وسقيه لها: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٤)، ﴿قَالَ إِنِّي أَبْرِدُكَ وَأَنْتَ أَتِيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تُلْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَبِئْسَ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٥) فالمقابلة والكلام والتحاوور يظهر شخصية ومستوى المرءوس ومدى مناسبه للوظيفة ونرى في قصة موسى عليه السلام كيف أن شعباً اختاره ليس فقط للعمل وإنما للزواج من ابنته والعمل عنده بقيمة المهر ثمانى سنوات وإن قبل العمل عشر سنوات فهذا من فضل موسى عليه السلام، ثم طمأنه بأنه سيعامله بالحنس لأنه من الصالحين فلن يظلمه أو يحمله فوق طاقته ونرى هنا أن العمل قد حدد وقد كان معلوما عندهم من سقى وحرث ورعى وما شاكل أعمال البادية في مهنة أهلها^(٦).

(١) أبو داود، عن عائشة.

(٢) متفق عليه، عن أبي هريرة، صحيح.

(٣) يوسف ٥٤/ك.

(٤) القصص ٢٥/ك.

(٥) القصص ٢٧/ك.

(٦) القرطبي. تفسير القرطبي جـ/ ١٠ (القاهرة: الشعب، ١٩٦٩)، ص/ ٤٩٩١.

ونجد في القرآن حين أراد الله سبحانه أن يختبر إبراهيم وموسى عليهما الصلاة والسلام قبل الرسالة قال عز من قائل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾^(١)، ﴿وَأَن لَّقِيَ عَصَاكَ فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَىٰ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ * اسْكُنْ بِذَلِكَ فِي جَنَّاتٍ تَجْرُجُ مِنْ تَحْتِهَا أَنْهَارٌ مِنْ غَيْرِ تَنَوُّعٍ وَتَصْنَعُ الْإِبْرَاقَ جَنَّاتُكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾^(٢) فقد اختبر الله سبحانه إبراهيم عليه الصلاة والسلام اختباراً فأداه على أكمل وجه فاستحق الإمامة، واختبر الله سبحانه وتعالى موسى عليه السلام ودربه على المعجزات التي سيذهب بها إلى فرعون وقومه لآيات الوحداية وإقناعه بالدين فأداه فاصطفاه رسولاً، فالمقابلة الشخصية والاختبار هما أفضل الوسائل التي تسبق تعيين الأجدار.

وفي قصة سليمان عليه السلام: ﴿أَن غَمَا أَكَلْتُ مِنْ زَرْعِ الْغَيْرِ فَجَاءُوا لِدَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَحَكَمَ حَكْمًا وَلَكِن سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَكَمَ حَكْمًا آخَرَ أَقْسَطَ مِنَ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ فَاسْتَحَقَّ وَلَايَةَ الْحُكْمِ بَعْدَ أَبِيهِ، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ اخْتِبَارًا لَهُ فَبَلَّ تَوَلَّى الْحُكْمَ، يَقُولُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوْمُ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَلَهَمَّا هَا سُلَيْمَانُ وَكُلًّا اتَّبَعْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾^(٣)، ولم يكتف الإسلام باختبار القادة بل اختبر كل مستوى يقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ...﴾^(٤) فقد أمر الرسول ﷺ باختبار النساء الآيات من مكة، للتعرف على مدى حرصهن على تنفيذ الأوامر والالتقاء عن النواهي، فالامتحان يعقد للتأكد من صلاحيتهن للبقاء بالمدينة وانضمامهن إلى جماعة المؤمنين.

(٢) القصص ٣١: ٣٢/ك.

(٤) الممتحنة ١٠/م.

(١) البقرة ١٢٤/م.

(٣) الأنبياء ٧٨: ٨٨/ك.

يقول عليّ بن ابي طالب كرم الله وجهه عن أهمية الاختبارات الفعلية قبل تعيين القادة... ثم لا يكن اختيارك إياهم على فراستك وحسن الظن منك، ولكن اختبرهم بما ولوا للصالحين قبلك فاعمد لأحسنهم أثرا وأعرفهم بالأمانة وجهها^(١) أى اختبرهم واعرف سيرتهم وتاريخهم الوظيفي قبل التعيين ليكون ذلك أولئق من مجرد المقابلة الشخصية والفراصة.

وعن معرفة المرشحين للوظيفة يسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحدهم: هل أنت جاره الذى يعلم مدخله ومخرجه؟ قال: لا، قال هل صاحبه فى السفر الذى تعرف به مكارم الأخلاق؟ قال: لا، قال هل عاملته بالدرهم والدينار الذى يعرف به ورع الرجل؟ فأجاب: لا، فصاح به عمر: لعلك رأيته قائماً قاعداً يصلى فى المسجد قال: نعم، قال عمر: اذهب إنك لا تعرفه، فعمر رضي الله عنه يرى أن المعرفة الشفوية دون تعامل لا تظهر صفات وأخلاق الرجال فلا بد من التعامل والاختبار حتى تعرف معادن الرجال.

ولم يكف الرسول صلى الله عليه وسلم بالاختبار فى اختيار القادة بل أضاف إليها المشورة يقول: «لو كنت مؤمراً أحداً لأمرت ابن أم عبد^(٢)»^(٣) ولو حرق امتناع، كما أمر عثمان بن العاص رغم صغر سنه لحرصه على التفقه فى الإسلام بناء على مشورة الصديق^(٤).

يقول أحد الباحثين: إن الفساد الإدارى كان سببه سوء اختيار العناصر الإدارية المنوط بها تنفيذ القرارات الإدارية وإنجاز الأعمال^(٥).

ويرى أحد الباحثين^(٦) أن شروط الاختبار فى الإسلام هى:

(١) عليّ بن أبى طالب، مرجع سابق، ص/ ٤٣٧.

(٢) يقصد عبد الله بن مسعود.

(٣) أحمد، عن عليّ، صحيح.

(٤) خالد اسماعيل الحمدانى (٢٠٠١) الشورى جذورها التاريخية وتطبيقاتها فى عصر النبوة وعصر الخلافة الراشدة. للتجديد. ماليزيا. العدد العاشر، ص/ ٩٨.

(٥) إبراهيم شهاب (٢٠٠٠) امتحانات التوظيف فى الإسلام. مرجع سابق، ص/ ٢٤٨.

(٦) السابق، ص/ ٣٦٩: ٣٧٣.

- تكافؤ الفرص

- قيامها على شروط محددة مسبقا

- الشورى فى إعداد الاختبارات والتعيين

- تنوع صيغ الاختبارات تبعاً لنوع الوظيفة

- تبنى على معيارى القوة والأمانة، (المكنة والأمانة للقادة الإداريين)^(١).

- النتائج على حسب التجربة - تتوالى فيها شروط الاختبار الجيد

- الولاية أو الإمارة العامة لا تجرى فيها اختبارات تنافسية

- إلزامية الاختبارات

ويرى باحث^(٢): إن من الأفضل أن نتجه عند التعيين إلى اختيار الشباب الذين حصلوا على تدريب والذين يجيدون أكثر من لغة علاوة على كفاءتهم المهنية، ويجب الاهتمام بالتدريب المستمر بعد التعيين حتى يمكن اللحاق بالتكنولوجيا العالية، ويرى باحث آخر^(٣) أنه من الضروري أن ترسم سياسة الاختيار على أساس مدى التوافق بين القيم السائدة فى المنظمة بدلاً من التركيز فقط على مدى توافق المؤهلات والخدمات اللازمة لشغل الوظيفة حيث نضمن درجة عالية من الرضا ونزيد من الاحتفاظ بالعمالة وتزيد درجة ممارسة المواطنة التنظيمية.

(١) رأى الباحثة.

(٢) زينب سكوتى، مرجع سابق، ص/ ٨٤ - ٨٥.

(٣) فاطمة جاد الله، مرجع سابق، ص/ ٢٩١ : ٢٩٢.

اختيار المديرين وأداؤهم لمهامهم في الثقافة التنظيمية الإسلامية

د/ سوسن سالم الشيخ

صفات وواجبات المديرين في المستويات الإدارية الثلاثة في الثقافة التنظيمية الإسلامية

شكل رقم ٢/

الإدارة المباشرة	الإدارة الوسطى	الإدارة العليا	المخرجات
<ul style="list-style-type: none"> الصفات - القوة - الأمانة - الكفاءة - المهارة 	<ul style="list-style-type: none"> الصفات - الكفاية - الأمانة - العلم والمعرفة - اللين - الصبر - القدرة على القيادة 	<ul style="list-style-type: none"> الصفات - المكنة - الأمانة - العلم والمعرفة - الحلم والأناة - الإيمان والخلق - القدرة على القيادة - المحبوبة - القدوة 	<ul style="list-style-type: none"> الأداء - أداء متقن للمسلع والخدمات بدون أخطاء
<ul style="list-style-type: none"> الواجبات - احترام المدير - الطاعة - الإتقان - الالتزام - التعاون 	<ul style="list-style-type: none"> الواجبات - العدل - الإنصاف - الشورى - وضع السياسة - المتابعة - التأني - الاهتمام بالموارد البشرية 	<ul style="list-style-type: none"> الواجبات - العدل - الشورى - التخطيط - التفقد والرقابة - الاهتمام بالوقت - التيسير - المحافظة على الموارد البشرية 	<ul style="list-style-type: none"> التوصل للغاية - تحقيق الأهداف بإحسان - تحقيق الغاية بإحسان - تحقيق الميزة التنافسية بزيادة المعرفة لدى الأفراد

صفات أفراد الإدارة المباشرة X واجباتهم + صفات أفراد الإدارة الوسطى X واجباتهم + صفات الإدارة العليا X واجباتهم = أداء العمل بإتقان + تحقيق الأهداف المشتركة والغاية بإحسان .

المدخلات (مجموع الصفات في المستويات الإدارية الثلاثة) X العمليات (مجموع واجبات المستويات الثلاثة) = المخرجات (الأداء المتقن للمسلع والخدمات) + (تحقيق الغاية بإحسان) .

نظام اختيار المديرين في الثقافة التنظيمية الإسلامية
شكل رقم ٣



١/٤ الفئات

١/١/٤ حدد الإسلام الشروط والصفات والقيم التي ينبغي اختيار مديري الإدارة المباشرة على أساسها وهي: القوة، والأمانة، والكفاءة، والمهارة، وهي أهم شروطها.

٢/١/٤ أوجب الإسلام عدة واجبات على مديري الإدارة المباشرة كاحترام الرؤساء، والطاعة، والإتقان، والالتزام، والتعاون، كما حجب إليهم العمل التطوعي.

٣/١/٤ حدد الإسلام شروط وقيم اختيار مديري الإدارة الوسطى وهي: الكفاية، والأمانة، والعلم، واللين، والصبر، والقدرة على القيادة.

٤/١/٤ أوجب الإسلام على مديري الإدارة الوسطى العدل والإنصاف، والشورى ووضع السياسات، والمتابعة، والتأني في إصدار القرارات، والاهتمام بالموارد البشرية.

٥/١/٤ اهتم الإسلام بالقيادة العليا ودقق في اختيار أفرادها لأنهم هم عقول المنظمات التي توجهها، وهم مصدرى القرارات التي توجه وتقود المنفذين، واشترط شروطاً وصفاتاً وقيماً وهي: المكنة وهي القدرة على القيادة، والأمانة وهم أعظم أمانة من غيرهم لأنهم القدوة، والعلم، والمعرفة، والحلم والأناة، حتى يمكنهم إصدار القرارات بعد الدراسة والتحصيص، والإيمان والخلق، والقدرة على القيادة، والخبوية، والقدوة الحسنة.

٦/١/٤ اختص الإسلام القادة بعدة واجبات وأعمال وهي: العدل بين المرءوسين والشورى قبل إصدار القرارات، والتدبير وهو التخطيط، والتفقد والرقابة، والاهتمام بالوقت، والتيسر والحفاظة على الموارد البشرية

٧/١/٤ اختلفت الشروط بين المستويات الإدارية الثلاثة وبين واجبات كل مستوى فالمهام مختلفة ولكنها متكاملة، وبذلك نكون قد أجبنا على السؤال الأول.

٨/١/٤ وضع الإسلام منهجا لاختيار المستويات الإدارية الثلاثة كل حسب مستواه ومهامه ومسئوليته كما وضع نظاما للثواب والعقاب يتساوى فيه الجميع وأوجب على الجميع احترام النظام والالتزام به، ولو طبق نظام الاختيار على الجميع واختير كل فرد حسب ما أمرت به الشريعة وأدى كل فرد ما عليه من واجبات لتحققت الأهداف الفرعية وتحققت الغايات لكل منظمة وبذلك نكون قد أجبنا على السؤال الثاني.

٩/١/٤ تميزت الثقافة التنظيمية عن الثقافات الأخرى بأنها نظام إلهي علوي يعلم ما يصلح الأفراد فهو خالقهم وأعلم بهم، فقد ألزمهم بواجبات لكل مستوى حسب موقعه لو نفذت لتحققت الغايات بإحسان وبذلك نكون قد أجبنا على السؤال الثالث.

١٠/١/٤ أمرت الشريعة باختيار الأكفاء على أساس الاختبار والتجربة ولم تعتمد على الحدث والتخمين ووضعت شروطاً للاختبار في كل مستوى إداري.

١١/١/٤ تتميز الثقافة التنظيمية الإسلامية بالوسطية فقد راعت قدرة كل فرد وسعته وأوجبت التكاليف طبقاً لذلك فلا هي تشددت ولا هي تراخت بل وضعت التكاليف والواجبات بحيث تناسب الفرد المتوسط الأداء، فلم يكلف الله نفساً إلا وسعها، وحفزتهم للتميز لنيل درجات أعلى ليس على سبيل القرض بل على سبيل الرغبة كحثهم على العمل التطوعي لمن يقدر عليه.

١/٥ التوصيفات

١/١/٥ ضرورة تدريس الثقافة التنظيمية الإسلامية في كليات التجارة في جامعة الأزهر بفرعها البنين والبنات حتى تتخرج أجيال دارسة لدينها خاصة في مجال المعاملات يمكنها تطبيقه بعد ذلك في المنظمات بيسر لأنها جزء من الثقافة العامة.

٢/١/٥ ضرورة تدريس الثقافة التنظيمية الإسلامية في كليات التجارة في مصر والبلاد العربية والإسلامية فالثقافة التنظيمية الإسلامية تناسبنا أكثر من الثقافات الأخرى التي نمت في بيئات وعقائد مختلفة وافدة علينا .

٣/١/٥ تشكيل لجان محايدة من جهة عليا من داخل وخارج المنظمة لوضع مقاييس عادلة للاختبارات والاختيار على أساسها وليس على أساس الخبايا لقرابة أو لغيرها .

٤/١/٥ ضرورة تطوير وتنمية المنتجات والخدمات عن طريق تعيين الأصلح، والأمهر، والأنسب، لكل وظيفة لرفع مستوى الأداء الوظيفي فلو عين غير الصالح وغير القوي الأمين لم تتحقق الغايات مما يؤثر على مستوى الأداء التنظيمي.

٥/١/٥ الاهتمام بالتدريب قبل شغل الوظيفة حتى يكون الفرد أهلا لها ، لتدريب المديرين قبل ممارسة الوظيفة يجعلهم أكثر صلاحية للعمل ، كتدريبهم على المهارات الإدارية ومنها كيفية الشورى، وتوعيدهم على رأى الجماعى وتغييرهم من الرأى المنفرد، وعمل حوافز جماعية تعطى للفريق المتميز حتى نشجع المديرين على ذلك.

٦/١/٥ الاهتمام بالموارد البشرية والحفاظة عليها من الناحية الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمعنوية، فهم الثروة الحقيقية للمنظمات وهم رأس المال الاجتماعى.

٧/١/٥ الاهتمام بالقيم الأخلاقية عند المديرين لأنهم القدوة المحسنة أمام المرءوسين وتنميتها وتطبيق مفهوم الإدارة الآمنة بقيمتها الرفيعة، تلك القيم كالقدوة الحسنة والرقابة الذاتية، والتقييم العادل للأداء، والأمانة، والإتقان، والصدق، وحسن اختيار المديرين وسلوك المواطنة فتلك القيم هي مغذيات ومحركات السلوك البشري فيصبح التنظيم أكثر تماسكا، ورأس المال الاجتماعي متعاظدا متزاخما، كما تؤثر على رفع مستوى الجودة والأداء التنظيمي.

للمراجع العربية

- القرآن الكريم.

- كتب التفسير:

- ابن كثير . تفسير ابن كثير . القاهرة : الشعب ، ١٩٧١ .

- الفخر الرازي . التفسير الكبير . القاهرة : دار الغد العربي ، ١٩٩٢ .

- القرطبي . تفسير القرطبي . القاهرة : الشعب ، ١٩٦٩ .

- الشعراوي . تفسير الشعراوي . القاهرة : دار أخبار اليوم ، ١٩٩٥ .

كتب الحديث:

- البخاري . صحيح البخاري . القاهرة : الشعب ، ١٩٥٨ .

- مسلم . صحيح مسلم . القاهرة : الحلبي ، ١٩٨٣ .

- البيهقي . شعب الإيمان . دمشق : دار ابن كثير ، ١٩٨٩ .

- السيوطي . الجامع الصغير . بيروت : العلمية ، بدون تاريخ .

- صلاح التجاني . جوامع الكلم . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .

- محمد ناصر الألباني . صحيح الجامع الصغير وزيادته . بيروت : المكتب الإسلامي ،

١٩٨٦ .

- هاشم : أحمد عمر . السنة النبوية وعلومها . القاهرة : غريب ، بدون تاريخ

كتب الفقه:

- ابن قدامة . المغني . القاهرة : دار الغد العربي ، ١٩٩٦ .

- الماوردی . الأحكام السلطانية . بيروت : الكتب العلمية ، ١٩٨٥ .

- سيد سابق . فقه السنة . القاهرة : دار ثابت ، ١٩٩٤ .

كتب الإدارة الإسلامية:

- ابن أبي الربيع. سلوك المالك في تدبير الممالك. القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٠.
- ابن أبي طالب، علي. نهج البلاغة. بيروت: العلمية، ١٩٨٢.
- ابن الجوزي. مناقب الخليفة عمر بن الخطاب. القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ.
- ابن تيمية. السياسة الشرعية. بيروت: العلمية، ١٩٨٨.
- ابن خلدون. المقدمة. بيروت: الهلال، ١٩٧٨.
- ابن طبا طبا. الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية. القاهرة: المعارف، ١٩٣٨.
- ابن قتيبة الدينوري. مختارات من عيون الأخبار. القاهرة: وزارة الثقافة، ١٩٦٠.
- أحمد عبد ربه مبارك بصوص. فن القيادة في الإسلام. الأردن: المنار، ١٩٨٧.
- الأسدي. التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٨.
- الشيباني. الاكتساب في الرزق المستطاب. بيروت: العلمية، ١٩٨٦. - ٥٥ -
- الشيزري. المنهج المسلوك في سياسة الملوك. الأردن: المنار، ١٩٨٧.
- الطرطوشي. سراج الملوك. القاهرة: المصرية اللبنانية، ١٩٩٤.
- الطماوي. عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٦.
- العامري. السعادة والإسعاد في السيرة الإنسانية. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٩١.
- القرطبي. دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: وهبة، ١٩٩٥.
- القلقشندي. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. القاهرة: الأميرية، ١٩١٣.
- المالقي، أبو قاسم بن رضوان. الشهب اللامعة في السياسة النافعة. المغرب: الثقافة، ١٩٨٤.

- الماوردى، أبو الحسن. أدب الدنيا والدين. بيروت: إقرأ، ١٩٨٦.

_____ . تسهيل النظروتعجيل الظفر. بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٧.

- المرادى، أبو بكر محمد بن الحسن. الإشارة إلى أدب الإمارة. بيروت: الطليعة، ١٩٨١.

المعاجم:

- أبو هلال العسكري. الفروق. القاهرة: دار زاهد القدسي، بدون تاريخ.

- الأصفهاني. المفردات. القاهرة: الحلبي، ١٩٦١.

- الرازي. مختار الصحاح. القاهرة: الحلبي، ١٩٥٠.

- الفيومي. المصباح المنير. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧.

كتب الإدارة الحديثة:

- أحمد المهدي عبد العليم. الثقافة الإسلامية محور لمناهج التعليم. القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٢.

- أحمد ماهر. إدارة الموارد البشرية. الإسكندرية: بدون ناشر، ١٩٩٦.

- جمال محمد أحمد عبده. دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية. بيروت: الرسالة، ١٩٨٤.

- رفعت العوضى. تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد. القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٩٩٨.

- سعيد يس عامر. قضايا هامة لإدارة التغيير. القاهرة: مركز وايد سيرفس، ١٩٩٢.

- سوسن سالم الشيخ: إدارة ومعالجة الأزمات في الإسلام. القاهرة: دار الجامعات، ٢٠٠٢.

- سيد الهوارى. المدير العالمى. القاهرة: عين شمس، ١٩٩٨.

_____ . منظمة القرن /٢١. القاهرة: عين شمس، ١٩٩٩.

- عابدة سيد خطاب. الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية. القاهرة: عين شمس، ١٩٩٩.
- عبد العزيز كامل. دروس من غزوة احد. القاهرة: المعارف، بدون تاريخ.
- على السلمي. إدارة التميز. القاهرة: غريب، ٢٠٠٢.
- _____ .المهارات الإدارية والقيادية للمدير المتفوق. القاهرة: غريب، ١٩٩٩.
- _____ .إدارة الموارد البشرية. القاهرة: غريب، بدون تاريخ.
- على عبد الوهاب. الفكر المعاصر فى التنظيم والإدارة. القاهرة: وايد سيرفس، ١٩٩٨.
- متولى عمران. السلوك التنظيمى. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٩٨.
- محمد أحمد عبد الجواد. أسرار التميز الإدارى فى حياة الرسول. القاهرة: دار البشير، ٢٠٠٠.
- محمد عبد الفتى حسن هلال. مهارات إدارة الوقت. القاهرة. مركز تطوير الأداء والتنمية، ١٩٩٥.
- نثيسة باشرى. إدارة الموارد البشرية. القاهرة: جامعة القاهرة، بدون تاريخ.
- كتب موجة:
- إدوارد س. بانفيلد. السلوك الحضارى والمواطنة. القاهرة: دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- ألان كريف. دليل المدير لتجنب الأخطاء. القاهرة: جرير، ٢٠٠٠.
- بريجت بيرجى. ثقافة تنظيم العمل ترجمة أحمد مصطفى غنيم . القاهرة: الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- بريان أونيل. اختبر مهاراتك القيادية. القاهرة: جرير، ٢٠٠١.
- دوجلاس س. إيدى. ما وراء التخطيط الاستراتيجى. ترجمة الحسينى راشد. القاهرة: سلسلة المركز القومى لمجالس الإدارة غير الربحية، ١٩٩٨.

- ريتشارد ت. إنجرام. المسئوليات العشر مجالس الإدارة في المنظمات غير الربحية ترجمة سلامة البابلي. القاهرة: سلسلة المركز القومي مجالس الإدارة غير الربحية، ١٩٩٨.

- كريستوفر أ. بارلت. الإدارة عبر الحدود. ترجمة سعاد الطنبولى. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٤.

- مارشال كوك. إدارة الوقت. القاهرة: جرير، ٢٠٠١.

الأبحاث العربية المنشورة:

- إبراهيم شهاب (٢٠٠٠) امتحانات التوظيف في الإسلام. الإدارة العامة. ج٤٠/، العدد ٢، ص/٣٤٧: ٣٧٨.

- أحمد إبراهيم أبو سن (١٩٩٤) تأصيل الفكر الإدارى الإسلامى. الجامعة الإسلامية. لندن. العدد الثانى، ص/٢٧: ٤٩.

- أحمد سيد مصطفى (٢٠٠٤) تمكين العاملين. مؤتمر الإدارة بالقياس. الخبراء العرب في الهندسة والإدارة، تيم، ص/١: ١٦.

- بهاء محمد زكى (٢٠٠٢) الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية وتأثيرها على التعليم والتطوير الإدارى. المؤتمر الخامس لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ص/١٠٧: ٢١٩.

- خالد إسماعيل الحمدانى (٢٠٠١) الشورى: جذورها التاريخية وتطبيقاتها فى عصر النبوة والخلافة الراشدة. التجديد. ماليزيا. العدد العاشر، ص/٩١: ١٣٢.

- زينب سكوتى (١٩٩٦) الصورة المثلى لقائد المستقبل. الإدارة. ج٢٨، عدد ٤، ص/٨٣: ٨٥.

- سعد بن عبد الله الكلايى (٢٠٠٠) نحو أنماط قيادية جديدة وعلاقتها بالرضا الوظيفى والولاء التنظيمى: دراسة ميدانية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد ٣٧، العدد ٢، ص/١٩١: ٢٢٩.

-
- سمير أحمد عسكر (١٩٩٥) المحددات الشخصية لقيم العمل وعلاقتها بالرضا الوظيفي. المجلة العربية للعلوم الإدارية. مجلد/١، العدد/٢، ص/٢٠١: ٢٤١.
- سوسن سالم الشيخ (١٩٩٥). أبعاد الثقافة التنظيمية الإسلامية في الفقه الإداري الإسلامي. والفعالية التنظيمية. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. العدد/١٢، ص/١: ١٥٠.
- _____ (١٩٩٧) النموذج الإسلامي للرضا الوظيفي نموذج مقترح. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. العدد/١٣، ص/٢٦٥: ٣٩٢.
- _____ (١٩٩٧) قيم وسلوك المرءوسين كمعيار وسيط بين قيم الرؤساء والفعالية التنظيمية. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. العدد/١٤، ص/١: ٨٧.
- _____ (١٩٩٩) نماذج من إدارة الأزمات في القرآن الكريم. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. العدد/١٧، ص/٥٠: ١٠٠.
- _____ (٢٠٠٠) دروس مستفادة من إدارة الأزمات في عصرى الرسالة والخلافة. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. العدد/١٧، ص/١: ٥٠.
- _____ (٢٠٠١) أبعاد الثقافة التنظيمية في ماليزيا في ضوء الثقافة التنظيمية الإسلامية ومدى إمكانية تطبيقها في المنظمات المصرية. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. العدد/١٨، ص/٤٦: ١٤٤.
- عادل ريان (٢٠٠٠) محددات الإدراك الإداري للالتزام التنظيمي. المجلة العربية للعلوم الإدارية. ج/٧، عدد/٣، ص/٤٥٥: ٤٨٢.
- عادل زايد (٢٠٠٠) تنمية سلوك المواطن التنظيمي للعاملين في شركات قطاع الأعمال المصري. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين العدد/٥٥، ص/٥٧٥: ٦١٤.

- عادل محمد أمين إمام (١٩٩٧) الثقافة التنظيمية في المنظمات متباينة الأداء. مجلة الخامسة والإدارة والتأمين، العدد ٥١، ص ٣٤٠: ٣٧٦.
- عماد الصباغ (٢٠٠٣) إدارة المعرفة ودورها في إرساء مجتمع المعلومات. مجلة عرين جامعة قطر، ص ١/ ١٩.
- فاطمة على جاد الله (٢٠٠١) دراسة سلوكيات المواطنة التنظيمية الموجهة بالخدمة بالتطبيق على البنوك التجارية. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات. العدد/ ١٩، ص ٢٣١: ٣٠٩.
- فؤاد القاضي (١٩٩٩) إعداد وتطوير الموارد البشرية تجاهية القرن الواحد والعشرين. مجلة الإدارة. المجلد/ ٣٢، العدد الأول، ص ٤٧: ٦١.
- محمد عبد اللطيف خليفة (١٩٩٧) محددات السلوك التطوعي التنظيمي في المنظمات العامة. المجلة العربية للعلوم الإدارية. المجلد/ ٥، ص ٩: ٥١.
- محمد عمارة (١٩٩٩) مفهوم الشورى في الإسلام. منبر الإسلام. السنة/ ٥٧، العدد/ ١١، ص ٩٥: ٩٧.
- محمد كامل مصطفى الكردى (١٩٩٦) دراسة وتحليل نظم القيم الشخصية للمدير السعودى في إطار مدخل ثقافة المنظمة. الإدارة العامة. المجلد/ ٣٦، العدد ١/، ص ١: ٥٠.
- محمد محمد عريشة (١٩٩٤) أثر العدالة التنظيمية في مجال الدخل من الوظيفة على اتجاهات وسلوك العاملين. مجلة الدراسات المالية والتجارية. جامعة القاهرة فرع بنى سويف، العدد/ ٨، ص ١٩٠: ٢٤٢.
- محمود عبد العزيز محمد رفاعى (٢٠٠٢) إدارة المعرفة: تقييم دور العمليات الاجتماعية التجسدية التوافقية الذاتية في خلق المعرفة وأثرها على العملية الابتكارية (دراسة ميدانية). مجلة الدراسات والبحوث التجارية. تجارة بنها، العدد الثاني، ص ٢٠٠: ٢٩٨٥.

- نائل عبد الحافظ العواملة (١٩٩٢) منظومة القيم المؤثرة في النظام الإداري. دراسة مقارنة. مجلة جامعة الملك سعود م/٥ العلوم الإدارية (٢)، ص ٣٨٧ : ٤٢٠.
- نعمة عباس خضر (١٩٩٤) قياس السمات القيادية للمدراء دراسة اختبارية في منظمات صناعية. المجلة العربية للإدارة. المجلد/١٦. العدد/١، ص/١٦١ : ١٩٢.
- نعيم نصير (١٩٩٨) بناء الفريق دراسة ميدانية. الإدارة العامة. المجلد/٣٨، العدد الثاني، ص ٣٢٥ : ٣٧٠.
- نها المصري (٢٠٠٠) موجز كتاب المبادئ الثمانية لقيادة إدارة ناجحة. مجلة الإدارة. المجلد/٣٢، ص/٩٥ : ١١٤.
- نيفين عبد الحافظ مصطفى (١٩٨٦) قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد/١٤، العدد/٤، ص ١٣٥ : ١٥٣.

المراجع الأجنبية

Books:

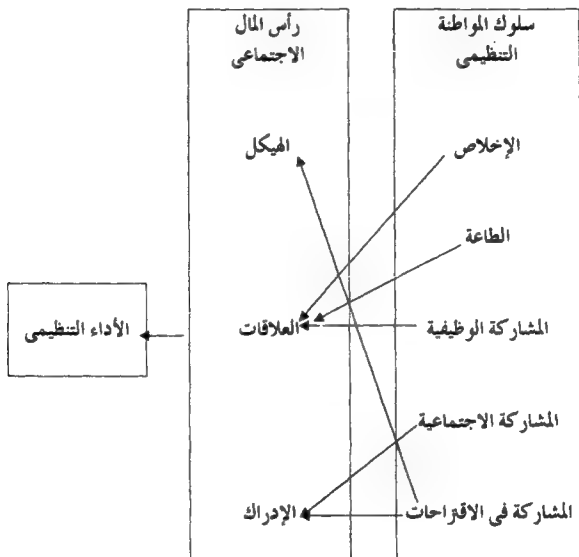
- Banfield, Edward (1992). Civility & Citizenship in liberal democratic societies. 1st, pri., U.S.A: professors worlded peace Academy.
- Frances, H. Esselein (1996) The Leaders of future. 1st. pri., U.S.A: Jossey Bass publishers.
- Fisher, Kimbal (1993) Learning self-Directed work team. 1st, pri., U.S.A: McGraw-Hill Inc.
- Fulmer, Robert M. & Goldsmith (2001) The Leadership investment. 1st, pri., U.S.A: Amacom.
- Krieff, Allen (1996) Managers survival Guid. 1st, U.S.A: Prentice Hall.
- Lin, N (2001) Social capital: A theory of social structure & action. U.S.A: Cambridge University press.
- Manz, Charles C. (1993) Business without Bosses. 1st, pri., U.S.A: Library of Congress

- Organ, D.W. (1988) Organizational citizenship. 1st., pri, U.S.A: leighton Mass.
- William, D, Hit (1990) Ethics & Leadership. 1st., pri., U.S.A: Practice.
- Periodicals:**
- Allen, V. & Meyer, J.F. (1990) The Measurment of Effective, continuance, & normative Commitment. Journal of Occupational Psychology. V.63, PP1:18.
- Barton, Thomas L. & Others (1999) open-Book Management. CPA Journal. March, P/1:6.
- Bohannan, April (1993) Self-Managing work group. Administration & Management. V.7. N.1, PP., 17:22.
- Chattopadhyay, Prithviraj (1999) Beyond direct & symmetrical effect: The influence of democgraphic dissimilarity on Organizational citizenship Behavior. Academy Of Management Journal. V.42, N.3, PP. 273:287.
- Bolino, Mark C & Others. (2002) Citizenship Behavior & the creation of social capital in Organizations. Academy Of Management Review. N.4, PP505:522.
- Hackman & Oldman (1975) Development of Job diagostic survey. Journal Of Psycho; ogy. V.60. N.2, PP. 159:170.
- Hardy, Cynthia (1998) The Power behind Empowerment .Human Relation. V.51, N.4, PP., 451:483.
- Hendry, John (1995) Process Reengineering & the Dynamic balance of the Organization. European Management Journal. V.13. N.1, PP.52:56.
- Marshal, Alicia (1993) Being in the know in participate management.
- Hui, Chun & Others (2001) Can good Citizens lead the way in providig quality service? Afield quasi experiment. Academy Of Management Journal, V.44, N.5, PP. 988:995.
- system. Communication Quarterly. V.6, PP., 374:383.
- Katz, D (1964) The motivational basis of Organizational behavior. behavioral Science. N.9. PP131:133.
- Messick, David & Bazerman, Max H (1996) Ethical Leadership & the Psychology of decision making. Sloan Management Review. Winter, PP. 9:22.

- Moideenkutty, U. (1998) Perceived Organizational support as amediator of the relationship of perceived situational factors to affective Organaizational Commitment.paper presented at eastern Academy Of Management Annual Meeting, Philadelphia.
- Moman (1996) Organizational Citizenship Behavior &objective sales person performance.Organizational Behavior &Human Decition processes. V.50, N.1, PP.,1123:1150.
- Morisson W.(1996)The defination of Organizational Citizenship Behavior. Academy of Management Journal, V.37, N.6, PP.1543:1567.
- Morton, Bob (2004) People & Business performance. Conference of Management measurment.Team,P/1:27.
- Novelli, Jr. Luke(1993)The Context for leadership in 21st-Century Organization. American Behavioral Scientist. V.37, N.1. PP139:147.
- Organ, D.W. (1990) The Motivation Bases of Citizenship behavior. Jornal of Applied Psychology.V.12,PP.,43:72.
- Pillai, Rajnandini(1996)Crisis & the Emergence of Charismatic leadership in groups: An experimental investigation. Journal Of Applied Psychology.V.26.N.6.PP.,543:562.
- Ring, peterSmith(1994)Developmental processes of Co-operative inter Organizational relationships. Academy Of Management Review. V.19,N.1,PP.,90:118.
- Savery, Lawson K. (1994) Attitudes to work. Leadership & Organization Development Journal.V.15.N.4,PP.,12:18.
- Shirdan, John E. (1992) Organizational Culture & Empoloyee retention. Academy Of Management Journal, V.35. N.5, PP.1036:1056.
- Shore, L.M (1993) Commitment & Emolyee Behavior Comparason of affective commitment & continuance commitment with perceived organizational support. Journal Of Applied Psychology. V78. N.5, PP. 774:780.
- _____(1995) Managerial perception of empolyee commitment to the organization. Academy Of Management Journal. V.38. N.6, PP. 1593:1615.

- Tait, Ruth (1996) The Atributtes of Leadership & Organization Development Journal. V.17. N.1, PP.,27:31.
- Van, Dyne, L. & Ang, S. (1998) Organizational Citizenship behavior of contingent workers in Sangapore. Academy Of Management Journal. V. 41, N.8, PP.692:703.
- Weaver, Gray R. (1999) Corprate Ethics programs as control systems influences of executive Commitment & Environmental factors. Academy Of Management Journal. V.42. N1, PP.41:57.
- Wills, Stefan (1994) Being an international manager.European Management Journal.V.12.N.1March,PP.,49:57.

الملحق
العلاقة بين سلوك المواطنة ورأس المال الاجتماعي والأداء التنظيمي
شكل / ٤



شكل رقم ٥/ معايير عصر الإدارة بالمعرفة وعصر ما قبل المعرفة

م	معايير عصر الإدارة بالمعرفة	معايير عصر ما قبل المعرفة
١	النهج العلمي أساس اتخاذ القرارات	الخبرة والرؤية الشخصية للمدير أساس اتخاذ القرارات
٢	البحث العلمي والتطور التقني أساس تخطيط وإدارة العمليات	التجربة والخطأ أساس تخطيط وإدارة العمليات
٣	رأس المال الفكري هو الثروة الحقيقية للمنظمة	الثروة الحقيقية هي الأموال والأصول
٤	أفضل الاستثمارات هو الاستثمار في بناء وتنمية القدرات المعرفية	أفضل الاستثمارات هو الاستثمار في بناء القدرات المادية
٥	المعرفة أساس تقويم قدرات الأفراد	المهارات والقدرات أساس تقويم الأفراد
٦	التراكم المعرفي هو المظهر الرئيسي لتطور ونجاح المنظمة	التراكم الرأسمالي هو المظهر الرئيسي لتطور ونجاح المنظمة
٧	المعرفة هي مصدر السلطة وأصحاب المعرفة هم أصحاب السلطة الحقيقية	الموقع التنظيمي هو مصدر السلطة وشاغلي المناصب العليا هم أصحاب السلطة
٨	مصادر واستخدامات المعرفة هي أساس تصميم البناء التنظيمي للمنظمات	الاختصاصات والمهام والعلاقات الوظيفية وطبيعة العمليات الإنتاجية والتسويقية هي أساس التنظيم
٩	النسبة الأكبر من العاملين هم من أصحاب المعرفة	النسبة الأكبر من العاملين هم من أصحاب القدرات والمهارات العملية
١٠	الأنشطة المعرفية هي المصدر الأساسي للقيمة المضافة	الأنشطة الإنتاجية التقليدية هي مصدر القيمة المضافة
١١	الابتكارات والاختراعات ومنتجات البحوث والتطوير هي وسائل كسب العملاء وبناء القدرات التنافسية للمنظمات	تخفيض التكاليف وخفض أسعار بيع المنتجات هي أساس بناء القدرات التنافسية

المصدر: على السلمي. إدارة التميز، مرجع سابق، ص/ ٢٢٣.

الائتمان الاستهلاكي الإسلامي

وأثره في حماية المستهلك

الأستاذ/ عاطف فوزى شرويد محمد (*)

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد.

في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها الساحة المصرفية في عالمنا المعاصر ، والاتجاه نحو الاهتمام بالمستهلك. والعمل على توفير كافة الاحتياجات اللازمة لإشباع رغباته. ظهر ما يعرف حديثاً بـ «بنك المستهلك» والذي يهتم بمنح الائتمان الاستهلاكي، ولعل سر هذا الاهتمام يرجع إلى أن البنوك قد اجمعت عن التوسع في فتح الائتمان الاستثماري نظراً لتفشي ظاهرة تعثر العملاء وارتفاع المخاطر الائتمانية، وانتهت إلى التوسع في منح الائتمان الاستهلاكي لقللة مخاطره وامكانية تحقيق العوائد من خلاله.

وفي ظل الكم الهائل من الحملات التسويقية التي تقوم بها البنوك لجذب تعاملات المستهلك معها يشعر المستهلك بالسيادة حينما يختار نوعاً من التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يرغبها إلا أنه سرعان ما يكتشف أنه كان مخدوعاً وذلك لتعرضه لممارسات غير أخلاقية مثل عبء سعر الفائدة، تعرضه للاحتكار، ارتفاع أسعار السلع والمنتجات ... الخ.

ومن هنا كانت دعوة المستهلك عندما يلجأ إلى الاقراض بأن يطلب الائتمان الاستهلاكي الإسلامي والذي تتوافر فيه كل سبل الحماية والتي تتمثل في عدم تحميله بعبء سعر الفائدة، وعدم تعرضه للاحتكار، والاستفادة من خبرة البنوك الإسلامية

(*) دبلوم الدراسات الإسلامية مصرفي (أ) ببنك الإسكندرية.

فى الحصول على السلع والمنتجات بالجودة المطلوبة والسعر المناسب والصدق فى المعاملة والشعور بسماحة المعاملة وحسن التقاضى.

وإذا كان فى السنوات القليلة الماضية تعالت الأصوات للمناداة بحماية المستهلك فالحقيقة التى لا مرء فيها أن الشريعة الإسلامية قد كفلت الحماية للمستهلك منذ أربعة عشر قرناً من الزمان. حيث وفرت له الحماية أولاً من نفسه. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(١).

وثانياً من غيره. قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٢).

والانتماء الاستهلاكى الإسلامى هو جزء لا يتجزأ من نظام الإسلام الشامل الذى يشمل كل جوانب الحياة وهو يقوم على استقامة السلوك ورفعة الخلق وسماحة التعامل وتقوى الله عز وجل وبه ينعم كل من المقرض والمقرض وفيه صلاح المجتمع ككل.

وهذا البحث الذى ألقاه بعنوان:

(الانتماء الاستهلاكى الإسلامى وأثره فى حماية المستهلك)

قد حاولت فى عرضه اتباع الأسلوب العلمى فتناولت موضوعه بالبحث على مدار ثلاث فصول :

الفصل الأول: التحديات المعاصرة وواقع المستهلك

المبحث الأول: التحديات المعاصرة

أولاً: العولمة.

ثانياً: المنافسة الشديدة بين المنتجين والبائعين.

ثالثاً: المنافسة المصرفية والاتجاه نحو المستهلك.

(١) سورة الفرقان آية رقم ٦٧.

(٢) سورة البقرة آية رقم ١٨٨.

المبحث الثاني: واقع المستهلك

أولاً: الحاجات المتعددة. ثانياً: اللجوء إلى الافتراض.

ثالثاً: خطورة الائتمان الاستهلاكي.

رابعاً: ضوابط الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام.

الفصل الثاني: الائتمان الاستهلاكي

المبحث الأول: مفهوم وأنواع الائتمان الاستهلاكي

أولاً: مفهوم الائتمان الاستهلاكي.

ثانياً: أنواع الائتمان الاستهلاكي.

المبحث الثاني: الائتمان الاستهلاكي في البنوك التقليدية

أولاً: التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية.

- القروض الشخصية.
- البطاقات الائتمانية.
- القروض بفرض حيازة سيارات للاستخدام الشخصي.
- القروض الصغيرة والمتناهية الصغر.
- ثانياً: الحملات التسويقية لجذب عملاء الائتمان الاستهلاكي.

المبحث الثالث: الائتمان الاستهلاكي في البنوك الإسلامية

أولاً: الضوابط الشرعية لمخ الائتمان الاستهلاكي.

ثانياً: الائتمان الاستهلاكي المربح

- المراجعة.
- الاستصناع
- الإجارة
- السلم

ثالثاً: الائتمان الاستهلاكي المركزي.

● الزكاة

● القرض الحسن

رابعاً: الحملات التسويقية لجذب عملاء الائتمان الاستهلاكي.

الفصل الثالث: أثر الائتمان الاستهلاكي في حماية المستهلك بين النظام الإسلامي والنظم الأخرى.

المبحث الأول: أثر الائتمان الاستهلاكي في حماية المستهلك في ظل النظم الأخرى

أولاً: الثمن بفائدة.

ثانياً: عدم مراعاة الضوابط الشرعية لمنح الائتمان الاستهلاكي.

ثالثاً: المساهمة في ظهور الاحتكار.

رابعاً: تأثير سياسات التسعير.

خامساً: أكل أموال الناس بالباطل.

المبحث الثاني: أثر الائتمان الاستهلاكي في حماية المستهلك في ظل النظام الإسلامي.

أولاً: ائتمان بدون فوائد.

ثانياً: مراعاة الضوابط الشرعية لمنح الائتمان الاستهلاكي.

ثالثاً: سياسات التسعير.

رابعاً: إيجاد روح التعاون والتكافل.

خامساً: الثواب العظيم.

والله أسأل أن يكون هذا البحث المتواضع المختصر نافعا ومفيدا للقارئ

والله الموفق

الفصل الأول التحديات المعاصرة وواقع المستهلك المبحث الأول التحديات المعاصرة

أولاً: العولمة:

لاشك أن العالم الإسلامي يواجه في عصرنا الحالي ظاهرة العولمة والتي أصبحت - سواء لاقت قبولا أو رفضاً - واقعاً ملموساً. والعولمة هي الترجمة العربية للكلمة الانجليزية (GLOBALISATION) ولقد تعددت تعاريف العولمة فيرى البعض أنها تعنى: جعل العالم عالماً واحداً موحهاً توجيهاً واحداً في إطار حضارة واحدة. ولذلك تسمى الكونية^(١) أو هي ايصال البشرية إلى نمط واحد في التسعير والمأكل والملبس والعادات والتقاليد^(٢).

وقد يرى البعض أنها تعنى اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقنية العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإزالة الحواجز والمسافات بين المجتمعات الإنسانية^(٣).

ولقد ظهرت فكرة العولمة على نطاق واسع منذ عقد السبعينات حيث ظهر كتابان مهمان في تلك الفترة: الأول: حرب وسلام في القرية الكونية - لمؤلفه

(١) ياسر عبد الجواد - مقاربتان عربيتان للعولمة - مجلة المستقبل العربي عدد ٢٥٢ سنة ٢٠٠٠ ص ٢.

(٢) هانس بيتر مارتين ، هار الشومان - فح العولمة - ترجمة عدنان عباس على مراجعة وتقديم أ.د/ رمزي زكي - سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٣٨ سنة ١٩٩٨، ص ٥٥، ٥٨

(٣) محمد الأطرش - حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية - مجلة المستقبل العربي عدد ٢٦٠ سنة ٢٠٠٠ ص ١٤:٨

مارشال ماك يوهان (عالم اجتماع كندي) والثاني: أمريكا والعصر الإلكتروني - مؤلفه زبينجيو برينجسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأسبق ريجان. ثم أعقبها مقولات فوكوياما حول نهاية التاريخ The end of History ثم ظهور مصطلح النظام العالمي الجديد The new World Order وما تلاه من ظهور نظرية «صدام الحضارات» التي صاغها عالم السياسة الأمريكي صمويل هينجتون وكذلك كتاب برينجسكي «الرقعة الكبرى».

وبعد فشل وانهيار دول الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩٢ فقد اتجهت دول أوروبا الشرقية والعديد من الدول النامية نحو تطبيق آليات السوق وتحرير التجارة والسير في تيارات العولمة الاقتصادية. وقد صاحب ذلك ظهور كيانات وتكتلات اقتصادية قوية مستقلة عن الحكومات والدول استطاعت بقوتها منافسة المؤسسات الأقل منها بل واستبعادها من السوق. وعلى الرغم من محاولة انصار العولمة فرض وتعميم انتشار نظام رأسمالية السوق الحرة إلى كل دول العالم تحت مظلة «النظام العالمي الجديد» حيث يعتقد كتاب الرأسمالية بأنه النظام الاقتصادي النهائي الذي تنتهي معه دورة التاريخ! إلا أن أحد مفكريهم وهو «عمانوئيل فالرشتاين» يرى أن هذا النظام يتسم باللامساواة في توزيع الثواب^(١) وهو بذلك يعبر عن حقيقة هامة وهي أن هذا النظام لن يكون قادراً على تحقيق العدالة خاصة وأن آليات السوق لا تستطيع أن تحقق تلك العدالة من ذاتها.

وفي ظل العولمة يحظى المستهلك باهتمام بالغ فله السيادة والسلطان حيث يستطيع أن يختار ويقارن بين البدائل المختلفة من السلع والخدمات وقد ساعده في ذلك ثورة التكنولوجيا والاتصالات التي جعلت من العالم ما يشبه القرية الكونية حيث تنتشر المعلومات عن طريق الفضائيات وشبكات الانترنت والفاكس والبريد الإلكتروني

(١) انظر مايك فيذرستون - ثقافة العولمة - القومية والعولمة والحدثة - ترجمة عبد الوهاب غلوب المجلس الأعلى للثقافة سنة ٢٠٠٠ ص ٤٩.

والتليفون المحمول وهذه الأجهزة تنتشر على وجه الأرض دون حواجز وبتكلفة زهيدة. وعلى الرغم من أن المستهلك هو بؤرة الاهتمام في ظل اقتصاديات السوق وله السيادة. إلا أنه يواجه تحديات كبيرة أهمها ما يلي:

١. تعرضه للخداع أحياناً.
 ٢. استخدام الأساليب المباحة وغير المباحة في سبيل الحصول على رضاه.
 ٣. اتساع فرص السلع المهربة.
 ٤. ارتفاع تكاليف السلع والخدمات التي تتمتع بحقوق الملكية الفردية.
 ٥. الانعزالية والفردية.
- وبذلك فإن نداء أنصار العولمة إلى رفع شعار «سيادة المستهلك» نداء ظاهره الرحمة وباطنه من قبله العذاب.

ثانياً : المنافسة الشديدة بين المنتجين والبائعين:

أبرزت ظاهرة العولمة وجود منافسة شديدة بين الشركات الكبرى متعددة الجنسيات وفي كافة ميادين النشاط الاقتصادي وكذا بين شركات التسويق والإعلان وبين مراكز المال المختلفة حتى أصبحت قوى العرض في يد المنتجين والبائعين تفوق قدرة قوى الطلب ممثلة في المشترين والمستهلكين.

ونتيجة لقوة ونفوذ المنتجين والبائعين أصبح بينهم منافسة شديدة أدت إلى قيامهم ببعض الممارسات غير الأخلاقية مثل الغش والتدليس والاحتكار والتلاعب في الموازين والمكايل والإغراق والإعلانات الكاذبة ... إلى غير ذلك من الممارسات التي تضر بالمستهلك.

وفي ظل وجود هذه الممارسات غير الأخلاقية نجد عجز وفشل النظام الرأسمالي عن الحد منها وذلك لضعف وافتقار آليات السوق عن تحقيق العدالة من ذاتها ومن هنا كانت الحاجة ملحة إلى نظام اقتصادي قادر على تحقيق العدالة ومنع كافة تلك

الممارسات غير الأخلاقية ولا يوجد نظام تتوافر فيه القواعد والأحكام التي تضبط الأسواق وتحقق العدالة بين أطراف المعاملات سوى النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يركز على القيم والأخلاق الرفيعة التي تعمل على حماية المستهلك.

ثالثاً: المنافسة المصرفية والاتجاه نحو المستهلك:

ولما كانت المصارف من أهم القطاعات الحيوية التي شهدت تطوراً ملحوظاً في ظل النظام العالمي الجديد فقد حظيت بالاهتمام لما تحقّقه من تنمية اقتصادية حيث تعمل على تعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات ثم تقوم بتوزيع هذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة في كافة ميادين الأنشطة الاقتصادية وفي ظل هذه التغيرات العالية المتلاحقة كان من الطبيعي أن تكون هناك منافسة مصرفية من أجل الحصول على رضا المستهلك والعمل على تلبية كافة الخدمات المصرفية له.

وفي ظل هذه المنافسة المصرفية ظهرت المصارف الشاملة التي تقدم كافة الخدمات المصرفية للعملاء أو المستهلكين، ولقد تميزت هذه المصارف الشاملة بابتكار تطبيقات جديدة للخدمات المصرفية اتسمت بالكفاءة والسرعة في الأداء بما يتواءم مع الارتفاع السريع الذي تشهده الصناعة المصرفية في عصرنا الحالي، كما ظهرت أيضاً خدمات مصرفية غير تقليدية مثل عمليات المبادلات والخيارات والمستقبليات والعقود الأجلة.. وغيرها.

ومع تزايد التكنولوجيا والثورة الهائلة في الاتصالات. حرصت البنوك وبخاصة في الدول المتقدمة على استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في المجال المصرفي حتى أصبحت العمليات المصرفية التي تتم داخل فروع هذه البنوك لا تتجاوز ٩٠٪ من إجمالي العمليات بينما تتم جميع العمليات المصرفية الأخرى بواسطة

قنوات إلكترونية مثل أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية وهو ما ترتب عليه تغيرات ملحوظة في طبيعة وآليات تقديم الخدمة المصرفية من أهمها ما يلي^(١):

- تزايد حجم المعاملات الإلكترونية عبر الحدود بين عملاء البنوك والشركات التجارية بواسطة التجارة الإلكترونية حيث بلغ حجم التجارة الإلكترونية على مستوى العالم في منتصف عام ٢٠٠٢ حوالي ١,٣ تريليون دولار.
- انخفاض تكلفة التشغيل ولا سيما التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات فضلاً عن تقلص استخدام النقود.

- تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومنها بطاقات الائتمان والشيكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية.

- ظهور ما يعرف بالخدمات المنزلية المصرفية Home Banking والتي اتاحت للعملاء أو المستهلكين فرصة الحصول على بعض الخدمات المصرفية دون تواجدهم بالبنك.

- ظهور خدمات مصرفية مستحدثة مثل أجهزة الصرف الآلي ATM وخدمات سداد الفواتير بالتليفون وظهور ما يسمى بالبنوك الإلكترونية والبنك المحمول.

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض البنوك تقوم بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل الصمود والمنافسة في سبيل تقديم خدمات مصرفية متطورة فعلى سبيل المثال حرصت البنوك الأمريكية على زيادة إجمالي إنفاقها على التكنولوجيا - على الرغم من حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي - بمبلغ يتجاوز ٣٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ بمعدل يصل إلى ٤٪^(٢).

(١) انظر بنك الإسكندرية - النشرة الاقتصادية - المجلد الرابع والثلاثون سنة

٢٠٠٢ ص ١٠٩

(٢) بنك الإسكندرية - النشرة الاقتصادية مرجع سابق ص ١١

ولقد اتجهت البنوك في السنوات الأخيرة إلى جذب شرائح جديدة من العملاء وبخاصة عملاء الائتمان الاستهلاكي من خلال توفير الاحتياجات اللازمة لإشباع رغباتهم ومع تزايد الاهتمام بهذا الاتجاه ظهر ما يعرف حديثاً بـ (بنك المستهلك) والذي يهتم بمنح الائتمان الاستهلاكي وتلبية كافة الاحتياجات والخدمات المصرفية اللازمة لإشباع رغبات المستهلكين ، ولقد اشتدت المنافسة بين البنوك لاجتذاب عملاء الائتمان الاستهلاكي نظراً للارتفاع الملحوظ في الأرباح المتولدة من خلال منح هذا النوع من الائتمان بالإضافة إلى انخفاض حجم مخاطره . ولقد أولت البنوك المصرية مزيداً من الاهتمام نحو التوسع في منح أنواع مختلفة من الائتمان الاستهلاكي مثل الكروت الشخصية والبطاقات الائتمانية والقروض بغرض حيازة السيارات للاستخدام الشخصي والقروض بغرض اقتناء وحدات سكنية والقروض الصغيرة والمتناهية الصغر وغيرها . وعلى الرغم من أن المنافسة المصرفية بين البنوك أدت إلى تحسين هذه النوعية من القروض وتقديمها إلى المستهلك إلا أن هذه المنافسة لم تنطرق إلى خفض أو زيادة سعر الفائدة حيث يوجد اتفاق في سلوك البنوك على تجنب خفض الفائدة حتى لا تكون المنافسة قاتلة ! وفي ظل هذه التحديات التي شهدتها الساحة المصرفية خلال السنوات الأخيرة فإن البنوك الإسلامية تواجه تحديات أكثر صعوبة مما تواجهها البنوك الغير إسلامية وذلك لأن البنوك الإسلامية لها طبيعة خاصة ، فجميع الأعمال المصرفية التي تمارسها تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية حيث يعرف البنك الإسلامي بأنه «المؤسسة المالية الإسلامية التي تقوم بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وإنشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية وال عمران والمساهمة فيها في الداخل والخارج»^(١) والبنوك الإسلامية تتميز عن غيرها من البنوك الأخرى بأنها لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً كما أنها لا تقوم بالأنشطة

(١) د/ أحمد النجار وآخرون ، ١٠٠ سؤال و ١٠٠ جواب في البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة ١٩٧٨ هـ ١٢٧

المحرمة شرعاً ، والانتماء الإسلامي الذي تطبقه البنوك الإسلامية هو جزء لا يتجزأ من نظام الإسلام الشامل الذي يتضمن تنظيمًا كاملاً لكل جوانب الحياة.

فالبنوك الإسلامية تركز الاهتمام على تنمية القيم الروحية وتحقيق العدالة وتعظيم العائد الاجتماعي. وقد وضع ذلك جلياً في منحها الانتماء الاستهلاكي المزمكي.

ومن أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية هي البيئة التي تعيش فيها والتي تتمثل في عدة جوانب عقيدية وسياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية وحضارية ، فالبنك الإسلامي الذي يعيش في بيئة غير متجاوبة مع بنك إسلامي سيعاني من حرب معلنة وغير معلنة تتمثل في شكل قوانين أو تشريعات مصرفية غير متفهمة لطبيعته ومتطلباته أو في صعوبات أخرى تقعده عن الانطلاق^(١).

(١) انظر: د/ سيد الهواري - إدارة البنوك - مكتبة عين شمس سنة ١٩٨٥

المبحث الثاني واقع المستهلك

أولاً: الحاجات المتعددة:

لا شك أن المستهلك يرغب في إشباع حاجاته المتعددة من خلال حصوله على الأشياء في صورة سلع أو خدمات ، والحاجات الاستهلاكية مختلفة ومتعددة : فمنها ما ينبع من داخل المستهلك وتكوينه البيولوجي حيث عرف بنفسه الأشياء المادية وغير المادية التي تحقق الاحساس بالإشباع منها مثل الماء والهواء والطعام وغيره . ومنها ما تولدت لدى المستهلك بفعل الظروف الخارجية التي تحيط به ، فمثلاً الإعلان عن سلعة معينة يعمل على توليد الرغبة والحاجة للإشباع منها وهنا نلاحظ أنه بدون الإعلان لم تكن هناك رغبة في إشباع هذه السلعة ومن خلال الإعلان فقد تم توليد الرغبة في إشباع هذه السلعة.

والحاجات الاستهلاكية المختلفة والمتعددة تتميز بعدة خصائص أهمها ما يلي^(١)

التعدد والانقسام: الحاجات الاستهلاكية متعددة حتى أن رغبات المستهلك قد تكون متعددة في خلال اللحظة الواحدة ، وكذلك الحاجة الواحدة متعددة أيضاً فمثلاً الحاجة إلى الطعام متعددة بتنوع أصنافه والحاجة إلى الملابس متعددة بتعدد استخداماته وأنواع كل استخدام على حدة ووقت الاستخدام ومناسبته . وكما ان الحاجات متعددة فإنها قابلة للانقسام فيمكن للمستهلك أن يقوم بإشباع حاجاته جزئياً وبدرجات متفاوتة فمثلاً حاجة الإنسان إلى المأوى تحف حداثتها قليلاً لو وجد وحدة سكنية صغيرة وإن لم تشبع كل حاجته في اقتناء وحدة سكنية كبيرة.

□ **التنافس والتكامل:** نتيجة لتعدد رغبات المستهلك في إشباع حاجاته فإن هناك تنافساً بين الحاجات من زاوية وسائل إشباعها فمثلاً عندما تحتاج قدحاً من

(١) انظر : د / خلاف عبد الجابر خلاف - منخل للدراسات الاقتصادية الإسلامية -
معهد الدراسات الإسلامية سنة ١٩٩٩ من ص ١٧ حتى ص ٢٣ .

الشاي فإن السكر يساهم في إعداده. كما أن للسكر استخدامات أخرى مثل المساهمة في اعداد قطعة حلوى أو قرح من القهوة. وهنا تكون المفاضلة للمستهلك في إشباع حاجة دون أخرى. ولما كانت الحاجات غير مستقلة عن بعضها البعض فإنه من الممكن ملاحظة وجود تكامل للحاجات لا يمكن إشباع حاجتان بوسيلة معينة إلا عن طريق إشباعنا من حاجات أخرى تكمل بعضها البعض لتسهم في اعداد هذه الوسيلة فمثلاً عندما نشبع حاجتنا بقدر من الشاي يلزم حصولنا على السكر والماء والوقود.

- التفكير والتطور: يشعر المستهلك بتكرار الاحساس بالحاجات اللازمة لحياته فالحاجة إلى الطعام تتكرر مرات كثيرة يومياً والحاجة إلى اللبس تتكرر عند تغير فصول السنة والحاجات الاستهلاكية تتطور عبر الزمن فهي لا تبقى على حال واحد. فالحاجات في وقتنا الحاضر تختلف عن زمن مضى، وخاصة تطور الحاجات تؤثر في الميل الاستهلاكي في نفوس البشر لعدد هائل من الأشياء عن طريق الإعلام والمسابقات والجوائز. مما يرسب الحاجة إلى الوسيلة المستحدثة لإشباعها في ضمير المستهلك حتى ولو كان المستحدث سطحياً^(١).
- المادية وغير المادية: وأخيراً من خصائص الحاجات الاستهلاكية أن يكون الاحساس منصباً على أشياء مادية كالطعام والماء وغيره، وهذه المجموعة المادية تشمل اغلب الحاجات إلا أن هناك أشياء غير مادية يحس المستهلك بالحاجة إليها وإن استلزمت أشياء مادية لإشباعها مثل التفكير والصداقة والعبادة وغيرها. ومن الملاحظ أن الحاجات المادية قد تختلط في إشباعها بالوسائل غير المادية مثل المنهج المصرفي الجيد فإنه يحتاج إلى خدمة جيدة.

والحاجات التي يحس بها المستهلك لانهاية ومتعددة وهي تتنوع بحسب أهميتها
كالتالي^(١):

أ - حاجات ضرورية: وهي الحاجات التي تلزم لحفظ الدين والنفس والمال والنسل
والعقل.

ب - حاجات حاجية: وهي الحاجات التي تؤدي إلى التوسعة ورفع الضيق المؤدى في
الغالب إلى الحرج والمشقة.

ج - حاجات تحسنية: وهي الحاجات التي يكون الأخذ بها بما يليق من محاسن العادات
وتجنب المندسات التي تأنفها العقول الراجحات.

وهذا التقسيم للحاجات إنما يختلف باختلاف الزمان والمكان ، فما كان يعد من
الأمر الحاجية في وقت ما قد يعد من الأمور الضرورية في وقت آخر.

ثانياً: اللجوء إلى الاقتراض :

إن رغبة المستهلك في إشباع حاجاته المتعددة لا بد وأن تقترن بالقدرة لكي يتم
استحوازه لتلك الحاجات ، وهذه القدرة تتمثل في النقود التي يستطيع المستهلك
بواسطتها التمكن من شراء ما يحتاجه من سلع وخدمات متنوعة.

والمستهلك يمكن إشباع حاجاته بواسطة النقود التي يمتلكها أو بواسطة النقود
التي يقرضها من الغير ، فحينما لا يستطيع المستهلك إشباع رغباته في وقت ما لعدم
وفاء أمواله الخاصة بشراء احتياجاته فإنه يلجأ إلى الاقتراض من الغير سواء كان هذا
الإقراض من الأشخاص أو المؤسسات المصرفية.

(١) انظر: الإمام الشاطبي - الموافقات في أصول الأحكام - الجزء الثاني تحقيق
محيي الدين عبد الحميد مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده سنة ١٩٦٩
ص ٣-٩.

والإسلام يدعو المسلم بأن يعتمد على نفسه ولا يلجأ إلى الاقتراض من الغير إلا في حالات الضرورة التي تقتضيها ظروفه ويحث على الإنفاق من المال الذي اكتسبه من طريق مشروع حلالاً طيباً. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١) ومن هذه الآية الكريمة يتضح لنا أن الاستهلاك إنما يكون من الدخل الذي يتمثل في الكسب والخارج من الأرض ولجوء المستهلك للاقتراض من الغير لإشباع حاجاته الضرورية قد يعرضه للاستغلال خاصة إذا كان هذا الاقتراض بفائدة أو كان من أجل شراء سلع من بائعين محتكرين.

ثالثاً: :خطورة الائتمان الاستهلاكي:

إن عملية اتجاه البنوك نحو منح الائتمان الاستهلاكي وتفضيله عن منح الائتمان الاستثماري ترجع إلى قلة مخاطر منح الائتمان الاستهلاكي مع كفاية الضمانات المقدمة من المستهلكين بالإضافة إلى امكانية توسيع قاعدة العملاء من خلال تنويع المنتجات والقروض الاستهلاكية.

ولما كانت البنوك منوطاً بها أن تقوم بدور فعال في توزيع المدخرات على الاستثمارات المختلفة في كافة الأنشطة الاقتصادية لذا يكون من الأهمية بمكان زيادة حجم الإنفاق الاستثماري وتقليل حجم الإنفاق الاستهلاكي خاصة في ظل المجتمعات التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات والتنمية.

ونريد أن ننوه هنا إلى أن الجهاز المصرفي المصري قد لعب دوراً في تبيد قدر كبير من الموارد المتاحة خاصة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ففي بداية الانفتاح خلال فترة السبعينات تلقى الجهاز المصرفي تدفقات متزايدة من الودائع والنقد الأجنبي وتم توجيهها إلى مزيد من الاستيراد وبخاصة لأغراض الاستهلاك بدلاً من توجيهها إلى تنشيط الطاقات الإنتاجية التي توفر احتياجات المواطنين وتساعد على

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٦٧.

زيادة الصادرات وخلال فترة التسعينات عاد الجهاز المصرفي لبيد المزيد من الموارد عن طريق زيادة الإنفاق الاستهلاكي حيث توسع الجهاز المصرفي في منح الائتمان الاستهلاكي وبخاصة تمويل شراء السيارات وشراء السلع المنزلية المعمرة كالثلاجات والتلفزيونات والغسالات وغيرها ومعظم هذه السلع سلع استهلاكية مستوردة وإذا كان بعضها ينتج محلياً فإن المكون الأجنبي غالباً ما يزيد على ٥٠٪ - ٧٠٪ من تكلفة الإنتاج^(١).

وأن عملية لجوء المستهلك إلى الاقتراض بضمان أصول رأسمالية قد يعرضها إلى التصفية خاصة عند تعثر المستهلك وعدم مقدرة على سداد ديونه ، وبالتالي يفقد المستهلك رأس المال الذي كان يدر له دخلاً يستطيع العيش من خلاله.

والاتجاه نحو توسيع دائرة الائتمان الاستهلاكي بزيادة عدد عملائه من خلال تيسير سبل الحصول عليه يساعد على تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي بدلاً من مجتمع منتج يعتمد على نفسه في إشباع احتياجاته الاستهلاكية ، وبذلك يعتمد المجتمع على استيراد تلك الاحتياجات الاستهلاكية من المجتمعات الأخرى وهنا تتفاقم مشكلة الاعتماد على الغير والتبعية الاقتصادية !

ولما كان عملاء الائتمان الاستهلاكي هم ذوو الاحتياجات الاستهلاكية الذين يرغبون في إشباع حاجاتهم المتعددة من خلال الاقتراض لذا كان من الواجب النصح والارشاد والتوعية لهم من خلال توفير الإعلان الصادق عن المنتجات المصرفية المختلفة المقدمة لهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة وذلك حتى تكون لهم حرية الاختيار بين البدائل المختلفة من تلك المنتجات وإلا تعرضوا لوسائل الغش والخداع.

(١) انظر د/ مصطفى السيد - الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة - طبعة خاصة تصدرها دار الشروق ضمن مشروع مكتبة الأسرة سنة ٢٠٠٣ ص ٤٦.

رابعاً: ضوابط الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام

بعد استعراض أثر الاتساع في تحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي وجعله غير قادر على إنتاج ما يستهلكه وما يتبع ذلك من آثار سلبية ، فإنه من الضروري إلقاء الضوء على أهم القيم الإسلامية الضابطة لسلوك المستهلك والتي تعمل على حمايته.

فالإسلام يدعو الإنسان إلى ترشيد استهلاكه وذلك في جميع حالاته. في اليسر والعسر وفي الفقر والغنى. قال تعالى: ﴿لَيَنْفَقَ نَوْ سَعَةً مِّنْ سَعَتِهِ وَمَن قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلَيَنْفَقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(١).

والآية الكريمة تدعو المسلم بأن يتفق بما يتناسب مع دخله وإذا كان دخله قليلاً فليتفق بالقدر الذي يسمح به دخله مع دعوة صاحب الدخل القليل بالتحلي بالصبر والسعي لزيادة دخله.

وبذلك يأخذ الإسلام بيد السلوك الاستهلاكي إلى «الرشد الاستهلاكي» عن طريق مجموعة من الضوابط تمثل فيصلاً في الحكم على رشد السلوك أو غيه، وهذه الضوابط تتمثل في^(٢):

أ - عدم التقير ب - عدم الاسراف ج - التوسط والاعتدال

أ - عدم التقير:

نهى الإسلام عن التقير وهو الإنفاق بما يقل عن الحجم اللازم لضروريات الحياة. والذي يجعل الإنسان شحيحاً على الرغم من قدرته على إشباع تلك الحاجات،

(١) سورة الطلاق آية رقم ٧.

(٢) لمزيد من التوسع انظر: د/ يوسف إبراهيم يوسف - القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكي - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر سنة ١٩٩٩ من ص ١٣ : ٢٩.

وقد جاء النهي صريحاً عن التقير في قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾^(١).

ولما كان التقير يؤدي إلى نقص الطلب على السلع والخدمات والاتجاه نحو ظهور الكساد في المجتمع وما يلحقه من أضرار فإن الإنفاق بما يزيد عن الحجم اللازم لضروريات الحياة يصبح ضرورياً لكي يستقيم حال المجتمع ، بيد أن هذا الحجم من الإنفاق الاستهلاكي يحتاج إلى ضابط آخر هو عدم الإسراف .
ب - عدم الإسراف :

نهى الإسلام عن الإسراف وهو الإنفاق بما يزيد عن الحجم المناسب والذي يجعل الإنسان غير قادر على توزيع دخله على الأغراض المختلفة بما يتناسب وأهمية كل غرض^(٢)

وقد جاء النهي صريحاً في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٣) .
ولما كان الإسراف يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات والاتجاه نحو ظهور التضخم في المجتمع وما يلحق به من أضرار فإن حجم الإنفاق لابد أن يكون له سقف لا يباح تجاوزه لكي يستقيم المجتمع .
ومن هنا كانت دعوة الإسلام إلى ترشيد سلوك المستهلك بالبعد عن كل من التقير والإسراف والاتجاه نحو الاعتدال في الاستهلاك قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(٤) .

(١) سورة الإسراء آية رقم ٢٩

(٢) جعفر الدمشقي - الإشارة إلى محاسن التجارة - مكتبة الكليات الأزهرية سنة

١٣٩٧ هـ - ص ٨٢

(٣) سورة الأعراف آية رقم ٣١

(٤) سورة الفرقان آية رقم ٦٧

ج - التوسط والاعتدال:

حث الإسلام على التوسط والاعتدال في الاستهلاك فلا يقل حتى يصل إلى التقدير ولا يزيد حتى يصل إلى الإسراف. قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ غُنْفِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾^(١).

وقد بين الرسول ﷺ أن الرشد الاستهلاكي من المنجيات وأن البعد عنه من المهلكات حيث قال صلى الله عليه وسلم: «ثلاث منجيات وثلاث مهلكات. فأما المنجيات فالعدل في الرضا والغضب، وخشية الله في السر والعلن، والقصد في الغنى والفقر، وأما المهلكات: فشح مطاع، وهوى متبع، واعجاب المرء بنفسه»^(٢). والمقصود بالقصد في الغنى والفقر هو الرشد الاستهلاكي والمقصود بالشح المطاع هو الحالة النفسية التي تقتضي المنع والبخل والتقتير.

وبدراسة سلوك المستهلك عندما يلجأ إلى الاقتراض فإنه يفضل الإنفاق الاستهلاكي الحالي على الإنفاق الاستهلاكي في المستقبل وبالتالي سيزداد الطلب على السلع والخدمات بشكل يفوق الإنتاج فيختل التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لحساب الاستهلاك فترتفع الأسعار على جميع المستويات ويقع المجتمع في براثن التضخم، ويرى بعض الاقتصاديين علاج هذه الظاهرة من خلال زيادة سعر الفائدة على القروض والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاقتراض وبالتالي سينخفض الطلب على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لحساب الإنتاج الذي لا يجد ما يبعه في التوسع في زيادة الطاقات الإنتاجية ويزداد المجتمع في هاوية الكساد وبالتالي سيكون علاج هذه الظاهرة من

(١) سورة الإسراء آية رقم ٢٩

(٢) رواه الطبراني.

خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الاقتراض وهكذا يتجه المجتمع تارة إلى التضخم وتارة إلى الكساد^(١).

ومما سبق نرى أن الامثلية في تحديد سعر الفائدة هو أن يصبح مساوياً للصفر لأن ذلك سيجعل المقرض في حالة استقرار غير متأثر بارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضها وبالتالي ستكون هناك حالة من الرشد الائتماني التي تجعل المقرض يطلب الحجم الائتماني الذي يفي باحتياجاته وبما يحقق هدفه مع قدرته على الوفاء به.

وأن الدعوة إلى الرشد في طلب الائتمان الاستهلاكي إنما جاءت لحماية المستهلك من ارتفاع أسعار السلع والخدمات وحمايته أيضاً من الوقوع في البطالة لاسيما في حالات الكساد وعدم قدرة الإنتاج على الوفاء بحاجات المستهلك.

(١) انظر: د / محمد سلطان أبو علي، د/ هناء خير الدين - الأسعار وتخصيص الموارد - بدون ناشر سنة ١٩٩١ من ص : ١٢٣ : ١٢٧

الفصل الثاني

الائتمان الاستهلاكي

المبحث الأول

مفهوم وأنواع الائتمان الاستهلاكي

أولاً: مفهوم الائتمان الاستهلاكي

لكي نفهم الائتمان الاستهلاكي لابد أن نفهم أولاً ما هو الائتمان بصفة عامة.

فالائتمان في اللغة: اسم لحالة الطمأنينة والثقة المتبادلة ، وهو مصدر على وزن افتعال مشتق من الفعل الثلاثي آمن ، ومنه الأمن ، نقيض الخوف والخيانة ومادة الأمن من الإيمان.

ويقال : إنتمن زيد فلاناً على الشيء: أى جعله أميناً عليه^(١).

والأمن: هو الحافظ الحارس فهو مؤتمن ومؤتمن^(٢).

وقيل أيضاً أمان : أى مأمون به ثقة - والتاجر الأمان هو الأمين المؤتمن^(٣).

والائتمان بمفهومه الواسع كما يرى بعض الاقتصاديين هو «الوعد بدفع مبلغ من النقود»^(٤).

(١) انظر ابن منظور - لسان العرب - دار بيروت للطباعة والنشر سنة ١٩٥٦

الجزء (١٣) صفحة ٢٢

(٢) انظر المرجع السابق ص ٢١ وانظر المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية ،

مطبوعة مصر سنة ١٩٦٠ ج ١ ص ٢٢

(٣) انظر : ابن منظور - لسان العرب ص ٢٢

(٤) د/ محمد زكى شافعى - مقدمة في النقود والبنوك - دار النهضة العربية سنة

١٩٦٤ ص ٣٦

أو هو : التمويل بالنقد وغيرها ممن يملكها إلى من يحسن استخدامها في ميادين النشاط الاقتصادي.

والائتمان يمثل الثقة التي يودعها الدائن (المقرض) في المدين (المقرض) عند منحه قرضاً ، والائتمان بمفهومه الضيق كما يرى بعض الاقتصاديين هو الاقراض النقدي المباشر أو السلعي غير المباشر. وبذلك فإن وظيفة الائتمان تنحصر في :
نقل القوى الشرائية من المدخرين إلى المستثمرين والمستهلكين^(١).

والائتمان الاستهلاكي هو ذلك الائتمان الذي تنحصر وظيفته في نقل القوى الشرائية من المدخرين إلى المستهلكين ويشمل القروض التي تمنح للمستهلكين مثل اقروض الشخصية أو القروض بغرض اقتناء وحدات سكنية أو القروض بغرض حيازة سيارات للاستخدام الشخصي الخ.

وهو بذلك يعنى امداد المستهلكين بما يحتاجونه من أموال نقدية أو غير نقدية للإشباع رغباتهم.

ثانياً: أنواع الائتمان الاستهلاكي:

تفاوت أنواع الائتمان الاستهلاكي من حيث :

١- الأطراف المتعاملة : فيتنوع الائتمان الاستهلاكي إلى :

- ائتمان شخصي: وهو قاصر على تعاملات الأفراد فيما بينهم

- ائتمان مصرفي : وهو خاص بتعامل الافراد مع المصارف

٢- آجال الاستحقاق: فيتنوع الائتمان الاستهلاكي إلى:

- ائتمان قصير الأجل: وهو مدته لا تزيد عن سنة ويمثل الجانب الأكبر من

(١) انظر الشيخ/ عبد الوهاب الزيني - الائتمان في الاقتصاد الإسلامي - بحوث الاقتصاد الإسلامي ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - سنة ١٩٨٩ ص

التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية حيث يعتبر من افضل انواع التوظيف لدى البنوك.

- ائتمان متوسط الأجل وهو مدته تتراوح بين سنة وخمس سنوات وهو يتمثل فى القروض الاستهلاكية التى تمنح مرة واحدة للعميل وتتيح له السداد على سنوات بما يتناسب مع دخله بحيث لا تزيد آجالها عن خمس سنوات

٣- الضمانات : فيتنوع الائتمان الاستهلاكي إلى :

- ائتمان بدون ضمان عيني
- ائتمان بضمان شخصي
- ائتمان بضمانات متنوعة مثل القروض بضمان شهادات الاستثمار أو القروض بضمان ودائع لأجل أو بإخطار أو ودائع التوفير.

٤- النقدية وغير النقدية : فيتنوع الائتمان الاستهلاكي إلى:

- ائتمان نقدي وهو يتمثل فى منح القروض فى صورة نقدية للعملاء أو المستهلكين
- ائتمان غير نقدي وهو يتمثل فى منح القروض فى صورة سلع ومنتجات للعملاء أو المستهلكين.

٥- الفردية والجماعية : فيتنوع الائتمان الاستهلاكي إلى :

- ائتمان فردي وهو ما يحصل عليه الفرد من قروض استهلاكية سواء من الأفراد أو المصارف.
- ائتمان جماعي وهو ما يحصل عليه الجماعة من قروض استهلاكية من مصارف الدولة المحلية أو من خلال مصارف الدول الأجنبية.

المبحث الثاني

الائتمان الاستهلاكي في البنوك التقليدية

أولاً: التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية :

في ظل المنافسة بين البنوك على تقديم تسهيلات إئتمانية متنوعة تلبي كافة احتياجات العملاء.

فقد اتجهت معظم البنوك نحو تركيز الاهتمام على منح الائتمان الاستهلاكي الذي استحوذ على اهتمام متزايد من قبل البنوك خلال السنوات القليلة الماضية.

ومن أهم التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي تقدمها البنوك لعملائها المستهلكين القروض الشخصية والتي تستخدم لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية مثل شراء أجهزة منزلية أو تكاليف الزواج أو العلاج أو مواجهة مصاريف السفر... الخ والقروض بفرض حيازة سيارات للاستخدام الشخصي والبطاقات الائتمانية والتي يمكن بواسطتها شراء سلعة أو الحصول على خدمة على أن يقوم الزبائن بتسديد القسط للجهة المصدرة للبطاقة والتي تقوم بدورها باستيفاء تلك القيمة من حامل البطاقة. وهناك القروض لإغراض اقتناء وحدات سكنية والقروض الصغيرة وتلك المتناهية في الصغر. ويمكن بيان تلك التسهيلات بإيجاز كما يلي :

• القروض الشخصية:

وهي تمنح مرة واحدة أو في صورة حدود للسحب على المكشوف وهي تكون بفرض تغطية الاحتياجات الشخصية للمستهلك (اغراض الزواج - العلاج - السياحة - شراء سلع معمرة - تشطيب وحدات سكنية ... الخ)

ومن الجدير بالذكر أن الفئات المستهدفة من تلك القروض الممنوحة للمستهلكين هم موظفو الحكومة وقطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص.

حيث يتم منحهم قروضاً تسدد خلال مدة لا تزيد عن خمس سنوات وعلى أقساط شهرية وذلك بضمان قيام الموظف بتحويل راتبه إلى البنك شهرياً وتحسب فائدة على هذه القروض بنسبة تبدأ من ٦٪ إلى ٨٪ سنوياً تستقطع مقدماً على كامل قيمة ومدة القرض أو تحتسب بنسبة تبدأ من ٨٪ إلى ١٠٪ سنوياً تسدد شهرياً بالتزامن مع الأقساط أو تحتسب بنسبة تبدأ من ١٢٪ إلى ١٤٪ بطريقة النمر حيث تضاف شهرياً على الرصيد المتبقى في نهاية الشهر.

وجدير بالذكر أن عملية منح مثل هذه النوعية من القروض تم استخدامها كوسيلة للخروج من حالة الركود والعمل على تنشيط الأسواق. ففي عام ٢٠٠٢ قام البنك المركزي المصري بتمويل مشروع القروض الاستهلاكية والتي منحت من خلال وحدات الجهاز المصرفي تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء وذلك عملاً على الخروج من حالة الركود وتنشيط حركة الأسواق وقد قام البنك المركزي بتوفير مبلغ (١,٨ مليار جنيه) لكافة وحدات الجهاز المصرفي بسعر فائدة ٤٪ لمدة عام قابلة للتجديد على أن يعاد اقراضها لعملاء البنوك بسعر فائدة ٦٪ سنوياً دون إضافة رسوم أو عمولات أخرى وقد تم تخصيص هذه القروض لتمويل شراء المنتجات المحلية من المحال المشاركة في المشروع والتي ستعتمد من قبل البنوك.

وقد كان من المزايا المتوقعة لهذه العملية - كما يرى المؤيدون - أن يكون هناك مردود إيجابي على كل من السوق والمستهلك المصري من خلال ما يلي:

✽ يعد هذا المشروع بداية مرحلة تهدف إلى التوسع في هذا النوع من القروض الاستهلاكية مما يؤدي إلى خلق مزيد من الطلب على المنتج المحلي المتميز لاسيما وأن الشركات التي ستشارك في المشروع يفترض تقديمها لأفضل الإنتاج جودة ولأكبر شريحة من المستهلكين .

✽ تنشيط حركة التجارة الداخلية وزيادة سرعة دوران حركة المنتجات المحلية في الأسواق وما ينتج من تشغيل للمصانع الوطنية بكفاءة اقتصادية ودفع حركة النمو الاقتصادي.

✽ مراعاة البعد الاجتماعي بتوفير السيولة للمستهلك المصري بشروط ميسرة فضلاً عما يحققه الرواج الاقتصادي من خلق فرص عمل جديدة.

ومن الملاحظ أن هذه المزايا المتوقعة لم تتحقق وذلك يرجع في رأينا إلى ما يلي:

✽ إن عملية منح القروض الاستهلاكية كانت بسعر فائدة ٦٪ سنوياً وهذا يعد ضرراً على المستهلك لتحمله عبء الفائدة بالإضافة إلى انقصار التعامل مع شركات ومحال معينة دون غيرها وبما يعبر عن وجود ظاهرة الاحتكار ومساهمة البنوك فيها من خلال التعاقد مع شركات ومحال دون غيرها.

✽ إن تنفيذ هذه العملية جاء متأخراً نظراً لأن حالة الركود قد أثرت في تشغيل بعض المصانع بالكفاءة المطلوبة ، كما أن هذه العملية ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات وقد أدى ذلك إلى اختلال بين الإنتاج والاستهلاك لصالح الاستهلاك. وبما يفسر لنا زيادة الأسعار في العام الحالي ٢٠٠٣ وبالطبع هناك عوامل أخرى لكن بلاشك أنها ساهمت في هذه الظاهرة.

✽ أما عن مراعاة البعد الاجتماعي بتوفير السيولة للمستهلك المصري فإن ذلك لم يتحقق لأن مراعاة البعد الاجتماعي يفضل أن يكون من خلال الزكاة أو القروض الحسنة. والبديلان هما دور فعال في علاج الركود الاقتصادي ، فمن خلال إعادة التوزيع للدخل والثروة ممن يملكون إلى من لا يملكون في المجتمع وهم جمهور المستهلكين سيؤدي ذلك إلى قيام جمهور المستهلكين بشراء ما يحتاجونه من منتجات مختلفة وذلك بدون تحمل عبء سعر الفائدة وستكون لهم حرية الاختيار في الشراء من الشركات أو المحال التي يرغبونها.

● البطاقات الائتمانية:

مع ظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها على الصعيد العالمي ، فقد تطورت وسائل ونظم الدفع الإلكترونية ومن أهم هذه الوسائل بطاقات الائتمان. ولقد تعددت تعريف البطاقات الائتمانية ^(١) حيث عرفها البعض بأنها «بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما - بنك أو شركة استثمار - يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه. حيث يملك حامل البطاقة تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته ويقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء تلك المبالغ من حامل البطاقة».

وقد عرفها البعض الآخر بأنها «بطاقة تمنح بناء على تعاقد خاص بين إحدى الهيئات المالية القائمة على تسهيل الائتمان وبين أحد الأشخاص ، وبموجب هذا التعاقد تقوم هذه الهيئة بفتح اعتماد بمبلغ محدد من المال، فإذا أراد حامل البطاقة شراء سلعة أو الحصول على خدمة من أحد المحال المعتمدة لدى تلك الهيئة المصدرة يقوم بتقديم البطاقة إليه، حيث تقوم الجهة المصدرة بتسوية العملية ثم تسرد مقابلها من حامل البطاقة وفقاً لشروط الاعتماد».

ومن التعاريف السابقة يتضح لنا أن بطاقات الائتمان تتيح للمستهلك بأن يقوم بالشراء من المحال والشركات المعتمدة من الجهة المصدرة للبطاقة وهي بذلك تعد أداة وفاء يقوم بموجبه التاجر بتحصيل القيمة من الجهة المصدرة للبطاقة ثم تقوم الجهة المصدرة للبطاقة باسترداد هذه القيمة من حامل البطاقة «المستهلك».

وجدير بالذكر أن أطراف التعامل في بطاقات الائتمان تتمثل في:

① المركز العالمي للبطاقة: وهو مؤسسة عالمية تتولى إنشاء البطاقة ورعايتها والموافقة على عضوية البنوك في المشاركة في إصدارها وتسوية المستحقات المالية بينها.

(١) انظر بنك الاسكندرية - النشرة الاقتصادية مرجع سابق ص ٣٤،٣٣

❁ مصدر البطاقة :- وهي البنوك المنتشرة في جميع انحاء العالم .

❁ التاجر: وهو يطلق على الشركات والمحال التي يتفق معها مصدر البطاقة على قبول البيع لحامل البطاقة ثم الرجوع على المصدر بالثمن.

❁ حامل البطاقة:- وهو هنا يتمثل في المستهلك الذي يحصل على البطاقة لاستخدامها في الحصول على السلع والخدمات من التاجر ثم يقوم بدفع القيمة للبنك المصدر.

ومن أهم أنواع بطاقات الائتمان التي يستخدمها المستهلك في الحصول على السلع والخدمات ويتمتع بواسطتها بميزة ائتمانية تجعله يقوم بسداد القيمة في وقت لاحق هي ما يلي:

أ - بطاقة الخصم الشهري أو الدفع الشهري أو القيد الأجل Charge card:

وهي بطاقة تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وتتيح لحاملها «المستهلك» فرصة الحصول على السلع والخدمات وكذا عملية السحب النقدي من خلال آلات انسحب النقدي أو البنوك ، وهذا النوع لا يتطلب اصداره قيام حاملها بالدفع المسبق للبنك المصدر في صورة حساب جارى وإنما تتم الخاسبة معه شهرياً عن طريق ارسال البنك المصدر كشف حساب شهرياً يتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة على حامل البطاقة «المستهلك» نتيجة مشرياته من السلع والخدمات من التاجر وعلى أن يكون ذلك في حدود الحد الأقصى للبطاقة وهنا تكون فترة الائتمان في هذه البطاقة لا تتجاوز شهراً.

ب - بطاقة الائتمان Credit card:

وهي بطاقة تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وتتيح لحاملها «المستهلك» فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع أجل لقيمتها حيث تقوم الجهة المصدرة للبطاقة بالدفع نيابة عن حامل البطاقة «المستهلك» على أن تحصل هذه المبالغ منه في وقت لاحق بناء على إتفاق مسبق بينهما. وذلك مقابل تقاضى البنك فائدة من

حامل البطاقة «المستهلك» على الرصيد المدين المتبقى. ومن خلال التعامل ببطاقات الائتمان توجد عدة مزايا يتمتع بها المستهلك «حامل البطاقة» ومن أهمها ما يلي^(١):

❖ تعتبر بطاقة الائتمان أداة سهلة الاستخدام لسداد أثمان السلع الاستهلاكية والخدمات كبديل للنقود أو الشيكات، إذ يسهل حملها كما أنها أكثر أماناً من حمل النقود أو دفاتر الشيكات.

❖ إمكانية الشراء الفوري والدفع الآجل.

❖ يستطيع حامل البطاقة «المستهلك» أن يسحب مبالغ نقدية من أى فرع من فروع البنوك الكبرى في العالم.

❖ أدى انتشار استخدام بطاقات الائتمان في مختلف دول العالم إلى التيسير على المسافرين الذين يزورون أكثر من دولة من خلال أداة دفع واحدة بدلاً من حمل العملات الأجنبية المختلفة.

❖ الحصول على ائتمان قصير الأجل بطريقة سهلة وميسرة وبعيد الائتمان الذي يتمتع به حامل البطاقة «المستهلك» هو ائتمان متجدد لكنه في حدود الفترة المسموح بها.

❖ تجنب حامل البطاقة «المستهلك» الإجراءات المطولة التي تتم عند الشراء الآجل من التجار مباشرة أو عند الاحتياج النقدي من البنك.

وعلى الرغم من الميزات السابقة لبطاقات الائتمان التي توفرها للمستهلك إلا أنه من الممكن أن يتعرض المستهلك لحالات من الغش تضر به وغالباً تتمثل في تزيف بطاقات الائتمان وهما نوعان: تزيف كلي وهو اصطناع كامل للبطاقة عن طريق أجهزة ذات تقنية عالية وتزيف جزئي: وهو تزوير البطاقة عن طريق صهر ما عليها من أرقام نامرة لبطاقات مسروقة أو انتهت فترة صلاحيتها. أو تقليد الشريط المغنط

(١) انظر بنك الإسكندرية - النشرة الاقتصادية - مرجع سابق ص ٣٧.

عن طريق محو ما عليه من بيانات وإعادة تشفيره بمعلومات جديدة وصحيحة ومسروقة^(١).

وقد يتعرض المستهلك للنصب من خلال عشور الغير على البطاقة مفقودة أو يستولى عليها بطريق السرقة ويقوم باستخدامها منتحلاً اسماً كاذباً لإجراء عمليات السحب النقدي من حساب صاحب البطاقة «المستهلك».

وجدير بالذكر أن هناك نوعاً من بطاقات الائتمان يسمى البطاقة الذكية Smart card ويتميز هذا النوع من البطاقات بعدة عناصر للحماية ضد عمليات التزوير والتزييف وسوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقتها أو محاولة تقليدها ومن أهم هذه العناصر نوع اللدائن المستخدمة والشريط المغنط والصورة الفوتوغرافية للعميل والرقم السري وعدم القدرة على فتح الغطاء الخارجي لها.

• القروض بغرض حيازة سيارات للاستخدام الشخصي:

وهي قروض تمنح مرة واحدة لتمويل شراء سيارات للاستخدام الشخصي على أن يتم سدادها خلال فترة غالباً لا تزيد عن ثلاث سنوات تقوم البنوك بالمشاركة في تمويل نسبة كبيرة من قيمة السيارة فمثلاً ٧٠٪ من قيمة السيارة على أن يقوم المستهلك أو طالب القرض بالتمويل الذاتي بنسبة ٣٠٪ من قيمة السيارة ويقوم البنك باستقطاع الفائدة مقدماً على كامل قيمة ومدة القرض واحتساب الفائدة بطريقة النمر بحسب الأحوال.

• القروض بغرض اقتناء وحدات سكنية:

وهي قروض تمنح مرة واحدة لتمويل شراء واقتناء وحدات سكنية على أن يتم سدادها خلال فترة لا تزيد عن ٥ سنوات تقوم البنوك باستقطاع الفائدة مقدماً على كامل قيمة ومدة القرض أو احتساب الفائدة بطريقة النمر بحسب الأحوال.

(١) انظر: رياض فتح الله بصله - جرائم بطاقة الائتمان - دار الشروق سنة ١٩٩٥

• القروض الصغيرة والمتناهية الصغر:

وهي القروض التي تمنح لمساعدة صغار المنتجين ويتمثل بعضها في القروض التي منحت في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية. وعلى الرغم من كونها لأغراض إنتاجية إلا أن الحاصلين عليها يستهلكون جزءاً كبيراً مما ينتجونه ولذلك رأى البعض أن تدخل ضمن التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي تمنح لعملاء الائتمان الاستهلاكي.

ثانياً: الحملات التسويقية لجذب عملاء الائتمان الاستهلاكي:

تشهد الساحة المصرفية تحولات كبيرة في المفاهيم والاستراتيجيات المستخدمة لتسويق الائتمان الاستهلاكي. فالبنوك الآن لم تعد تنتظر أن يأتي العميل إليها وإنما توجه إليه أينما كان. والحملات التسويقية لجذب عملاء الائتمان الاستهلاكي تتم من خلال:

❖ شبكة الانترنت: فعن طريق شبكة الانترنت يستطيع المستهلك أن يصل الكمبيوتر الشخصي الموجود بمنزله بالكمبيوتر الرئيسي الموجود بالبنك وهذا التطور يتيح للمستهلك اختيار القروض التي يرغبها والاستفسار عن أية معلومات يحتاج إليها وتوفر بنوك الانترنت لعملائها الكثير من الوقت والجهد حيث يمكن لهم الاتصال بالبنوك من أى مكان في العالم وفي أى وقت.

❖ الجرائد والمجلات: وهما من الوسائل التقليدية التي يمكن من خلالها الإعلان عن كافة المنتجات المصرفية والقروض الاستهلاكية التي تعمل على جذب عملاء الائتمان الاستهلاكي.

❖ التلفزيون: فمن خلال جهاز التلفزيون يتم الإعلان عن كافة المنتجات المصرفية والقروض الاستهلاكية بأسلوب يعمل على جذب عملاء الائتمان الاستهلاكي، وإذا كان العميل «المستهلك» مشترك في التلفزيون الكابلي أو

القمر الصناعي حيث يحل التلفزيون محل شاشة الكمبيوتر فيمكنه إنهاء بعض الأعمال المصرفية التي يرغبها واختيار بعض المنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك عبر التلفزيون الكابلي أو القمر الصناعي.

❖ التلفزيون المحمول: فمن خلال التلفزيون المحمول يمكن للعميل «المستهلك» استخدامه في انجاز العديد من العمليات المصرفية حيث تعتمد خدمة البنك المحمول على تقنية عالية يتم بواسطتها استخدام الانترنت من خلال المحمول حيث يستطيع البنك عرض خدماته المصرفية على عملائه واتاحة الاطلاع على أية معلومات يحتاجها عملائه ويمكن أيضاً للبنك أن يوفر لعملائه بجانب المعاملات المصرفية خدمة الاستفادة من التخفيضات الخاصة التي تمنحها بعض الجهات لعملاء البنك.

❖ الهاتف المصرفي: فمن خلال الهاتف المصرفي يقوم البنك بتقديم العديد من الخدمات للعملاء على مستوى العالم منها على سبيل المثال الإجابة عن الاستفسارات التي يطلبها العميل أو التعاقد على منح القروض الاستهلاكية من خلال التلفزيون باستخدام تقنيات عالية.

ومن أحدث أنواع الدعاية والإعلان عن المنتجات المصرفية المختلفة ما يقوم به البنك المتقل وهو عبارة عن عربة متحركة لها عدة مواقع محددة تنتقل بينها العربة خلال فترة زمنية معينة وتزود بالاتصالات اللازمة التي تجعلها بمثابة فرع للبنك وبذلك يجد المستهلك نفسه أمام كم هائل من الحملات التسويقية لجذب تعاملاته مع البنوك وبالتالي فهو يشعر بنوع من السيادة حينما يختار نوع التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يرغبها وعلى الرغم من ذلك فإنه قد يتعرض للإعلانات الخادعة التي يجذب إليها ثم يكتشف بعد ذلك أنها على غير الحقيقة.

المبحث الثالث

الائتمان الاستهلاكي في البنوك الإسلامية

أولاً: الضوابط الشرعية لمنح الائتمان الاستهلاكي:

إن عملية منح الائتمان الاستهلاكي التي تقوم بها البنوك الإسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية شأنها في ذلك شأن باقي العمليات المصرفية التي تمارسها البنوك الإسلامية وهي تخضع لمجموعة من الضوابط الشرعية أهمها ما يلي:

١- العقيدة الإسلامية:

فلا بد أن تخضع عملية الائتمان الاستهلاكي لضابط العقيدة لأن الإيمان بالله عز وجل يجعل الإنسان يتحرر من العبودية لغير الله فلا يخضع للغير أو ذل الحاجة والإيمان بالله عز وجل يجعل الإنسان مطمئناً بأن الرزق بيد الله فلا يلجأ إلى الأساليب الملتوية للحصول على الرزق ، والإيمان بالله عز وجل يجعل الإنسان في معية الله فيكون رقيقاً على نفسه محاسباً لها ومتبعاً لمنهج الله في جميع تصرفاته وفقاً للشريعة التي ارتضاها ربه ، فإذا ابتعد عنها وخرج على منهج الله سيكون مآله إلى الشقاء في الدنيا والاخرة فقد قال الله تعالى: ﴿ومن أغرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أخصى﴾^(١).

وأن إيمان الإنسان بانه خليفة الله في أرضه يجعله ملتزماً بتعاليم الله فلا يكسب مالاً إلا من طريق حلال ولا يأكل أموال الناس بالباطل وأن يتق الله في جميع تصرفاته وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر لأن استخلاف الله للإنسان في هذه الأرض إنما لنشر الخير فيها وعمارتها.

(١) سورة طه ، آية رقم ١٢٤.

والعقيدة الإسلامية ينبثق منها سائر الضوابط الشرعية التي تحكم جميع تصرفات الإنسان وتجعله يسير وفق منهج الله.

٢- ضوابط القواعد الكلية:

تستمد عملية منح الائتمان الاستهلاكي في البنوك الإسلامية سياستها من تحلل الالتزام بمجموعة من القواعد التي حددها معظم فقهاء المسلمين ومن أهمها مايلي^(١):

❖ قاعدة الأمور بمقاصدها:

وهي تعني أن الأعمال والأقوال إنما تقاس بالتوايا وأصل هذه القاعدة يرجع إلى ما رواه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى...».

والقصد في الأعمال له أهمية كبرى فمثلاً يكون العقد صحيحاً إذا كان القصد من إبرامه قصداً مشروعاً ويكون العقد باطلاً إذا كان القصد منه غير مشروع.

❖ قاعدة التيسير ورفع الحرج:

وهي تعني أن الأحكام الشرعية في مقدور المكلف فيقوم بها من غير عسر أو حرج وبدون مشقة وأصل هذه القاعدة يرجع إلى قول الله عز وجل: «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها»^(٢) وقوله تعالى: «وما جعل عليكم في الدين من حرج»^(٣).

وفي مجال المعاملات نجد الإباحة هي الأصل ولم توضع القيود إلا في المعاملات التي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.

(١) انظر د/ الغريب ناصر - ضوابط وأساليب التمويل المصرفي الإسلامي - الدورة

رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ برنامج ضوابط وصيغ التوظيف الإسلامي للبنوك

الإسلامية - بنك مصر من ص ٤ : ٨ .

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٨٦ .

(٣) سورة الحج آية رقم ٧٨ .

❖ قاعدة الضرر يزال:

وهي تعنى حرص الشريعة الإسلامية على رفع الضرر عن الأفراد والجماعات وأصل القاعدة يرجع إلى ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار...» وهناك من الضروريات ما يبيح المحظورات مثل الإجازة للمضطر بأن يأكل ميتة والإجازة للمعتدى عليه بأن يدافع عن نفسه؛ وعلى الرغم من أن الضرورات تبيح المحظورات فهذه القاعدة ليست على طلائعها ولكنها مقيدة بأن الضرورات تقدر بقدرها بمعنى أنه لا يجوز للمضطر أن يتناول الخمرات إلا بالقدر اللازم لانقاذ نفسه من الهلاك كما لا يجوز للمعتدى عليه أن يتجاوز القدر اللازم لرد العدوان.

❖ قاعدة الغنم بالغرم:

وهي تعنى أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب يكون بقدر تحمل المشقة والتكاليف وهذه القاعدة أهمية كبيرة في المعاملات المصرفية الإسلامية حيث تؤثر في أمرين:

الأول: أن يحصل المصرف على ربح أو عائد أو عوض من حيث الأصل.

الثاني: تحديد النسبة أو المقدار أو القيمة التي يحصل عليها^(١).

❖ قاعدة العادة محكمة:

وهي تعنى أن العرف وما اعتاد عليه الناس في مكان معين وزمان معين لفعل معين يكون أحد المصادر الممكنة للحكم في الواقعة وذلك إذا انعدم وجود مصدر أقوى منه من ناحية التشريع حيث لا يوجد نص من قرآن أو من سنة ولا يوجد إجماع ويصعب مع الواقعة الجديدة تطبيق قواعد القياس، وقد أخذ دليله من قول النبي ﷺ:

(١) د / الغريب ناصر - ضوابط وأساليب التمويل المصرفي الإسلامي - مرجع سابق

«ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله أمر حسن» وقد اشترط الفقهاء له شروطاً منها: أن يكون العرف شائعاً وغالباً وأن لا يكون مخالفاً لنص من الكتاب والسنة أو حكماً فيه إجماع ومن أمثلة المنكرات التي شاعت وقد يتصور البعض أنها أصبحت عرفاً محكماً: المعاملات الربوية وتعاطى المسكرات في المحلات الخاصة وانتشار محلات اللهو المخالف لحدود الشرع وغير ذلك.

وبالتالى فإن هناك عرفاً فاسداً لا يؤخذ به وهناك عرف صحيح يؤخذ به ويعتبر من أصول الشرع.

ثانياً: الائتمان الاستهلاكي المربح:

تتميز أغلب طرق التمويل الإسلامية بأنها تقوم على ضرورة استخدام المال فى النشاط الاقتصادى وتهتم بتعظيم تنمية الاستثمارات فى المجتمع وهذا هو هدفها.

وأما عن عملية منح الائتمان الاستهلاكي المربح فى البنوك الإسلامية فهى ترجع إلى دور هذه البنوك فى تشييط حركة الاستهلاك فى المجتمع والعمل على التوازن مع حركة الإنتاج. وبالتالى فإن البنوك الإسلامية تقوم بمنح الائتمان الاستهلاكي لكنها لا تحب التوسع فى منحه وذلك لتفضيلها التوسع فى منح الائتمان الاستثمارى الذى يعمل على تنمية المجتمع، ولعل ذلك يرجع إلى اهتمام البنوك الإسلامية بتعظيم العائد الاجتماعى وليس مجرد الحصول على الأرباح حيث لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً. والائتمان الاستهلاكي الذى تمنحه البنوك الإسلامية وتربح منه ينطوى على عدة أسس أهمها ما يلى^(١):

❖ عدم انطواء عملية منح الائتمان الاستهلاكي على أية معاملات ربوية تؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل.

(١) انظر د/ محمد عبد الحليم عمر - مقدمة فى طرق التمويل الإسلامية - الدورة رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ «برنامج ضوابط وصيغ التوظيف الإسلامى للبنوك الإسلامية» بنك مصر ص ٣٩ ، ٤٠ .

- ❖ عدم انطواء عملية منح الائتمان الاستهلاكي على استخدام الأموال في سلع محرمة او ممارسة الغش والاحتكار وغيرها من الصور المحرمة شرعاً.
- ❖ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالعقود وذلك عند التعاقد.
- ❖ الالتزام في استخدام الأموال بالقيم الإسلامية في مجال المعاملات الإسلامية مثل الصدق والسماحة والأمانة.
- ❖ التركيز على منح الائتمان الاستهلاكي حسب الأنفع والأصلح للمجتمع مع ترتيب الأولويات الشرعية بين كل من الضروريات والحاجيات والتحسينات.
- وتتنوع صيغ منح الائتمان الاستهلاكي المربح في البنوك الإسلامية كما يلي:
- المراجعة:

ويقصد بالمراجعة بيع السلعة بالثمن الذي تم شراؤه مع زيادة ربح معلوم. والبنوك الإسلامية تقوم بتطبيق المراجعة في صورتين: الأولى هي أن يكون لدى البنك بضاعة سبق شراؤها أو آلت إلى البنك ضماناً لأحد العملاء مطلقاً في السداد ... إلى غير ذلك. وهي صورة قليلة الحدوث في الواقع العملي. والثانية: هي صورة المراجعة للآمر بالشراء وهي الصورة الأكثر شيوعاً حيث يتقدم العميل «المستهلك» إلى البنك يطلب الشراء مراجعة متضمناً بياناته الأساسية ومواصفات البضاعة المطلوب شراؤها، وإذا كان هناك مورد معين يريد الشراء منه يذكر بياناته ويمكن أيضاً تقديم الفاتورة الأساسية أو بيان الاسعار وقيمة البضاعة، ثم يقوم البنك بدراسة وفحص طلب العميل «المستهلك» ومدى تمثيه مع السياسة العامة للبنك؛ وفي حالة الاتفاق يتم ابرام عقد مواعدة يلتزم فيه البنك باحضار السلعة المطلوبة وبيعها للعميل ويلتزم العميل بشرائها بعد تملك البنك لها مع دفع مبلغ للبنك للجدية ولضمان استمراره في تنفيذ العملية ثم يقوم بعد ذلك البنك بشراء السلعة التي تم المواعدة عليها وبعد تملك البنك لها يقوم بعرضها على العميل «المستهلك» وللعميل «المستهلك» حينئذ أن يشتري السلعة طالما كانت حسب المواصفات والشروط المتفق عليها لأن البنك

مسئول عن تلف السلعة بعد الشراء وقبل التسليم ولا يحمل ذلك على العميل «المستهلك» ثم بعد ذلك يتم إبرام عقد البيع مراجعة مع العميل «المستهلك» ومن الملاحظ أن عمليات المراجعة التي تتم بالبنوك الإسلامية تعمل على حماية المستهلك وتقديم الخدمات له وذلك بمساعدته على الشراء بمعرفة البنك وهنا يستفيد المستهلك من خبرة البنك في الشراء لأن البنك يستطيع أن يشترى من أكثر من مصدر وبسعر أقل قد لا يحصل عليه المستهلك لو اشترى بنفسه، وفي ظل عملية المراجعة تقل المخاطر على المستهلك «المشترى» وذلك لتحمل البنك مسؤولية هلاك السلعة منذ شرائها وحتى تسليمها للمستهلك «المشترى» مراجعة، وهذه المخاطر أقل بكثير مما لو تعامل المستهلك مع بنك غير إسلامي واقترض المبلغ وتولى بنفسه الشراء، وعلى الرغم من وجود التأمين على البضاعة فإن هذا التأمين قد لا يغطي بعض المخاطر خاصة في ظل العمليات الاستيرادية التي تتعرض لعمليات النصب والاحتيال من الموردين^(١).

• الاستصناع :

يقصد به عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل وعقد الاستصناع يتكون من ثلاثة هم:

المستصنع وهو الشخص المشتري، والصانع وهو البائع، والشيء المستصنع وهو المبيع.

والبنوك الإسلامية تقوم بالتمويل بالاستصناع وذلك بأن يتقدم العميل «المستهلك» بطلب استصناع متضمناً فيه بياناته الأساسية ونوع العملية والتمويل المطلوب ويمكن أن يشمل الطلب على تحديد الصانع الثاني، فمثلاً إذا أراد المستهلك أن يشترى وحدة سكنية فيمكن أن يطلب ذلك من البنك ويمكن تحديد المقاول لو

(١) انظر د/ محمد عبد الحليم عمر - مقدمة في طرق التمويل الإسلامي - مرجع سابق ص ٤٦ ، ٤٧ .

رغب في ذلك ثم بعد ذلك يقوم البنك بدراسة وفحص طلب العميل «المستهلك» ومدى تمثيه مع السياسة العامة للبنك، وفي حالة الاتفاق يتم إبرام عقد الاستصناع. وفي عقد الاستصناع لا يشترط أن يقوم البنك بتصنيع السلعة بنفسه ولكن يمكن أن يبرم عقد استصناع موازى للعقد الأول مع الصانع المختص ويربح البنك من خلال الفرق بين الثمن الذى دفعه إلى الصانع «الأقل» والثمن الذى تعاقد به مع المستصنع «الأكثر» ومن الملاحظ أن الاستصناع على قدر ما يفيد المستهلك فإنه يؤدي دوره في التوجيه نحو إنتاج السلع والعمل على تشييط الأسواق، والتعامل مع البنك بطريق الاستصناع يعمل على حماية المستهلك خاصة في ضمان البنك لأية مخاطر تحدث مثل ارتفاع الأسعار بين العقد الأول والثاني، وضمان تسليم المبيع حتى لو لم يقم الصانع الثاني بتنفيذ عقده مع البنك.

• الإجارة:

يقصد بها عقد تملك منفعة عين مقابل أجر مدة معينة وعقد الإجارة يتكون من ثلاثة هم:

المؤجر وهو مالك العين بائع المنفعة منها، المستأجر: وهو مشترى المنفعة «المستهلك» ومنفعة العين محل العقد والتي في مقابلها يقوم المستأجر بدفع العوض عنها.

والبنوك الإسلامية لا تقوم باقتناء الأصول وعرضها للتأجير وإنما يكون من المناسب لها أن يقوم العميل «المستهلك» بطلب إلى البنك لاستئجار عين يصفها له متضمناً منه بياناته الأساسية ونوع الإيجار المطلوب والعين المطلوبة والمورد أو الصانع ثم بعد ذلك يقوم البنك بدراسة وفحص طلب العميل «المستهلك» ومدى تمثيه مع السياسة العامة للبنك وفي حالة الاتفاق يقوم البنك بالعمل على اقتناء العين المطلوبة وذلك من خلال التعاقد مع المورد أو الصانع ويمكن للعميل «المستهلك» الاشتراك لمعينة العين المطلوبة والتأكد من سلامة المواصفات. وهنا يجب التزام البنك بتملك

العين أولاً ثم بعد ذلك يتم إبرام عقد الإجارة مع المستأجر «المستهلك» ونود الإشارة إلى أن هناك نوعين من عقد الإجارة وهما: إجارة تشغيل: وفيها يسرد المؤجر العين من المستأجر في نهاية المدة المحددة، وإجارة تمويل: وفيها يمتلك المستأجر العين في نهاية المدة المحددة.

وعلى الرغم من أن عمليات التأجير قليلة التطبيق في البنوك الإسلامية إلا أنها تتيح للمستهلك الاستفادة من العين المؤجرة وذلك بالإيجار بدلاً من التملك والذي يستلزم دفع أموال كبيرة هو في حاجة إلى استخدامها في مجال آخر أكثر نفعاً له.

• السلم:

يقصد به بيع سلعة مؤجلاً مع دفع الثمن مقدماً وعقد السلم يتكون من ثلاثة هم:

المسلم وهو المشتري ، والمسلم إليه وهو البائع ، والمسلم فيه وهو السلعة.

والبنوك الإسلامية تفضل التمويل بالسلم للمنتفعين وذلك تشجيعاً لهم ومساعدتهم في تحقيق ربح مناسب وفي حالة التمويل بالسلم لصغار المنتجين الذين يستهلكون جزءاً كبيراً مما ينتجون فهو بذلك يعد أيضاً تمويلًا للاستهلاك ، كما يمكن أن يكون تمويلًا للاستهلاك في حالة شراء البنك سلماً طويلاً الأجل حيث يمكن للبنك بيع سلم موازى للمستهلكين قبل قبض المسلم فيه وذلك يساعد البنك على توفير السيولة.

ومن الأفضل أن يتم الإبقاء على السلم كوسيلة تمويل ذاتية ابتدائية لصغار المنتجين وعدم التعامل في السوق الثانوى بتكرار التعامل في العملية سلماً سواء بواسطة اتفاقيات أو صكوك وإلا تحولت العملية إلى مضاربة على فروق الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في المجتمع مقابل عمليات وهمية لا تضيف إلى النشاط

الاقتصادى شيئاً^(١) وبذلك فإن السلم يعتبر وسيلة فعالة في تحويل العديد من جمهور المستهلكين إلى منتجين صغار قادرين على إنتاج ما يستهلكونه.

ثالثاً: الائتمان الاستهلاكي المزكى:

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك بأنها ليست محلاً للعمل المصرفي فقط وإنما لها دورها الاجتماعي الذي يحقق الضمان والتكافل الاجتماعي ، وذلك من خلال قيامها بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية ومنح القروض الحسنة بلا فوائد ولا أية أعباء للمحتاجين من الأفراد المسلمين لاعانتهم على مواجهة الأزمات المالية التي يتعرضون لها.

• الزكاة :

إن الزكاة فريضة إسلامية تعالج مشكلات كثيرة اقتصادية واجتماعية ، وهي وسيلة الإسلام في تحقيق الضمان الاجتماعي وأن قيام البنوك الإسلامية بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية ضرورة واجبة للتكافل الاجتماعي الإسلامي، فالبنوك الإسلامية كما تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية تهدف أيضاً إلى تحقيق التنمية النفسية والاجتماعية وهذا ما يميزها عن البنوك الأخرى.

ولقد بين لنا القرآن الكريم الزكاة كائتمان مجازي مستحب حيث قال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لَّيْرَبُّوْا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْتَبُوْا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُوْنَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغَفُوْنَ﴾^(١) ومن الآية الكريمة يتضح لنا المقابلة بين ائتماني: ائتمان ربوي مستكره، والزكاة كائتمان مجازي مستحب، وفي كلتا الحالتين مال ينفق إلى أجل ما بغية النماء والزيادة، إما غناء الأول فلدنيوى ربوى يفضضه الله

(١) انظر: د / محمد عبد الحليم عمر - مقدمة في طرق التمويل الإسلامية - مرجع

سابق ص ٨٣.

(٢) سورة الروم آية رقم ٣٩.

تعالى ، بينما نغاء الثاني أخروى يباركه الله تعالى فيضاعفه إلى أضعاف كثيرة بما يسوقه إلى فاعله من نعم فى الدنيا بالإضافة إلى حسن ثواب الآخرة^(١).

• القرض الحسن :

جاء ذكر القرض الحسن فى القرآن الكريم بمعنى الإنفاق فى سبيل الله ، قال تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾^(٢) وهو هنا يعتبر فى ذمة الله كالقرض فى ذمة المقرض ، واتحان بين العبد وربه ، ولقد شبه الله تعالى الغنى الحميد عطاء المؤمن فى الدنيا بما يرجو ثوابه فى الآخرة بالقرض^(٣). ولقد حث النبى ﷺ على منح القرض الحسن لما فيه من الثواب العظيم لتفريجه عن المسلم وسد حاجته قال رسول الله ﷺ : «ما من مسلم يقرض قرضاً مرة إلا كان كصدقة مرتين»^(٤) وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : «رأيت ليلة أسرى بى على باب الجنة مكتوب : الصدقة بعشر أمثالها والقرض بشمانية عشر. فقلت لجبريل : ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال : لأن السائل يسأل وعنده ، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة»^(٥) ولعل خير دليل على مساهمة البنوك الإسلامية فى حماية المستهلك هو قيامها بمنح القروض الحسنة للمستهلكين وعدم استغلالهم وتحميلهم بعبء الفائدة مثل البنوك الأخرى ، وبذلك تعمل على مساعدتهم فى اجتياز ضوائقهم المالية وبما يتيح لهم فرصة الحصول على عمل يودى إلى إنتاج ما يستهلكونه.

(١) انظر : سيد قطب - فى ظلال القرآن - دار الشروق - المجلد الخامس - الطبعة الرابعة ١٩٧٧ ص ٣٧٧١ ، ٣٧٧٣.

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٤٥.

(٣) انظر : الشيخ عبد الوهاب الزينى - الائتمان فى الاقتصاد الإسلامى مرجع سابق ص ١٩٥ ، ١٩٦.

(٤) رواه ابن ملجة وابن حبان والبيهقى.

(٥) رواه ابن ملجة والبيهقى.

ومن آداب المعاملات الائتمانية في الإسلام والتي من الواجب تطبيقها في البنوك الإسلامية حسن التقاضي وعدم التضيق على المدين بالمطالبة لما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «رحم الله عبداً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى»^(١) ومن حسن التقاضي أيضاً إمهال المدين المعسر إلى وقت يساره دون تقاضي أى زيادة في الدين نظير الأجل، بل التجاوز كذلك عن بعض الدين أو وضعه كله عن كاهل المدين تخفيفاً وإحساناً إليه ، وذلك أفضل من الإمهال والانتظار ثواباً عند الله^(٢) ويتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَإِنْ تصدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٣).

رابعاً: الحملات التسويقية لجذب عملاء الائتمان الاستهلاكي:

نظراً لأهمية الدور الذي تؤديه البنوك الإسلامية في تلبية احتياجات عملاء الائتمان الاستهلاكي وذلك من خلال منح الائتمان الاستهلاكي المربح والائتمان الاستهلاكي المزكي، فإنه يكون من الضروري القيام بعمل حملات تسويقية لجذب عملاء الائتمان الاستهلاكي وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من هذه الحملات وذلك عبر وسائل الإعلان التقليدية (الجرائد - المجلات - التلفزيون - ... الخ) بالإضافة إلى ضرورة التواجد على شبكات الإنترنت والإعلان عن كافة أنواع الائتمان الاستهلاكي والتعريف به لأن المستهلك بحاجة إلى مزيد من المعلومات عن الائتمان الاستهلاكي المقدم من البنوك الإسلامية.

ولابد أن تهتم البنوك الإسلامية بما تتميز به في عمليات منح الائتمان الاستهلاكي عن البنوك الأخرى بالعمل على إبراز جوانب حماية المستهلك في ظل التعامل معها من خلال الإعلان عن طبيعة ذلك الائتمان وخصائصه المتمثلة في عدم

(١) رواه البخاري.

(٢) انظر: الألويسي - روح المعاني - المجلد الثاني - الجزء الثالث ص ٤٥.

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢٨٠.

استخدام سعر الفائدة ، وإتاحة حرية الاختيار للمستهلك ، وحق المعرفة والصدق في التعامل واستفادة المستهلك من خبرة البنوك الإسلامية في الحصول على السلع الاستهلاكية بالجودة المطلوبة وبالسعر المناسب.

الفصل الثالث

أثر الائتمان الاستهلاكي في حماية المستهلك بين النظام الإسلامي والنظم الأخرى

المبحث الأول

أثر الائتمان الاستهلاكي

في حماية المستهلك في ظل النظم الأخرى

إن الائتمان الاستهلاكي الذي يمنح في ظل النظم الأخرى بخلاف النظام الإسلامي إنما ينطوي على قيام الأفراد أو البنوك بمنح تسهيلات في صورة أموال نقدية أو غير نقدية لشخص ما مقابل فائدة أو عمولة مع التزام هذا الشخص بضمان خاص بردها في وقت معين. وهذا النوع من الائتمان الاستهلاكي له آثار ضارة على المستهلك يمكن بيانها من خلال تناول النقاط التالية:

أولاً: ائتمان بفائدة :

لا شك أن لجوء المستهلك للحصول على قرض بفائدة إنما يشمل زيادة في العبء النقدي عليه وفيه نوع من الاستغلال وذلك لأن المستهلك لا يلجأ إلى الاقتراض إلا من حاجة وهنا نجد أن عملية الاقتراض بفائدة تمثل ضرراً مباشراً يتحملة المستهلك وهو مكروه مما يؤثر في حالته النفسية وشعوره بالظلم والاستغلال.

ثانياً: عدم مراعاة الضوابط الشرعية لمنح الائتمان الاستهلاكي:

نظراً لعدم مراعاة الضوابط الشرعية لمنح الائتمان الاستهلاكي في ظل النظم الإسلامية فإن معظم البنوك الغير إسلامية تقوم بمنح قروض وتسهيلات للمستهلكين بغرض تمويل سلع ومنتجات محرمة شرعاً (قد تكون مرخصة من قبل بعض الدول)

مثل تمويل شراء الملابس الخفيفة ، الأطعمة والمشروبات المحرمة ... الخ والتي تضر بالمستهلك نفسه كما تلحق أضراراً بالمجتمع ككل.

ثالثاً: المساهمة في ظهور الاحتكار :

في ظل النظم غير الإسلامية تقوم بعض البنوك بمنح الائتمان الاستهلاكي للمستهلكين في صورة سلع ومنتجات بشرط أن تكون عمليات شراء هذه السلع والمنتجات من محال وشركات متعاقدة مع هذه البنوك دون غيرها، وبذلك فإن هذا النوع من الائتمان يساهم في احتكار تلك المحال والشركات لبيع هذه السلع والمنتجات وبالتالي فيه ضرر للمستهلك «المقترض» وذلك لعدم إتاحة حرية الاختيار له بشراء السلع والمنتجات التي يرغبها.

رابعاً: تأثير سياساته التسعير:

إن عمليات منح الائتمان الاستهلاكي التي تقوم بها البنوك في ظل النظم غير الإسلامية تعمل على توفير السيولة لدى المستهلكين، وبالتالي يزداد الطلب على السلع والخدمات بشكل يفوق الإنتاج فيختل التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لحساب الاستهلاك، فترفع الأسعار ويقع المجتمع في براثن التضخم، وإذا زاد سعر الفائدة انخفض الطلب على الاقتراض وبالتالي سينخفض الطلب على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لحساب الإنتاج ويقع المجتمع في هاوية الكساد.

هذا ومن ناحية أخرى فإن المنتج أو البائع عندما يقترض فإنه سوف يتحمل عبء الاقتراض المتمثل في سعر الفائدة ثم يحاول أن ينقل عبء سعر الفائدة هذا إلى شخص آخر، وقد يقوم الشخص الآخر بنقل العبء إلى شخص آخر وهكذا. ونقل عبء

الاقراض يتم من خلال زيادة الأسعار وفي هذه الحالة سيتحمل هذا العبء المستهلك «المشتري» في النهاية^(١).

خامساً: أكل أموال الناس بالباطل:

لما كانت عمليات منح الائتمان الاستهلاكي التي تقوم بها البنوك في ظل النظم غير الإسلامية تقوم على الفائدة التي يتحمل عبئها المستهلك وتساهم في ظهور الاحتكار واتخاذ سياسات تسعيرية ضارة بالمستهلك ، لذا ينتج عنها ظلم يقع على المستهلكين وهو ما يعرف شرعاً بأكل أموال الناس بالباطل، وقد حرمه الله عز وجل بقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٢).

ولا ريب أن المعاملات الربوية والممارسات غير الأخلاقية تؤدي إلى انقطاع المعروف بين الناس وخلق روح التباغض وآثاره الحقايد بين أفراد المجتمع ومن هنا كان اهتمام الإسلام بحماية جميع أفراد المجتمع مستهلكين أو مشترين أو متاجرين أو بائعين من خلال السماح لهم بممارسة الأنشطة الاقتصادية في إطار تشريعات تحقق العدالة وتكفل عدم الإضرار بالغير. قال تعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^(٣).

(١) انظر: د/ فيصل محمد فكرى — سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية

«دراسة مقارنة» — مطبعة الطوبجي التجارية سنة ١٩٩٣ من ص ١٤ : ٧٤.

(٢) سورة البقرة آية ١٨٨.

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٩.

المبحث الثاني

أثر الائتمان الاستهلاكي في حماية المستهلك

في ظل النظام الإسلامي

إن الائتمان الاستهلاكي في الإسلام جزء لا يتجزأ من نظام الإسلام الشامل الذي يتضمن تنظيمًا كاملاً لكل جوانب الحياة وبذلك فإن الائتمان الاستهلاكي الإسلامي يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية. وهذا ما يجعله متميزاً لأنه يعمل على تحقيق العدالة وتنمية القيم الأخلاقية في المجتمع.

ويمكن إبراز أثر الائتمان الاستهلاكي في حماية المستهلك في ظل النظام الإسلامي من خلال تناول النقاط التالية:

أولاً: ائتمان بدون فوائد:

الائتمان الاستهلاكي الإسلامي هو ائتمان بدون فوائد ولا يمكن أن تكون الفائدة عاملاً مساعداً لتعظيم الربح، لأن الفائدة تعتبر ربا وقد حرمه الله تعالى بقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١) ومثل هذا التحريم يجعل الائتمان الاستهلاكي متميزاً عن غيره لأنه يعمل على حماية المستهلك وعدم تحميله عبء الفائدة وذلك على عكس الائتمان الاستهلاكي في ظل النظم الأخرى.

ولعل ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها هو قيامها بتعظيم العائد الاجتماعي متمثلاً في منحها الائتمان الاستهلاكي المزكى لمساعدة المستهلكين المحتاجين ورفع المعاناة عنهم في أزماتهم المالية.

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٧٥.

ثانياً: مراعاة الضوابط الشرعية لمنح الائتمان الاستهلاكي:

لما كان الائتمان الاستهلاكي الإسلامي يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية ، لذا فإن عمليات منح الائتمان الاستهلاكي لا تنطوي على أية معاملات ربوية تؤدي إلى استغلال المستهلك، ولا تنطوي على استخدام الأموال في سلع محرمة أو ممارسة الغش والاحتكار وغيرها من الصور التي تضر بالمستهلك.

ومن خلال مراعاة الضوابط الشرعية في عمليات منح الائتمان الاستهلاكي يتم حماية المستهلك من كافة الممارسات غير الأخلاقية.

١. نيل الاحتكار وإتاحة حرية الاختيار:

إن الائتمان الاستهلاكي الإسلامي لا يساهم في ظهور الاحتكار وذلك من الحرص على الالتزام بالقيم الأخلاقية الإسلامية ونهى رسول الله ﷺ عن الاحتكار كما جاء في الحديث الشريف الذي رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن معمر بن أبي معمر عن النبي ﷺ أنه قال: «من احتكر طعاماً فهو خاطي» وفي رواية «لا يحتكر الا خاطي»^(١).

والبنوك الإسلامية عندما تمنح الائتمان الاستهلاكي في صورة سلع ومنتجات فإنها تعمل على إتاحة حرية الاختيار للمستهلك باختيار السلع والمنتجات التي يرغبها وكذا اختيار المحال والشركات التي يرغب في الشراء منها وذلك دون أن تشترط عليه الشراء من محال وشركات معينة مثل ما يحدث في البنوك الأخرى، وبذلك يستفيد المستهلك بشراء ما يحتاجه من سلع ومنتجات بجرية كاملة وبما يتيح له الحصول على هذه السلع والمنتجات بالجودة المطلوبة وبالسعر المناسب.

(١) انظر: د/ أحمد صفى الدين عوض - السوق في الإسلام - بحوث الاقتصاد

الإسلامي - طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - سنة ١٩٨٩ ص

ثالثاً: سياسات التسعير :

نظراً لأن الائتمان الاستهلاكي الإسلامي هو ائتمان بدون فوائد وائتمان يقوم على تحقيق العدالة، فإن سياسات التسعير لن تتأثر كما يحدث في ظل عمليات الائتمان الاستهلاكي غير الإسلامي وذلك لأن عمليات منح الائتمان الاستهلاكي الإسلامي تقوم بتنشيط حركة الاستهلاك في المجتمع للعمل على التوازن مع حركة الإنتاج وبما يحقق تعظيم العائد الاجتماعي دون أن يكون لذلك تأثير في سياسات التسعير.

وبذلك فإن الائتمان الاستهلاكي الإسلامي يعمل على حماية المستهلك من تحمل عبء زيادة الأسعار في الأسواق.

رابعاً: إيجاد روح التعاون والتكافل:

إن عمليات منح الائتمان الاستهلاكي الإسلامي تنطوي على ضرورة الالتزام باستخدام الأموال وفقاً للقيم الإسلامية الرفيعة مثل الصدق والأمانة والسماحة.

ولقد حث النبي ﷺ على السماحة في المعاملات حيث قال: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى»^(١) وبذلك يشعر المستهلك بروح التعاون والسماحة في المعاملة كما يحس بالطمأنينة كلما علم بأنه في حالة اعساره من الممكن إمهاله إلى وقت يساره دون تقاضى أى زيادة في الدين نظير الأجل.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٢) ولعل أفضل الوسائل لحماية المستهلك من الفقر والازمات المالية هو الائتمان الاستهلاكي المزكى الذي يعمل على إيجاد روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع.

(١) رواه البخارى.

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٨٠.

خامساً: الثواب العظيم :

إن منح الانتماء الاستهلاكي الإسلامي له ثواب عظيم عند الله لأن فيه توسعة على المسلم وحلاً لازمة المالية، فقد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما من مسلم يقرض قرضاً مرة إلا كان كصدقتها مرتين»^(١).

وإن المتصدق بالقرض الحسن وهو طيب النفس يتغنى وجه الله دون رياء أو سمعة فإن الله يجزيه الجنة، فقد روى انه لما نزلت الآية الكريمة: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة﴾^(٢) قال الصحابي: «أبو الدحداح» فذاك أبى وامى يارسول الله أن الله يستقرضنا وهو غنى عن القرض؟ قال: نعم يريد أن يدخلكم الجنة به. قال: فاني إن اقرضت ربي قرضاً يضمن لي به ولصبيتي الدحداحة معي الجنة؟ قال: نعم. قال: ناولني يدك: فناوله رسول الله ﷺ يده الشريفة فقال: إن لي حديقتين إحداهما بالسافلة والأخرى بالعالية والله لا أملك غيرهما قد جعلتهما قرضاً لله تعالى. قال رسول الله ﷺ: «اجعل إحداهما لله والأخرى دعها معيشة لك ولعمالك»، قال: فاشهد يارسول الله اني قد جعلت خيرهما لله تعالى وهو حائط فيه ستمائة نخلة قال: «إذا يجزيك الله به الجنة»^(٣).

(١) رواه ابن ملجة وابن حبان والبيهقي.

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٤٥.

(٣) انظر: الإمام القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - المجلد الثاني - طبعة دار الشعب ص ١٠٤٦.

خاتمة

نتائج وتوصيات

ويمكن أن نخلص بعد الحديث عن الائتمان الاستهلاكي الإسلامي وأثره في حماية المستهلك في تلك الفصول الثلاثة إلى أن:

أهم نتائج هذا البحث ما يلي :

أولاً: في ظل النظام العالمي الجديد يحظى المستهلك باهتمام بالغ. فله السيادة والسلطان حيث يستطيع أن يختار ويقارن بين البدائل المختلفة من السلع والخدمات. وقد ساعده في ذلك ثورة التكنولوجيا والاتصالات وعلى الرغم من ذلك فإنه يتعرض لتحديات كثيرة تتمثل في تعرضه للخداع أحياناً. والأساليب غير المباحة في سبيل الحصول على رضاه ، والانعزالية والفردية ومن هنا ظهرت الدعوة إلى حماية المستهلك.

ثانياً: شهدت الساحة المصرفية في ظل العولمة منافسة شديدة نحو جذب عملاء الائتمان الاستهلاكي، وقد حرصت البنوك على زيادة منح الائتمان الاستهلاكي نظراً لما يحققه من أرباح مع انخفاض حجم مخاطره وعلى الرغم من أن المنافسة المصرفية بين البنوك أدت إلى تحسن نوعية القروض والمنتجات المقدمة للمستهلك إلا أن هذا المستهلك يتعرض لبعض وسائل الإعلان الخادعة كما يتعرض للظلم من خلال تحميل عبء الفائدة.

ثالثاً: لما كانت عملية اتجاه البنوك نحو التوسع في منح الائتمان الاستهلاكي من خلال تيسير سبل حصول المستهلكين عليه تساعد في تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي بدلاً من مجتمع منتج. لذا فإنه من الضروري دعوة المستهلك إلى الرشد في طلب الائتمان الاستهلاكي بالقدر الذي يفي باحتياجاته ، واختيار نوع الائتمان الذي يرغب ويشعر معه بالعدالة.

رابعاً: إن الائتمان الاستهلاكي الذي تمنحه البنوك الإسلامية هو جزء لا يتجزأ من نظام الإسلام الشامل وهو بذلك يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية فلا ينطوى على أية معاملات ربوية تضر المستهلك ولا ينطوى على تمويل السلع والخدمات المحرمة شرعاً التي تضر بالمستهلك، ولا ينطوى على الممارسات الغير أخلاقية مثل استخدام وسائل الغش والخداع والمساهمة في ظهور الاحتكار وغيرها من الوسائل الضارة بالمستهلك.

خامساً: إن الائتمان الاستهلاكي الإسلامي الذي تقدمه البنوك الإسلامية يتميز عن غيره لانه يهدف إلى تعظيم العائد الاجتماعي بالإضافة إلى قيامه بدور فعال في خلق فرص عمل لبعض المستهلكين وتحويلهم إلى صغار منتجين قادرين على انتاج ما يستهلكونه.

سادساً: - من آداب المعاملات الائتمانية في الإسلام حسن التقاضى وعدم التضيق على المدين بالمطالبة وامهال المدين المعسر إلى وقت يساره دون تقاضى أى زيادة في الدين.

وأما التوصيات التي يرشد إليها البحث فأهمها ما يلي:

أولاً: لا بد أن تهتم البنوك الإسلامية بما تتميز به في عمليات منح الائتمان الاستهلاكي عن البنوك الأخرى بالعمل على إبراز جوانب حماية المستهلك في ظل التعامل معها من خلال الإعلان عن طبيعة هذا الائتمان عبر الوسائل التقليدية (الجرائد - المجلات - التلفزيون ... الخ) وعبر الوسائل المستحدثة (شبكة الإنترنت التلفزيون المحمول ... الخ) مع ضرورة بيان خصائصه الفريدة التي تتمثل في عدم استخدام سعر الفائدة واتاحة حرية الاختيار للمستهلك والصدق في المعاملة وكذا بيان المنفعة التي يحصل عليها المستهلك والتي تعمل على اجتياز أزمته المالية دون أن يتحمل أية أعباء تشعره بالاستغلال.

ثانياً: ضرورة قيام البنوك المركزية ببعض الدول الإسلامية باقرار السعر العادل لسعر الاقراض والخصم وهو سعر العائد على التسهيلات الائتمانية التى تمنحها البنوك المركزية للبنوك داخل الدول بحيث لا يزيد عن الصفر وهو السعر العادل الحقيقى الذى يمكن حسابه تقريباً ما يعادل معدل التضخم فإذا فرض أن معدل التضخم كان ٣٪ فإن السعر العادل هو ٣٪ ، وكذلك فإنه يكون من الضرورى الزام جميع البنوك بعدم زيادة العائد عن هذا السعر العادل ورأينا هذا يرجع إلى ما يحدث من انخفاض مستمر فى القيمة الحقيقية للعملة بالجنيه المصرى خلال السنوات السابقة والذى أصبح أمراً لا يمكن اغفاله.

ثالثاً: لا بد أن تقوم بعض الدول الإسلامية بعدم تحصيل ضريبة على عمليات منح الائتمان حيث تقوم بعض الدول بتحصيل ضريبة تقغة نسبية بواقع ١٪ من البنوك على عمليات منح القروض وفى حالة التسهيلات فى صورة سحب على الحساب الجارى يتم تحميل البنك ٠,٥٪ والعميل ٠,٥٪ أى مناصفة بينهم وهذا ما يعنى الإضرار بالمستهلك وتحميله بعبء اضافى بدلاً من مساعدته وهو محتاج.

رابعاً: العمل على سن تشريعات وقوانين تكفل حماية المستهلك وبخاصة فى مجال المعاملات المالية مثل منع كافة الممارسات المنهى عنها شرعاً التى تضر المستهلك وتوقيع العقوبة على كل من يزاوها.

خامساً: العمل على سن تشريعات وقوانين تضمن تعديل بعض أحكام البنوك التى تتعامل بالفائدة لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والحمد لله رب العالمين

مراجع البحث بحسب ترتيب ورودها

١. القرآن الكريم .
٢. الأحاديث النبوية الشريفة.
٣. ياسر عبدالجواد مقاربتان عربيتان للعولة - مجلة المستقبل العربي عدد ٢٥٢ سنة ٢٠٠٠م.
٤. هانس بيترمارتن ، هار الدشومان - فح العولة ترجمة عدنان عباس على مراجعة وتقديم أ د / رمزي زكي - سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٣٨ سنة ١٩٩٨م.
٥. محمد الأطرش - حول تحديات الاتجاه نحو العولة الاقتصادية - مجلة المستقبل العربي عدد ٢٦٠ سنة ٢٠٠٠م.
٦. مايك فيذرستون - ثقافة العولة - القومية والعولة والحدائثة - ترجمة عبد الوهاب علوب - المجلس الاعلى للثقافة سنة ٢٠٠٠م.
٧. بنك الإسكندرية - النشرة الاقتصادية - المجلد الرابع والثلاثون سنة ٢٠٠٢م.
٨. د/ أحمد النجار وآخرون / ١٠٠ سؤال في البنوك الإسلامية - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة ١٩٧٨م.
٩. د/ سيد الهوارى - ادارة البنوك - مكتبة عين شمس سنة ١٩٨٥م.
١٠. د/ خلاف عبد الجابر - مدخل للدراسات الاقتصادية الإسلامية - معهد الدراسات الإسلامية سنة ١٩٩٩م.
١١. الإمام الشاطبي - الموافقات في أصول الأحكام - الجزء الثاني - تحقيق محيي الدين عبد الحميد - مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده سنة ١٩٦٩م.
١٢. د/ مصطفى السعيد - الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة - طبعة خاصة تصدرها دار الشروق ضمن مشروع مكتبة الأسرة سنة ٢٠٠٣م.

١٣. د/ يوسف إبراهيم يوسف - القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكي مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر سنة ١٩٩٩م.
١٤. جعفر الدمشقي - الإشارة إلى محاسن التجارة - مكتبة الكليات الأزهرية سنة ٥١٣٩٧هـ.
١٥. د/ محمد سلطان أبو علي ، د/ هناء خير الدين - الأسعار وتخصيص الموارد - بدون ناشر سنة ١٩٩١م.
١٦. ابن منظور - لسان العرب - دار بيروت للطباعة والنشر سنة ١٩٥٦م الجزء ١٣.
١٧. المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - مطبعة مصر سنة ١٩٦٠م.
١٨. د/ محمد زكي شافعي - مقدمة في النقود والبنوك - دار النهضة العربية سنة ١٩٦٤م.
١٩. الشيخ / عبد الوهاب الزيني - الائتمان في الاقتصاد الإسلامي - بحوث الاقتصاد الإسلامي - طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٩٨٩م.
٢٠. رياض فتح الله بصله - جرائم بطاقة الائتمان - دار الشروق سنة ١٩٩٥م.
٢١. د/ الغريب ناصر - ضوابط واساليب التمويل المصرفي الإسلامي - الدورة رقم ٣ برنامج ضوابط وصيغ التوظيف الإسلامي للبنوك الإسلامية - بنك مصر سنة ٢٠٠١م.
٢٢. د/ محمد عبد الحليم عمر - مقدمة في طرق التمويل الإسلامية الدورة رقم ٣ برنامج ضوابط وصيغ التوظيف الإسلامي للبنوك الإسلامية - بنك مصر سنة ٢٠٠١م.
٢٣. سيد قطب - في ظلال القرآن - دار الشروق - المجلد الخامس الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٧م.

٢٤. الألوسي - روح المعاني - المجلد الثاني - الجزء الثالث.
٢٥. د/ فيصل محمد فكرى - سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية (دراسة مقارنة) مطبعة الطوبجي التجارية سنة ١٩٩٣م.
٢٦. د/ أحمد صفى الدين عوض - السوق في الإسلام بحوث في الاقتصاد الإسلامي - طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٩٨٩م.
٢٧. الإمام القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - المجلد الثاني طبعة دار الشعب.

دور الدولة في حماية المستهلك

الأستاذة/ أمل عباس حسين علي (*)

مُقدِّمة:

يأتي القرن الحادي والعشرون بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، ورغم أن تلك المتغيرات قد تتضمن فرصاً وعوامل مشجعة، فإن معظم ما تواجهه كل مؤسساتنا الاقتصادية وقطاعات المستهلكين ذوي الدخل المحدود يمثل تحديات مؤثرة، ليس فقط على المدى القريب أو المتوسط، بل على المدى الطويل.

وتتمثل أهم تلك المتغيرات والظواهر الناشئة في عدة أمور أهمها : التكتلات الاقتصادية الإقليمية، تكتلات وتحالفات الشركات العالمية، سطوة الشركات متعددة الجنسية، الآثار التنافسية لاتفاقيات التجارة الدولية، الطفرة الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات ومحالة اللحاق بمستحدثاتها معاً مما يعتبر أحد التحديات الكبرى التي يواجهها مجتمعنا، كل هذه المتغيرات تتبلور في الظاهرة العالمية التي يطلق عليها «العولمة».

إن هذه التحديات تتطلب من مؤسساتنا العامة والخاصة اكتساباً لقدرات متعددة، تساعد على مواجهتها والتعامل معها، فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية ستزيد من التجارة بين الدول أعضاء التكتل على حساب التجارة مع المؤسسات المصرية؛ ومن ناحية أخرى على حساب الاستيراد من مصر، واتفاقية الجات ستفتح باب المنافسة وتزيدها حدة في أسواقنا المحلية، وفي الأسواق العالمية عندما تخرج منتجاتنا إليها.

وستؤدي التحالفات بين الشركات العالمية الكبيرة إلى الإسهام في زيادة حصصها في الأسواق العالمية، وحتى المحلية، على حساب حصص الشركات المصرية الأصغر حجماً والأقل مساهمة في الأسواق العالمية.

ولا يلزم بالضرورة أن يكون أثر حدة المنافسة في السوق ايجابية بفتحها أمام المنتج الأجنبي هو في صالح المستهلك محدود الدخل، نظراً لما يؤديه ارتفاع هذه المنافسة من انخفاض الأسعار، إذ قد يتجه المروض بالسوق من المنتجات المحلية والأجنبية إلى أنواع من السلع التي تحقق ربحية أعلى، وغالباً ما لا تكون من السلع الضرورية التي تشمل أولويات الاستهلاك لدى محدودي الدخل.

كما أن خصخصة وسائل توفير جميع السلع - بما فيها الضروريات - تؤدي إلى التقلب الشديد، وغالباً ما يظهر الاحتكار لها فترتفع أسعارها بما لا يتحملة المستهلك ذو الدخل المحدود.

ولعل هذا هو ما يؤكد أهمية أن تأخذ الدول استعدادها لتزود بما يمكنها من مواجهة تلك التحديات، التي من الممكن أن تتحول لتهديدات واقعة ما لم يتم الاستعداد لها بتخطيط استراتيجي متعدد المحاور، يخاطب المستقبل وتحدياته على المستوى القومي وعلى مستوى المنظمات.

فالعصر الذي نعيش فيه، كما أنه عصر المطالبة بالتغيير، فهو كذلك عصر آليات السوق في ممارسة النشاط الاقتصادي، حتى غدت هذه الألفاظ وتلك التراكيب اللغوية (الخصخصة / آليات السوق / التغيير) وجبة أساسية على جميع موائد المستثمرين ورجال الأعمال والمسؤولين.

لذلك فإنه من الضروري تغيير طبيعة المؤسسات الاقتصادية وطريقة تفاعلها مع المجتمع. ومن هنا تظهر أهمية دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، كما أن طبيعة آليات السوق هي التي تحدد هذا الدور، إذ تضمن التوزيع الأمثل للموارد، وهو التوزيع الأكثر كفاءة، وإن كانت لا تضمن بالضرورة التوزيع الأكثر عدالة، فآليات السوق لا تعمل بكفاءة إذا لم تتدخل الدولة لتوفير البيئة الملائمة والمشفعة على عمل هذه الآليات بالكفاءة اللازمة في توزيع الموارد الاقتصادية.

إن تطبيق أحكام اتفاقية الجات، والتحول إلى اقتصاديات السوق، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة (الخصخصة) كوسيلة من وسائل الإصلاح الاقتصادي - تمثل تحديات اقتصادية عملية وعالمية، إذ أصبح محتملاً على الدول النامية إعداد اقتصادياتها لتتلاءم مع تلك الظروف الاقتصادية الجديدة وتحرير التجارة وإزالة الحواجز، وضرورة تطوير منتجاتها لتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

فآليات السوق سوف تخلق سوقاً أكبر وفرص عمل أكثر في بعض أو غالبية نواحي الإنتاج السلمي والخدمي، ولكن هل هذا المنتج متاح للمجتمع، وهل هو في حاجة إليه، وهل له الأولوية في الإنتاج على ما عداه، وهل سيحقق إضافة لأساسيات وحاجات المستهلك؟.

وهل تعني حرية الإنتاج وحرية الاستثمار وتحرير التجارة أن نترك الميدان والسوق أمام المستثمرين الذين لا يبحثون إلا عن الربح فقط، وهل نترك للمنتج حرية الإنتاج المطلقة تحت دعوى آليات السوق. ففي المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية كالتي يمر بها اقتصادنا، وهي التحول إلى الرأسمالية من خلال التغيير والخصخصة، لابد من تدخل الدولة لترشيد وضبط آليات السوق، ولكن كيف يمكن للدولة أن تتدخل في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة لتحقيق الرضا والرخاء المتكافئ في المجتمع؟.

إذن فالحكومة لها سياسة ودور في تعميق تطبيق القوانين الاقتصادية، وخاصة دور جهاز الأسعار.

هدف الدراسة:

وعلى ذلك تهدف الدراسة إلى البحث في الوسائل والسياسات التي يمكن تطبيقها لمواجهة الآثار السلبية على كل من المنتج والمستهلك، لما استجد من متغيرات وظروف مستحدثة، تلك الوسائل التي تتخذها الدولة بمفهومها الواسع شاملاً المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والأخيرة يمثلها التعاونيات أساساً، وهذه الوسائل لا تتعارض مع السياسات القائمة وأوضاع السوق العالمية والمحلية.

ففي مجال حماية المستهلك محدود الدخل، تناقش الدراسة وسائل الدعم المباشر لأسعار السلع الضرورية، أو الدعم غير المباشر عن طريق دعم وسائل الإنتاج ومستلزماته، وكذلك ممارسة الدولة للأنشطة التسويقية منافسة للأنشطة الحرة، مستهدفة توفير أسعار مجزية للمنتج أو أسعار مناسبة للمستهلك أو الاثنين معاً. وقد يكون التدخل موفقاً في حالة الأزمات لتوفير احتياطي يطرح في السوق عند حدوث الأزمة، كما تناقش فكرة البديل النقدي للمستهلك بدلاً من الدعم السعري، ثم تقدم نبذة عن البرامج الغذائية محدود الدخل (العون الغذائي) ودور التعاونيات والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في هذا الشأن.

وبالنسبة للمنتج قد تكون سياسة دعم أسعار مستلزمات الإنتاج مستهدفة صالح المنتج إلى جانب المستهلك، كما أن هناك الحماية اللازمة للصناعات المحلية ودور الجات في هذا الشأن، وبرامج التدريب وتطوير التسويق وغيرها.. تلك الوسائل والأمور تتناولها الدراسة مبرزة مزاياها وعيوبها، ومدى توافقها مع الآليات الحرة للسوق والخصخصة وقرارات الجات وغيرها من الالتزامات السياسية القائمة.

فعلى المستوى القومي، ليس من المنطقي أن تترك الدول الميدان أمام المستثمرين في ظل تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر ليسعوا فقط إلى تحقيق الربح، بغض النظر عن أثر ذلك على مستوى رفاهية أفراد المجتمع الآخرين. إذ إن مبدأ انفصال الملكية عن الإدارة ساعد على إحداث تغيرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، من الممكن أن تؤدي إلى زيادة رفاهية ثراء طبقة على حساب باقي طبقات المجتمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن سعيها نحو تحقيق الربح فقط يدفعها للاستثمار في صناعات ومجالات قد لا تكون ذات أهمية لاقتصاديات الدولة، وتحمل ميزانها التجاري عبء كبير، مما يزيد من المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية.

أهمية البحث :

إن تحرير التجارة سوف يجعل السوق اعلي سوقاً حراً، تحدّد فيه الأسعار وفقاً لآلياته وبتأثير قوى العرض والطلب، ويسمى نظام السوق الحر إلى تحجيم دور الدولة، واقتصاره على مجالات معينة مثل : تنظيم العدالة والقضاء، والحفاظة على الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي عن الدولة، وإقامة بعض المشروعات العامة التي لا يقدم الأفراد على إقامتها لأنها لا تحقق ربحاً مناسباً مثل الطرق والكباري وغيرها، ولكن التجارب العملية أثبت أنه لا بد أن يكون هناك دور للدولة كمرشد وكمراقب توجيهاً للحذر، وخشية التعرض للأزمات الاقتصادية العنيفة كالتّي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا بعدما حققت أعلى معدلات النمو والتقدم الاقتصادي، وذلك لأن الدولة تركت السوق - بدون أي تدخل منها - للمستثمرين ولرؤوس الأموال الأجنبية، وسعت فقط لتشجيعهم.

كما فرضت المتغيرات الاقتصادية المعاصرة على الوحدات الصناعية ضرورة التحول من استراتيجية الإنتاج لتحل محل الواردات - والتي استلزم فرض الحماية على المنتجات - إلى استراتيجية الإنتاج لمقابلة الطلب - والتي تستلزم مواجهة المنافسة المحلية من المشروعات المشابهة والدولية من المنتجات المستوردة - حتى لا يتحول هذا الإنتاج إلى مخزون راكد وخسائر للمستثمرين. ولعل هناك مثلاً واضحاً وهو ضعف القدرة التنافسية للغزول والمنسوجات القطنية المصرية في السوق العالمية، وانخفاض صادراتها، كذلك سوء استخدام الأقطان المصرية ذات الجودة العالمية، وعدم استغلال مميزاتها التنافسية الاستغلال الأمثل.

وللتأكيد على ذلك يلاحظ انخفاض الصادرات من الغزول والمنسوجات القطنية بحوالي ٣٠ ٪، فقد انخفضت صادرات الغزول القطنية لدول أوروبا الشرقية بنسبة ٣٠ ٪، وإلى الأسواق العربية بنسبة ٣٧ ٪، وإلى أسواق كندا وأمريكا بنسبة ٧٠ ٪. كما تراجعت صادرات الأقمشة القطنية والمنسوجات المخلوطة بنسبة تراوحت ما بين

٧ - ١٦ ٪، الأمر الذي يمثل تهديداً لصناعة تاريخية ومهمة على المدى الطويل^(١). وقد حدث هذا في ظل الظروف التي فرضتها حرية التجارة، مما يشير إلى أهمية تدخل الدولة لمساعدة هذه الصناعة وزيادة قدرتها التنافسية، من خلال محاولة خفض التكلفة ومن ثم خفض السعر.

ومن الصناعات التي تواجه منافسة، صناعة السيراميك، ولكن المنافسة هنا في مستوى الجودة وليس السعر. وكذلك صناعة حديد التسليح حيث تعرض السوق لمحاولة إغراق، ولكن الدولة سرعان ما تدخلت ووقفت إلى جانب الصناعة المحلية، عن طريق تمسكها بفرض رسوم جمركية كما سمحت بذلك اتفاقية الجات. وأيضاً صناعة السكر والدجاج المدبوح. وبالتالي نجد أن الدولة لها دور لا يمكن إغفاله في الوقت الراهن، ومحاولة التدخل ولو بقدر ضئيل في آليات السوق، بما يضمن الاستقرار والحماية المناسبة للصناعة المحلية والتيسر على المستهلك، وعدم ترك المستثمرين يبحثون فقط عن الربح.

وفي المرحلة الحالية للتحرر الاقتصادي، وما يصاحبها من توالي ارتفاع الأسعار وارتفاع الفروق الدخلية بين فئات المجتمع، يستلزم الأمر حماية محدودي الدخل من سلبات التحول الاقتصادي باتخاذ سياسات معينة، من بينها استمرار دعم أسعار السلع الضرورية، على أنه في كل الأحوال يتعين على الدولة أن تعمل للمصلحة العامة من خلال ضبط آليات السوق.

ولا يعني التحول الاقتصادي أن آليات السوق يقصد بها أن ترفع الحكومة يدها بالكامل عن السوق، فهذا يؤدي للفوضى وفساد السوق، فتدخل الدولة دون الإخلال بآليات السوق ضرورة حتمية لتنظيم أداء السوق الحر، وهو ما أثبتته دول الاقتصاد الحر المتقدمة، وهو أكثر أهمية لاقتصاد يعبر مرحلة أربعة عقود من الاقتصاد المخطط مركزياً، غاب فيها دور قطاع الأعمال الخاص بمفهومه الحقيقي، فمواجهة السلبات

(١) تقرير صادر عن مجلس الشعب ١٩٩٨.

المتوقعة في ظل سيادة القطاع الخاص في السوق هي الهدف من تدخلات الدولة، وذلك لضمان المنافسة، والممارسات التجارية العادلة، ومنع السلوك الاحتكاري، ومحاربة الإغراق وربط السوق، والتحكم الفردي للمنشآت في الأسعار، والغش والخداع والتدليس، والممارسات التفضيلية غير المبررة في عمليات التبادل، وتحقيق البعد الاجتماعي. وهنا نطرح عدة تساؤلات :

هل دور الدولة يعني فقط دور الحكومة ؟ أم أن هناك تنظيمًا مؤسسيًا موازياً غير حكومي مطلوباً حفز دوره وإعطاؤه الشرعية لضمان نجاح دور الحكومة، مثل التعاونيات، وإذا كان دور الحكومة في ظل التحرر الاقتصادي هو دور تنظيمي، فهناك اختلافات عديدة حول حجم وفعالية هذا الدور ووسائله ومحدداته، ولماذا لا نترك لآليات السوق أن تحقق التوازن المطلوب ؟ وهل في ظل الكم الهائل حالياً من القوانين ما زالت هناك حاجة لتشريعات جديدة ؟ وهل سوف يؤدي ذلك إلى تنمية السوق أم إلى مزيد من التقييد ؟

تساؤلات عديدة تطرحها هذه المرحلة من التحول الاقتصادي، بل يبدو أن هذه الأسئلة ستبقى مطروحة بصورة ديناميكية في المستقبل، فالغش والاحتكار والإغراق والخداع والتدليس وربط السوق وتغير مسارات السوق العالمي، سوف تبقى مسار جدل ودراسة باستمرار.

وفي ضوء ذلك سنعرض لدور الدولة بمفهومها الواسع في إطار آليات السوق في حماية المنتج ثم حماية المستهلك.

خطة الدراسة :

وقد قسمت البحث إلى خمسة فصول وخاتمة :

تناولت في الفصل الأول تحديد مفهوم المستهلك، والمقصود بحماية المستهلك، وأهمية تدخل الدولة وضرورته لحماية المستهلك، وضوابط تدخل الدولة في الإسلام، ثم تناولت في الفصل الثاني كيفية دعم مستلزمات الإنتاج، ودعم المنتج في إطار اتفاقية

الجات، ثم تناولت في الفصل الثالث نشأة النظام التعاوني وأهميته، والبعد الاقتصادي لدور التعاونيات، ومعوقات تنمية وتعظيم الدور التعاوني، ثم تناولت في الفصل الرابع دعم أسعار المستهلك في إطار اتفاقية الجات، والآثار الإيجابية والسلبية لدعم أسعار المستهلك، والبديل النقدي للدعم للمستهلك محدود الدخل ثم بينت في الفصل الخامس الدور الحكومي الحالي في تسويق السلع الأساسية، ومزايا سياسات التسويق الحكومي، وبرامج تحسين المستوى الاستهلاكي، وأخيراً شملت الخاتمة على أهم نتائج البحث، وذلك على النحو الآتي :

الفصل الأول : المقصود بحماية المستهلك ودور الدولة في تحقيقها.

الفصل الثاني : دور الدولة في إطار آليات السوق في حماية المنتج.

الفصل الثالث : دور التعاونيات في ظل مرحلة التحرر الاقتصادي.

الفصل الرابع : دور الدولة في مرحلة التحرر الاقتصادي لحماية المستهلك.

الفصل الخامس : التسويق الحكومي للسلع الأساسية.

الخاتمة : أهم نتائج البحث.

والله تعالى يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير والصواب وهو نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الأول

المقصود بحماية المستهلك ودور الدولة في تحقيقها

المقصود بالمستهلك :

يمكن تعريف المستهلك : بأنه كل شخص يادر إلى الحصول على خدمة أو سلعة يحتاجها، كوسيط أو للاستعمال والاستهلاك النهائي^(١).

المقصود بحماية المستهلك :

يقصد بحماية المستهلك اتخاذ الإجراءات الكفيلة بأن توفر له الحماية سواء ما كان منها في مواجهة المنتج أو التاجر^(٢). ومهمة حماية المستهلك ليست مقصورة على الدولة وحدها، بل ينبغي أن تعد يد الأفراد لمعاونة الدولة ومساعدتها في ذلك، كذلك على المستهلك نفسه أن يسهم في حماية نفسه من كل غش أو استغلال أو احتكار وذلك بإبلاغ السلطات المختصة في حالة حدوث أي مساس بحقه في الاستهلاك^(٣).

(١) سرى صيام، الحماية التشريعية للحق في سلامة الغذاء: التقرير الأول، القاهرة،

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠١، ص ١٣.

(٢) ينبغي أن يشار إلى أن حماية المستهلك قامت بها في مجتمعنا الإسلامي منذ وقبت مبكر هينلت الحسبة. فمن مهمات المحاسب مراقبة الأسواق ومنع تطفيف الميزان والمكيال، ومقاومة الغش ونحو ذلك، وبهذا نستطيع القول إن أقدم ما عرفت المجتمعات في موضوع حماية المستهلك هو نظام الحسبة في الإسلام (انظر: الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المجلد ٦، ط ٢، ١٩٩٩).

(٣) السيد عطية عبد الواحد، حماية المستهلك من منظور إسلامي، القاهرة، دار النهضة

العربية، ط ١، ١٩٩٥، ص ٢١.

أهمية تدخل الدولة وضرورته لحماية المستهلك :

إن تدخل الدولة في تنظيم الحياة في جميع نواحيها الاقتصادية والمالية والاجتماعية مطلب حيوي وضروري، لذلك يقره الإسلام، ويلزم به الدولة، لأن المجتمع يضم بين أفراده قدرات متباينة ومصالح متضاربة، وأهدافاً متعددة يراد تحقيقها، وهذا يبرر ضرورة تدخل الدولة في كل ما يحفظ نظامها العام.

يقول تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^(١).

وعلماء التفسير على أن الخطاب^(٢) عام لجميع المكلفين كما أن الأمانات تعم جميع الحقوق المتعلقة بالذمم سواء كانت حقوق الله أو العباد قال الزمخشري : «الخطاب عام لكل أحد في كل أمانة».

ويقول سيد قطب في ظلال القرآن : «ومن هذه الأمانات -الداخلية في ثيابا ما سبق - أمانة التعامل مع الناس، ورد أماناتهم إليهم، أمانة المعاملات والودائع المادية وأمانة النصيحة لراعي وأمانة القيام على الأطفال الناشئة، وأمانة المحافظة على حرمت الجماعة والتكاليف في كل مجالي الحياة على وجه الإجمال فهذه من الأمانات التي يأمر الله أن تؤدى ويجملها النص هذا الإجمال»^(٣).

بهذا يتضح أن حماية المستهلك وواجب القيام بها يندرج تحت مجمل الأمانات السابقة والتي يجب على الجميع السعي لتحقيقها، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك اتجاه^(٤) يبين من الآيات القرآنية القرآنية في إضافتها الأموال الخاصة إلى الجماعة، وتجعل هذه

(١) سورة النساء : الآية ٥٨.

(٢) محمد علي الصابوني، صفوة التفسير، دمشق، مكتبة الغزالي، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٣) سيد قطب، في ظلال القرآن، بيروت، دار الشروق، ج ٢، ١٩٨٦، ص ٣٦٩.

(٤) محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، ص ١١٩.

الجماعة رقية على مال الإنسان الخاص بحيث لا يستطيع مالكة أن يتصرف فيه إلا وفقاً لما تقتضيه مصلحة الجماعة، من هذه الآيات، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّغَافَةَ أَمْسُكُمُ النَّبِيُّ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فِتْنَةً﴾^(٩).

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١٠).

ويبرر مسئولية الدولة عن القيام بحماية المستهلك عموم قوله صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته»^(١١).

ولا شك أن حماية المستهلك من الأمور اللازمة والهامة في حياة الأمم لذلك ينبغي أن يتولى القيام بها ولي الأمر إلى جوار أفراد شعبه.

ويبرر دور الدولة بصفة عامة في كل المجالات - ومنها حماية المستهلك - ما قاله الإمام علي عليه السلام: «لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة، فليل يا أمير المؤمنين هذه البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة؟! فقال: تقام بها الحدود وتأمين بها السبل ويجاهد بها العدو ويقسم بها الفيء»^(١٢).

فهذا الأثر يبين مضمون تدخل الدولة للقيام بكل ما يلزم القيام به تحقيقاً للمصالح العام. وللفقهاء الإسلام مؤلفات متعددة تذكر وظائف الدولة ومهامها وشروط ولي الأمر ومن يعاونه. وهو ما يتضح في مؤلفات عديدة منها مؤلف شيخ الإسلام ابن تيمية: «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية»، الذي وضع فيه وظائف الدولة في كل المجالات وأجاد في توضيح ضرورة وجود الدولة بوصفها سلطة عليا لتنظيم أمور المسلمين، يقول ابن تيمية: «يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات

(٩) سورة النساء: الآية ٥.

(١٠) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(١١) الحديث رواه البخاري في صحيحه، ج ٩، ص ٧٧.

(١٢) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، بیروت، دار الآفاق

الجديدة، ص ٥٧.

الدين»^(١٣). وكذلك مقدمة ابن خلدون: التي أكد فيها على ضرورة الدولة وأهمية وجودها في أكثر من موضع. من ذلك ما قاله^(١٤) إن حقيقة الخلافة نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا، فصاحب الشرع متصرف في الأمرين، أما في الدين فيقتضى التكليف الشرعية الذي هو مأمور بتبليغها وحمل الناس عليها، وأما سياسة الدنيا فيقتضى رعايته لمصالحهم في العمران.

وأيضاً مؤلف الماوردي: «الأحكام السلطانية» الذي تناول فيه جميع الأحكام المتعلقة بالدولة وسلطاتها الثلاث والوظائف المنوطة بكل منها.

ومما ذكره الماوردي من وظائف الدولة في المجال الاقتصادي والمالي قوله^(١٥): «ومما يتعلق بالمعاملات غش المبيعات، وتدليس الأثمان فينكره ويمنع منه ويؤدب عليه بحسب الحال فيه». وذكره من وظائف المحتسب كذلك^(١٦): «وله حق أخذ الزكاة جبراً من الأموال الظاهرة في حالة الامتناع عن إخراجها».

وأجاد الماوردي في تقسيمه للحقوق، فقد قسمها ثلاثة أقسام^(١٧): «أحدها ما يتعلق بحقوق الله تعالى، والثاني ما يتعلق بحقوق الآدميين، والثالث ما يكون مشتركاً بينهما»، وذكر أن حقوق الآدميين منها ما هو عام وما هو خاص وذكر مثلاً للعام كالبلد إذا تعطل شربه أو استهلم سوره، وقرر الماوردي أن للمحتسب أن يقوم بإصلاح كل ذلك سواء من بيت المال في حالة وجود مال أو أن يأمر الأغنياء وذوي القدرة على القيام بذلك.

(١٣) المصدر السابق، ص ١٣٨.

(١٤) مقدمة ابن خلدون، تحقيق حجر عاصي، بيسروت، دار مكتبة الهلال، ١٩٨٦، ص ١٤٦-١٤٧.

(١٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، القاهرة، مكتبة مصطفى الحلبي، ط ٥، ص ٢٥٣.

(١٦) المصدر السابق، ٢٤٨.

(١٧) المصدر السابق، ص ٢٤٥.

ومن الوظائف التي عقدها الماوردي للدولة أيضاً العقاب على الجرائم المتعلقة بالنقود. يقول الماوردي^(١٨): «وإن زور قوم على طابعه - أي النقود - كان المزور فيه كالبهرج على طابع الدرهم والدنانير فإن قرن التزوير بغش كان الإنكار عليه والتأديب مستحقاً من وجهين : أحدهما في حق السلطنة - أي الدولة - من جهة التزوير، والثاني من جهة الشرع في الغش وهو أغلظ النكرين».

ومن تعداد هذه الوظائف التي يعقدها الماوردي للدولة في انجال الاقتصادي والمالي بين مدى ضرورة الدولة وأهميتها وضرورة تدخلها في الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية للأفراد، وليس هناك أبغ في تصوير مسئولية الدولة عن التنمية الاقتصادية مما قاله عمر بن الخطاب^(١٩) رضي الله عنه : «لو كبت دابة بصحراء الشام لسئل عمر لماذا لم يمهّد لها الطريق». وهذا الأثر ينطق بمدى مسئولية الدولة عن إصلاح الطرق وعهيدها للناس، لأن لديه اليقين بمدى أهميتها وحاجة الناس إليها في معاشهم.

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والمالية يكون بمثابة التوجيه للاقتصاد والمال إلى المسار الصحيح وذلك في حدود ما تقضي به الشريعة الإسلامية من توفير الحياة الصحيحة لأفرادها بكل مقتضياتها وحسب كل عصر وزمان ومكان.

يقول ابن تيمية مؤكداً على دور الدولة^(٢٠): «فإذا اجتهد الراعي في إصلاح دينهم ودنياهم بحسب الإمكان، كان من أفضل أهل زمانه وكان من أفضل المجاهدين في سبيل الله» فقد روي «يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة».

ضوابط تدخل الدولة في الإسلام :

يتضح مما سبق أن الإسلام يبيح تدخل الدولة في أي مجال اقتصادي أو مالي أو

(١٨) المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(١٩) سليمان الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، القاهرة،

دار الفكر العربي، ١٩٧٦، ص ٢٢.

(٢٠) ابن تيمية، مصدر سابق، ص ٢٣.

اجتماعي محققة بذلك مصلحة الجماعة. ولكن هذا التدخل ليس مطلقاً بل تقيده عدة ضوابط الأول منها : يوضحه ما قرره فقهاء الإسلام «حشماً وجدت المصلحة فثم شرع الله».

يقول الشاطبي: «إنا وجدنا الشارع قاصداً لمصالح العباد، والأحكام العادية تدور معه حيث دار، فترى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة فإذا كان فيه مصلحة جاز»^(١). وبالتالي فالضابط الأول في تدخل الدولة: أن يكون مقصودها من هذا التدخل هو تحقيق المصلحة الاجتماعية لكافة أفراد الدولة، ولا غرو أن حماية المستهلك وضرورتها لأفراد الدولة مصلحة اجتماعية حقيقية وقطعية وعامة، وهذا مبرر كاف لتدخل الدولة للمساهمة في القيام بها.

الضابط الثاني: أن يكون التدخل مقصوراً على السلطة المثلثة للمسلمين وهي التي تم مبايعة المسلمين لها على تولي أمرهم، حتى يكون هذا التدخل منظماً.

وفي هذه الحالة سيقبل الأفراد تدخل السلطة ومعاونتها على تحقيق حماية المستهلك، وهو مما يستقيم مع اشتراط الفكر الإسلامي شروطاً متعددة في كل من يتولى أمور المسلمين وعلى رأسهم رئيس الدولة، فاشتراط العدالة والنزاهة والاستقامة وغيرها من الشروط، هو الذي يضمن حسن تمثيلهم لأفرادهم وحسن قيامهم بكافة الأعمال التي يقومون بها.

ويستفاد مما سبق أن من حق الدولة التدخل واتخاذ جميع الإجراءات التي تحقق حماية المستهلك ومن ذلك سن التشريعات اللازمة لتحقيق هذه الحماية وتقرير كافة العقوبات المناسبة لتحقيق الحماية الكافية للمستهلك.

وفي سبيل حماية المستهلك أجاز الفقهاء أن يكون في حصيلة السياسة المالية الإسلامية متسع لتمويل إنتاج الصناعات والسلع الاستهلاكية التي تهم الأفراد والمجتمع بأسره، لأن السلع الاستهلاكية هي مما يكون به قوام حياة الأفراد، وبالتالي توجه

السياسة المالية جزءاً من حصيلتها لتمويل هذا الجانب وإشباعه. بل أكثر من ذلك تقرر السياسة المالية الإسلامية الإعفاءات لما هو ضروري ولازم لأفراد المجتمع من السلع الاستهلاكية.

من ذلك ما ذكره أبو عبيد حين قال : « كان عمر يأخذ من النبط من الزيت والحنطة نصف العشر لكي يكثر الحمل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر »^(٢٢). وبذلك يتضح أن الفكر الإسلامي يميز إعفاء السلع الاستهلاكية الضرورية من أي التزام مالي مفروض عليها كالزكاة.

كذلك يرى بعض الفقهاء أن تحمل الدولة فروق الأسعار في السلع الضرورية (في صورة إعانة للمنتجين والبائعين) بهدف رفع الإرهاق عن المستهلك أمر يتفق مع الإسلام^(٢٣).

وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام يحرص على إقامة التوازن بين المنتج والمستهلك، فهو لا يسمح بتفضيل هذا على ذلك. فهو يحمي المستهلك كما يحمي المنتج كذلك ويقف ضد عدوان أحدهما على الآخر.

(٢٢) أبو عبيد، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦، ص ٥٣٠.

(٢٣) علي عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠، ص ١١٢.

الفصل الثاني

دور الدولة في إطار آليات السوق في حماية المنتج

تقديم :

إن تحرير التجارة سوف يجعل السوق اقليمي سوقاً حراً، تحدد فيه الأسعار وفقاً لآلياته ويتأثر قوى العرض والطلب، ويسمى نظام السوق الحر إلى تحجيم دور الدولة، واقتصاره على مجالات معينة مثل: تنظيم العدالة والقضاء، والحفاظة على الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي عن الدولة، وإقامة بعض المشروعات العامة التي لا يقدم الأفراد على إقامتها لأنها لا تحقق ربحاً مناسباً مثل الطرق والكباري وغيرها، ولكن التجارب العملية أثبتت أنه لابد أن يكون هناك دور للدولة كمرشد وكمراقب توجيهاً للحذر، وخشية التعرض للأزمات الاقتصادية العنيفة.

وفي ضوء ذلك سنعرض لدور الدولة بمفهومها الواسع في إطار آليات السوق في حماية المنتج.

١- دعم مستلزمات الإنتاج:

الهدف الأساسي للدعم السعري لمستلزمات الإنتاج، هو توجيه الموارد نحو إنتاج سلع استراتيجية ذات أهمية للسوق اقليمي أو للأسواق الخارجية، وتمتد أهداف الدعم إلى تخفيض تكاليف إنتاجية تلك السلع بما ينعكس على أسعارها لدى المنتج بالانخفاض، وبما يعود بالفائدة على المستهلك محدود الدخل، أو الصناعة التي تستخدم السلعة كمادة خام، وتحتاج إلى التدعيم حتى تكتسب كفاءة الأداء، ومن جهة أخرى تشجيع المنتج على توجيه موارده نحو إنتاج سلع معينة. وإضافة لذلك فدعم مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيف عبء التكاليف عن كاهل المنتج الصغير، وإلى زيادة دخله كهدف أساسي آخر من أهداف الدولة.

فبالنسبة للمنتجات الزراعية التي تشمل السلع الغذائية، وهي من أهم احتياجات الإنسان، فإنها تعاني ضعف القدرة التنافسية أمام محاصيل أخرى، مما يؤدي إلى انكماش مساحتها أو عدم العناية الكاملة بعمليات إنتاجها، ومثل ذلك : محاصيل القمح والأرز والذرة والقمح. إلا أنه قد أُلغى حالياً دعم مستلزمات الإنتاج لمحاصيل القمح والأرز والذرة، وبقي دعم مستلزمات الإنتاج للقمح فقط بتخفيض تكاليف مقاومة الآفات. كما أنه يلاحظ أن الدولة تتدخل باتباع أسلوب التوريد الاختياري لهذه المحاصيل الزراعية الهامة. وتحدد الحكومة أسعار شرائها لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز من الزراعة، لضمان حد أدنى من السعر من المنتج لحمايته وتشجيع قوى المنافسة، والحد من صور الاحتكار.

الآثار الإيجابية لدعم مستلزمات الإنتاج : أكد على فاعلية هذا الأسلوب ما دلت عليه البيانات من عدم زيادة متوسط انحراف المساحات الفعلية للمحاصيل الاستراتيجية عما هو مستهدف من قبل الدولة، عن نحو ١٢٪ خلال الفترة من عام ٧٠ - ١٩٨٥. وفي حالات نادرة وصل الانحراف إلى حده الأقصى وهو نحو ٢٠٪. وقد كان هذا النوع من الدعم أثره في توفير خامات مصانع الغزل والنسيج والسكر ومطاحن الغلال في فترات كثيرة.

الآثار السلبية لدعم مستلزمات الإنتاج : إلى جانب الآثار الإيجابية التي تمثل تحقيقاً للمستهدف من النظام، فقد حدثت بعض الآثار السلبية، من أهمها ما يلي:

أ) انخفاض الكفاءة الاقتصادية لاستغلال الموارد نتيجة التدخل بتسعير مستلزمات إنتاج بعض السلع دون الأخرى وبما يختلف عن سعرها الاقتصادي، فبأن ما يحدث من توزيع للموارد يحل مبادئ تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الربح، والأخير يمثل الهدف الرئيسي لكل منتج أو صاحب نشاط اقتصادي، ويعمل هذا الإخلال في طياته دواعي مخالفته، وبالتالي ضعف فعالية هذا الأسلوب في توجيه الموارد بما يتضمنه من انحراف في تحقيق الهدف الأساسي من العملية الإنتاجية، وهو تعظيم الربح.

ب) ظهور السوق السوداء للمستلزمات نظراً لاختلاف السعر المدعوم لمستلزمات الإنتاج عن سعرها السوقي، فقد نشأت سوق سوداء تربح منها الكثيرون نتيجة حصولهم على كميات تزيد كثيراً على احتياجاتهم الفعلية من المستلزمات مدعمة السعر، ويأتي ذلك غالباً نتيجة استغلال نفوذهم أو أساليب ملتوية أخرى، ثم يقوم هؤلاء ببيع ما حصلوا عليه بأسعار السوق للسلع الشحيحة (سوق سوداء) لمن يحتاجون إلى تلك المستلزمات، خاصة الأسمدة الكيماوية والمبيدات، ويعني ذلك تسرباً للدعم إلى غير مستحقه، انحرافاً به عن تحقيق الأهداف الموضوعة.

ج) انخفاض الفاعلية لانحراف حجم الإنتاج وتوجيهه عن المستهدف، وإن كان انحراف المساحات الفعلية للمحاصيل المدعمة أسعار مستلزماتها عن المساحات المستهدفة أو المقررة لم يزد على ٢٠ ٪ كحد أقصى. فلا تزال تلك النسبة تمثل هدراً للدعم وفاقداً في نسبة تحقيق أهدافه، ومع ذلك فالتسرب الأكبر كان متمثلاً في عدم توريد القدر المتفق عليه بالأسعار المحددة، ونسب قصور بلغ متوسطها في السبعينات نحو ٣٠ ٪ لخاصل البصل الشتوي والقرنفل البلدي.

٢. الدعم السياسي للمنتجين المصريين :

إن اتجاه الدولة بكافة مؤسساتها السياسية والاقتصادية لدعم المنتج المصري يعد من الأدوات الهامة في ظل آليات السوق، فالزيارات السياسية التي يقوم بها رئيس الجمهورية لدول العالم، مصطحباً رجال الأعمال للترويج لأعمالهم ومنتجاتهم، تعد من الأهمية بمكان لتشجيع المنتج المصري على المنافسة العالمية في إطار العولمة والاتجاهات الاقتصادية الحديثة، كذلك فإن التوجه السياسي نحو تدعيم المنتج المصري وعقد الصفقات والمعاهدات الاقتصادية مع دول ذات منافع متبادلة مع مصر، كجنوب شرق آسيا ودول الاتحاد الأوروبي (المشاركة المصرية الأوروبية)، بالإضافة إلى المشاركة المصرية الأمريكية - يعتبر حجر الأساس لدعم المنتج المصري واندماج مصر في الاقتصاد العالمي

على أسس من العدالة والمساواة، بعيداً عن سياسات الإغراق والقيود على حرية التجارة والتي تمنعها الاتفاقيات الدولية.

٣- دعم المنتج في إطار اتفاقية الجات :

بالنسبة للدعم المحلي بأنواعه، ميزت اتفاقية الجات ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ تلتزم الأولى بتخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة ٣٦ ٪ من متوسط المستوى الذي ساد في الفترة من عام ٨٦-١٩٨٨، وذلك على أنشطة متساوية لمدة ٦ سنوات تبدأ عام ١٩٩٥، وتسمح الاتفاقية بدعم لا يتجاوز ٥ ٪ من قيمة السلعة، بالإضافة إلى أنواع دعم لغير أسعار المنتجين بلاميز لسلعة على أخرى، وذلك مثل دعم الاستثمار الزراعي والتأمين والمساعدات الغذائية وخدمات تحسين البيئة المجانية.

أما بالنسبة للدول النامية فلتتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر للإنتاج الزراعي بسبة ١٣,٣ ٪ على أقساط متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥. وتعفى من تخفيض الدعم إذا كان لا يتجاوز ١٠ ٪ من القيمة الإجمالية للمنتج، كما تلتزم بتخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة ٢٤ ٪ خلال ١٠ سنوات، مع تخفيض كمي للصادرات المدعومة بنسبة ١٤ ٪ على أقساط متساوية خلال ١٠ سنوات كذلك، وإلى جانب أشكال الدعم المسموح بها للدول المتقدمة والمذكورة آنفاً، فيسمح بدعم الاستثمارات الزراعية الخاصة، وكذلك دعم مدخلات الإنتاج (نقدياً أو عينياً) للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخل المتوسطة.

مما سبق يتضح أن هناك فترات سماح واستثناءات ممنوحة للدول النامية، تتمثل غالباً في نسب التخفيض من الدعم ومعدلات التخفيض، وكذلك دعم المنتجين الفقراء، ومع ذلك فالمبدأ العام للاتفاقية - المطلوب أن يسود في مبدأ الأمر - هو عدم تمييز سلعة عن بديل لها وإن كان منتجاً أجنبياً، وأن الاستثناءات الممنوحة للدول النامية وفقاً لذلك يتوقع أن تكون وقتية، أما بالنسبة لدعم مستلزمات الإنتاج للمنتجين الفقراء - والذي

سمحت به الاتفاقية، وإن كان قد تم إلغاؤه في مصر من قبل - فهو أمر يصعب تحديد مداه وحدود تطبيقه على أساس المعيار المستخدم لتحديد المنتج الفقير، ومدى التغير الزمني في قيمة المعيار، ومتوسط دخل المزارع أو غير ذلك.

الفصل الثالث

دور التعاونيات في ظل مرحلة التحرر الاقتصادي

تقديم:

إنه لمن المستغرب أن تطرح قضية دور التعاونيات في ظل التحرير الاقتصادي كمشكلة تبحث عن حل، لأن التعاونيات أحد المعالم والمكونات المؤسسة للسوق في ظل الاقتصاد الحر، وأحد ضروريات نجاحه، ولكن يبدو أن التجربة الاشتراكية المصرية بصفة خاصة والعالية بصفة عامة قد ألفت بظلالها - بطريقة أو أخرى - على فاعليات هذا القطاع، ولهذا فالأولى أن يكون البحث نحو إعادة الأمور إلى نصابها، أي اتباع القاعدة وليس الاستثناء، بمعنى أن المناخ الملائم لنجاح النظام التعاوني هو التحرر الاقتصادي، أما الاستثناء فقد كان في الماضي محاولة لمواءمة النظام التعاوني مع الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي.

نشأة النظام التعاوني وأهميته :

إن من أهم آثار التحول إلى الاقتصاد الحر : زيادة الأعباء على صغار المنتجين. نظراً لأن صغر حجم المنشأة يجعلها بعيدة عن الحجم الاقتصادي الأقل تكلفة، ويعوق تطبيقها للأساليب التقنية الحديثة، كما يجعلها تعاني من ضعف مصادر التمويل. وعدم مطابقتها لشروط الاقتراض من البنوك التجارية، وبصاحب ذلك ضعف كفاءتها التسويقية، مما لا يحقق لها علاقات تجارية عادلة وحوافز ربحية مناسبة، لهذا نشأ النظام التعاوني لتحقيق كل من التكامل الرأسي لحلقات الصناعة، والتكامل الأفقي بين أحجام المنشآت الصغيرة داخل المرحلة الواحدة التسويقية، مما يؤدي إلى التغلب على المشكلات والمعوقات في ظل الاقتصاد الحر، وأصبح النظام التعاوني بهذا المفهوم كياناً رئيسياً في اقتصاديات الدول المتقدمة، مثل بريطانيا وأمريكا وألمانيا وفرنسا.

البعد الاقتصادي لدور التعاونيات :

والبعد الاقتصادي لدور التعاونيات في ظل الاقتصاد الحر له أيضاً هدف آخر اجتماعي، هو تخفيف أعباء ارتفاع تكاليف المعيشة عن كاهل فئات عريضة من الهرم الاجتماعي بالنسبة للضروريات (الغذاء والكساء والأثاث والإسكان)، فهذه الأعباء تكون ثقيلة خلال مراحل التحولات الاقتصادية الهيكلية من النظام الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الحر، خاصة في دولة نامية مثل مصر، لكل هذا يتعاطم دور التعاونيات الاستهلاكية في تحقيق هذا الهدف الاجتماعي، سواء بطريق مباشر من خلال عرض هذه السلع الضرورية في السوق بأسعار أقل من أسعار المنشآت الخاصة الفردية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مواجهة الاحتكار والغش والتدليس الذي تمارسه بعض تلك المنشآت، باعتبار التعاون حركة تضامن اجتماعي بين جموع المستهلكين الذين يعانون من وطأة ارتفاع الأسعار بمعدلات تفوق معدلات زيادة دخولهم.

معوقات تنمية وتعاطم الدور التعاوني :

ومن أهم معوقات تنمية وتعاطم الدور التعاوني، غياب التماسق والتوافق في العلاقات بين الحكومة والنظام التعاوني، وتشير الدراسات المنشورة إلى أن رأي أغلب التعاونيين هو أن ترفع الحكومة يدها عن التعاونيات بصورة مطلقة، بينما ترى الحكومة أن دورها الرقابي على التعاونيات هام وضروري، شأنها شأن القطاعات الأخرى. ويبدو أن مصدر هذا الخلاف الجدلي الدائم أمور أربعة :

أ) عدم الاتفاق الواضح المحدد المعالم على طبيعة أهداف النظام التعاوني في ظل الاقتصاد الحر.

ب) أن تقلص الميزات التي تقدمها الحكومة للتعاونيات حداً بقيادتها إلى أن ترفض الدور الرقابي الحكومي، مع الرغبة في التوسع في الميزات الممنوحة، ولكن التوسع في هذه الميزات يتطلب دوراً رقابياً يتلائم منطقياً مع مدى تحقيق التعاونيات لأهدافها، وهذا أمر لا يتعارض مع مبدأ ديمقراطية الإدارة داخل النظام التعاوني نفسه.

(ج) أن الخبرات السلبية التاريخية لكل من الطرفين (الأجهزة الحكومية والتعاونيات) في ظل مراحل الاقتصاد الموجه، قد ألفت بظلالها على الثقة بينهما.

(د) يبدو أن هناك تدخلاً في الاختصاصات بين أغليات والإدارات التنفيذية الحكومية، وخاصة بعد صدور قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١، وتتطلب إعادة العلاقة إلى مسارها الصحيح أن تقدم الحكومة مزيداً من الميزات والعون للتعاونيات للتغلب على معوقات تطورها، وأن تراقب - في الوقت ذاته - الأداء التعاوني نحو تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، دون المساس بمبدأ ديمقراطية الإدارة.

وفي ظل تقلص الدعم المباشر للسلع الضرورية، أصبح من الأهمية بلوغ القطاع التعاوني مستوى عالياً من الكفاءة الاقتصادية، يسمح له بعرض السلع الأساسية من الغذاء والكساء والأثاث، والتي تمثل غالبية الإنفاق الأسري في مصر، بأسعار تقل عن أسعار السلع المعروضة بواسطة القطاع الخاص، وهذا لن يحدث إلا بتحقيق كل من التكامل الأفقي والرأسي في القطاع التعاوني.

وفي هذا الصدد أثبتت الدراسات المتاحة أن ما تم إشهارة كجمعية تعاونية استهلاكية - وفقاً للقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ - بلغ نحو ١١ ألف جمعية، تم حل وتصفية ٥ آلاف منها، وبقي حوالي ٦ آلاف جمعية، يعمل منها ٤٠٪ فقط، والباقي متوقف عن النشاط، ليس هذا فحسب، بل إن ١٥٪ فقط من الجمعيات العاملة يبلغ حجم نشاطها مستوى معيّن، والباقي يعتبر نشاطه هامشياً أو صورياً، وغالباً ما يرجع ذلك لضعف رأس المال ونقص كفاءة الإدارة، ولكي تبلغ تلك الجمعيات مستوى الكفاءة الاقتصادية المناسب، فلا بد أن تحقق التكامل الأفقي لكي تزداد سعتها، أي حجمها الاقتصادي الكفاء، ومن ثم تحقق انخفاضاً في تكاليفها التشغيلية، وتستطيع أن تتبنى التقنيات الحديثة، الثابت منها والمتنقل، وأن يتسع حجم تجارتها وتنوع السلع

المباعة، فتتخفص درجة المخاطرة، ومن ثم تكتسب القدرة على منافسة القطاع الخاص، وأن تعرض سلمها بسعر يقل عنه.

ومن جهة أخرى فلا بد من تحقيق التكامل الرأسي أيضاً، فرغم أن نشاط التعاون الإنتاجي يتسع ليشمل قطاعات هامة من السلع الاستهلاكية الضرورية، من أثاث وجلود ومواد غذائية (إنتاج زراعي)، وبرغم أنه يعاني من مشاكل تسويق منتجاته، فإنه لا يرتبط بأي شكل من أشكال التكامل الرأسي التسويقي مع التعاونيات الاستهلاكية، وبرغم أن هناك قطاعات أخرى لها خصائص وسمات التعاونيات - مثل تجمعات شباب الخريجين، ومشروعات الشباب بتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروعات الأراضي والتجمعات الجديدة - فإنها أيضاً لا تربطها بالتعاونيات الاستهلاكية أي نوع من التكامل الرأسي، كما أن التعاونيات الاستهلاكية ذاتها تعاني من عدم إمكانية الحصول على السلع التي تود توزيعها بسعر مناسب يتيح لها بالتالي البيع بسعر تنافسي. والتكامل الرأسي بين هذه المراحل يتيح ضغطاً وتوفيراً في الهوامش والتكاليف التسويقية، ويمنع التعرض لسلبيات سلوكيات الاحتكار من قبل التجار، ويسمح في النهاية بوصول السلعة للمستهلك بسعر مناسب يقل عن سعر المنشآت الخاصة، دون تعرض التعاونيات الاستهلاكية للخسارة.

وتعاني الجمعيات التعاونية من ضعف التمويل، لأن قيمة الأسهم تمثل مصدراً ضعيفاً للتمويل، نظراً لأن السهم يقدر بحجبه واحد فقط (خمس جنيهات لأعضاء الجمعيات العامة)، وفي ظل مبدأ ديمقراطية الإدارة يمكن أن تتحقق العضوية الكاملة بشراء سهم واحد فقط، ورغم أن الفلسفة التي اعتمد عليها القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ هي توسيع قاعدة العضوية، خاصة للفئات منخفضة الدخل، ومن ثم جعل قيمة السهم منخفضة لهذا الحد، إلا أن قيمة السهم في عام ١٩٩٧ مقارنة بقيمة الجنيه في عام ١٩٧٥ تقول للصفر، وبالتالي يقترح إعادة النظر في رفع قيمة السهم الاسمية بحيث تصبح ١٠ جنيهات، و ٥٠ جنيهاً للجمعيات العامة، ومن جهة أخرى يقترح

تعديل المواد الخاصة بمحجم رأس المال عند التأسيس للجمعيات الأساسية في القانون، بحيث ينص على ألا يقل عن ٢٠ ألف جنيه.

ونظراً للدور الحيوي للتعاونيات في ظل الاقتصاد الحر، فلا بد من إعطاء دفعه قوية تحفز القطاع التعاوني، باعتباره الحلقة التسويقية الأخيرة في هيكل السوق، ويمكن للدولة أن تقوم بدورها الرقابي والتوجيهي نحو الإصلاح بتقديم هذه الدفعة القوية، من خلال إنشاء صندوق تمويلي بشروط ميسرة للتعاونيات، يعتمد على منحة مقدمة من السوق الأوروبية المشتركة، على غرار ما قدمته السوق الأوروبية من هذه الصناديق لبرامج تنمية قطاعات أخرى، والتي تقدم القروض بأسعار فائدة ٦-٧ ٪ مع فترات سماح تصل لخمس سنوات، واستخدام أقساط السداد في إعادة التمويل، ويعضد هذا الاقتراح أن خطة التنمية الرابعة ١٩٩٧-٢٠٠٢، تنص على حق القطاع التعاوني في الحصول على المنح والمساعدات الأجنبية مثله مثل القطاع الخاص.

ومن خلال هذا الصندوق المقترح، يمكن أن تمارس الحكومة دورها الرقابي الرشيد عند تحديد شروط الحصول على القروض، بحيث تتوافق مع تحقيق أهداف التعاونيات الاستهلاكية، سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، وبالتالي يتم توجيه هذا القطاع نحو تحقيق التكامل الأفقي والرأسي، وتطوير بنيته الأساسية وتوسيع حجم نشاطه.

الفصل الرابع

دور الدولة في مرحلة التحرر الاقتصادي لحماية المستهلك

تقديم :

يحتاج المستهلك إلى الحماية أيا كان النظام الاقتصادي الذي تعتقه الدولة. أي سواء كانت الدولة تعتق مذهب الاقتصاد الموجه القائم على تدخل الدولة، أو كانت تعتق مذهب الاقتصاد الحر، الذي يترك وسائل الإنتاج في يد الأفراد بدون تدخل من جانب الدولة. وإن كانت حاجة المستهلك إلى الحماية تبدو أوجب في ظل هذا النظام الأخير، حيث تتركز وسائل الإنتاج في يد القطاع الخاص، الأمر الذي يترتب عليه ظهور قوى اقتصادية واجتماعية لها تأثير كبير لتملكها أدوات الإنتاج الحديثة، وسيطرتها على أقوات الناس وأرزاقهم.

وفي ضوء ذلك سنعرض لدور الدولة بمفهومها الواسع في إطار آليات السوق في حماية المستهلك.

أ- دعم أسعار المستهلك :

تعددت صور الدعم السعري التي تم تطبيقها في مصر، ثم ألغى بعضها، ولأزال البعض الآخر سارياً، فهناك الدعم المباشر لأسعار المستهلك، وهناك الدعم الخاص بمستلزمات الإنتاج، سواء بتوفيرها للمنتجين بأقل من قيمتها الحقيقية المبنية على تكلفة إنتاجها أو استيرادها، وقد ألغى دعم مستلزمات الإنتاج، كما لا يوجد حالياً دعم لسعر الصرف.

وجدير بالذكر أن الدعم السعري لمستلزمات الإنتاج لم يكن سارياً بالنسبة للسلع الضرورية للاستهلاك المحلي فحسب، بل على ما يخص إنتاج بعض السلع التصديرية بغية تشجيع إنتاجها وتجويده، استيفاء لمطالبات التصدير وتنميته.

ومن جهة أخرى، قد يمتد الدعم السعري لأسعار المستهلك إلى جميع المعروض من السلعة، كما هو الحال بالنسبة للخبز البلدي، أو لجزء منه يوزع تمويئياً بمخصص محدودة، كما في حالة السكر وزيت الطعام.

الوضع الحالي للدعم السعري : اتجهت الدولة منذ أوائل الثمانينات إلى ترشيد الدعم وتقليصه تدريجياً، بغية تخفيف أعبائه المالية المتزايدة، وحداً لتسريباته إلى استخدامات غير مخصصة له، أو إلى فئات قادرة على الاستغناء عنه، وعلى ذلك ألغى دعم مستلزمات الإنتاج (إلا في حالات طارئة). واقتصر دعم سعر المستهلك على الخبز البلدي من دقيق استخلاص ٨٢٪ بكمية تصل إلى نحو ٤,٨ مليون طن، وكذلك على نحو ٥٧٥ ألف طن سكر تمثل نصف جملة الاستهلاك المحلي، وعلى نحو ٢٢٠ ألف طن من زيت بذرة القطن تمثل نحو ٤٤٪ من جملة استهلاك زيت الطعام^(٢٤).

ومتابعة التطور التاريخي لإجراءات ترشيد الدعم، يتبين بدء هذا الاتجاه في عام ١٩٧٥، بالاتفاق مع البنك الدولي، برفع الدعم غير المباشر المتمثل في تقويم المستورد من مستلزمات الإنتاج بالسعر الرسمي لتحويل الدولار. والذي كان أقل بدرجة كبيرة عن معدل التحويل الاقتصادي (السوقي)، ثم تم بعد ذلك إلغاء الأسعار المقررة والمدعومة لكثير من السلع، خاصة المنتجات الحيوانية المنشأ من لحوم وأسماك وبيض وألبان، وذلك بعد رفع الدعم عن الذرة والأعلاف المركزة الموزعة على مربّي الحيوانات المزرعية، ثم بدأ تخفيض الكميات الموزعة من المواد التموينية على البطاقات مع حذف الكثير منها، علاوة على تحديد مستويين للدعم: كلي وجزئي (البطاقات الخضراء والحمراء)، إذ شملت السلع التموينية قبل الحذف الصابون والأرز والشاي والفول،

(٢٤) المجالس القومية المتخصصة، دور الدولة في إطار آليات السوق لحماية المنتج والمستهلك، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، القاهرة، الدورة السادسة والعشرون، ٩٩-٢٠٠٠، ص ٣٤٩.

إضافة إلى السكر والزيت، وقد تضاعفت أسعار الكثير من السلع التي ألغى دعمها إلى عشرة أمثالها، وأحياناً إلى أكثر من عشرين مثلاً لمستويات أسعارها في أوائل السبعينات.

ورغم التخفيضات المتتالية في الدعم، فقد زادت ميزانيته من نحو ١٦٤٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالي ٢٠٦١ مليون جنيه في ١٩٨٥/٨٤، وبلغت حوالي ٣٦٦٧ مليون جنيه في ١٩٩٦/٩٥، وأكثر من ٤.٢ مليار جنيه في ١٩٩٧/٩٦، ويعني ذلك زيادة تقدر نسبتها بنحو ٨٠٪ خلال الأحد عشر عاماً الأخيرة، ومع ذلك فلو بقي مستوى الدعم على ما كان عليه دون تخفيض لتضاعفت ميزانيته نحو ست مرات، نتيجة الارتفاع العام في الأسعار، وخاصة للسلع المستوردة. ولكن مع أخذ الارتفاع العام للأسعار في الاعتبار، فقد أدى ترشيد الدعم وتقليصه إلى انخفاض القيمة الحقيقية لنفقاته إلى الثلث خلال تلك الفترة الأخيرة، وصار لا يمثل أكثر من ٦٪ من الإنفاق الحكومي الجاري. وجليد بالذكر أن ما يخص السكر من نفقات دعم سعر المستهلك بلغ حوالي ٦٠٠ مليون جنيه، والزيت ٦٩٠ مليون جنيه في عام ١٩٩٦. والباقي الذي يقرب من ٢.٤ مليار جنيه يخص دعم سعر دقيق القمح^{٢٥}.

بد دعم أسعار المستهلك في إطار اتفاقية الجات :

لا يتنافى دعم سعر المستهلك لسلع ضرورية مع شروط اتفاقية الجات، طالما صار هذا الدعم على السلعة المنتجة محلياً وبديلها الأجنبي، وذلك لأن غاية الاتفاقية عدم اختلاق تمييزات للسلع عن بديلها ترويضاً لها على حساب تلك البدائل.

وفي الوقت ذاته - اعتباراً لتوقع ارتفاع الأسعار نظراً لتخفيض الدعم ثم إلغائه على أسعار السلع الضرورية المنتجة بالدول المتقدمة والمصدرة للدول النامية - فقد أقرت بحق تلك الدول في المعونات الغذائية من الدول المتقدمة، وإن كان التطبيق العملي الواقعي لهذا الأمر رهناً بأمور أخرى أهمها العلاقات السياسية ومؤثراتها.

وقد يكون من مؤشرات ودلالات الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية على الأخص، أن دعم إنتاجها المعرض للتخفيض التدريجي بلغ نحو ٨٤ مليار دولار في المجموعة الأوروبية، ونحو ٣٥ مليار دور في الولايات المتحدة، و٣١.٥ مليار دولار في اليابان عام ١٩٩١، كما بلغ متوسط دعم قيمة التصدير خلال الفترة من عام ٨٦ - ١٩٩٠ نحو ١٢ مليار دولار للمجموعة الأوروبية، ونحو ٩٢٨ مليون دولار في الولايات المتحدة، بينما ينحصر القمح ودقيقه، كاهم واردات مصر الغذائية، نحو ١٧٪ من قيمة الدعم التصديري للمجموعة الأوروبية، ترتفع إلى نحو ٦١٪ بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ويوفر ذلك مؤشراً لتوقعات ارتفاع الأسعار نتيجة إزالة هذا القدر الضخم من الدعم النقدي.

وهكذا يتضح أن التوجهات المستقبلية ومؤشراتها جميعاً لا يستقيم معها بقاء مبدأ الدعم السعري ثابتاً ومستقراً، بل يتوقع تلاشي تدريجياً على المدى الطويل، وفي ذات الوقت يتوقع مزيد من ارتفاع الأسعار شاملة الضروريات، وكذلك تزداد مع الخصخصة درجة سوء توزيع الدخل، وازدياد الوضع حرجاً بالنسبة للفئات محدودة الدخل.

وعلى ذلك تحتم متطلبات الأمن الاجتماعي إيجاد وسائل لحماية المستهلك، قد يكون الدعم المسموح به - أو بدائل له - ضمنها.

جـ الآثار الإيجابية لدعم أسعار المستهلك :

تمثل الآثار الإيجابية في تحسين الاستهلاك وعدالة التوزيع والاستقرار فيما يأتي:

- ١- تحسين الاستهلاك للفئات محدودة الدخل: كان لدعم سعر المستهلك أثر في تحسن متوسط استهلاك الفرد من الكثير من السلع الغذائية، كما يتبين ذلك بالمقارنة بين المستفيدين بالدعم وغيرهم. فعلى سبيل المثال بين أحد البحوث الميدانية - والذي أجرى في أحياء شعبية بمدينة القاهرة عام ١٩٨٤ - أن متوسط الاستهلاك الفردي لحاملي البطاقات التموينية، مقارنة بغير حاملها، بلغ نحو ١٧٠٪ بالنسبة للأرز، ١١٥٪.

بالنسبة للسكر، ١٣٠٪ بالنسبة للقول، وقد اختلفت تلك النسب زيادة أو نقصاناً بالنسبة للمحافظات الأخرى.

٢- تحقيق درجة أكبر من عدالة التوزيع في استهلاك السلع الغذائية: تتسم السلع المدعم سعرها بتقارب مستويات استهلاكها فيما بين جمهور المستهلكين بدرجة أكبر من غيرها. وقد تحقق هذا الأمر بالنسبة للمنتجات من السلع الغذائية ذات المستوى السعري العالي نسبياً، كاللحوم والدواجن والأسماك، كما كان قبل إلغاء الدعم على هذه السلع.

أي أن دعم السلعة يتيح تقارب مستويات استهلاكها فيما بين جمهور المستهلكين المستفيدين بالدعم، وإن اختلفت مستوياتهم الدخلية أو الاجتماعية.

٣- الحد من تقلبات سعر المستهلك : لم يستهدف الدعم السعري تثبيت أسعار كافة السلع الأساسية، بل السماح بتغيرها في اتجاهها العام ولكن بزيادة معتمدة، ويريز دور الدعم الأساسي في هذا الشأن في حماية أسعار المستهلك من التقلبات الحادة الحادثة للمستويات السعرية الأخرى، والتي قد يؤدي انعكاسها على سعر المستهلك بصورة كاملة إلى اضطراب الخطط الاستهلاكية، وأزمات حادة في هذا الشأن تكون لها عواقبها السلبية.

وعلى سبيل المثال، اتسمت الأسعار العالية للسلع الغذائية في عامي ٧٤، ١٩٧٥ بارتفاع حاد ومفاجئ وصل إلى نحو ٤ - ٥ مرات قدر المستوى الذي ساد في عام ١٩٧٢ لمعظم السلع الغذائية، بل وتضاعف نحو ثمان مرات بالنسبة للسكر وحده.

د الآثار السلبية لدعم أسعار المستهلك :

تعددت الآثار السلبية لدعم أسعار المستهلك كما بينها الواقع العملي، والتي اتخذت أسانيد وذرائع للمنادين بإلغائه كلية، وفيما يلي أهم تلك السلبيةات:

● تسرب السلعة إلى استخدامات غير مستهدفة من الدعم : من أهم الآثار السلبية للدعم المباشر لأسعار السلع توجهها نحو استخدام بديل للمستهدف من الدعم

يحقق عائداً أعلى، فعلى سبيل المثال قبل إلغاء دعم سعر دقيق القمح الفاخر (الدقيق المدعوم من أجل صناعة الخبز الأفريقي) كان جزء ملموس يتسرب إلى صناعة الفطائر والحلويات والمخبوزات الأخرى ذات الأسعار الحرة، وكذلك كان جزء كبير من الإنتاج المحلي من القمح يوجه إلى تغذية الحيوانات الزراعية، نتيجة توفر الدقيق المدعوم بالريف والحضر، وبأسعار تقل عن تلك الخاصة بالأعلاف، ويعتبر هذا التسرب فاقداً اقتصادياً لعملية الدعم السعري.

● **الإسراف الاستهلاكي** : يقابل ما سبق ذكره من أثر إيجابي - متمثل في تحسين مستوى الاستهلاك لذوي الدخل المحدود - أثر سلبي متمثل في الإسراف الاستهلاكي فيما يزيد على الاحتياجات، خاصة للمحسوب في قائمة السلع الغذائية، كما يتمثل الإسراف في الكمية المشتراة دون الاستهلاك (المأخوذ) الفعلي منها، ذلك أن زيادة الاستهلاك الفعلي وإن فاقت الاحتياجات الصحية الموصى بها، قد يكون الاضطراب إليها تعويضاً لنقص استهلاك سلع غذائية أخرى، وكذلك الإسراف في بعض عناصر الإنتاج مثل الأسمدة، لبعض المنتجين قبل رفع الدعم عن أسعارها، ومياه الري. وأهم مشكلات الإسراف الاستهلاكي المشار إليه، هي رغيغ الخبز البلدي الذي يعتبر «فاقداً» للسلعة، حيث يمثل هدراً لها وللدعم الخاص بها.

● **سوء التصنيع وانخفاض درجة الجودة**: رغم عدم تحمل المصانع لأسعار غير مدعومة بالنسبة لخامات إنتاج السلع المدعومة، وخاصة الخبز، فهناك بنود من التكاليف الأخرى غير مدعومة وأهمها العمالة، وذلك علاوة على ارتفاع نفقات المعيشة، بما يدفع المنتج إلى اتخاذ وسائل عديدة لتخفيض التكاليف وتنظيم الأرباح، بالغش التجاري في مواصفات السلعة، أو إنقاص وزنها، أو سوء تعبئتها، استناداً إلى ضرورة السلعة للمستهلك وحاجته إليها، حتى وإن ساءت درجة جودتها ومواصفاتها، إذ يؤدي سوء التصنيع إلى مبالغة المستهلك في مشترياته والإسراف الاستهلاكي.

ولا شك أن انخفاض السعر نتيجة الدعم يعتبر عاملاً مشجعاً للمستهلك للتخلص من جزء من السلعة لا يتقبله، والمبالغة في ذلك أحياناً.

● **عدم تركيز الدعم في الفئات المستحقة :** يتمتع بالدعم الكلي للسلعة غالباً (وخاصة الخبز البلدي) جميع فئات الشعب، ومن تلك الفئات شريحة قادرة على تحمل السعر الاقتصادي للسلعة، وعند محاولة فصل من يستحقون للدعم الجزئي في البطاقات التموينية، لم تتوفر قاعدة من البيانات تتيح الفصل السليم والدقيق، وقد أدى ذلك إلى اشراك فئات قادرة في الحصول على الدعم، مما يمثل فاقداً اقتصادياً آخر ينبغي العمل على تجنبه قدر الإمكان.

● **نشوء السوق السوداء :** متى بيعت السلعة بأكثر من سعر واحد وتعددت استخداماتها مع التحديد الكمي للمشتري منها، تنشأ سوق سوداء، يبيع فيها من حصل على السلعة بسعر مدعم حصته أو جزءاً منها بسعر أعلى لمن يحتاجها، وفي كثير من الأحيان كانت أرباح هذا النشاط مشجعة لإجراء اتفاقيات غير قانونية مع بعض البائعين، للحصول على أكثر من الحصص المحددة بسعر مدعم، ثم اقتسام أرباح إعادة البيع.

وقد انتشرت تلك الظاهرة التي كانت تمثل تسرب جزء كبير من الدعم في فترة من الفترات، ولازمت تلك السليبات والإيجابيات سياسة الدعم قبل ترشيده، ولعل الكثير منها قد تلاشى إلى حد كبير، مع ما حدث من ترشيد للدعم واقتصاره حالياً على الخبز البلدي وجزء من استهلاك السكر وزيت الطعام.

هـ البديل النقدي للدعم للمستهلك محدود الدخل :

من البدائل الأساسية للدعم السعري من أجل نقادي ثمراته، إعطاء تعويض نقدي للفئات محدودة الدخل، لتمكينها من مواجهة أعباء ارتفاع الأسعار الناشئة عن إلغاء الدعم، ولا شك في تجنب هذا البديل لكثير من سلبيات دعم الأسعار، وخاصة ما يتعلق بالازدواج السعري والسوق السوداء، واستيلاء غير المستحقين على جزء كبير من الدعم.

ومع الإقرار بما تقدم من مزايا البديل النقدي، فهناك بعض الصعوبات التي تعوق فعالية التطبيق، وأهمها ما يأتي :

● صعوبة تحديد وتمييز الفئات المستحقة للدعم : لا شك في صعوبة تقدير الدخل الحقيقي لكثير من الفئات والأفراد، وخاصة من غير الموظفين في الهيئات العامة والخاصة، وذلك لوجود مصادر للدخل يصعب التعرف عليها، فضلاً عن صعوبة تقدير حجمها.

● صعوبة مد كل الفئات المستحقة بالبديل النقدي : ليس كل محدودي الدخل من الموظفين العموميين الذين يسهل مدهم بالبديل النقدي في شكل علاوة تضاف إلى مرتباتهم، بل منهم عاملون بالقطاع الخاص وحرفيون مستقلون وعمال زراعيون وغيرهم، وكذا عاطلون بصورة مؤقتة أو مستديمة، وقد يؤدي أسلوب التوزيع للبديل النقدي في تلك الحالات إلى تسريبات تكون أبعد مدى من تسريبات الدعم السعري.

● انحراف استخدام البديل النقدي عن غرضه : بالرغم من أن السلع الغذائية هي أكثر السلع ضرورة، ويستحوذ الإنفاق عليها ما يزيد على ثلثي دخول الفئات محدودة الدخل، فهناك احتمال ألا يستخدم البديل النقدي أو جزء كبير منه في الإنفاق على الغذاء، وبالتالي قد يتعرض مستوى استهلاك تلك الفئات إلى مزيد من التدهور، أو يبقى بلا تحسن على أفضل تقدير.

● صعوبة تحديد البديل النقدي المناسب : مع انطلاق أسعار السلع الغذائية وغيرها من الضروريات بمعدلات يصعب تحديدها، وخاصة للسلع المستوردة، ومع تعرضها للتقلبات من عام لآخر - يصعب تحديد البديل النقدي المناسب أو المعدل الثابت لتغيره من فترة إلى أخرى.

الفصل الخامس

التسويق الحكومي للسلع الأساسية

تقديم:

قد تضطر الحكومة إلى معاودة الدخول إلى السوق وسيطاً بائعاً ومشترياً، وغاية ذلك هو إبقاء الوضع التنافسي بين البائعين في السوق لصالح المستهلك. وقد جبرت الدولة منذ أوائل الستينات أن تتولى بنفسها دور الوسيط في أغلب السلع، وخاصة على مستوى الجملة ولجزء لا يستهان به من تجارة التجزئة، وذلك من خلال الجمعيات الاستهلاكية. هذا إلى جانب تولي الحكومة معظم تجارة الواردات، و ٧٥ ٪ من تجارة الصادرات.

وإذا كان هذا الدور قد بدأ في التقلص منذ منتصف السبعينات مع تبني سياسة الانفتاح. فلا زال غير مستبعد نهائياً في تسويق السلع الضرورية حتى الوقت الحاضر. ويدل على ذلك دور الحكومة في تجارة القمح والقطن وقصب السكر، علاوة على المنافذ التسويقية الحكومية. ويبقى قيد الدراسة جدوى استمرارها في دور الوسيط التسويقي، بل وتدعيم هذا الدور - إذا اقتضى الأمر - حماية للمستهلك من توالي ارتفاع الأسعار. ومن ثم تدرس الآن الآثار الإيجابية والسلبية لهذا الدور، ومشجعات ومتطلبات استمراره.

أ- الدور الحكومي الحالي في تسويق السلع الأساسية :

لاشك أن غاية السياسة الحكومية في إطار برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي هي الانسحاب كلية من الأنشطة التجارية، وتركها في أيدي القطاع الخاص. وقد اتخذت الحكومة خطوات واسعة في هذا الشأن، ومع ذلك فما زالت الحكومة متدخلة كوسيط مشترك (اختياريًا) لكثير من السلع، خاصة القمح والذرة والأرز والقطن وقصب السكر، ولها منافذ تسويقية (المجمعات الاستهلاكية) من خلال الشركات التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية، ولها أيضاً تدخلاتها المؤقتة لعلاج مشكلات

طارئة، ومثال ذلك تدخلها في أزمة ارتفاع أسعار الأسمدة وتقلص عرضها في عام ١٩٩٥، إذ قامت الحكومة بتدبير الأسمدة وتوزيعها على الزراع بأسعار مقاربة لسعر التكلفة، عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي. ولا شك أنه في مثل هذه الحالات الطارئة وآثارها السلبية توجب توجهات الحكومة للانسحاب التام من التجارة الداخلية، بل تتوطد الآراء القائلة باستمرار صور من التدخل في سياسات التسويق الحكومي، على الأقل في المستقبل المنظور.

ومثالاً للموضع الحالي من التدخل الحكومي في التسويق للمسلع الأساسية: ما تقوم به من تسويق نحو ٦ ملايين طن من إجمالي ١١ مليون طن من القمح، ولا زالت الحكومة تقوم بتوزيع نحو ٩٨٪ من واردات القمح، إضافة إلى حوالي ١٦٪ من الإنتاج المحلي يتم توريده إليها.

بـد مزايـا سياسات التسويق الحكومي :

❖ توفير السلعة بصورة مستقرة في السوق، وبأسعار غير بالغة الثقل تبعاً لذلك.

❖ إبقاء الأسعار في حدود مقبولة، وفي متناول غالبية المستهلكين.

❖ تشجيع المنتج على الاستمرار في إنتاج السلعة الضرورية في ظل مخاطر عدم التأكيد التي تواجهه وتسبب تددده، وخاصة في ظل منافسة منتجات أخرى على الموارد ذاتها.

❖ إرساء المنافسة المطلوبة في السوق حماية للمستهلك، ومقاومة لنشوء القوى الاحتكارية.

❖ يعد تنفيذ الحكومة للعمليات التسويقية بنفسها أقوى صورة للرقابة، والتعرف على أسلوب التسويق، ودرجة جودة السلعة ومناسبتها للاستهلاك الآدمي من كافة الوجوه.

أما عيوب سياسة التسويق الحكومي للمنتجات الأساسية فأهمها :

● إرهاق الموازنة العامة واستنزاف الموارد الحكومية على حساب أولويات إنفاقية أخرى.

● التعارض والتناقض مع برامج الخصخصة، وكذلك أعباء الشراء الحكومي بسعر ضئيل من المنتج المحلي، مما يتعارض مع قرارات الجات.

جـ الضرائب غير المباشرة :

تلجأ الحكومة أحياناً إلى التأثير في أسعار بعض السلع التي تنتج محلياً عن طريق فرض رسوم على إنتاجها، وتحصل الحكومة رسوم الإنتاج من المنتج، إلا أن المستهلك هو الذي يتحمل عبء هذه الرسوم في النهاية، حيث إن المنتج يضيف قيمتها إلى نفقات إنتاجها (منها الرسوم على السجائر، المياه الغازية) . ولا شك أن فرض رسوم الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى زيادة النفقات، ومع بقاء الطلب ثابتاً ترتفع الأسعار لهذه المنتجات.

د - برامج تحسين المستوى الاستهلاكي :

وتأتي في مقدمتها البرامج الموجهة للفئات التي تعاني قصوراً في استهلاك سلع ضرورية، ومن أمثلتها : برامج رفع المستوى الغذائي لطلاب المدارس والعمال في المصانع. وتعتبر هذه البرامج من الوسائل الفعالة التي تسهم فيها الحكومة والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى استخدام المعونات الأجنبية المتاحة في هذا المجال.

الخاتمة

تختلف الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتأثير في الأسعار، وذلك باختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من وراء هذا التدخل، ويمكن في هذا الصدد أن نغير بين ثلاث وسائل: الدعم - الضرائب غير المباشرة - التسعير الجبري (وقد ألقى التسعير الجبري)

ويمثل الدعم في المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة إلى منتجي السلع الضرورية في شكل إعانات إنتاج (وقد ألقى إعانات الإنتاج).

وتتلخص التوجهات الأساسية لهذه الدراسة فيما يأتي:

أولاً: التوجهات المستقبلية في شأن الدعم:

تحدد السياسة المستقبلية الخاصة بالدعم في مصر بثلاثة عوامل رئيسية تدفع إلى الإلغاء التدريجي للدعم، وتشتمل تلك العوامل فيما يأتي :

- تخفيف عبء الموازنة العامة، وانحباب الدولة من الأنشطة الاقتصادية
- الإصلاح الاقتصادي، متضمناً إعادة توزيع الموارد وفقاً لمبادئ الكفاءة الاقتصادية والتوازن الاقتصادي الحر للسوق في ظل سيادة النشاط الخاص.
- الالتزام باتفاقيات التجارة الدولية (الجات) - في شأن رفع الدعم السعري على المنتجات ومستلزمات إنتاجها - وما تتيحه من فترات سماح للدول النامية للتدرج في رفع الدعم، حماية لإنتاجها المحلي الناشئ، وكذلك للمستهلك.

وفي مقابل تلك العوامل التي تدعو إلى إلغاء الدعم، هناك متطلبات الأمن الغذائي وحماية المستهلك محدود الدخل من تدهور مستوى استهلاكه من السلع الأساسية، مع القصور الواضح أصلاً في ذلك المستوى. فقد بينت الكثير من الدراسات أن فئات الدخل المحدود تعاني قصوراً شديداً في مستوى استهلاكها من الأطعمة المرتفعة الأسعار نسبياً (وهي الأطعمة الحيوانية المنشأ) والفاكهة، كما يعاني بعض أفرادها من انخفاض مستوى نصيبهم من السعرات الحرارية التي يعتمد معظمها من الحبوب والنشويات،

وهي أرخص السلع الغذائية، وعلى ذلك يضطر ذوو الدخل المحدود إلى تركيز استهلاكهم الغذائي في المواد المائلة الرخيصة - وخاصة الحبز - لانخفاض استهلاكهم من الأطعمة الأخرى، ويمتد هذا الأمر إلى استهلاك الزيت كبديل للمسلي المرتفع السعر، والحفاظة على استهلاك السكر الذي يحتاجه المستهلك مع الشاي كمشروب ضروري لغالبية أفراد الشعب.

ووفقاً لاتفاقيات الجات يتوقع معظم الخبراء ارتفاعاً مطرداً في الأسعار العالية، يمتد إلى السلع الغذائية ومستلزمات إنتاجها، ومعنى هذا الأمر المزيد من المعاناة لذوي الدخل المحدود، بالارتفاع المتوالي في نفقات المعيشة عامة والإنفاق الغذائي خاصة، وعلى ذلك فالدعم السعري أو بدائله يصبح ضرورة لا غنى عنها، وإن كان تخفيف عبء الموازنة العامة ورفع الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج يمكن التوصل إليهما بشكل جزئي أو نسبي، دون الرفع الكلي للدعم مراعاة للأمن الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، فمن الضروري بحث البنود والشروط التي تتضمنها اتفاقات الجات بشأن دعم أسعار السلع الأساسية.

ثانياً : فيما يتعلق بدعم المستهلك محدود الدخل نقدياً

توصلت الدراسة إلى :

أ- صعوبة تحديد وتمييز الفئات المستحقة للدعم، وذلك لأن هناك مصادر للدخل يصعب التعرف عليها، أو تقدير حجمها.

ب- صعوبة مد كل الفئات المستحقة للبديل النقدي.

ج- انحراف استخدام البديل النقدي عن غرضه.

د- صعوبة تحديد البديل النقدي المناسب لغيره من فترة إلى أخرى.

ثالثاً : بالنسبة لسياسة التسويق الحكومي للمنتجات

أظهرت الدراسة بعض المعوقات، منها :

دور الدولة في حماية المستهلك

الأستاذة/ أمل عباس حسين علي

- إرهاب الموازنة العامة واستنزاف الموارد الحكومية على حساب أولويات إنفاقية أخرى.

- التعارض والتناقض مع برامج الخصخصة، وكذا اعتبار التسويق الحكومي بالشراء من المنتج بسعر ضمان من المنتج المحلي متعارضاً مع اتفاقات الجات.

التوصيات :

وعلى ضوء ما سبق، نوصي بما يأتي :

• في شأن الصناعة :

• تبني هدف تعميق التصنيع المحلي وهاكل الإنتاج، مع الارتقاء بالجودة لإمكان مواجهة المنافسة الدولية، ولتحقيق الثقة في الإنتاج المحلي في مواجهة الصراع مع الواردات، وإمكان تنمية الصادرات في الأسواق الخارجية.

• لا بد من تعاون المؤسسات العلمية مع شركات الإنتاج من خلال مراكز البحوث بها، في المجالات الآتية :

تصميم المنتجات - تحسين نوعية الإنتاج - توفير نظم الجودة الشاملة - تعظيم القيمة المضافة - ترشيد التكلفة - نظم ترشيد الطاقة - معالجة المخالفات - معالجة أسباب زيادة معدلات الفاقد في مراحل الإنتاج أو التسويق.

• توفير المساعدات الاقتصادية والفنية للصناعات الصغيرة والمغذية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، لإجراء دراسات الجدوى والتدريب والترويج والتنمية، ولتطوير المنتجات وتنمية أسواق التصدير.

• قيام الدولة بدور فعال في حماية المنتجات اخلية من السلع الواردة من الخارج بأسعار منافسة - بالطرق المتنوعة التي تتبعها الدول الأخرى رغم تطبيق اتفاقيات الجات، كما تفعل اليابان لمقابلة منافسة السيارات الواردة لها من الدول الأخرى، وكما تفعل الدول الأوروبية لمقابلة إغراق الأسواق بالسلع الزراعية كالموز.

● قيام الدولة بتقديم مزيد من الدعم في شكل معونات لقطاعات الإنتاج، كإعفائها من تكاليف تسوية وإعداد الأرض الزراعية، وتخفيض أسعار التقاوي المنتقاة والأسمدة والمقاومة، بما يساعد على خفض التكاليف وعرض السلعة بأسعار معقولة للسوق المحلي، إلى جانب تمكين المنتج من منافسة الأسواق الأجنبية عند التصدير. ومنافسة السلع المستوردة المعروضة بأسعار مخفضة.

● في شأن التجارة الخارجية والسياسات المتعلقة باتفاقيات الجات:

● إعطاء عناية خاصة لمتابعة تنفيذ اتفاقيات الجات المتعلقة بالإغراق والدعم والرسوم التعويضية والإجراءات الوقائية، لتأمين موقف الإنتاج المحلي في مواجهة المنافسة غير العادلة.

● فرض رسوم تعويضية على الواردات المدعومة والتي يكون مصدرها دولاً متقدمة، وفقاً لما يجيزه اتفاق الدعم والرسوم التعويضية في اتفاقيات الجات.

● ضرورة تشكيل لجنة ممثلة للوزارات المسئولة عن الإنتاج الكلي (الزراعة/ الصناعة/ البحث العلمي) ووزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية، والتمويل والتجارة الداخلية، والمالية، واتحاد الصناعات - لاقتراح الإجراءات الوقائية المناسبة في ضوء ما قد يتعرض له الإنتاج المحلي من حالات إغراق.

● في شأن السياسة الجمركية:

● التمسك بالتدرج في تخفيضات الضرائب الجمركية، في الإطار الذي تسمح به اتفاقيات الجات.

● إعادة النظر في الرسوم الجمركية على خطوط الإنتاج ومستلزمات الإنتاج المستورد، بما يعاون على خفض تكاليف الإنتاج وما يترتب على ذلك من تخفيض الأسعار، ومنافسة السلع المستوردة التي تصل إلينا بأسعار تقل كثيراً عن سعر السلع المنتجة محلياً.

• في شأن الاستثمار :

• تشجيع الاستثمارات الأجنبية الواردة لإنتاج السلع الرأسمالية المطلوبة للدولة أو السلع القابلة للتصدير . والحد من الاستثمارات الأجنبية التي تتجه لإنتاج سلع استهلاكية - سواء غذائية أو غير غذائية - تساعد على تغير أنماط الاستهلاك في مرحلة التحول التي تحتاج إلى مزيد من السلع التصديرية وليست الاستهلاكية.

• في شأن ترشيد المشتريات الأجنبية للحكومة والهيئات العامة :

• مراعاة الوزن النسبي الكبير للإنفاق الحكومي (جهاز إداري وإدارة محلية وهيئات خدمية) على المستوى القومي، وأهمية تبنى الحكومة لتشجيع الإنتاج الوطني لعلاج مشكلة البطالة، ولتنمية الدخل القومي، ولعلاج الخلل في هيكل الإنتاج الذي يبدو واضحا بالعرف على تطور الميزان التجاري لمصر، ويقتضى ذلك :

- التأكيد على التزام الأجهزة الحكومية والهيئات العامة الاقتصادية بإشراك المنتجين المحليين في المناقصات، وعدم جواز استبعاد الإنتاج المحلي المطابق للمواصفات. وذلك تشجيعا لهذا الإنتاج، ولا يتعارض ذلك مع اتفاقية الجات - خصوصا وأن مصر لم توقع على اتفاقية المشتريات الحكومية - طالما أن الفرق في القيمة لا يتجاوز ١٥٪ من الإنتاج المستورد.

- التدقيق في متابعة التزام الأجهزة الحكومية والهيئات العامة بتنفيذ ما تقتضى به الموازنة العامة للدولة، والتي لا تحجز الإنفاق على تمويل بعملة أجنبية نقدا أو بقروض أو بتسهيلات ائتمانية خارجية إلا بعد الرجوع إلى بنك الاستثمار القومي، للتأكد من عدم وجود البديل المحلي، وذلك كوسيلة لحمايته من المنافسة ومن فقدان حصته في السوق المحلي.

• في شأن ضبط آليات السوق :

هناك مجموعة من السياسات والتشريعات والبرامج والتنظيمات الضرورية لتحقيق الانضباط لآليات السوق المصرية، وهي مكتملة - بشكل غير مباشر - للبعد الاجتماعي ودور الدولة فيه، حيث تضمن استقرار أسعار وعدالة توزيع الهوامش السعرية والتكاليف التسويقية؛ ومن ذلك:

- دعم صندوق موازنة الأسعار : في ظل سياسة آليات السوق الحرة. هناك احتمالات كبيرة للقلبات السعرية، وعلى ذلك فأيا كانت أسباب التقلبات السعرية. فإن المخاطرة السعرية على المدى الطويل سوف تنعكس على الهوامش التسويقية التي يتحملها الموزعون لهذه السلعة، وانتفاها للمستهلك يتوقف على مرونة الطلب السعرية بالنسبة لمرونة العرض السعرية، أى أن هذه التقلبات متعددة الأثر وأحيانا تكون لها مخاطر حتى على المنتج.

لهذا فإن الحكومة يمكنها أن تقوم بالمشاركة في تخفيف حجم المخاطرة، عن طريق تعويض المرحلة التسويقية المتحملة للمخاطرة من خلال دعم صندوق موازن الأسعار ومن ثم يخفف من الآثار السلبية المتوقعة في ظل سياسة آليات السوق الحرة. وتجدد الإشارة إلى أن صندوق موازنة الأسعار لا يعنى الدعم بمعناه التقليدي، وإنما هو صندوق تعويضي، يعوض المنشآت التسويقية التي أضرت من تقلبات الأسعار نتيجة ظروف غير متوقعة.

- توفير ضمانات عدالة الممارسات التجارية : مع تعاظم تركيب السوق ونموه في ظل التخصصية وسيادة آليات السوق، فإن أداءه يتعقد داخل كل مرحلة تسويقية، وبين كل مرحلة والتي تليها، ومن خلال ذلك تبرز مجموعات من المنشآت التسويقية يحاول أصحابها تحييد الفرصة لممارسة الخداع أو التدليس أو الإغراق أو الاحتكار ليحيدوا بالسوق عن المنافسة العادلة، ولهذا يبرز دور الدولة في تنظيم التجارة ووضع معايير الممارسة الشريفة والعادلة.

ولهذا يجب التأكيد على أن دور الدولة لا بد أن يكون قويا وفعالا في مواجهة ممارسات الاحتكار والإغراق. وهذا يعنى ضمان عدالة الممارسات التجارية، سواء للمبادرات بين المنشآت التسويقية في صناعة معينة، أو بين تلك المنشآت والمستهلكين، بمعنى أن دور الحكومة لمواجهة الاحتكار لا يفرض حدودا على عدد أو حجم المنشآت التسويقية لسلعة ما، بل يتركز في منع قوى في سوق معين من التحكم في الأسعار، أو العمل على إقصاء المنافسين من السوق، أو كليهما. وهذا يدعو إلى سرعة إصدار قانون منع الاحتكار، كما يدعو إلى مزيد من فاعلية دور الدولة الرقابي على عمليات التسويق المحلية والخارجية استيراداً وتصديراً.

• في شأن دور التعاونيات في إطار آليات السوق :

✻ نظراً للدور الهام للتعاونيات بفرعها الإنتاجي والاستهلاكي في هذه المرحلة، فينبغي أن تقوم الحكومة بإعطاء دفعة قوية تحفز القطاع التعاوني بوضع خطة لعلاج المشكلات القائمة، والتي حالت في المرحلة السابقة دون قيامه بدوره على النحو والمستوى الذي قامت به التعاونيات في الدول المتقدمة والنامية. على أن تركز هذه الخطة على إيجاد الحلول لمشكلة ندرة القيادات الإدارية المدربة. ومشكلة نقص التمويل بأعباء منخفضة، إلى جانب تنمية الروح التعاونية بين المنتجين في مجال التعاون الإنتاجي وبين المستهلكين في مجال التعاون الاستهلاكي.

• في شأن دور المستهلكين :

✻ نظراً لأهمية دور المستهلكين في ضبط آليات السوق، ابتداء من ترشيد الاستهلاك وتحديد نصيبه في ميزانية الأسرة، إلى توفير السلع في الوقت المناسب وبالسعر المناسب وبالقدر المناسب، ورقابة السوق بصفة عامة، فيجب أن تقوم الحكومة بدور فعال في توعية جمهور المواطنين إعلامياً بأهمية المشاركة في جمعيات المستهلكين في الأحياء المختلفة، وتنمية روح التعاون فيما بينهم، لما لذلك من أثر فعال في حماية المستهلك، وترشيد الاستهلاك. وتوجيه الطلب على السلع المحلية من خلال الاتصال

المباشر وغير المباشر بالمستهلكين، مع الاستعانة بأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

وجملة القول أن لكل من الحكومة والمنتج والمستهلك دوراً هاماً في حماية المستهلك، ينبغي تنميته وتطويره ليواكب المتغيرات البيئية المحيطة، التي تسفر عن أساليب حديثة للغش، كما يجب أن تنسم القواعد القانونية بالمرونة التي تسمح بتطويرها بعيداً عن الإجراءات المعقدة والطويلة، حتى يمكنها مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة قبل أن تستفحل ويصعب مواجهاتها.

المراجع

أولاً: الكتب:

- ١- ابن تيمية (أبو العباس تقى الدين أحمد)، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- ٢- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حجر عاصي، بيروت، دار مكتبة الهلال، ١٩٨٦.
- ٣- أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.
- ٤- البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل)، صحيح البخاري، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- ٥- سري صيام، الحماية التشريعية للحق في سلامة الغذاء: التقرير الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠١.
- ٦- سليمان الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦.
- ٧- السيد عطية عبد الواحد، حماية المستهلك من منظور إسلامي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط ١، ١٩٩٥.
- ٨- سيد قطب، في ظلال القرآن، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٦.
- ٩- الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)، الموافقات في أصول الأحكام، تحقيق عبد الحميد محي الدين، القاهرة، دار صبيح لنشر، ١٩٦٩.
- ١٠- عادل قورة (وآخرون)، الحماية التشريعية للمستهلك في مصر، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩.

- ١١- علي عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، القاهرة، دار الفكر العربي. ١٩٨٠.
 - ١٢- الماوردي (القاضي أبو الحسن)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة، مكتبة مصطفى الحلبي، ط ٥.
 - ١٣- المجالس القومية المتخصصة، دور الدولة في إطار آليات السوق لحماية المنتج والمستهلك، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية. القاهرة. الدورة السادسة والعشرون، ٩٩-٢٠٠٠.
 - ١٤- مجلس الشعب، تقرير عام ١٩٩٨.
 - ١٥- محمد المبارك، تدخل الدولة الاقتصادي في الإسلام، جدة، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ط ١، ١٩٨٠.
 - ١٦- محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، دمشق، مكتبة الغزالي.
 - ١٧- محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي. بيروت. مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤.
 - ١٨- الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المجلد ٦، ط ٢، ١٩٩٩.
- ثانياً : الدوريات:
- ١٩- عبد الله حسين علي محمود، حماية المستهلك من الغش التجاري والصناعي: دراسة مقارنة بين دولة الإمارات العربية والدول الأجنبية، دبي، مجلة الأمن والقانون، السنة السادسة، العدد الثاني، يوليو ١٩٩٨.
 - ٢٠- علم الهندي حماد، المستهلك.. حمايته في الدول المتقدمة وغير المتقدمة، الكويت، مجلة الكويت، العدد ١٨٣، فبراير ١٩٧٤.
 - ٢١- محمد محمود كامل، حماية المستهلك في ظل التحرر الاقتصادي، مجلة النيل، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٦١، إبريل ١٩٩٥.

ثانيًا: المقالات

نحو تفسير إسلامي للتخلف الاقتصادي في العالم الإسلامي

الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام (*)

مُهَيِّد:

اشاع الغرب نظرية مقياس التقدم والتأخر على أساس اعتبار نموذجه ممثلاً للتقدم واعتبار بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نماذج التخلف فاعتبر نموذج معيار التقدم وأخذ يقيس عليه النماذج الأخرى التي ستعتبر متخلفة بالضرورة طالما وحدة القياس هي النموذج الغربي.

وقد سادت تاريخياً في الفكر الغربي عدة أفكار لتحديد معيار التقدم والتخلف، أولي هذه الأفكار هي التي اتخذت عنصر القوة وتنازع البقاء معياراً للتقدم والتخلف ومن ثم تدخل القوة المادية والعلوم والتقنيات والقدرات الإنتاجية باعتبارها معياراً لما هو أقوى وأصلح أي ما هو تقدم، وعندما يقوم المعيار على هذا الأساس يصبح القوى هو صاحب الحق وهو الأصلح للبقاء وهو يمثل التقدم فيصبح ما يقوم به من أعمال تقدماً وإلى أمام، وما يقوم ضده من أعمال تأخر وإلح وإلح وإلح، وبغده نموذج غمطه نموذج التقدم وغمطه.

ثم سادت في الفكر الغربي بعد تطور المفهوم السابق فكرة تخلف المجتمعات الإسلامية باعتبارها سبباً لتفسير ظواهر أخرى كالاستعمار الذي اعتبر أن تخلف المجتمعات الإسلامية هو السبب في سيطرة الاستعمار الذي تم بالقوة والبطش وخطورة هذه الفكرة أنها ركزت بصورة أشد على اعتبار مجموع قيمنا وأخلاقنا وعاداتنا وعلاقتنا ونهجنا في الحياة مرادفة للتخلف.

(*) باحث في شؤون الاقتصاد الدولي - بنك التمويل المصري السعودي.

ومن ثم تكون مقولة التخلف موجهة أولا وقبل كل شيء إلى مجموع تلك القيم والأخلاق والعادات والأفكار ونهج الحياة وهذا يتضمن فيما يتضمن التعريض بالإسلام لأنه في نظرهم مصدر ذلك، ومن ثم فإن الإقلاع عن التخلف هو التشبه بالغرب في الأخذ بقيمه وأخلاقه ونهجه في الحياة.

والقضية التي تنطلق منها هي أن المسألة لم تعد مسألة انتقال الجنوب -

العالم الإسلامي - إلى مصاف البلدان المتقدمة التي يقصد بها عادة بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، على الرغم من أن هذا الانتقال بات شبه مستحيل، بل إن المسألة هي كيف يمكن تحقيق نموذج عالمي بديل يتجاوز الأزمة الحضارية التي بلغت تجارب الدول المتقدمة نفسها.

وحيث قامت تجارب تلك الدول على مفهوم للسيطرة ذي حدين هما:

١- سيطرة الإنسان على الإنسان، وهو مفهوم كانت نتيجته تفاوتات في المشهد بين بلدان - أو طبقات - غنية تتمتع بمستوى معيشي واستهلاكي مرتفع وبين بلدان أو طبقات ما زالت تشكو الجوع والحرمان والجهل والبؤس والتخلف من جهة، وإخلالا رهيبا في النظام الطبيعي إلى حد بات يهدد مستقبل الحياة على الأرض.

٢- سيطرة الإنسان على الطبيعة فقد جاء عصر الحداثة - العولمة - ليضع الإنسان في موضع الخصم لهذه الطبيعة بقدر ما تخطو الحداثة خطواتها وتحقق مزيدا من التقدم التكنولوجي تكون سيطرة الإنسان على الطبيعة قد تعززت وينال هذا الإنسان من القدرة والحرية ما كان مستحيلا نبه لولا تلك السيطرة وقد ترجم مفهوم السيطرة هذا عبثا بالطبيعة واستنزافا لمواردها وإخلالا بنظمها إلى حد لم تعد معه آثار الطبيعة في حياة الإنسان التي جعلته يسعى للسيطرة عليها أشد ضررا عليه من تلك النتائج التي حققها عبر سيطرته هذه.

وبالتالي فلا بد للمشروع البديل أن يحاول الإفلات من هذا المفهوم ويعيد النظر في كثير من المنطلقات والقوانين الوضعية التي قامت عليها الدولة الحديثة ويحدد رؤية جديدة تتجاوز مفهوم السيطرة المزدوجة وتحقق المصالحة بين الإنسان والإنسان من جهة والإنسان والطبيعة من جهة أخرى، وبالتالي فإن المنظومة البديلة (الإسلامية) التي تتجاوز المناهج التي سادت في الأدبيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي لابد أن تكون نابعة من ذاتيتها وخصوصيتها التي لا تقلد فيها بالأنماط الأخرى.

والحقيقة أن هناك من العقائد والقيم التي لو التزمت بها المجتمعات الإسلامية لحققت التقدم والتنمية الشاملة، وأن سقوط هذه المجتمعات في براثن التخلف إنما يعني عدم التزامها بدينها، فليس الإسلام هو السبب في سقوطها فقد سادت حضارة الإسلام حقبة كبيرة من الزمن بسبب التزامها بعقيدتها ولما تخلت عنها تخلفت.

وهذه المقالة تستعرض أهم أسباب التخلف في العالم الإسلامي ويضع توصيفا لهذه الأسباب التي تشترك فيها المجتمعات الإسلامية.

وتستبعد المقالة فكرة الاستعمار كسبب للتخلف والتي سادت في كتابات كثير من الاقتصاديين^(١).

(١) عبد الله المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي - دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٧١)، سنة ١٩٨٣، ص ٦٩.
- د. محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، - في عادل حسين وآخرون "التنمية المستقلة في الوطن العربي" سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٣٧.
- عادل حسين، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، نفس المراجع السابق، ص ١٢.

وذلك لأن الاستعمار جاء نتيجة للانحراف العقدي الذي ساد أوساط العالم الإسلامي والذي يتناه الباحث باعتباره محورا مستقلا وما يأتي من بعده من أسباب يعتبر محورا تابعا فكلما زاد الانحراف العقدي والقيمي تبرز الأسباب التالية وبصورة متزايدة.

ويعيش العالم الإسلامي بشكل أو بآخر على أرضية صراع فكري بدأ قديما بين:

١- المركزية الثقافية الغربية وما نشأ عنها وارتبط بها من أحكام ومعايير ومناهج آراء ونستطيع أن نتبع تجلياتها وتحولاتها وتقلباتها في مجالات قوة وسطوة وعلم وحضارة وتفوق وتقنية عالية متعددة واستندت إلي مبدأ سيطرة الأقوى وسياسة نهب العالم الفقير والسيطرة عليه وفتح أسواقه للاستهلاك وأدوات للابتزاز ومصدر للعمالة الرخيصة ومصادر عامة للموارد والمواد الخام والثروات الطبيعية التي يحتاج إليها هؤلاء الأقوياء المتقدمون صناعياً.

٢- المركزية الثقافية الإسلامية والتي تؤمن بمقولة تلازم الأخذ بالفكر والعلم والتقانة ونظام الحياة والسلوك كل في آن واحد دون تجزئة أو اختيار أو انتقاء، ولا تقبل أن يكون الإسلام واللغة العربية بما حملت من إرث ثقافي واقتصادي وحضاري شامل عبر تاريخها الطويل وراء أسباب التخلف البادية ووراء ما أصاب الأمة من هزائم وتراجع وتجزئة.

أولاً: الانحراف العقدي والقيمي:

إن الحضارة الإسلامية تمارس كل أنواع النشاط البشري التي تؤدي إلي عمارة الأرض من تجارة وعلم وصناعة وغيرها وتسعى إلى الإنتاج الوفير في كل أبواب الإنتاج

=- د. إسماعيل صبري عبد الله، "محاولة لتحديد مفهوم مجهول"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٩٠)، ١٩٨٦، ص ٤٥.

- د. على لطفي، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٥٠.

ولكنها في سعيها كله تلتزم بالحلل والحرام وبالقيم الأخلاقية وبما يقتضيه الإيمان بالله واليوم الآخر من تشكيل للسلوك.

يقول تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾^(١).

﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾^(٢).

كانت تجارة العالم في أيدي المسلمين من الصين إلى أوروبا مع ما يستتبع ذلك من معرفة بطرق الملاحة البحرية وطرق اليابسة في آسيا وأفريقيا إلى مداخل أوروبا ومن العجب أن يكون الرائد الذي دل «فاسكو دي جاما» وأعانه على إتمام رحلته عن طريق رأس الرجاء الصالح - وهو كان مكشوفاً للمسلمين من قبل - هو البحارة العربي المسلم «ابن ماجد» الذي أمدّه بالمعلومات والخرائط الملاحية وقاده بنفسه نحو جزر الهند الشرقية في غفلة منه ساعدت دون قصد في تمكّن الاستعمار من الدول الإسلامية ومحاربتها اقتصادياً وعسكرياً^(٣).

وقد كانت الصناعة المتاحة للناس في ذلك الوقت مزدهرة في مراكز العالم الإسلامي المختلفة وكانت دور العلم عامرة بالأساتذة والطلاب في كل فرع من فروع المعرفة وما تفردت به الحضارة الإسلامية أنها كانت تقوم بنشاطها التجاري الواسع الذي يمتد من المحيط إلى المحيط وكان ذلك لا يؤدي بها إلى استعمار الأمم الأخرى لنهب خيراتها للحصول على أكبر قدر من الربح كما حدث بالنسبة لدول أوروبا التي سادت العالم فيما بعد.

(١) سورة الملك: ١٥

(٢) سورة القصص: ٧٧

(٣) محمد قطب، واقعنا المعاصر، مؤسسة المدينة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ١٨٨.

ولأمور كثيرة لم تحافظ الأمة الإسلامية على المستوى السامق الفذ الذي مارسته عدة قرون طويلة وتخلت عن القيادة لدول الاستعمار وكان ذلك بسبب ما ساد في مجتمعاتها من انحرافات عقيدية وقيمية حيث أفرغت معاني العقيدة من محتواها الأساسي وأصبحت لا إله إلا الله كلمة تقال باللسان، وأخرج العمل من مسمى الإيمان، ونشأ التواكل بديلاً عن التوكل والذي يعتبر طاقة إيجابية دافعة يقوم به المؤمن مع اتخاذ الأسباب.

«فإذا عزم فتوكل على الله»^(١).

أما التواكل فهو صورة سلبية معطلة تتقاعس عن الأخذ بالأسباب متذرعة بالتوكل على الله لقد أفسد التواكل كثيراً من عقيدة القضاء والقدر وحوّلها من عقيدة إيجابية دافعة إلى عقيدة سلبية مخدلة، وإلى الرضا السلبي بالواقع وعدم محاولة التغيير بحجة أن «مالك سوف يأتيك» وتخلياً عن مسئولية الإنسان عن عمله بحجة أن ما وقع بقدر الله. وقعوداً عن تغيير الواقع السيئ من مرض وعجز وفقر، ونشأ بذلك القعود عن تعمير الأرض بحجة أن الدنيا ملعونة والمعول عليه هو الآخرة، وأن الإنسان حسيبه في هذه الدنيا عيشة الكفاف لكي ينجو بروحه من التعلق بالدنيا ولكي يفرغ روحه استعداداً للآخرة.

وبذلك تم الانصراف عن عمارة الأرض بهذه المفاهيم المغلوطة.

فالقعود عن الإنتاج وحصره في أضيق نطاق ممكن وهو نطاق الكفاف يجعل الدولة تعيش كلها في حالة الكفاف ولا يجعل لديها الفائض الذي تنفقه في متطلبات التنمية و عمارة الأرض.

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا
اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ
أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾^(١).

والعبادة هنا تقتضي العمل وليس القعود عن العمل والإنتاج، فالأمر يحتاج إلي
الإنتاج الوفير والاستهلاك الأقل وهذه هي المعادلة التي يتم بها التمكين وعماراة الأرض.
أما الإنتاج القليل على قدر الاستهلاك القليل فلا يؤدي إلا إلي فقر مجموع الأمة
الإسلامية، والفقر الذي أدي إلي الضعف والتخاذل.

والاقتصار على البعد الروحي في العبادة هو مفهوم خاطئ للعبادة فالروحانية
ليست مسألة غيبية مجردة تجسدها مختلف الشعائر الدينية فحسب وإنما هي العمل الصالح
ابتغاء وجه الله والحث عليه لتوظيف وتعبئة كل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف
توفير ظروف أكثر ملاءمة للإنسان يتسنى له من خلالها إدراك معنى وقيمة وغاية
وجوده، إنه مفهوم للعبادة يربط الممارسة بالتأمل لتحرير العقل والسمو به من دائرة
استكشاف الخيرات والتمتع بها دون إسراف أو تبذير، إلي دائرة أرقى تتيح إقران كل
ذلك بالتأمل ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ. أَنَا صَبَّبْنَا الْمَاءَ صَبًّا. ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا.
فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا. وَعَبْنَا وَقَضْنَاهَا. وَزَيَّنَّوْنَاهَا وَنَخَّلًا. وَحَذَلْنَا عُلْبًا. وَفَاكِهِةً وَأُنْجًا﴾^(٢).

﴿فَلْيَنْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُخْفِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾^(٣).

(١) سورة النور: ٥٥

(٢) عيس: ٢٤-٣١

(٣) الروم: ٥٠

﴿أَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ. وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَلْبَنَّا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ. تَبْصُرَةُ لِكُلِّ عَيْنٍ مُبِينٍ. وَزَكَّيْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَآتَيْنَا بِهِ جَبَلَاتٍ غُبَارٍ فَخَّسْنَا بِهِ لَكُلِّ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾^(١).

ليشمل هذا التأمل التاريخ البشرى بأكمله ﴿أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٢).

وذلك بهدف استخلاص العبر والاستفادة من تجارب الآخرين لتقويم مسيرة الإنسان نحو تحقيق حريته في أعلى مراتبها وأتم أشكالها توحيد الله عز وجل حيث تقرن الممارسة بالوعي، الوعي بالمسئولية والمسئولية بالآخرة ويمتزج الإيمان بالإخلاص والإخلاص بالتقوى والتقوى بالعمل.

إننا بازاء منهج رسالي فريد جاء ليجمع بين الأرض والسما في نظام الكون والدنيا والآخرة، في نظام الدين والروح والجسد، في نظام الإنسان والعبادة والعمل، في نظام الحياة، يسلكها جميعا في طريق موحد هو الطريق إلى الله ويخضعها كلها لسلطان الله^(٣).

أيضا سادت في المجتمعات الإسلامية ظاهرة تكاد تكون عامة هي ظاهرة فقدان المعيار الخلقي القيمي السليم الذي يحكم السلوك والعلاقات والصلات بين الأفراد والأسر والجماعات فالكيان الروحي للفرد والأمة يتأكل في مثل هذا الوضع وتنحسر الطموحات والتطلعات وتتوقع الإرادة وتزاجع وتضممر وتضعف النفوس وتنمو

(١) سورة ق: ٦-١٠

(٢) سورة محمد: ١٠

(٣) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٤، ص ٢٥.

القابلية للتخلف والمذلة والهزيمة وأشكال الخواء الروحي والعقلي والاجتماعي وتصل إلى أفضل مستوياتها في الأداء السلبي.

إن بنية اجتماعية وروحية كهذه يزداد فيها استعداد الفرد للاستهلاك والتقليد والاتباع ويقبل في مناحها إنتاجه كما تقل مبادراته وإبداعاته وتراه يستسلم في ظلها شيئا فشيئا لإحساس يشتد في أعماقه بعدم الجدوى من بذل أي جهد للحاق بالتقدمين والمبدعين المعاصرين وبالتالي يدمن تقليدهم ومماراتهم في استهلاك ما يستهلكون ويدخل من هذا المدخل وسواه إلى ساحة الإحساس بالدونية ويعكف على تسويق ذلك وإدامته، وربما أطل في لحظات أيضا ورأى عمق الهوة التي يشارك هو في صنعها تلك التي تفصله عن الواقع والعصر ولكنه لا يلبث أن يستسهل السهل بدلا من أن يسهل الصعب بطموح وعمل يوصلانه إلى حيث المراتب العليا.

إن كل المفاهيم الإسلامية قد فسدت وانخرقت في حس الأجيال المتأخرة حيث كان الانحراف على النحو التالي:

أ- مفهوم لا إله إلا الله أصبح مجرد كلمة تقال باللسان والقلب عنها غافل، والسلوك عنها بعيد.

ب- مفهوم القضاء والقدر الذي تحول إلى قوة مثبتة مخدلة.

ج- مفهوم الدنيا والآخرة اللتين انفصلتا وتحولتا إلى معسكرين متقابلين متعادين العمل في أحدهما يؤدي إلى إهمال العمل في الآخر.

د- مفهوم عمارة الأرض الذي تحول من عمارة الأرض بمقتضى منهج الله إلى توقف العمارة، وأصبحت المجتمعات الإسلامية في النهاية صورة باهتة ومسوحة لا تستطيع أن تصمد للهجوم الوحشي الذي تدافع إليها من كل صوب في صورة استثمار لهذه الدول، وبما يعنى سقوطا في برائن التخلف والتبعية.

ثانياً: الانحراف عن عمارة الأرض:

عمارة الأرض هي جزء من الخلافة التي خلق الله الإنسان من أجلها

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(١).

﴿هُوَ أَتَقَاتُمْ مِّنْ الْأَرْضِ وَاسْتَفَضَّكُمْ فِيهَا﴾^(٢).

وعمارة الأرض وفقاً للنهج الرباني تستلزم الأخذ بالأسباب العلمية والمادية وترفض بالتالي التواكل والقعود عن الإنتاج حتى لا تتحكم دول الاستعمار في هذه المجتمعات المتخلفة ومن هذا المنطلق فلا يكفي الاستغفار والدعاء لجلب الأرزاق وقد قال عمر بن الخطاب للذين كانوا قابضين في المسجد بدعوى التوكل على الله «لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة إنما التوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله»^(٣).

وشمل موجبات الأخذ بالأسباب في المفهوم الإسلامي ما يلي:

١- العمل الجاد والضرب في الأرض ابتغاء الرزق الطيب:

فالعمل في الإسلام واجب شرعي وضرورة بشرية تنفيذاً لأوامر الله سبحانه وتعالى

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَتَابِعِهَا وَكُلُوا مِنْ رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾^(٤).

﴿فَبِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٥).

(١) البقرة ٣٠

(٢) سورة هود: ٦١

(٣) موسوعة المحدث، اسطوانة للليزر.

(٤) سورة الملك: ١٥

(٥) سورة الجمعة: ١٠

وقد اهتم الرسول ﷺ «بالعمل وحث الناس على طلب الرزق «من بات كالاً من عمل يده بات مغفورا له»^(١).

«إن أشرف الكسب كسب الرجل من عمل يده»^(٢).

«ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده»^(٣).

وذم الرسول ﷺ الرجل الذي يسأل الناس وحث على العمل «من سأل مسألة وهو عنها غنى كانت شيناً في وجهه يوم القيامة»^(٤).

كما لا يجوز إعطاء الزكاة والصدقات للغنى والقوى القادر على العمل والكسب «لا تحل الصدقات لغنى ولا لذي مرة (قدرة أو مقدرة)»^(٥).

ونخلص من هذه الأحاديث بما يلي:

١- محاربة الإسلام للكسالى ودفعهم للعمل ولا يجوز للرجل القادر على العمل أن يعيش عالة يتكفف الناس أعطوه أو منعه.

٢- الرزق مرتبط بالسعي وبذل الجهد.

٣- العمل من موجبات الحصول على الرزق فكما لا يجوز للفرد القادر أن يعال من غيره فلا يجوز للدولة المسلمة أن تعيش عالة على الدول الأخرى ومواطنيها كسالى خاملون.

(١) رواه أحمد

(٢) رواه أحمد

(٣) رواه البخاري

(٤) موسوعة المحدث

(٥) رواه الترمذی

٢- الهجرة والضرب في الأرض ابتغاء الرزق:

يمكن للمسلم الهجرة إذا لم يستطع الحصول على الرزق الطيب في بلده حيث أن رزق الله غير محدد بمكان وليس محصوراً في جهة وليس حكراً على أحد فهو من يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة^(١).

ولقد ورد في تفسير ابن كثير «أن المراغم هو التحول من أرض إلى أرض وأن السعة يقصد بها الرزق»^(٢).

ولقد حث الرسول ﷺ على الهجرة من مكان لآخر لأي غرض ومنها جلب الرزق «سافروا تستغنوا»^(٣) حيث أن هذه الأحاديث وأمثالها جعلت المسلمين الأولين ينطلقون في فجاج الأرض ينشرون الدين ويلتمسون الرزق ويطلبون العلم ويجاهدون في سبيل الله^(٤).

ومبدأ الهجرة والضرب في الأرض ابتغاء الرزق يصف عالماً إسلامياً بلا قيود على عملية الانتقال من بلد إسلامي لبلد آخر في صورة تكاملية يحتاجها العالم الإسلامي اليوم.

والضرب في الأرض يشمل كل الأنشطة طالما كانت مشروعة في نظر الإسلام وصحتها النية الصالحة وأنجزت بإتقان وإحساس والتزم فيها بحدود الله ولم تحل بين

(١) النساء ١٠

(٢) موسعة المحدث

(٣) رواه الطبراني في الأوسط

(٤) د. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف علاجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة.

١٩٨٥، ص ٤٥.

الإنسان وأداء واجباته الدينية كم قال تعالى ﴿رَجُلًا لَا تَلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾^(١)،^(٢).

ونخلص مما سبق بأن الإسلام قد عنى بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي فنظم العمل وأوجب السعي وراء الرزق، وحث على أن تتكافأ الأجور مع طبيعة العمل والجهد المبذول. ولكن الغالبية الكبرى من السكان في الدول الإسلامية تعاني من الجهل والامية التي أدت بالكثير منهم إلى تفسير التعاليم والمبادئ الإسلامية تفسيراً خاطئاً مما أدى إلى انتشار قيم التواكل والروحانية الخرافية وغيرها من أنماط السلوك التي رتفق بالفعل مع احتياجات التنمية الحديثة^(٣).

ثالثاً: سوء استغلال وعدم ترشيد الموارد الاقتصادية:

سيطرة المفاهيم الغربية وسادت على الثقافة الإسلامية كنتيجة طبيعية لحالة التبعية التي تحياها معظم الدول الإسلامية ومنها تفسير المشكلة الاقتصادية على أنها مشكلة الندرة فتتعدد حاجات الإنسان المادية وتنمو غموها المطرد عبر الزمان والمكان مقابل ندرة الثروات الطبيعية في جوف الأرض المحدودة والكفيلة بإشباع تلك الحاجات وبما يطلق عليه «شح الطبيعة» ويصورون الإنسان على أنه في صراع معها على البقاء.

والحقائق تدحض هذه الدعوة فالإنسان لا يزرع إلا أقل من نصف الأراضي الصالحة للزراعة في العالم وفي بعض البلاد المتخلفة لا يصل إلى الخمس فهل هي مشكلة ندرة في الموارد كما يحلو للغرب أن يفسر المشكلة الاقتصادية أم في استغلال الموارد المتاحة (النعم بالمفهوم الإسلامي)؟.

(١) سورة النور: ٣٧

(٢) د. يوسف القرضاوى، «عمل الإنسان في معاشه عبادة بشرط»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، دبي، العدد (٧٥)، ١٩٨٧، ص ٣٨.

(٣) د. على لطفي، دراسات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

يقول الفخر الرازي في تفسيره «ولن يتيسر بحال أن نحصى نعم الله سبحانه وتعالى التي سخرها للإنسان لأنها تحصى وتعدد وتباين بحيث لا يحتويها الحصر والبيان وهي مع ذلك متوافرة تمتد إليها يد الإنسان إذا ما اجتهد وعمل وقد قضى الله أن تكون الدنيا دار ابتلاء يختبر فيها الإنسان بعمله ولا يحصل على النعم إلا بالجهد ولقد قدرها الله كافية للإحسان ولكن لابد من العمل للحصول عليها وليتلى في عمله أن يحس أم يسئ وعلى أساس ذلك يكون الخير والبركة في الدنيا والحساب والجزاء في الآخرة ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾»^(١) (موسوعة المحدث).

إن الله عز وجل قد خلق السماوات والأرض وقدر فيها أقواتها وطلب من الإنسان السعي والجد وبذل الجهد واستخدام الموارد الطبيعية التي سخرها الله استخداما رشيدا وفيما يفيد البشر وأن لا يوجهها توجيها لا يقره الإسلام.

وتتحقق أنعم الله عز وجل على البشرية بأحد شرطين أو بهما معا هما:

١- العمل على استغلال النعم.

٢- الإصلاح في الأرض بطاعة الله فيما أمر.

وتخاذلت الأمة الإسلامية وتخلت عن الشرطين الواحد تلو الآخر وأخذ الغرب بالسبب الأول والذي يحققه الله عز وجل لهم من خلال الجهد والعمل على استغلال الموارد أو النعم فمنحهم الله عز وجل من نعمه التي لم يحجبها عنهم لعدم طاعتهم يقول الله تعالى ﴿كَلَّا تُمَدِّدُ هُوْلَاءَ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عِطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مَحْظُورًا﴾^(٢).

(١) سورة النحل: ١١٢

(٢) الإسراء: ٢٠

إن الله سبحانه وتعالى يعدد نعمه على البشر كافة مؤمنهم وكافرهم، صالحهم وطالحهم، برهم وفاجرهم، طائعهم وعاصيهم، وإنها لرحمة من الله وسماحة وفضل أن يتيح للكافر والفاجر والعاصي نعمه في الأرض لعلهم يشكرون، وإن الكون مليء بنعم الله الكثيرة وهذا له علاقة بعقيدة التوحيد إذ تظهر فيها يد القدرة وتجلي آثارها في كل مشهد فيها ومنظر، ثم بعد ذلك لا يشكر ولا يذكر الإنسان^(١).

وإنما كانت هذه العطاءات وبدون إصلاح في الأرض بطاعة الله فنزعت البركة وسادت الاهتمامات بالجوانب المادية على حساب الأبعاد الروحية والاجتماعية والأخلاقية.

وبالتالي فليست المشكلة الأساسية هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية كما يقول بذلك الفكر الغربي بقدر ما هي مشكلة استغلال هذه الموارد.

وتتمثل عدة عوامل في تفسير هذا القصور في استغلال الموارد بالنسبة للدول الإسلامية أهمها:

١- عدم توافر عناصر الإنتاج الأخرى اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة وبصفة خاصة عنصر رأس المال.

٢- عدم توافر الدراية والخبرة الفنية اللازمة وسوء الإدارة داخل الوحدات الإنتاجية التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية مع عدم إتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال الاقتصادي لما يتوفر في الدولة من موارد طبيعية.

(١) سيد قطب، في ظلال القرآن، المجلد الرابع، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢١.

٣- ضيق السوق المحلي وعدم إمكانية استيعاب كل ما ينتج من سلع مع صعوبة التصدير إلى الأسواق العالمية إما لارتفاع تكاليف الإنتاج أو انخفاض نوعية الإنتاج^(١).

وبالتالي تحتاج الموارد المتاحة في الدول الإسلامية إلى طاقات الإنسان الإبداعية وأدوات تكون في خدمته وإلي مناخ عمل وإنتاج وحياء تمكنه من استخدام قدراته بإبداع واقتدار وأن يوظفهما التوظيف السليم والناجح لاستغلال الموارد الطبيعية دون قصور أو تعطيل لاستهداف الخروج من مأزق التخلف والتبعية.

رابعاً: الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية:

ساهمت الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية في استمرار حالة التخلف التي تعزّي الدول الإسلامية الآن فالغرب بشكل عام يرفض امتلاك الدول الإسلامية لمقومات القوة والعلم والتقنية المتطورة التي تجعلهم قادرين على تحرر قدراتهم السياسية والاقتصادية وحينما يفيق العالم الإسلامي من غفلة الانحرافات العقيدية والقيمية فإن هناك مؤثرات دولية حدثت بسبب انسحاب العالم الإسلامي من قيادة البشرية وتسلمها للغرب هذه المؤثرات جعلت العالم الإسلامي حبيس التخلف ومنها:

أ- تأثير الثورة التكنولوجية:

تعتبر الثورة التكنولوجية أحد معالم النظام العالمي في المرحلة الراهنة فهي تعد الأساس المادي والمحرك لهذا النظام بحيث أصبح مستقبل العالم اليوم رهن هذه الثورة فأصبحت بالتالي تمثل تحدياً ظاهراً للدول الإسلامية التي تريد الفكك من التخلف فأصبحت الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب أكثر اتساعاً وأصبح من الصعوبة أن يقفز العالم الإسلامي إلى تكنولوجيا الثورة الصناعية.

(١) د. علي لطفي، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

إن الواقع التكنولوجي للعالم الإسلامي يعاني من القصور ويفتقد ذاتية التطور والتقدم ولا يغير من هذه النتيجة إقامة مشروعات صناعية هنا أو هناك تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والتي تحوى تكنولوجيا مستوردة بالغة التعقيد.

وبالرغم من أن بعض الدول الإسلامية تمتلك رؤوس أموال ضخمة ومزیداً من قوة العمل الماهرة والتدريب فإن هذه الدول الإسلامية في نفس الوقت تعتبر سوقاً عالمياً للمنتجات الصناعية الغربية لعدم توافر التوحيد السياسي والاقتصادي بين تلك الدول تسبب في عدم وجود قوة اجتماعية قادرة على تنظيم موارد الدول الإسلامية في اتجاه تحقيق أهداف تكنولوجية مشتركة.

وترتب على عجز الدول الإسلامية عن استيعاب الثورة التكنولوجية أن أصبحت حقلاً قمارس فيه دول الغرب تجاربها التكنولوجية وتزداد بالتالي درجة تأثر هذه الدول بنتائج الثورة التكنولوجية والتمثلة أساساً في تزايد درجة الاعتماد المتبادل وظهور نمط تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة وتدويل العملية الإنتاجية وخاصة بفعل تصاعد الأهمية النسبية للشركات متعددة الجنسيات، ومن ثم تزداد درجة ارتباطها بالنظام العالمي، ودرجة اندماجها في السوق العالمية وفقاً لنمط تقسيم العمل الدولي الذي يتفق مع استراتيجيات النمو والتنمية في النظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي تقل مساحة الحركة لهذه المنطقة، ويتحسر دورها كفاعل في النظام العالمي، وبصورة أخرى تزداد درجة تهميش الدول الإسلامية أو درجة تبعيتها، وهو ما يضعف قدرتها على التأثير في المتغيرات الدولية.

بـد تأثير التكتلات الاقتصادية العالمية:

تقوم التكتلات الاقتصادية الدولية بوضع إجراءات تؤثر بلا شك في صادرات الدول الإسلامية خاصة وأن التكتلات الاقتصادية وما يرتبط بها من تصاعد النزعات الحمائية يضع حداً على إمكانيات التصنيع التصديري وبالتالي فإن هناك قبوداً يمكن أن تضعها هذه التكتلات على مستقبل العالم الإسلامي منها:

١- زيادة النزعات الحمائية ضد الصادرات من خارج هذه التكتلات.

٢- وضع مقاييس فنية موحدة للمنتجات التي يتم تداولها داخل هذه التكتلات مما قد يضع قيوداً على صادرات الدول الإسلامية.

ج- تأثير نشاط الشركات عابرة القوميات:

تؤدي الشركات عابرة القوميات (متعدية الجنسيات) الدور القيادي في عملية العولمة حيث تعتبر المصدر الأساسي للثورة التكنولوجية والحركات رؤوس الأموال الأجنبية وتسم بكون حجبها وانتمائها إلى دول اقتصاد السوق المتقدم صناعياً.

ويتميز هيكل السوق الذي تباشر فيه هذه الشركات نشاطها بأنه سوق احتكار القلة لما تتمتع به هذه الشركات من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية العالمية، وفي الغالب ينتمي المركز الرئيسي لهذه الشركات إلى دول اقتصاديات السوق وفي مقدمتها الولايات المتحدة وتتم هذه الشركات بتنوع نشاطها الكبير فضلاً عن ازدياد درجة التكامل الأفقي والرأسي لهذا النشاط وتوزيعه على عدد كبير من دول العالم وبما يشمل هذا التنوع داخل قطاعات الاقتصاد والزراعة والصناعة واستخراج المواد الأولية.

وتقوم هذه الشركات باستثماراتها في دول إسلامية عديدة وبما يخدم مصالح الدولة الأم وهي الدول المتقدمة صناعياً.

ومن الأمور الخطرة هنا إمكانية أن يتعارض نشاط تلك الشركات مع المصالح القومية للدول الإسلامية خاصة في الصناعات الاستخراجية أو الصناعات التحويلية المسببة للتلوث البيئي الذي يخرج عن دائرة اهتمام الشركات متعددة الجنسيات.

وقد سعت أيضاً هذه الشركات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والوقود من الدول الإسلامية كما اتجهت إلى استغلال العمل الرخيص في بعض المناطق الإسلامية لإنتاج سلع التصدير التي تحتاجها الدول المتقدمة وبالتالي لا يعدو نشاط هذه

الشركات إلا أن يكون مد الدول المقدمة بما تحتاجه هي وليس ما تحتاجه الدول الإسلامية وبما يساعدها على التطوير.

د تأثير المؤسسات الدولية:

إن الإمكانيات الكبيرة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك في التأثير على القرارات الاقتصادية للأعضاء لا ترتبط بدور كل من الصندوق والبنك في إقراض أو مساعدة الدول الإسلامية لمواجهة أزمات ميزان المدفوعات أو احتياجات النمو الاقتصادي فحسب، وإنما بالدور القيادي لهذه المؤسسات في النظام المالي والدولي ونصائحها بالنسبة لدولة من الدولة على مدى استعداد المؤسسات المالية المختلفة العامة والخاصة لتقديم الأموال للدولة المعنية لمعاونتها في مواجهة أزمة قصيرة الأجل في ميزان مدفوعاتها لتقديم تمويل طويل الأجل لأنشطة تنمية أو حجتها لمثل هذه التدفقات.

ويزداد نفوذ البنك الدولي بصفة خاصة لأن أغلب الدول المقرضة تقبل دوره كقائد ومنسق ومتحدث باسم ماخي المساعدات أو القروض، وبذلك يستخدم هذا النفوذ في اتباع الدول المقرضة لسياساته عن طريق الضغط الاقتصادي من خلال الربط بين حصول الدولة على قروض ومساعدات وبين إجراء تغييرات معينة في سياساته أيضاً عن طريق التأثير على الفكر التنموي في الدول المتلقية، وبالتالي يصعب على الدول المتلقية تبنى أيولوجيتها الخاصة التابعة من قوميتها الدينية.

إن السياسات التي يدعو إليها البنك هي في الأغلب الأعم تعبير عن وجهة نظر الدول الرأسمالية المتقدمة التي لها سيطرة على البنك، حيث إنها المصدر الأساسي للأموال التي يتم جمعها أو إقراضها، وبالتالي تضمن الدول الرأسمالية أن تدور في فلكها الدول الإسلامية من خلال تدفق الأموال منها إلى الدول الرأسمالية عن طريق الأرباح والفوائد والتجارة الدولية غير المتكافئة في ظل تقسيم العمل الدولي السائد دولياً.

أيضاً الإعلام الدولي الذي يتحكم في الثورة المعلوماتية، فقد أصبح العالم بحكم ثورة

الاتصالات قرية واحدة تنتقل فيه الأخبار من مكان إلى مكان بسرعة فائقة، ويمكن تطور الأقمار الصناعية من رؤية الأحداث التي تتم في أحد أطراف المعمورة بعد لحظات محدودة من وقوعها إلا أن عملية النقل ليست شاملة أو محايدة.

إن ما ينقل لعل من أنباء أو أخبار وأحداث هو ما ترى وكالات الأنباء العالمية إذاعته وما تعتقد شبكات الإرسال أو المسيطرون عليها أهمية إرساله وتوزيعه.

ومضمون أي رسالة إعلامية محكوم هو أيضاً باختيارات العناصر المسيطرة على الإعلام ووجهة نظرها حول الأحداث المبثوثة.

وبالتالي فإن الرسالة الإعلامية تتلون بوجهة نظر مرسلها الذين هم في هذه الحالة الوكالات الدولية للدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا من شأنه أن يدعم النظرة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة باعتبارها مركز العالم وتأكيد وجهة نظرها فيما يتعلق بقضايا التنمية والعلاقات الاقتصادية بين الدولة الرأسمالية والدول الإسلامية.

وبالتالي تسود القيم الاستهلاكية بصورة واسعة، وخاصة وأن محدودية المقدرة على إنتاج نوعية من البرامج المطلوبة يؤدي لاعتماد الدول الإسلامية على الإنتاج الخارجي فتقدم بذلك برامج مستوردة ذات مضمون ثقافي وقيمي يخالف الكثير من الثقافات والقيم الإسلامية، وخطورة ذلك في أنها تقدم أسلوباً للحياة ونوعاً من الحياة الغربية كمثل أعلى يحتذى لدى العديد من الشعوب الإسلامية، التي لا تتمكنها قدراتها المادية وإمكاناتها الإنتاجية من تحقيق مثل هذا النمط.

ثالثاً: ملخص الرسالة

الربح والخسارة في الشريعة والقانون دراسة تطبيقية على ضوء معاملات المصارف الإسلامية

الباحث/ عادل عبد الفضيل عيد^(١)

نال الباحث بها درجة التخصّص (الماجستير) في الفقه المقارن من كلية الشريعة
والقانون بالقاهرة عام ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م بتقدير ممتاز.
موضوع البحث وأهميته:

لما كانت المصارف الإسلامية لا تزال وليدة، حيث بدأت في الظهور الحقيقي في
بداية السبعينات، فقد واجهتها ولا تزال تواجهها مشكلات وصعوبات عدة منها قضية
توزيع الربح والخسارة. والتي تثير عدة تساؤلات من أهمها:

- ما هي ضوابط تحقيق الربح وعناصر احتسابه.
- حكم أخذ المصاريف الإدارية قبل قسمة الربح في العمليات الاستثمارية.
- حكم اقتطاع جزء من الأرباح قبل توزيعها لتكوين احتياطي في العمليات
الاستثمارية.
- مدى مشروعية تقسيم الربح بين كافة الودائع مع أن بعضها لم يشترك في
عمليات الاستثمار.
- كيفية تقسيم الربح بين ودائع تفاوتت آجالها وبالتالي تفاوتت نسبة تخصيصها
لعملية الاستثمار.
- حكم تقسيم الأرباح بصفة دورية مع الاستمرار في العملية الاستثمارية.
- ما هي أسباب خسائر الاستثمار ومن المسؤول عنها وما مصادر تغطية هذه
الخسائر.

- ما هي الضوابط والأحكام الشرعية التي تحكم مصادر تكوين مخصصات مخاطر

الاستثمار وكيفية استخدامها والرقابة عليها والتصرف فيها عند انتهاء الغرض منها.

وهذا البحث يتناول بالدراسة الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية بشكل يحدد جوانبه الشرعية والقانونية في ضوء التطبيق المعاصر، بهدف تجلية هذه القضية، وجمع شتات مسائلها؛ للحاجة الشديدة لبيان ذلك، ولعدم وجود بحث مستقل يتناول هذا الموضوع من الجوانب الفقهية والقانونية والتطبيقية.

أهداف البحث:

مهمة هذا البحث محاولة الوفاء بالمقاصد الآتية:

- إبراز موقف الفقه الإسلامي من قضية الربح والخسارة، بالمقارنة مع ما وصلت إليه القوانين الوضعية في هذا الشأن، بالرغم من الفوارق الزمنية القائمة بينهما، حيث وقفت حوائل مصطنعة في طريق مسيرة الفقه الإسلامي، فغطت الاستفادة بأصوله وقواعده التي تعتبر بحق ثروة قانونية ضخمة مما دعا علماء الغرب إلى الاعتراف بهذا الفضل. فحري بنا أن نتجه إلى شريعتنا الفراء لنستخرج كنوزها، ونستمد منها قواعد معاملتنا التي تتلائم مع مطالب الحياة المعاصرة.

- محاولة تمحيص ما ورد في الموضوع من خلافاً كثيرة، بغية الوصول إلى أرجح الآراء، وفق الأدلة الشرعية، وعلى ضوء حاجة المسلمين ومصلحتهم في هذا العصر، قدر ما يستطيعه جهد فردي محدود.

هذه هي الأغراض التي توخى هذا البحث أن يحققها، وأرجو أن يكون قد سدد وقارب.

منهج البحث:

- اعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على المنهجين الاستنباطي والتطبيقي، والمنهج الاستنباطي يقوم على دراسة الأحكام الفقهية، وبيان أدلتها بالتفصيل مع الترجيح بين الأدلة واختيار الرأي الراجح منها، وذلك في كل مسألة لها صلة بموضوع

البحث. أما المنهج التطبيقي فيقوم على دراسة الربح والخسارة من خلال معاملات بعض المصارف الإسلامية.

- الاعتماد في طريقة البحث على النصوص الواردة بشأن الربح والخسارة في كتب مذاهب الفقه الإسلامي، وتم الرجوع إلى المصادر الأصلية من كتب الفقه الإسلامي مستأنساً بآراء العلماء المحدثين المدونة في المراجع المعاصرة.
خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

أما المقدمة فاشتملت على موضوع البحث وأهميته وخطته.

وأما الفصل الأول فتعرض فيه الباحث لمفهوم الربح والخسارة في الشريعة والقانون. وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الربح والفرق بينه وبين أنواع الإيراد الأخرى.

المبحث الثاني: مفهوم الخسارة والفرق بينها وبين ما يشبهها.

وأما الفصل الثاني فتعرض الباحث فيه لمشروعية الربح والحد الأعلى له، وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول : مشروعية الربح في الفقه الإسلامي.

المبحث الثاني : أسس وضوابط تحديد الحد الأعلى للربح.

وأما الفصل الثالث فتعرض الباحث فيه لضوابط تحقيق الربح في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وقد اشتمل هذا الفصل على ستة مباحث:

المبحث الأول: الربح الناشئ عن التعامل الربوي.

المبحث الثاني: الربح الناشئ عن الاتجار في الأعيان المحرمة والسلع المضرة.

المبحث الثالث : الربح الناشئ عن الكذب والغش والتدليس.

المبحث الرابع: الربح الناشئ عن الغبن أو الاستغلال.

المبحث الخامس: الربح الناشئ عن الغرر.

المبحث السادس: الربح الناشئ عن الاحتكار.

وأما الفصل الرابع فتعرض الباحث فيه لاحتساب الربح والخسارة وكيفية توزيعهما. وقد اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: كيفية احتساب الربح والخسارة.

المبحث الثاني: أسباب استحقاق الربح في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

المبحث الثالث: شروط توزيع الربح وتحمل الخسارة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي .

المبحث الرابع: كيفية توزيع الربح وتحمل الخسارة.

وأما الفصل الخامس فتعرض الباحث فيه للربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية. وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث .

المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية ومواردها.

المبحث الثاني: تحقيق الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: المسؤولية عن الخسارة ومصادر تغطيتها في المصارف الإسلامية.

الخاتمة : اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال التأصيل العلمي والتطبيق العملي في هذا البحث، ومن ذلك:

- أن الربح نوع من النماء وهو الزيادة على رأس المال المستثمر نتيجة تقليبه في العمليات التجارية وإدارته حالاً بعد حال، والزيادة لا تكون إلا بعد سلامة رأس المال. ويتسع مفهوم الربح ليشمل الربح في الدنيا والآخرة.

- لكل نوع من أنواع الإيراد مفهوماً مستقلاً يختلف عن الآخر، فالإيراد الناتج من الأرض يسمى ريعاً، والإيراد الناتج من إجارة الأعمال يسمى أجراً، والناتج يقصد به تنامي الماشية، وهكذا . هذه التفرقة الدقيقة ترتبط بما يستحقه كل عنصر من عناصر الإنتاج عند توزيع الإيراد.

- أن الإسلام يستهدف تحقيق عدالة التوزيع في المجتمع لذلك قرر ألا يكون هناك عائد دون عمل (منفردا أو مجتمعا مع المال)، ومن ثم أعطى رأس المال البشري (العمل) حقا في الأجر الثابت، أو المشاركة في الربح والخسارة . وأعطى رأس المال المثلثي حقا في المشاركة في الربح والخسارة دون الأجر الثابت، وبالتالي فهو يعطي لكل ذي حق حقه بما يحفظ العدالة ويدفع إلى الإحسان .

- أن مفهوم الخسارة عند المحاسبين يقصد به الفرق بين الإيرادات والمصروفات، إذا كانت المصروفات تزيد عن الإيرادات. أما القانونيون فيأخذون بالمفهوم الواسع للخسارة، فتشمل عندهم خروج المال من الذمة المالية، أو نقص قيمة المال، كما تشمل قيمة خدمة، أو نفقات نشاط معين، أو مقابل الوقت الذي بذل.

- إن الأصل في العملية الاستثمارية في المنظور الإسلامي تحقيق مرضاة الله في الاستثمار، ونيل الأرباح والعوائد جزاء للجهود المبذولة، وتشجيعا على الاكتساب والطلب والسعي في الحياة الدنيوية.

- وجد في صحيح السنة المشرفة، وفي عمل الصحابة رضي الله عنهم ما يدل على أن الربح إذا سلم من كل أسباب الحرام وملابساته فهو جائز ومشروع، إلى حد يمكن لصاحب السلعة أن يربح فيها ضعف رأس ماله، مائة في المائة، بل أضعاف رأس ماله منات في المائة.

- حرم الإسلام تنمية الأموال عن طريق الربا، والكذب، والغش، والتدليس، والغبن، والغرر، والاستغلال، والاحتكار، والاتجار في الأعيان المحرمة والسلع المضرة . بينما اقتضت النظم التقليدية على منع وتجريم بعض هذه الأساليب دون بعضها الآخر، كما أن هذا المنع والتجريم لا يشمل جميع الصور، وهذا يعني أن الفقه الإسلامي أدق من النظم التقليدية في تحديد ضوابط الربح.

- أن الضوابط التي وضعها الفقه الإسلامي لها آثارها الكبيرة التي تعود بالنفع على كل من الفرد والمجتمع؛ لأنها تعد بحق الضوابط المفرقة بين المستثمر المسلم الذي يرمي

من وراء ذلك إلى تحصيل ربحين عظيمين - ربح دنيوي عاجل وربح أخروي آجل - ، وبين المستثمر الآخر الذي يسعى إلى تحصيل الربح الدنيوي العاجل فقط، ولا نصيب له في الربح الأخروي الآجل الذي لا يتحصل إلا بهذه الضوابط الإسلامية.

- يتم احتساب الربح والخسارة في فقه المعاملات عن طريق مقابلة الإيرادات بتكاليف الحصول عليها، فتخصم النفقات من الإيرادات، فإن لم تكف تعتبر هلاكاً في رأس المال، وهو مبدأ يوجب عليه ضرورة خصم التكاليف من الإيرادات وحسمها، ليمثل الصافي المتبقي من غناء المال ربها.

- تعدد أسباب استحقاق الربح وتنوع، فقد يستحق بسبب المال، وقد يستحق بسبب العمل المبذول في تقليب المال واستثماره وتنميته، وقد يستحق بسبب الضمان، وقد يستحق بسبب اجتماع عنصرين من هذه الأسباب، أو اجتماعهم جميعاً، فإذا لم يكن أحد هذه الأسباب الثلاثة لم يكن ثم سبيل إليه.

- وضع الفقهاء شروطاً لتوزيع الربح والخسارة بين الشركاء، ومنها أن يكون الربح معلوماً، وجزءاً شائعاً، وأن يشترك العاقدان في الربح والخسارة، ويختصا بهما.

- الأصل أن توزيع الأرباح والخسائر مسألة ينظمها عقد الشركة، تطبيقاً لمبدأ حرية التعاقد، مع مراعاة عدم النص في العقد على شرط من شروط الأسد، وأن يختص كل شريك في الشركة بجزء حقيقي من الربح أو الخسارة.

- المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تجمع بين ملكية رأس المال، واجتذاب أموال الناس للمشاركة معها في تمويل الاستثمارات المختلفة، وأساس العلاقات فيها العمل والالتزام بالأحكام الشرعية في إعطاء كل طرف حقه.

- أن المصرف الإسلامي يستثمر أمواله عن طريق المراجعة والمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع والتأجير، وكل منها مع عملاء عديدين، ويتم على مراحل ما بين دفع مبلغ التمويل والاستثمار، وبين استرداده مع الربح، كما أن هذه المعاملات متداخلة ومستمرة، ولا يتوافق الوقت الذي يوزع المصرف فيه الأرباح مع وقت انتهاء عمليات الاستثمار وتصفياتها.

- تتبع المصارف الإسلامية سياسات مختلفة للاعتراف بالإيراد، مما يؤدي إلى اختلاف الأرباح، وهذا يؤثر على مصداقية المعلومات المالية، وصعوبة المقارنة بين أداء المصارف.

- لم تتبع المصارف الإسلامية منهجاً واحداً بالنسبة لمعايير احتساب الأرباح والقسمة على أصحاب الحقوق، نظراً لتفاوت المصارف الإسلامية في ظروف نشأتها.

- معايير احتساب الربح وتحمل الخسارة يمكن أن تصلح أساساً للاتفاق المتوقع من المصارف الإسلامية كحد أدنى في طرق احتساب الأرباح وتحمل الخسارة.

- الربح القابل للتوزيع في المصارف الإسلامية يتمثل في إيرادات الاستثمارات، بشرط أن تكون إيرادات فعلية غير مفترضة، ويخص منها المصروفات المباشرة، ولا تخصم منها المخصصات والاحتياطيات المتعلقة بها.

- تنقسم حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية إلى: حسابات استثمار مطلقة (مضاربة مطلقة)، وحسابات استثمار مقيدة (مضاربة مقيدة). وهناك عوامل عامة تؤثر على توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، ومنها: تحديد نسبة توزيع الأرباح بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار، وقت التوزيع وأثر المدة على التوزيع، أولوية الاستثمار، معدل الاستثمار.

- بعد أن يتم توزيع الربح بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والتعرف على حصتهم في الربح بعد خصم نصيب المصرف منها بصفته مضارباً، يتم توزيع الربح على كل واحد منهم، مع مراعاة مبلغ حساب كل واحد منهم ممثلاً في أدنى رصيد له، ومعدل الاستثمار، ومدة الاستثمار.

- أجمع الفقهاء على أن المضارب أو الشريك أمين لا يضمن إلا عند التعدي والتقصير، ومخالفة شروط العقد، أو مقتضى العقد، وهذا ما يقتضيه ميزان الحق والعدالة في العقود، بل وميزان العقل والمنطق؛ وذلك لأن الغرم بالغنم، والخراج بالضمان.

- وضع الإسلام قواعد وضوابط لحماية أموال الناس، فشرعت روادع تردع

الذين تسول لهم أنفسهم أن يتساهلوا في أكل أموال الناس بالباطل، ولذلك نص الفقهاء على ضمان المضارب والشريك للخسارة في حالات التعدي والتقصير، ومخالفة مقتضى العقد؛ من أجل حماية أموال الناس من الاعتداء والإضرار .

- نصت القوانين والأنظمة المالية على أن الشريك وكيل، وأنه لا يضمن إلا عند التعدي والتقصير، وأنه إذا وقعت خسارة فإنها تغطي من الاحتياطي أولاً، ثم من رأس المال بعد ذلك. ونظراً لأن المصرف يخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، فالخسارة تكون عليهما بقدر مال كل منهما.

- عند تصفية المصرف تدفع أولاً حقوق أصحاب الحسابات الجارية، وما في حكمها؛ لأنها مضمونة على المصرف، وبعد ذلك تدفع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الباقي، وإذا كفت أموال التصفية هذه المبالغ كان بها، ويوزع الباقي على المساهمين، أما إذا لم تكف أموال التصفية، فيتقاسمونها بينهم قسمة غرماء.

أما التوصيات فمنها:

- يوصي الباحث المؤتمرات والندوات المصرفية القادمة أن تقوم بالمعالجة الشافية لمسائل الربح والخسارة عن طريق الإطلاع على البيانات الحقيقية لأعمال المصارف الإسلامية للموازنة بين طرائقها المختلفة.

- يوصي الباحث المصارف الإسلامية أن تتحول إلى النموذج المناسب لطبيعتها، وهو نموذج حسابات الاستثمار المقيدة بدلا من حسابات الاستثمار المطلقة التي أدت إلى مشاكل وتعقيدات في تحديد الربح والخسارة وتوزيعهما، واحتاج ذلك إلى تخريجات فقهية، قد يخالف بعضها الأحكام الشرعية للمضاربة. أما حسابات الاستثمار المقيدة فهي النموذج الأفضل للمصارف الإسلامية.

- يوصي الباحث المصارف الإسلامية بعدم الربط بين العائد الموزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ومعدل الفائدة ؛ لأن هذا الربط آثاره السلبية على مسيرة المصارف الإسلامية.

الربح والخسارة في الشريعة والقانون .. دراسة تطبيقية على ضوء معاملات المصارف الإسلامية
الباحث/ عادل عبد الفضيل عيد

- يوصي الباحث المصارف الإسلامية أن تأخذ بالمعايير المحاسبية لصيغ الاستثمار التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية، لأن هذه المعايير بنيت على دراسات موسعة شرعية ومحاسبية، حيث تم اختيار السياسات المناسبة لتحقيق الإيرادات والأرباح في كل صيغة من صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية أعضاء في هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية، وقد وقعت على اتفاقية تأسيسها، والتي تتضمن التزامها بتطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة.

- يوصي الباحث التاجر المسلم أن يختار لنشاطه الاقتصادي المجال الذي يتفق مع الضوابط الإسلامية، وأن يرفض الاشتراك في أي نشاط اقتصادي يخالف هذه الضوابط، لأن للمسلم مقاييسه الخاصة التي يزن بها مقدار الخسارة ومقدار الربح، فليس تحقيق الربح المادي هو غايته الأولى والأخيرة.

رابعاً: النشاط العلمي للمركز

النشاط العلمي للمركز

خلال الفترة من أغسطس - ديسمبر ٢٠٠٤م

عرض الباحث على شيخون (١)

يقوم المركز بأداء مجموعة من الأنشطة العلمية المتنوعة والتميزة والتي تهدف إلى تحقيق أهداف المركز من نشر وتطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي وقد عقد المركز خلال هذه الفترة الأنشطة العلمية التالية:

أولاً: الحلقات النقاشية:

وهي حلقة علم يدعى لها السادة العلماء من تخصصات الشريعة والفقه والاقتصاد والقانون والإدارة والمهتمين بشئون الاقتصاد الإسلامي وتقدم فيها ورقة عمل حول موضوع من الموضوعات المستجدة لمناقشتها والخروج بتوصيات علمية.

وقد تم عقد حلقة عن «الاستثمار الدولي في العالم الإسلامي» في الأول من سبتمبر قدم فيها الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر - مدير المركز ورقة عمل تم مناقشتها من السادة المشاركين.

ثانياً: المنتديات الاقتصادية:

وهو منتدى علمي يناقش أحد الموضوعات المهمة ويقدم فيه مجموع من أوراق العمل من الأساتذة المتخصصين في الموضوع يحضره الدارسين والمهتمين بشئون الموضوع المطروح في المنتدى.

وفي ٩/١٦ تم عقد ختتدى حول: «مقترحات حلول مشكلات مصر الاقتصادية» قدمت فيه مجموعة من الأوراق التي تحمل مقترحات حلول مشكلات مصر الاقتصادية المعاصرة.

ثالثاً: الدورات الدراسية:

وهي عبارة عن حلقة دراسية ناقش عدة موضوعات نهم فئة معينة من الدارسين يحاضر في كل موضوع أحد الأساتذة والخبراء المتخصصين ويدعى لها عدد محدود من فئة معينة مثل الوعاظ، الأطباء، المدرسين، ... إلخ.

وفي هذه الفترة تم عقد دورتين دراسيتين لرجال الدعوة من دول العالم الإسلامي الأولى تبدأ في ٤/٩/٢٠٠٤م والثانية في ٤/١٢/٢٠٠٤م حول القضايا الاقتصادية والمعاصرة من منظور إسلامي.

وقد تضمنت هذه الدورات الموضوعات التالية:

الاقتصاد الإسلامي - ضوابط الإنفاق - العولة والعالم الإسلامي - الفقر والتكافل الاجتماعي في الإسلام - قضايا الإنتاج والعمل والبطالة - قضايا الفساد وغسيل الأموال وتلوث البيئة - الاقتصاد الدولي: الادخار والاستثمار والتمويل - قضايا التجارة والأسواق المؤسسات المالية - الأخلاق والاقتصاد من منظور إسلامي.

رابعاً: الجوائز العلمية:

وفي هذه الفترة تم عقد حفل توزيع جائزة الشيخ صالح كامل التشجيعية للاقتصاد الإسلامي والتي كانت موضوعها: «حماية المستهلك في الشريعة الإسلامية».

وقد شارك فيها أكثر من ستين باحثاً فازوا بجوائز مالية وشهادات تقدير.

خامساً: الدورات التدريبية:

وهى دورات تدريبية تعقد بصفة دورية للمتدربين، وهى موضوعات متنوعة يدرب فيها خبراء فى التخصصات المختلفة يجتاز المتدرب فى نهاية الدورة إمتحان فيمنح شهادة معتمدة باجتياز الدورة فى التخصص.

وفى هذه الفترة عقد المركز عدة دورات تدريبية وهى كما يلى:

١- دورات الحاسب الآلى:

- دورة Windows ٢ دورة حضرها ٤٩ متدرب
- دورة لغة C برمجة ٣ دورة حضرها ٥٠ متدرب
- دورة أتوكاد ١ دورة حضرها ١٠ متدرب
- دورة Word ١ دورة حضرها ١٨ متدرب
- دورة أنترنت ١ دورة حضرها ١٠ متدرب

ب - اللغات.

- دورة مهارات التفاوض باللغة الإنجليزية ٢ دورة حضرها ٢٨ متدرب
- دورة ترجمة اللغة الإنجليزية ١ دورة حضرها ١٤ متدرب
- دورة محادثة باللغة الإنجليزية ١ دورة حضرها ١٧ متدرب
- دورة توفىفل ١ دورة حضرها ٩ متدربين
- دورة ترجمة للغة الألمانية ١ دورة حضرها ١٤ متدرب
- دورة لغة عبرية ٢ دورة حضرها ٤١ متدرب

جـ الدورات المتخصصة:

- دورة الضرائب وحسابات الحكومة ١ دورة حضرها ١٨ متدرب
- دورة التأمينات والمعاشيات وإصابات العمل ١ دورة حضرها ١٩ متدرب

وهناك المزيد من الدورات التدريبية يعقدها المركز في تخصصات مختلفة.

سادساً: الندوات:

ندوة الثروة المعدنية والتنمية في مصر خلال الفترة من ٢٠١٢/١٢/٢٠٤م وتهدف الندوة إلى

- إلقاء الضوء على الثروة المعدنية في مصر من حيث أنواعها ومخزونها.
 - التعرف على واقع الصناعات التعدينية في مصر ومشكلاتها التنظيمية والفنية والقانونية.
 - التعرف على اقتصاديات الثروة المعدنية ومدى اسهامها في الاقتصاد القومي.
 - وضع رؤية مستقبلية للاستقلال الأمثل للثروة المعدنية في مصر وتنميتها.
- هد وقد ضمت الندوة سبع جلسات علمية على النحو التالي:
- الأولى: حلقة نقاشية حول: قضايا صناعة التعدين في مصر
- الثانية، حول: المنظور الإسلامي للثروة المعدنية
- الثالثة، حول: واقع الثروة المعدنية في مصر
- الرابعة، حول: مستقبل الثروة المعدنية في مصر
- الخامسة، حول: الجوانب الاقتصادية والتنظيمية للثروة المعدنية في مصر
- السادسة، حول: تكنولوجيا صناعة التعدين في مصر
- السابعة، حول: تقييم الخامات المعدنية
- وشارك في جلسات المؤتمر السبع جمهرة غفيرة من علماء وخبراء الجيولوجيا، والتعدين والاقتصاد، والشريعة الإسلامية، ورجال الإعلام.
- وأظهرت المناقشات وكلمات الجلسة الافتتاحية ما يلي:

- أن مصر تملك العديد من الثروات المعدنية منتشرة فى شتى أنحاء الجمهورية.
 - أن من أهم أسباب ضعف الأداء فى قطاع الثروة المعدنية لما يلى:
 - عدم وجود تشريع مناسب متطور.
 - تعدد الجهات التى تشرف على قطاع التعدين، مما يؤدى إلى تضارب المصالح.
 - ضعف أداء المحليات فى إدارة الثروة المعدنية.
 - نقص المرافق فى أماكن المناجم والمحاجر.
 - إهدار نسبة كبيرة من الثروة المعدنية، وسوء استغلال المقاوئين لهذه الثروات.
- وفى نهاية الندوة الساعة السابعة مساء الخميس ٢٠٠٤/١٢/٢م عقدت الجلسة الختامية التى وافق فيها المشاركون على التوصيات التالية:

توصيات الندوة

١. إعادة النظر فى تشريعات استثمار الثروات المعدنية كمورد للدخل القومى والعمل على تعديلها وتطويرها لتتوافق مع روح العصر والظروف الاقتصادية السائدة حالياً.
- وقد أبدى الأستاذ الدكتور مدير المركز الاستعداد لتبنى هذه التوصية من خلال لجنة التشريعات الاقتصادية بالمركز وبمشاركة مندوبين من وزارة البترول والجمعية المصرية لخدمات التعدين.
٢. تحديث وتطوير العمل بقطاع الثروة المعدنية لمواكبة العصر وذلك بإنشاء:
- مجلس قومى للثروة المعدنية يضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بقطاع التعدين.
- إنشاء معهد للدراسات الاستراتيجية للموارد الطبيعية.

• تطوير مركز معلومات المساحة الجيولوجية ودعمه ليتمكن من تقديم الخدمة المطلوبة من المستثمرين.

٣. توحيد جهات الإشراف على النشاط التعديني، بحيث لا يتعامل المستثمر إلا مع جهة واحدة وتسهيل إجراءات استخراج تراخيص البحث والتقيب والاستغلال.

٤. تطوير برامج التعليم ما قبل الجامعي والجامعي وبرامج البحث العلمي وتحديث المقررات، وطرق التعليم المهني والفني، وتدريب العاملين، وذلك لرفع كفاءة ومهارة العاملين في مجال استغلال وإدارة الثروة المعدنية.

وقد أبدى الأستاذ الدكتور مدير المركز الاستعداد لبنى المركز عملية التدريب بالمشاركة مع كليتي الهندسة والعلوم بجامعة الأزهر.

٥. العمل على نشر الثقافة التعدينية بين أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام والجامعات.

٦. إزالة كافة المعوقات أمام الاستثمار في مجال الثروة المعدنية.

٧. العمل على هيكلة قطاع الثروة المعدنية، وإيجاد آلية واضحة للربط بينها وتحديد أدوارها البحثية والخدمية والرقابية، وعلى الأخص هيئة الثروة المعدنية (المساحة الجيولوجية سابقاً).

٨. تشجيع الاستثمار في المشروعات التعدينية الصغيرة بين شباب الخريجين لامتناس البطالة وإيجاد فرص عمل.

٩. الاحتفاظ بالمواقع التعدينية القديمة، وتجهيزها كمزارات سياحية للدراسة والبحث.

١٠. معالجة خامات الثروة المعدنية لرفع جودتها وإزالة شوائبها حتى يتمكن من المنافسة عالمياً والوفاء بالاحتياجات المحلية.

١١. مناشدة معالي وزير البترول بالإبقاء على مسمى المساحة الجيولوجية. ضمن مسمى الهيئة الجديدة بحيث يكون الاسم: الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروة

المعدنية. حفاظاً على تاريخها المتد لأكثر من مائة عام، وحفاظاً على روايتها الدولية مع مثيلاتها من هيئات المساحة الجيولوجية فى العالم.

١٢. إعادة النظر فى قرار إنهاء خدمة العلماء والخبراء بهيئة المساحة الجيولوجية عند بلوغهم سن الخامسة والخمسين للاستفادة من الكفاءات والخبرات النادرة.

١٣. عقد ندوة متخصصة حول «اقتصاديات الثروة المعدنية» تناقش بعض المسائل المهمة مثل توفير التمويل، وكيفية اندماج هذا القطاع فى الاقتصاد العالمى، وقضايا البيئة المتصلة بهذا القطاع، والضرائب والرسوم.

وقد أبدى الأستاذ الدكتور مدير المركز الموافقة على عقد هذه الندوة فى المركز بالمشاركة مع الجمعية المصرية لخدمات التعدين.

١٤. يوصى المؤتمر بمتابعة عقد هذه الندوة مرة كل عامين. مع تشكيل أمانة لها تتكون من الأستاذ الدكتور / أحمد عاطف دردير والأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر. والأستاذ الدكتور / محمد حسان عوض. وذلك لمتابعة تنفيذ التوصيات والإعداد للإنعقاد التالى.

**خامساً: قائمة بحوث المجلة
(البيولوجيا)**

قائمة بالبحوث التي نشرت في أعداد المجلة المختلفة للمركز

منذ عام ١٩٨٤م

أولاً: مجلة الدراسات التجارية

١- العدد الأول ، السنة الأولى يناير ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. حامد أحمد رمضان	القيادة الإدارية اتجاه إسلامي
د. محمد الطيب النجار	التوجيهات الإسلامية لحل مشكلة الفقر
د. محمد شوقي الفنجري	السوق الإسلامية المشتركة
د. محمد عبد الحليم عمر	الموازنة العامة في الفكر الإسلامي
د. عرفة المتولي سند	طبيعة الصلة بين العمال وأصحاب العمل في الاقتصاد الإسلامي
د. رفعت العوضى	تحليل اقتصادي لكتاب الأحكام السلطانية

٢ - العدد الثاني ، السنة الأولى أبريل ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. حسين شحاته	معايير الأداء في الإسلام
د. السيد عبد المطلب عبده	صكوك الاستثمار والائتمان والتكافل بين المسلمين
الشيخ/ محمد عبد الحكيم زعير	دور أساليب المصارف الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية
د. عبد الحميد الغزالي	النشاط الاستثماري في مصرف إسلامي
د. محمد السيد النواغي	إطار المحاسبة في عقود المراجعة لأجل الدفاتر والحسابات والمستندات المحاسبية الحكومية في الإسلام
د. محمد عبد المنعم خميس	

٣- العدد الثالث ، السنة الأولى يوليو ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سامي رمضان سليمان	الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة
د. ربيع محمود الروبي	المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
د. كوثر عبد الفتاح الأبجي	المحاسبة عن التأجير التمويلي في البنك الإسلامي
د. عبد الله عبد العزيز عايد	السعر في الاقتصاد الإسلامي
د. فتحي لاشين	التأمين بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية
	تطور مسيرة فكرة وتجربة المصارف الإسلامية عبر
د. حسين حسين شحاته	نصف قرن
د. عبد العظيم بسيوني	العالم الإسلامي وخديعة التقدم الاقتصادي
إعداد د. محمود المرسى	التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الإسلام (عرض
لاشين مقدم الرسالة	وتلخيص رسالة ماجستير)

٤- العدد الرابع السنة الأولى أكتوبر ١٩٨٤

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد عبد الحليم عمر	التنظيم المحاسبي لصندوق الزكاة في البنوك الإسلامية
د. حامد أحمد رمضان بدر	إدارة الخلافات في المنظمات - منهج إسلامي
د. يوسف إبراهيم يوسف	الآثار الاقتصادية للالتزام بمنهج الإسلام في الاتفاق
	الاستهلاك
د. أمين عبد العزيز منتصر	الحكمة الاقتصادية من تجريم الإسلام لبعض بيوع الحاصلات
د. نحمده عبد الحميد ثابت	الزراعة
د. شوقي اسماعيل شحاته	المعالجة الإسلامية لمشكلة التضخم في اقتصاديات النمو
	حقائق الاقتصاد الإسلامي ومسألة الربا في علمنا
	المعاصر

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سعد أمين منصور الشيخ محمد عبد الحكيم زغير إعداد د. سامي رمضان مقدم الرسالة	الحاجات والحوافز في الفكر الإسلامي - مع المقارنة بالفكر الإداري الوضعي الترف ودوره في إهلاك الأمم والشعوب الأسس المحاسبية لتقدير حصة الزكاة - دراسة تطبيقية في جمهورية مصر العربية (عرض وتلخيص رسالة دكتوراه)

٥ - العدد الخامس والسادس - السنة الثانية يناير وأبريل ١٩٨٥

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أنس المختار أحمد عبد الله د. فكري عبد الحميد عشملوى د. محمد أحمد فتحي ناصف د. محمد عبد الحليم عمر د. عابدين أحمد سلامة د. محمد عبد الحليم عمر د. سعيد محمود عرفة د. شوقي اسماعيل شحاته د. رفعت السيد العوضي	تقييم الأنشطة الترويجية في شركات التأمين الإسلامية النظم الإسلامية ونظير الموازنة في السعودية موقف الشريعة الإسلامية من أوراق المجاملة الاحتياط ضد مخاطر الائتمان في الإسلام الموارد المالية في الإسلام تطبيق على بحث الموارد المالية في الإسلام تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية تطبيق على بحث مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية تحليل كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي

٦- العدد السابع السنة الثانية - يوليو ١٩٨٥

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
أ.د. السيد عبد المطلب عبده	ما يمكن أن تضيقه شركة تأمين إسلامية إلى سوق التأمين بمصر
د. حسين موسى راغب	القيم والمعتقدات الإسلامية وأثرها على السياسات والقرارات التسويقية - دراسة تحليلية مقارنة
د. رفعت العوضى	كتب التراث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي
للباحث أحمد طارق طلعت	مقومات النظام الاقتصادي في الإسلام
الشيخ محمد عبد الحكيم	عرض وتلخيص رسالة ماجستير
زعر	المصارف الإسلامية ضرورة للتنمية الاقتصادية
د. حنان إبراهيم النجار	سعر الفائدة لحل مشكلة الائتزاز بالمقارنة بالزكاة
د. محمد محمد جاهين	التنظيمات الإدارية في الإسلام (عرض وتلخيص رسالة ماجستير)

٧- العدد الثامن السنة الثانية - أكتوبر ١٩٨٥

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عرفة المتولى سند	ضوابط الإنتاج في الإسلام
د. أحمد تمام محمد سالم	الاطر العام للمبادئ الإسلامية، وآثاره التطبيقية في مجال المعاملات المالية والمحاسبة
د. رفعت العوضى	تحليل اقتصادي لكتاب الفلاحة والمفلكون للدلجي، نموذج
أ/ عبد السميع المصري	من الفكر الإسلامي لقضية الفقراء ومشكلة الفقر
د. محمد شوقي الفنجرى	تجارة النقود
	عرض لكتاب (الإسلام والمشكلة الاقتصادية)

ثانياً: تم تغيير اسم المجلة عام ١٩٩٢ لتصبح مجلة المعاملات الإسلامية

١- العدد الأول، السنة الأولى - نوفمبر ١٩٩٢

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. جعفر عبد السلام	المساعدات الاقتصادية بين الدول الإسلامية
د. عبد الستار أبو غدة	الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية
د. عبد الغنى محمود	ضوابط الحق في التنمية في الشريعة الإسلامية
د. محمد فريز منفخي	المبادئ الإسلامية النافذة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الشيخ صالح عبد الله كامل	تقرير عن حكمة التشريع الإسلامي في فرض الزكاة وتحريم الربا
د. /إسماعيل بدر	أهم التغيرات الاقتصادية التي جرت في مصر خلال العام
تعليق د. عبد الغنى محمود	البناء التكنولوجي للدول النامية (تأليف د. أويس عطوة الزنط)
تعليق د. عبد الغنى محمود	النظام القانوني الدولي للأماكن الدينية المقدسة دراسة تطبيقية للانتهاكات الإسرائيلية بالأماكن المقدسة في فلسطين
تعليق د. عز الدين إسماعيل	قضايا هامة لإدارة التغيير (تأليف د. سعيد يس عامر)

٢- العدد الثاني، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٩٢، وهو عدد خالص عن القوانين الاقتصادية الجديدة من منظور إسلامي (مجموعة حلقات نقاشية عقدت بالمركز)

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
المستشار/ محمود فهمي	الحلقة النقاشية الأولى: ورقة عمل حول القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ الخاص بقانون قطاع الأعمال
د. جعفر عبد السلام	الحلقة النقاشية الثانية: ورقة عمل حول القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ في إنشاء مركز تنمية الصادرات
د. سهير عبد العال	الحلقة النقاشية الثالثة : ورقة عمل حول القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ الخاص بإصدار قانون سوق رأس المال
د. جعفر عبد السلام	الحلقة النقاشية الرابعة: ورقة عمل حول القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي
د. عبد الرازق فرج	الحلقة النقاشية الخامسة: ورقة عمل حول القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

٣- العدد الثالث، السنة الأولى، ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. جعفر عبد السلام	حق العمل في الإسلام
د. أحمد فؤاد عبد الخالق	المنهج الإسلامي في اتخاذ القرارات مع التطبيق على قرارات المصارف الإسلامية

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. نعمت عبد اللطيف	دور الزكاة كنظام للتأمين الإسلامي في معالجة الكوارث الاقتصادية
للشيخ صالح عبد الله كامل	أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية والحلول المقترحة لها
الباحث محمد عبد المنعم أبو زيد	النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية وموقفه
ترجمة أ.د. أحمد عبد العزيز النجار	كارثة القاتلة
	التوصيات والاقتراحات الصادرة عن مؤتمر قضية الإنتاج في مصر
	القرارات والتوصيات الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي

٤- العدد الرابع، السنة الأولى، ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. سهير عبد العال	معالجة مشكلة البطالة من منظور الفكر الإسلامي والفكر الوضعي - مصر كدراسة حالة
د. محمد أحمد جادو	الأسس والتنظيم المحاسبي لببوع السلم كأحد نماذج الاستثمار الإسلامي
د. جمال الدين المرسى	تحليل الطلب على البنوك الإسلامية منخل تمويقي
الشيخ صالح كامل	استثمار مال الفرد في الإسلام
أ/ موسى يعقوب	رؤية الإعلام للاقتصاد الإسلامي
أ/ منى الحسيني عامر	حول اتجاه الدول الأوروبية لفرض ضريبة على البترول
	توصيات مؤتمر التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية

٥- العدد الخامس، السنة الثانية، ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. جعفر عبد السلام	العتاء الحضارى للإسلام فى المجال الاقتصادى
د. عماد الشربىنى	الأحكام العامة للشركات (دراسة مقارنة بالشريعة)
د. حسن عباس زكى	التحديات التى يواجهها العالم العربى والإسلامى من الناحية الاقتصادية
د. سهير حسن عبد العال	انعكاسات المرحلة الأخيرة من اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية
أ/ أحمد جابر	عوض الضرر فى المعاملات الإسلامية
المستشار/ أحمد أمين	علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية
حسان	أحكام وحكم الزكاة
للشيخ صالح عبد الله كامل	المدخل إلى دراسات جدوى التقنية الاقتصادية للمشاريع الصناعية ومدخلها الإسلامى
أ/ منى عمار	

٦- العدد السادس، السنة الثانية، مايو ١٩٩٣.

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. يسرى إبراهيم أبو سعدة	البيع بالتقسيط فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى
د. سعاد إبراهيم صالح	الأسس العقدية والأخلاقية والتشريعية للاقتصاد الإسلامى
د. سهير حسن عبد العال	أهمية صناديق الاستثمار كأداة مالية جديدة فى تنشيط سوق الأوراق المالية
أ/ منى عمار	التنمر الأسبوية والدروس المستفادة منها

قائمة بالبحوث التي نشرت في أعداد المجلة المختلفة للمركز منذ عام ١٩٨٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق	بحوث وفتاوى إسلامية من قضايا معاصرة
عرض أ/ منال أحمد النجار	كتاب التنمية في الوطن العربي (للدكتور عبد الله محمد قسم السيد)

ثالثاً: تم تغيير اسم المجلة عام ١٩٩٧ لتصبح مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

١- العدد الأول، السنة الأولى، أبريل ١٩٩٧م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. الغريب ناصر	تطور الصيرفة الإسلامية فكرياً ومؤسسياً
د. محمد مكي سحر الجرف	إعادة التأمين في الفكر الإسلامي
د. محمد نظير بسيوني	دور منظمة التجارة العالمية على الاتصالات الدول الإسلامية
د. فاروق أحمد أحمد حسن	المراجعة الداخلية في بيئة نظم الاتصالات الإلكترونية (إطار مقترح)
د. سهر حسن عبد العال	التجارة البنئية بين الدول الإسلامية
عرض أ/ أحمد جابر بدران	فقه الاقتصاد النقدي (لأستاذ يوسف كمال محمد)
عرض د. عز الدين إسماعيل	كتاب الاقتصاد الأفريقي (للدكتور فرج عبد الفتاح)

٢- العدد الثاني، السنة الأولى، أغسطس ١٩٩٧م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد حسن أحمد الحسنی	خطابات الضمان المصرفية وتكييفها الفقهي
د. محمد عبد الحليم عمر	الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية
د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح	التفضيل الزمني وقرار الاختار في الاقتصاد الإسلامي
د. شوقي أحمد دنيا	التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسببه وآثاره
د. علي عبد الجبار ياسين المبروري	التدرج في التشريع - مفهومه ومجالاته وأنواعه
د. أنس المختار أحمد	موقف الفكر الإسلامي من قضية التسعير

٣- العدد الثالث، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٩٧م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد حسن أحمد الحسنی	بيع التسييط بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
د. عبد الله حاسن الجابري	الآثار الاقتصادية للارث في الإسلام
د. علي أبو الفتوح شتا	مدخل مسببات التكاليف واختيار المسببات المثلى
د. محمد سعيد الغامدي	الأبعاد الإنمائية للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية
د. أنس المختار أحمد	سلسلة من الدراسات التسويقية في الفكر الإسلامي
د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح	أولنا العائد الثابت والعائد المتغير ومقدراتهما المقارنة على تحقيق عدالة توزيع عائد رأس المال النقدي

٤- العدد الرابع، السنة الثمانية، أبريل ١٩٩٨م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد سعيد الغامدي	تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية للسعودية -
د. محمود الخالدي	دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
د. محمد مكي سعدو الجرف	مصرف الزكاة في سبيل الله
د. نجاح عبد العظيم أبو الفتوح	نظام المضاربة للتكافل الاجتماعي البديل الإسلامي للتأمين على الأشخاص
د. أنس المختار أحمد	العائد الثابت والعائد الاحتمالي، ومقدراتهما المقارنة كالتنين للتخصيص المعظم للربح
	التسويق الاحتكاري في الفكر الإسلامي

٥- العدد الخامس، السنة الثمانية، أغسطس ١٩٩٨م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أنس المختار أحمد	وظيفة العلاقات العامة في الفكر الإسلامي
د. عبد الجابر السيد طه	النماذج الاقتصادية المعاصرة للتمويل التاجيري من منظور إسلامي
د. معين محمد رجب	التخطيط الاقتصادي من منظور قرآني في عهد النبي يوسف عليه السلام (١٦٠٠-١٥٠٠ ق.م)
د. مدحت أحمد علي غنير	النشاط الإنتاجي لبعض النباتات الطبية والعطرية
د. محمد عبد الحليم عمر	أثر التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي

٦- العدد السادس، السنة الثانية، ديسمبر ١٩٩٨م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. شوقي أحمد دنيا	المضاربة على العملة ماهيتها وأثرها وسبل مواجهتها - مع تعقيب من منظور إسلامي
د. محمد عبد الحليم عمر	المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية
د. محمد بن حسن الزهراني	قراءة اقتصادية لرسالة: «نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس» لابن الهائم
د. أنس المختار أحمد	البیوعات فی الفكر الإسلامي
د. نجاح عبد العظيم أبو الفتوح	دراسة مقارنة لمدى الكفاءة في النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والإسلامي
د. محمد عبد الحليم عمر	الصرافة وتحويل العملات بين الواقع المعاصر والتشريع الإسلامي

٧- العدد السابع، السنة الثالثة، أبريل ١٩٩٩م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد تمام محمد سالم	الصرف الأجنبي المعاصر في ميزان الشريعة
د. نجاح عبد العظيم	النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للنظم الوضعية
د. محمد أحمد جادو	صناديق الاستثمار بين المحاسبة الضريبية ومحاسبة الزكاة
د. زينب صالح الأشوح	الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمصداقات التطوعية
د. محمد عبد الحليم عمر	التأجير التمويلي من منظور إسلامي

٨- العدد الثامن، أغسطس ١٩٩٩م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. شعبان فهمي عبد العزيز	محددات دور الدولة في جباية الزكاة وأثرها على كفاءة الجباية
د. محمد عبد الحليم عمر	المنهج الإسلامي في الإنتاج
د. عبد الله مبروك النجار	التعويض عن إساءة استعمال حق النشر في الشريعة والقانون
د. محمد بن علي العقلا	منظمة التجارة العالمية وأثارها الاقتصادية على الدول العربية
د. سيد محمد عبد الوهاب	دور المعلومات المحاسبية في توفير البيانات والمطومات اللازمة لقرارات التنمية الاقتصادية

٩- العدد التاسع، ديسمبر ١٩٩٩م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. شوقي أحمد دنيا	الإجارة المنتهية بالتمليك - المشاركة المتناقصة .. من الأدوات المالية الإسلامية لتمويل المشروعات
د. محمد مكي سعدو الجرف	الفكر الاقتصادي عند الإمام الشاطبي
د. نجاح عبد العظيم	التمويل بالعجز شرعيته، وبدائله من منظور إسلامي
د. عبد الجابر طه	الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية
د. حسين محمد حسين الجندي	تحقيق المدخل الأخلاقي لنظرية المحاسبة من خلال المنظور الإسلامي لبعض الممارسات المحاسبية
د. محمد عبد الحليم عمر	القواعد الشرعية وتطبيقاتها على المعاملات المالية المعاصرة

١٠- العدد العاشر، أبريل ٢٠٠٠م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. موسى سالم الشيخ د. علي بن محمد سعيد الزهراني	إدارة الأزمات في الفقه الإداري الإسلامي كتاب "بغية الفلاحين" للملك الأفضل العباسي بن علي
د. هدي خيري عوض	لضوابط الشرعية للاتفاق العالم
د. نعت عبد اللطيف مشهور	الأثر المتوقع لتطبيق سياسة الحاجات الأساسية في مواجهة مبدأ حد الكفاية على التخفيف من الفقر وتحقيق
د. محمد عبد الحليم عمر	التنمية الاجتماعية - بحث باللغة الانجليزية التجارة الالكترونية من منظور إسلامي

١١- العدد الحادي عشر، أغسطس ٢٠٠٠م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. زينب صالح الأشوح	دور المنظمات الاجتماعية الأهلية في مجالات التنمية البشرية في مصر: دراسة تطبيقية
د. هدي خيري عوض	استراتيجيات التدخل الحكومي وآليات التنافسية الصناعية - دروس مستفادة من تجربة شرق آسيا
د. فريد بشير طاهر	النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من منظور إسلامي - بحث باللغة الانجليزية
د. حسين موسى راغب	العوامل ذات الصلة بالمنتج وتأثيرها على قرار اختيار نظام التوزيع - دراسة تطبيقية على الشركات والمؤسسات الصناعية بمدينة العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية
د. سيد محمد عبد الوهاب	إطار محاسبي مقترح لمواجهة التهريب من الزكاة والضرائب بالتطبيق على جمهورية مصر العربية
د. محمد عبد الحليم عمر	الرهن العقاري من منظور إسلامي

١٢ - العدد الثالث عشر، ديسمبر ٢٠٠٠م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عبد الله حاسن الجابري	الفجوة الغذائية في الوطن العربي
د. محمد صغير الوطيان	مفهوم الاستثمار من منظور إسلامي
د. نجاح عبد العظيم	أزمة الركود ونقص السيولة : تأصيل لأهم الأسباب الهيكلية
د. أحمد أحمد موافي	تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادي	قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual
د. عز الدين فكري تهاشي	أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص
د. محمد عبد العظيم عمر	سندات الوقف: مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر

١٣ - العدد الثالث عشر أبريل ٢٠٠١م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. زهيرة عبد الحميد معربة	الضوابط الإسلامية في مجالى التجارة الداخلية والخارجية وآثارها الاقتصادية
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف	أسلوب جبالية الزكاة وإتقانها في الدولة الإسلامية
د. أحمد عبد الغفار عطوه	المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي (الأسس ونموذج لكيفية التطبيق)

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. هدى خيرى عوض	منهجية الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) وآليات النمو فى دول شرق آسيا
د. محمد سعدو الجرف	محددات العرض النقدى فى المملكة العربية السعودية فى ضوء الاقتصاد الإسلامى
د. محمد عبد الحليم عمر	قراءة إسلامية فى مشروع قانون: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار

١٤ - العدد الرابع عشر، أغسطس ٢٠٠١م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
المستشار الدكتور محمود الخالدى، الأستاذ إبراهيم خريس	مشروعية تقنين فقه الضرائب
د. حسين محمد حسين الجندى	استخدام النموذج المحاسبى للتأجير التموئى فى تدعيم دوره لتنشيط برنامج الخصخصة
د. عمر حسن فيحان المرزوقى	اقتصاديات الميراث فى الإسلام
د. دينا راتب، مهندس/ حسن عزت	تحسين طرق دعم اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الأسهم العادية: مدخل قائم على نظام دعم اتخاذ القرار
الباحث/ مصطفى محمود عبد السلام	الأثر التكافلى الذى يحدثه تطبيق نظام الوقف نماذج وإسهامات

١٥ - العدد الخامس عشر، ديسمبر ٢٠٠١م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ عبد الله حاسن الجابري	الدور الاقتصادي للمحتسب في الإسلام
د. زينب صالح الأشوح	تقييم اقتصادي للكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي الحكومي في مصر مع التركيز على جامعة الأزهر
د. هدى خيرى عوض	العولمة المالية ... أزمات ومخاطر تحيط بالعالم النامي
د. علا عادل على عبد العال	توجهات إسلامية حول وضع معايير وضوابط ببنية حكم تداول أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلال المختلط بالحرام أحياناً
د. حمزة بن حسين الفعر	الضريبة على القيمة المضافة ضرورة حتمية ورؤية مستقبلية لتحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي ومعالجة المشاكل التي أسفر عنها التطبيق العملي للضريبة العامة على المبيعات
د. سيد محمد عبد الوهاب	العولمة والاقتصاد الإسلامي
د. محمد عبد الحليم عمر	

١٦ - العدد السادس عشر، أبريل ٢٠٠٢م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عيبر فرحات على	التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها
د. عز الدين فكرى نهامى	التكلفة المستهدفة كأداة لتسعير المنتجات الجديدة في ظل بيئة الأعمال الحديثة
د. محمد صفوت قائل	البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد عبد المحسن على الشعراوي	مدى رضا المستهلكى الخدمة المصرفية بالبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على عملاء بنك فيصل الإسلامى المصرى تأثير بعض متغيرات الثقافة التنظيمية على الاستعداد لمواجهة الأزمات المحتملة، لدى ضباط الدفاع المدنى بالعاصمة المقدسة
د. نعمده عبد الحميد ثابت	

١٧ - العدد السابع عشر، أغسطس ٢٠٠٢م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. محمد سعيد ناخى الغامدى	الوزير السلجوقى نظام الملك تحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د. أشرف يحيى محمد الهادى	أثر القيم الأخلاقية الإسلامية فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
د. نجاح عبد العظيم أبو الفتوح	مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة فى الاقتصاد الإسلامى
د. علا عادل على عبد العال	رؤية إسلامية فى محاولة لترشيد الإعلانات التجارية الأسس المحاسبية لمشكلات البيع والشراء فى ضوء الفقه الإسلامى
د. محمد السيد محمد برس	

١٨ - العدد الثامن عشر، ديسمبر ٢٠٠٢م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. حسين رحيم	وظائف النقد فى إطار الفكر الإسلامى ومشكلة تخزين القيمة عبر الزمن
د. السيد عطية عبد الواحد	التوزيع العادل للدخل والثروة من منظور إسلامى

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عبد الرزاق رحيم الهيتي	حكم التعاقد عبر أجهزة الاتصال الحديثة في الشريعة الإسلامية
د. أحمد عصام الدين السيد عيسوي	دراسات تحليلية لمشكلات خضوع صفقات التجارة الإلكترونية للشريعة
د. ناصر محمد يوسف ماضي	أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية للعلاء على إلغاءات الوثائق لتأمينات الحياة العادية في السوق المصرية - نموذج كمي

١٩ - العدد التاسع عشر، أبريل ٢٠٠٣م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. نجاح عبد العظيم أبو الفتوح	إسهامات مدرسة المنار في الاقتصاد الإسلامي
د. عبد الله بن علي البار	محفزات العمارة والتنمية في الإسلام (دراسة إحياء الموت)
د. عبد الله مبروك التجار	الضرر الأبهي الناشئ عن جرح المشاعر، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف	أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة ، «دراسة خاصة على القطاع الفندقى»
د. محمد سعدو الجرف	الاقتصاد الفلسطيني بين الممارسات الإسرائيلية والقانون الدولي الإنستى

٢٠ - العدد العشرون، أغسطس ٢٠٠٣م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. أحمد بن حسن بن أحمد الحسنى	دراسة شرعية اقتصادية لصور من الإفراض المصرفي الحديث والبدائل الإسلامية لها

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عبد الله بن علي البيل	مفهوم الاستخلاف وعماراة الأرض في الإسلام
د. عبد الرحمن زكى إبراهيم	نظم الملكية في الإسلام وأثره التوزيعية
د. فهد بن عبد الرحمن البحي	بيع الحلي ومناقشة قاعدة (ما حرم سدا للزريعة فيباح للحلجة)
د. موسى سالم الشيخ	نماذج من إدارة الأزمات في القرآن الكريم
د. ناصر محمد يوسف	استخدام الأساليب الكمية لدراسة اقتصاديات الحجم
د. ماضي، د. فياض عبد المنعم حسنين	لتأمينات الحياة لشركات التأمين المصرية

٢١ - العدد الحادى والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٣م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د. عبد الله بن حسن الجابري	الفساد الاقتصادى .. أنواعه - أسبله - آثاره وعلاجه
د. سليمان ناصر	المنوق المالية الإسلامية .. كيف تكون في خدمة النظام المصرفى الإسلامى؟
د. ماجدة أحمد شلبى	الاندماج المصرفى كدأة للتنفذ إلى الأسواق ودعم القدرة التنافسية في عصر التكتلات والكيانات الصلاقة
د. أشرف يحيى محمد الهادى	تقديم مدى استقلال المراجع في شركات المساهمة المغلفة «دراسة نظرية تطبيقية»
د. أحمد أحمد المواقى	بعض ملامح الاتجاهات الحديثة في الرقابة الفضائية على السلطة التقديرية

٢٢ - العدد الثاني والعشرون، أبريل ٢٠٠٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ عبد الله بن علي بن عبد الله عيسى	أهمية ودور الأخلاق في المحاسبة والمراجعة في مراحل التأهيل والممارسة ومصادر هذه الأخلاق
د/ بهاء الدين محمود محمد منصور	سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة بيان لعناصر الحدث
د/ عبد الله بن محمد الرزين الأستاذ/ عصام أنور أحمد عيسى	قضايا اقتصادية معاصرة من منظور إسلامي الربا وموقف الشريعة الإسلامية منه
د/ عادل ممدوح غريب	الجوانب المحاسبية لحركة الشركات مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية

٢٣ - العدد الثالث والعشرون، أغسطس ٢٠٠٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
د/ محمد فوزي لطيف نويجي	مسئولية الدولة تجاه الأضرار الناجمة عن أعمال الشغب والتجمهر .. دراسة مقارنة
د/ علا عادل علي عبد العال	نظرة الفكرين الوضعي والإسلامي للجودة كأحد ركائز الميزة التنافسية
د/ حمدي محمد مصطفى حسن	حماية المستهلك في نظام التجارة الإلكترونية من منظور إسلامي
د/ محمد الوطيان	التكليف الشرعي للخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية
د/ سوسن سالم الشيخ	دروس مستفادة من إدارة الأزمات في عصرى الرسالة والخلافة
د/ عيسى عبد الجبار السروى	الإعاقة... حكماتها ، التدابير الواقية منها في الشريعة الإسلامية

٢٤ - العدد الرابع والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٤م

اسم الباحث	اسم البحث أو المقال
محمد عبد العزيز حسن	قراءة في قانون البنك المركزي
د/ محمد سعدو الجرف	التأمين التعاوني والتكافل بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي
د/ سوسن الشيخ	اختيار المديرين وأدائهم لمهامهم في الإسلام
عاطف فوزي شرويد محمد	الائتمان الاستهلاكي الإسلامي وأثره في حماية المستهلك
الأستاذة/ أمل عباس حسين	دور الدولة في حماية المستهلك

المحتويات

٧	مقدمة
	أولاً: البحوث
	البحث الأول: قراءة في قانون البنك المركزي
١١	الأستاذ/ محمد عبد العزيز حسن
	البحث الثاني: التأمين التعاوني والتكافل بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي
٨٥	أ.د/ محمد سعدو الجرف
	البحث الثالث: اختيار المديرين وآدائهم لمهامهم في الإسلام
١٣٧	د/ سوسن سالم الشيخ
	البحث الرابع: الائتمان الاستهلاكي الإسلامي وأثره في حماية المستهلك
٢٣١	الأستاذ/ عاطف فوزى شرويد محمد
	البحث الخامس: دور الدولة في حماية المستهلك
٢٨٩	الأستاذة/ أمل عباس حسين
	ثانياً: المقالات:
	نحو تفسير إسلامي للتخلف الاقتصادي في العالم الإسلامي
٣٣٧	الأستاذ/ مصطفى محمود عبد السلام
	ثالثاً: ملخص الرسالة
	عرض رسالة ماجستير: الربح والخسارة في الشريعة والقانون دراسة
	تطبيقية على ضوء معاملات المصارف الإسلامية
	الباحث/ عادل عبد الفضيل عيد
٣٥٩	عرض الباحث/ علي أحمد شيخون
	رابعاً: النشاط العلمي
٣٧١	عرض الباحث علي شيخون
٣٨١	خامساً: قائمة ببحوث المجلة

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر

٢٦١٠٣٠٨ : 

رقم الإيداع: ٢٠٠٤/٦٧٨١



Bibliotheca Alexandrina



0798609